

جامعة الجزائر -1- بن يوسف بن خدة
كلية العلوم الإسلامية -الخروبة
قسم العقائد والأديان

عناية نقاد الحديث بإبراز معتقد الراوي دراسة تطبيقية على رواة الصحيحين

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية
تخصص كتاب وسنة

إشراف الدكتور
رضا بوشامة

إعداد الطالب
الكشور صالح

1436-1437هـ/2015-2016م

جامعة الجزائر -1- بن يوسف بن خدة

كلية العلوم الإسلامية -الخروبة

قسم العقائد والأديان

عناية نقاد الحديث بإبراز معتقد الراوي

دراسة تطبيقية على رواية الصحيحين

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية

تخصص كتاب وسنة

إشراف الدكتور

رضا بوشامة

إعداد الطالب

الكشور صالح

| الصفة | الدرجة العلمية | الاسم واللقب | |
|-------|----------------|-----------------|---|
| رئيسا | | الأستاذ الدكتور | 1 |
| مقررا | | الأستاذ الدكتور | 2 |
| عضوا | | الأستاذ الدكتور | 3 |
| عضوا | | الأستاذ الدكتور | 4 |
| عضوا | | الأستاذ الدكتور | 5 |
| عضوا | | الأستاذ الدكتور | 6 |

1437-1436هـ/2015-2016م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي هذا البحث المتواضع لوالدي الكريمين

و مشائخي الفضلاء

و إخواني الكرام

و لكل من تربطني به رحم العلم

الشكر

نزولاً عند قولهم ﷺ «من لم يشكر الناس لم يشكر الله» فإنني

أقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل لمن شجعني وأعانني

لإنجاز هذه الأطروحة على رأسهم والذي

وكلنا أشكر أسنأذي الدكتور رضا بوشامة على تفضله في

قبول الإشراف على هذه الرسالة

والشكر موصول إلى لجنة المناقشة

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أما بعد:

فقد أنزل الله ﷺ الكتب وأرسل الرسل وشرع الشرائع لهداية الناس وإخراجهم من الظلمات إلى النور، وذلك بعدما اجتالتهم الشياطين عن منهجه القويم وصراطه المستقيم، وجعل ﷺ بمنه وفضله وكرمه القرآن الكريم آخر الكتب وأعظمها والمهيمن عليها، كما جعل ﷺ محمد بن عبد الله الأمي القرشي ﷺ آخر الرسل وخاتمهم وأعظمهم وأكرمهم عليه وأحبهم إليه، ومن أبرز علامات هذا التكريم والتفضيل أن جعل شريعته التي جاء بها باقية خالدة ما تعاقب الليل والنهار، فتكفل ﷺ بحفظ ما أنزل عليه بنفسه، وضمن ذلك بحكمته فقال ﷺ ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ

﴿ [الحجر:9]، ومن المعلوم أن الذكر يشمل القرآن العظيم والسنة المطهرة المنقولة عن النبي ﷺ، أما القرآن كلام الله ﷺ فهو منقول إلينا بالتواتر جيلا عن جيل وقرنا عن قرن فعموم الأمة محتفلة به قائمة عليه والحمد لله، وأما السنة المطهرة فقد خص الله ﷺ في حفظها وصيانتها أقواما مجدين وعبادا مجتهدين للقيام بهذا الفرض الكفائي الذي لا يقوم الدين إلا به، فشرّف بذلك أصحاب الحديث شرفا فاقوا به غيرهم من أهل العلم - وإن كان الكل على خير وفضل والحمد لله-، فبدلوا الجهود المضنية في جمع سنة النبي ﷺ وحفظها في الصدور وتدوينها على السطور والحرص على أن لا يفوت منها حديث ولا أثر، فكان الواحد منهم ينفق أمواله ويفني زهرة شبابه في الترحال والأسفار طلبا للثبوت من حمل الحديث، وكذلك شمروا عن ساعد الجد في التصدي لأصحاب الأفكار الباطلة والعقائد المنحرفة عند ظهور الطوائف المنحرفة، فدافعوا عن جناب السنة النبوية وبينوا حال هؤلاء، لاسيما وقد تلبس الكثير منهم برواية الحديث رجاء رواج أفكارهم في الأمة، ولحكمة أرادها الله ﷺ شاع عند كثير من رواة الحديث العقائد المحدثّة، وانفرد بعض أولئك الرواة بسنن وأحاديث، فاحتاج المحدثون لروايتها وتدوينها في كتبهم الحديثية، فرووا عن هؤلاء استنادا لحفظهم وصدقهم، ووثوقا بضبطهم وعدم كذبهم على نبينا ﷺ، وردوا على بدعتهم وأنكروا سوء معتقدهم، ولم يسكتوا عليها

نصحا للأمة وإبراء للذمة، فتركوا لنا في كتب الجرح والتعديل مثل هذه الألفاظ: قدري ثقة، شيعي ثقة، خارجي صدوق..وما إلى ذلك، فأحببت أن أجلي هذا الموضوع، وأدرس من هؤلاء رواة البخاري ومسلم لما لهذين الرجلين وكتابيهما من اعتبارات معروفة عند أهل الفن.

تسمية الموضوع:

وإني لأحمد الله وَعَلَيْكَ أن وفقني للاشتغال بهذا العلم و الميل إليه بقلبي وحي لأهله وحملته، وعلى ذلك فقد أحببت أن أتقدم بموضوع مهم في هذا الباب لنيل درجة الدكتوراة بعد أن انشرح صدري لذلك عند استخارة ربي و مشاوراة أساتذتي الكرام، وهو بعنوان :

عناية نقاد الحديث بإبراز معتقد الراوي

-دراسة تطبيقية على رواة الصحيحين-

أسباب الاختيار:

مما جرى عليه العرف العلمي ذكر الدوافع والأسباب التي دفعت الباحث لاختيار موضوعه والكتابة فيه، وإن من أهم أسباب اختياري لهذا الموضوع كرسالة الدكتوراة أموراً أهمها:

1. التطلع إلى معرفة تصرفات الأئمة النقاد وعلماء الجرح و التعديل في أحاديث من تكلموا في معتقده وأبرزوه.
2. جِدَّة هذا الموضوع حيث لم أقف على تصنيف مفرد له غير كلام أو إشارة في كتب المصطلح والرجال والتخریجات والشروحات الحديثية.
3. الرغبة في إدراك منهج الأئمة النقاد في إعلال بعض الأحاديث بأن فلانا شيعي أو قدرني أو مرجئ أو غير ذلك.
4. جمع ما يتعلق بهذا الموضوع في مكان واحد مع دراسته بحيث يسهل مأخذه ويتيسر مطلبه.
5. لما كان اتصال السند مع ضعف أحد رواته لا يرفعه إلى درجة الاحتجاج أحببت أن أبرز أثر معتقد الراوي في تجريجه ورد روايته.
6. ذكر العلماء أن الذهبي رحمه الله كثير العناية في تراجمه بهذا الجانب فأحببت أن أتوصل إلى مدى توافق أرباب هذه الصنعة: المتقدمين مع المتأخرين في التأصيل والتطبيق في هذا الباب.

تحديد مجال البحث:

قصدت من ذكر هذا العنصر بيان الدافع مني في الاقتصار على الرجال الذين خرَّج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما دون سائر كتبهما، فضلا عن كتب أصحاب السنن الأربع، وذلك لما يلي:

(1) شهرة صحيح البخاري وصحيح مسلم وكثرة تداول الناس لهما، فرغبت أن ينصبَّ جهد البحث في خدمة جانب منهما، ويتفرع عنه:

(2) تشعب الأهواء وكثرة العقائد الفاسدة بعد زمن البخاري ومسلم وطبقتهما، فلا يكاد يسع مثل هذه الرسالة ذاك الكم الهائل ممن تُكلم في معتقده من الرواة.

(3) قلة الرواية بعد زمن القرن الثاني بالمقارنة معه، مع حصول تصنيف الدواوين وكتب السنة، وضعف الهمة، وقلة الحفظ...، وغير ذلك مما يزيد جلاءً أن زمن الرواية إلى آخر أو منتصف القرن الثاني يعتبر أرضا صالحة لدراسة مثل هذا الموضوع، والله أعلم.

(4) التأصيل للرواة المخرج لهم في الصحيحين صالح لأن يُعمَّم على سائر الرواة المخرج لهم في المسانيد والسنن وباقي كتب الحديث المسندة، والله أعلم.

أهمية الموضوع :

لا شك أن هذا الموضوع له قيمة عظيمة وأهمية جسيمة، لتعلقه بأعراض الرواة من جهة، ويبنى على ذلك من جهة أخرى: قبول ورد أحاديث النبي ﷺ، ومما يدل على أهميته عند الأئمة ما قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله: «واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق»⁽¹⁾، وعليه فمن الأمور المهمة لدراسة هذا الموضوع:

1. عند ظهور طوائف المبتدعة كانت أمة الإسلام لا تقبل شيئاً من أمر دينها إلا من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فلجأ كثير من هذه الطوائف إلى الافتراء على رسوله فتصدى علماء الحديث لهذه الأفكار وأبانوا عقائد الرواة نصحا للأمة وبراءة للذمة.
2. مكانة الشيخين: البخاري ومسلم وكتايبهما عند عموم الأمة وفي عرف المحدثين خاصة، لاسيما وأن من أخرجاهم من الرجال فقد حصل على تزكية ولو ضمنياً منهما أو أحدهما.
3. أن بعض الأحاديث المخرجة في الصحيحين أو أحدهما طعن فيها من أجل معتقد الراوي.
4. يكشف عوار كثير من أهل الأغراض الفاسدة، فنجد -حتى من بعض المعاصرين- من يئبئ الشيخين بالإخراج لبعض من تكلم في معتقده، بل بعضهم يتهم بعض الرواة بأنه مثلاً: "ناصي جلد" توصلًا منه لترك روايته، وعند التنقيب يتبين براءة الراوي من ذلك!.

(1) هدي الساري ص 550.

أهداف الدراسة:

لكل مشروع علمي يقصد دراسته إلا وله مرامي وأهداف، يبتغي المباشر لإنجازه الوصول إليها وبيانها، وتعتبر عنده ثمرة بحثه وجهده، وإن من أهم الأهداف التي أرمي إلى كشفها وتحليلتها في هذا المشروع العلمي هي:

1. تجلية منهج الشيخين في الرواية عن المخالف عقدياً.
2. معرفة الفائدة من ذكر الأئمة لاعتقاد الراوي في كتب التراجم مع الاحتجاج به.
3. المقارنة بين منهج النقاد الأولين مع المتأخرين كالذهبي في العناية بمعتقد الراوي في كتب التراجم و التواريخ.
4. استنتاج صنيع الشيخين في الإخراج لبعض من نُبِز في معتقده، وهل يحتجان به من كل وجه أو من بعض الأوجه دون بعض؟.
5. مقارنة منهج الشيخين في الكلام على الرواة المتكلم في معتقدهم بأئمة النقاد كابن معين وابن المديني.
6. بعض الرواة مختلف في وصفه بمعتقد معين، فهؤلاء يحتاجون إلى مزيد دراسة، وجمع أقوال، وكبير تمحيص و تنقيب، والله أعلم.

الإشكالية:

مما هو مقرر أن لكل بحث يُقدم عليه الباحث إلا وله فيه بعض الإشكالات والأمور الغامضة، إذ يحاول من خلال بحثه حلها والجواب عليها، وقد رأيت من خلال مجمل هذا الموضوع أن إشكالية البحث الملحة والرئيسية هي:

- هل إبراز أئمة الجرح والتعديل لمعتقد الراوي المخالف يقتضي رد رواياته؟ كقولهم: ثقة مرجئ ، قدرني ثقة ونحو ذلك.

- ما هو منهج الشيخين في التعامل والإخراج عمن وسم بميسم سوء في معتقده، هل يخرجون له على الإطلاق؟ أم في الشواهد فقط؟ أم يوجد شيء آخر ينبغي تجليلته؟

دراسات سابقة:

في حدود اطلاعي وسؤال مشايخي وأساتذتي، ومشاورتهم على العمل في هذا الموضوع، وإلى الآن لم أجد من بحث فيه بذاته، على أي وجدت بعض الدراسات التي قد تمس بعض جوانبه غير الرئيسية، وهي:

1- تسمية من تشييع أو رمي بالتشييع من رواة الكتب الستة

للباحث مشهور بن مرزوق الحرزي، جدة 1428:

ولم يزد على أن جرّد ذكرهم باعتماده على حكم ابن حجر فاجتمع له 87 راويا رتبهم على حروف المعجم ولم يدرس حالتهم مع اعترافه بأن جملة منهم مختلف في تشييعه ويحتاج مزيد دراسة وبحث، والله أعلم.

2- الرواة المبدعون من رجال الكتب الستة

وهي رسالة دكتوراه للشيخ محمد بن سعيد رسلان: والكتاب مطبوع في أربعة أجزاء بدار الاستقامة، الطبعة الأولى، 1434.

ركز الشيخ الباحث في الجانب النظري على البدعة وأحكامها وتقسيماتها وخطورتها وما إلى ذلك، وكذا تكلم على الطوائف بشيء من الإيجاز، ثم انتقل إلى الكلام على رجال الستة ودراسة أحوالهم، وهنا بعض التنبيهات:

أ- أن الجانب النظري وإن أفاد الشيخ من جانب التأصيل للبدعة وأصحابها، لكن فاته بيان منهج أصحاب الكتب الستة من الرواية عن المبتدعة، وضابط ذلك عندهم، وما إلى ذلك مما هو من صميم هذا البحث العظيم.

ب- أن الباحث وإن حاول استقصاء رواة الكتب الستة، فبعد التتبع وجدت أن الشيخ قد فاته سبعة عشر راويا، ثمانية منهم ممن أخرج لهم الجماعة؛ البخاري ومسلم وأصحاب السنن الأربعة، وهذه أسماءهم:

- عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي: رمي بالقدر.

- محمد بن خازم أبو معاوية الضرير الكوفي: رمي بالإرجاء.
- جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي نزيل الري وقاضيهما: رمي بالتشيع.
- عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم أبو سهل الواسطي: رمي بالتشيع.
- مالك بن إسماعيل النهدي أبو غسان الكوفي سبط حماد بن أبي سليمان: رمي بالتشيع.
- عمير بن هانئ العنسي بسكون النون ومهملتين أبو الوليد الدمشقي الداراني: رمي بالقدر.
- إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي يكنى أبا أسماء الكوفي: رمي بالإرجاء.
- عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي أبو الوليد المدني: رمي بالتشيع.
- ومنهم رواية انفرد بهم البخاري مع باقي أصحاب السنن أو البعض منهم كالنسائي أو أبي داود، وهم:
- خلاد بن يحيى بن صفوان السلمي أبو محمد الكوفي وهو من كبار شيوخ البخاري: رمي بالإرجاء.
- المنهال بن عمرو الأسدي مولاهم الكوفي: رمي بالتشيع.
- علي بن الحسن بن شقيق: رمي بالإرجاء.
- ومنهم رواية انفرد بهم مسلم مع باقي أصحاب السنن أو البعض منهم كالنسائي أو أبي داود، وهم:
- عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري: رمي بالقدر والخروج.
- عبد الرحمن الأصم؛ واسمه عبد الله، ويقال عمرو أبو بكر العبدي المدائني: رمي بالقدر.
- عمرو بن حماد بن طلحة القناد أبو محمد الكوفي: رمي بالرفض.
- عمرو بن الهيثم بن قطن أبو قطن البصري: رمي بالقدر.
- أبو بكر النهشلي الكوفي: رمي بالإرجاء.
- أبان بن يزيد العطار البصري أبو يزيد: رمي بالقدر.
- عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله الكوفي: رمي بالإرجاء.
- فبعض هؤلاء؛ بدعتهم غير مشهورة، والبعض الآخر لهم شهرة في بدعتهم، وقد ذكر حفظه الله من هو أقل شأنًا من هؤلاء، والكمال للخالق وحده سبحانه.
- ج- بعض الرواة يغفل حفظه الله عن ذكر الخلاصة المتعلقة به، بعد جملة من النقولات؛ إن المتعلقة بتوثيقه، أو المتعلقة برميها بالبدعة، فإنك لا تعلم نتيجة ما خلص إليه كما في ترجمة عمرو بن مرة الكوفي (2131/4)، وفي ترجمة محمد بن فضيل بن غزوان (1881/3).
- د- بعض الرواة يحتاج إلى مزيد تحقيق فيما يتعلق بثبوت البدعة في حقهم كما في ترجمة صفوان بن

سليم (2287/4)، والبعض الآخر فيما يتعلق برجوعه عن البدعة كما في ترجمة حسان بن عطية (2212/4).

وعلى كل فالكتاب لم أنظر إليه إلا بعد إتمامي الكلام على الرواة؛ وهو الباب الثاني من هذه الرسالة، وشروعي في الباب الأول، وقد قطعت فيه أشواطاً حتى نظرت في الكتاب، فأفدت منه بعض التقسيمات والله الحمد، لكن عملي يركز على أمور تختلف عن صاحب هذا الكتاب، من حيث:

1- أن هدفي في دراسة الرواة تجلية أقوال النقاد في معتقد الراوي، بدون النظر إلى ثقة الراوي وحججته، اللهم إلا ما كان له تعلق بالطعن فيه.

2- دراسة منهج البخاري ومسلم في التخريج لهؤلاء المتكلم في معتقدهم، من حيث الإكثار عنهم، ومن حيث التخريج في الأصول أو الشواهد، وغير ذلك.

3- كشف موقف المحدثين من هؤلاء المنحرفين، وطرقهم المعتمدة في طعنهم في الراوي... إلى غير ذلك مما تضمنه هذا البحث، والتي لم يذكرها الشيخ الرسلان حفظه الله، وليس المراد محاكمة فضيلته، لكن المقصود بيان نقاط المخالفة والموافقة مع رسالته، والله الموفق.

منهجية البحث:

سلكت في هذا البحث منهج الاستقراء والتحليل، فجعلت مقدمة للبحث تتضمن الكلام على حفظ الله ﷺ لدينه قرآنا وسنة، وأشارت إلى فضل أهل الحديث وجهودهم في خدمة سنة نبينا ﷺ وصيانتها وحفظها من كل ما يشوبها من الباطل، ومن ذلك ما ابتلي به بعض رواة الحديث من التلبس ببعض العقائد المنحرفة عما كان عليه نبينا ﷺ وأصحابه ﷺ، فوقف في وجههم أصحاب الحديث؛ على أنهم احتاجوا لما عندهم من السنن.

ثم ذكرت عنوان الكتاب ودوافع التصنيف فيه، مع ذكر أهداف الدراسة وإشكالية البحث وخطته ومنهجي في هذه الرسالة.

وقد جعلت الكتاب في بابين، تكلمت في الباب الأول عن الجانب النظري، فجعلته في ثلاثة فصول، تكلمت في الأول عن مصطلحات العنوان لأحدد مجال البحث، ثم ترجمة للشيخين البخاري ومسلم، وما تميز به كتابهما، وذلك بإيجاز لأنه ليس مقصود الرسالة من جهة، ومن جهة أخرى فقد أغنتنا البحوث والدراسات استقصاء واستيعاب كل ما يتعلق بالشيخين وصحيحيهما، والله أعلم.

وأما الفصل الثاني؛ فحاولت أن أسلط الضوء على ما حدث من افتراق في أمة الإسلام، وأنه واقع لا محالة بنصوص الوحيين وإجماع السلف، وما يشهد به الواقع، فذكرت أسباب هذه الفرقة، وحقيقة هذا الافتراق وعلامات طوائف الضلال والطائفة الناجية، ثم ذكرت فضيلة أصحاب الحديث وأنهم أولى الناس بالصواب لاشتغالهم بسنة النبي ﷺ، ثم عقت بذكر معتقد الطوائف الذين أخرج لهم الشيخان في صحيحيهما، وهي مجموعة في: الخروج والتشيع والنصب والقدر والإرجاء والتجهم، فتكلمت عليها بشيء من الإيجاز، فقد أغنتنا كتب الفرق والعقائد عن التطويل في ذلك كما هو معلوم في محله.

وأما الفصل الثالث؛ فيمكن اعتباره قلب البحث؛ فقد ذكرت فيه أقسام رواة الشيخين ومراتبهم في سوء المعتقد خفة وغلظا، وكذا منهج الشيخين في الإخراج لهؤلاء، ومدى إنصاف علماء الجرح والتعديل في التعامل مع هؤلاء، وإيراد النماذج المتعلقة بكل ذلك، مع ذكر مقصود نقاد الحديث عند توثيق الرجل مع رميه بسوء معتقده كقولهم: فلان قدرني ثقة، وفائدة ذلك، والله أعلم.

وأما الباب الثاني فقد خصصته لدراسة رواة الشيخين، وهو يعتبر الجانب التطبيقي للرسالة، فجعلته في فصلين؛ الأول في دراسة الرواة الذين اشترك الشيخان في التخريج لهم.

والفصل الثاني في دراسة الرواة الذين انفرد البخاري أو مسلم في التخريج لهم، وقد قسمته إلى مبحثين بحسب ذلك - أي مبحث بالرواة الذين انفرد بالرواية لهم البخاري والآخر بالذين انفرد بالرواية لهم مسلم -.

وقد التزمت بدراسة كل من طعن في معتقده ممن أخرج له الشيخان أو أحدهما في الأصول، فأعرضت عن روياء عنه في المتابعات أو مقرونا بغيره، أو ما أورده مسلم في المقدمة، أو البخاري تعليقا. وهكذا إذا أخرج أحدهما عن راو في الأصول وأخرج له الآخر في المتابعات، فإني أشير إلى ذلك لكن أذكره عند من احتج به في الأصول، فمثلا عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه احتج به البخاري في الأصول ولم يذكره مسلم إلا في موضع واحد مقرونا لإعراضه عنه كما قال الأئمة لمكان معتقده في الخروج، ولذا ذكرته فيمن انفرد به البخاري، والله الموفق.

وفيما يتعلق بإيراد الرواة فقد مشيت وفق المنهج الآتي:

1- أذكر اسم المترجم له كعنوان، ثم أردفه بنص الترجمة من التقريب وأكتفي به في التعريف بالراوي، موردا الاسم والترجمة بالخط الغليظ.

2- أذكر معتقده مع بيان أقوال العلماء في ذلك، مع ذكر ما يعارض ذلك - إن وجد -.

3- أبين توجيه أقوال النافين بما يتفق مع أقوال المثبتين - إن أمكن - وإلا عدلت إلى الترجيح.

4- أذكر خلاصة القول في معتقد ذلك الراوي بالخط الغليظ.

5- أذكر المواضع التي رواها عنه الشيخان - أو أحدهما - في المتن؛ وذلك بذكر الكتاب والباب من الصحيحين، وأشير في الحاشية إلى أرقام الأحاديث التي أخرجها - أو أحدهما - عنه في الشواهد.

6- عني الحافظ ابن حجر بذكر من طعن في معتقده من رواة البخاري في مقدمة الفتح، وكذا السيوطي سرد جملة من تكلم في معتقده من رواة الصحيحين في تدريب الراوي، وقد يتفق أن يفوت لأحدهما أو كليهما بعض الرواة فأنبه على ذلك في الحاشية.

7- قد يتفق وأن أنبه أو أعقب على بعض الأمور المتعلقة بالراوي المترجم له فأذكرها في المتن أو الحاشية، على حسب ما يناسب.

8- وفيما يتعلق بذكر مواضع مرويات الراوي في الصحيحين، فإن كانت أحاديثه يسيرة، ذكرت موضعها بذكر الكتاب والباب، مع الإشارة في الحاشية إلى أرقام المواضع التي روى فيها في المتابعات - إن وجدت -، وإن كانت أحاديثه كثيرة اكتفيت بذكر نماذج من ذلك، مع ذكر أرقام المواضع

الأخرى، وقد لا أذكر ذلك إذا كان الراوي إماما مشهورا وروايته في الصحيحين غير محصورة، وهذا نادر، والله أعلم.

هذا، وقد قمت بتخريج الآيات مع ذكر اسم السورة ورقم الآية، وقد كتبتها برواية حفص. وكذا الأحاديث حاولت بقدر الإمكان أن أقصر على القدر الضروري تفاديا لتطويل الرسالة وإثقالها بالحواشي، وأكتفي في الغالب إن لم يكن في الصحيحين أو أحدهما بحكم العلامة أحمد شاكر أو الألباني رحم الله الجميع.

لم أشر إلى طبقات المراجع والمصادر المعتمد عليها في الحاشية، ولا إلى اسم المصنف إلا قليلا. تفاديا للتطويل واكتفاءً بفهرس المراجع، وكذا أعرضت عن الترجمة لأي علم ورد في الرسالة كلها، فالكتاب في أغلبه يتعلق بالتراجم.

وأما النصوص المقتبسة فإني أحصرها حرفيا بين علامتي التنصيص، والمذكورة بالمعنى أو بعض التصرف فلا أحصرها - في الغالب - وإنما أشير في الحاشية إلى مصدر الاقتباس.

وقد ختمت البحث بخاتمة تضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها، وذكرت فيه بعض التوصيات وكذا اقتراحات لمشاريع علمية خاصة بطلبة العلم.

ثم جعلت فهرسا عاما للآيات والأحاديث، والطوائف، والمراجع، وآخر للموضوعات.

وأخيرا وضعت ملخصا عاما لما قمت به ضمنته فكرة عامة حول البحث، وذلك باللغتين: العربية والفرنسية، والله الموفق.

خطة البحث

جعلت البحث في مقدمة وباين وخاتمة.

أما المقدمة فذكرت فيها خطبة الحاجة وجهود العلماء في خدمة الكتاب والسنة وتفانيهم في التصدي لأهل الانحراف الفكري والعقدي، وكذا أهمية علوم الحديث، وتسمية الموضوع وتحديد مجال البحث، وأسباب الاختيار وأهميته، وأهداف الدراسة، والإشكالية مع ذكر الدراسات السابقة.

الباب الأول: وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول: الفصل التمهيدي: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمصطلحات: وفيه ستة مطالب

المطلب الأول: مفهوم العناية

المطلب الثاني: تعريف النقد لغة واصطلاحاً

المطلب الثالث: تعريف الحديث لغة واصطلاحاً

المطلب الرابع: مفهوم نقاد الحديث

المطلب الخامس: تعريف الاعتقاد لغة واصطلاحاً

المطلب السادس: مفهوم الراوي

المبحث الثاني: الإمام البخاري وصحيحه: وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول: ترجمة الإمام البخاري: وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول: نسب البخاري وطلبه للعلم ورحلته في ذلك

الفرع الثاني: ذكاؤه ونماذج من ثناء الناس عليه

الفرع الثالث: مصنفاته ووفاته

المطلب الثاني: صحيح البخاري: وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول: تسميته والسبب الباعث على تأليفه

الفرع الثاني: محتوياته وعدد أحاديثه وانتقاد بعض الحفاظ لبعضها

الفرع الثالث: ثناء العلماء عليه وتلقيهم له بالقبول

المطلب الثالث: شرط البخاري في صحيحه ومنهجه فيه: وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول: شرط البخاري في صحيحه

الفرع الثاني: تراجم الصحيح والسر في إعادة البخاري الحديث الواحد في أكثر من موضع

الفرع الثالث: وجوه ترجيح صحيحه على صحيح مسلم

المطلب الرابع: رواية البخاري: وفيه فرعان

الفرع الأول: عدد شيوخ البخاري في صحيحه وطبقاتهم

الفرع الثاني: ثناء العلماء على الرواة المخرج لهم في الصحيح وانتقاد بعض الحفاظ لبعضهم والجواب

على ذلك

المبحث الثالث: الإمام مسلم وصحيحه: وفيه مطالب

المطلب الأول: ترجمة الإمام مسلم: وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول: نسب مسلم وطلبه للعلم وأخلاقه

الفرع الثاني: شيوخه وتلاميذه

الفرع الثالث: نماذج من ثناء العلماء عليه، ومصنفاته ووفاته

المطلب الثاني: صحيح مسلم: وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول: السبب الباعث على تأليفه

الفرع الثاني: مكانة صحيح مسلم بين كتب السنة، وثناء العلماء عليه

الفرع الثالث: عدد أحاديثه وانتقاد بعض الحفاظ لبعضها

المطلب الثالث: شرط مسلم في صحيحه ومنهجه فيه: وفيه فرعان

الفرع الأول: شرط مسلم في صحيحه

الفرع الثاني: منهج مسلم في صحيحه

الفصل الثاني: انحراف أصحاب المعتقدات الفاسدة واستقامة أهل الحديث

ويشتمل على:

تمهيد وأربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: افتراق الأمة وحقيقة ذلك، ويتضمن تمهيدا وأربعة مطالب:

المطلب الأول: حقيقة الافتراق المذموم

المطلب الثاني: أسباب افتراق الأمة

المطلب الثالث: تسمية الفرق وعلاماتهم

المطلب الرابع: النكتة في تعيين الفرقة الناجية

المبحث الثاني: أصحاب الحديث ومكانتهم، ويتضمن تمهيدا وثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بأصحاب الحديث

المطلب الثاني: بيان سلامة عقيدة أهل الحديث ودم غيرهم من الفرق، وفيه فرعان:

الفرع الأول: نصوص القرآن الكريم في ذم أصحاب المعتقدات الفاسدة

الفرع الثاني: ما ورد في السنة النبوية في بيان صحة وسلامة معتقد أهل الحديث

المطلب الثالث: بيان أن أصحاب الحديث هم الحكم على الطوائف البدعية

المبحث الثالث المعتقدات الفاسدة التي روى الشيخان عن أصحابها، ويتضمن

تمهيدا وثلاثة مطالب:

المطلب الأول: فرقة الخوارج، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تعريف الخروج لغة واصطلاحا، وظهور الخوارج

الفرع الثاني: ألقابهم وفرقهم وأصل بدعتهم

المطلب الثاني: فرقة الشيعة والناصبية

الفرع الأول: تعريف الشيعة لغة واصطلاحا ومراتب التشيع

الفرع الثاني: أصل قول الرافضة

الفرع الثالث: فرقة الناصبة

المطلب الثالث: فرقة المرجئة، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تعريف الإرجاء لغة واصطلاحاً

الفرع الثاني: أصل بدعة الإرجاء وأول ظهورها، وأصناف المرجئة ومراتبهم

المطلب الرابع: فرقة الجهمية وأهم أصولهم، وتأثير الواقعة بها

المطلب الخامس: فرقة القدرية، وظهورهم ومراتبهم

المبحث الرابع: منهج أصحاب الحديث في معاملة الفرق المنحرفة، ويشتمل

على تمهيد وأربعة مطالب وهي:

المطلب الأول: طرق الكشف عن معتقد الرجل، وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: النقل عن عاصروا الرجل وغيرهم من الذين عرفوا حاله ونصوا على عقيدته:

الفرع الثاني: تصريح الراوي بمعتقده

الفرع الثالث: الاعتماد على مصنفاة والاستناد إلى ما خطه يمينه

الفرع الرابع: روايته لأحاديث منكورة في الانتصار لبدعته

المطلب الثاني: أثر البيئة في تكوين العقيدة

المطلب الثالث: مراعاة أهل الحديث لنوع البدعة

الفصل الثالث: منهج نقاد الحديث في الرواية عن أصحاب المعتقدات

الفاسدة. ويشتمل على تمهيد ومبحثين، وهما:

المبحث الأول: أقسام رواة الشيخين المتكلم في معتقدهم، ويشتمل على تمهيد

وخمسة مطالب هي:

المطلب الأول: القسم الأول من الرواة: من اشترك فيهما الشيخان ممن هو مبرأ من سوء المعتقد

المطلب الثاني: من انفرد بهم البخاري ومسلم كل على حدة

المطلب الثالث: القسم الثاني من الرواة: من رجح عن سوء معتقده، وفيه ثلاثة فروع بحسب تيقن رجوع الراوي أو احتمال ذلك.

المطلب الرابع: من يظن أنهم من رواة الشيخين وليس كذلك

المطلب الخامس: من أخرج لهم الشيخان في المتابعات

المبحث الثاني: ضابط الإخراج عن رمي بسوء المعتقد: ويشتمل على تمهيد وأربعة

مطالب وهي:

المطلب الأول: بيان إنصاف نقاد الحديث لمخالفهم

المطلب الثاني: المقارنة بين البخاري ومسلم

المطلب الثالث: منهج الشيخين في الإخراج عن رمي بسوء المعتقد

المطلب الرابع: منهج البخاري ومسلم في الإخراج عن رمي بسوء المعتقد فيما انفردا به

المطلب الخامس: ضابط إخراج الشيخين لمن رمي بسوء المعتقد

المطلب السادس: مراد نقاد الحديث برمي الثقات بسوء المعتقد في كتب الجرح والتعديل.

الباب الثاني: دراسة رواية البخاري ومسلم المتكلم في معتقدهم

وذلك بأن أذكر رواية الصحيحين المذكورين في كتب الجرح و التعديل بسوء معتقدهم، وعددهم يزيد على المائة وثلاثة (103) رواية، مرتبين على حروف المعجم، وقد قمت بجمعهم من الكاشف والتقريب والتهديب وغيرها، وحاولت مراعاة الاستقصاء مع القيام بالمقارنة مع كتب السؤالات والعلل والتواريخ، فأفردت كلاً بدراسة تقتضيه على ضوء كلام أهل الفن، وقد جعلت هذا الباب في فصلين:

الفصل الأول: الرواة الذين اشترك الشيخان بالإخراج لهم

الفصل الثاني: الرواة الذين تفرد الشيخان بالإخراج لهم كل على حدة

وقد جعلته في مبحثين:

المبحث الأول: الرواة الذين انفرد بهم البخاري

المبحث الثاني: الرواة الذين انفرد بهم مسلم

الخاتمة:

ذكرت فيها النتائج التي توصلت إليها في هذه الرسالة، وأرفقتها بتوصيات ونصائح، ثم بملخص للبحث باللغتين: العربية والفرنسية، والحمد لله.

هذا؛ ولا شك أن الموضوع قوي وصعب كما هو معروف عند أهل الفن، ولعله يكون كالعذر بين يدي الرسالة فيما اعترى البحث من نقص، وعدم تحقيق في بعض الجوانب.

والله أسأل أن يوفق الجميع لمرضاة الله، وأن يجعلنا في خدمة دينه ونصرة سنة نبيه ﷺ، إنه ﷻ ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

الباب الأول: فيه ثلاثة فصول:

الفصل التمهيدي

الفصل الثاني: انحراف أصحاب المعتقدات الفاسدة واستقامة

أهل الحديث

الفصل الثالث: منهج نقاد الحديث في الرواية عن أصحاب

المعتقدات الفاسدة

الفصل التمهيدي: ويشتمل على:

تمهيد وثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: تعريف المصطلحات

المبحث الثاني: ترجمة موجزة للبخاري والكلام على صحيحه

المبحث الثالث: ترجمة موجزة لمسلم والكلام على صحيحه

تمهيد:

مما هو معلوم أن لكل بحث أو فكرة يريد صاحبها أداءها إلا واحتاج أن يقدم بين يدي ذلك ما يشبه المفتاح، وهذا الفصل خصصته لهذا، وجعلته كالمفتاح لهذه الرسالة، فعنيت بذكر تعريف موجز للمصطلحات الواردة في عنوان البحث، وهي: العناية، والنقد، والحديث، ونقاد الحديث، والاعتقاد، وأخيرا مفهوم الراوي، ثم ترجمت للبخاري ومسلم رحمهما الله لأن مجال دراسة الرواة متعلق بصحيحيهما، وهذا كله ليتحدد الموضوع للقارئ، والله الموفق.

المبحث الأول: تعريف المصطلحات

ويشتمل على ما يلي:

- مفهوم العناية

- تعريف النقد لغة واصطلاحاً

- تعريف الحديث لغة واصطلاحاً

- مفهوم نقاد الحديث

- تعريف الاعتقاد لغة واصطلاحاً

- مفهوم الراوي

المطلب الأول: مفهوم العناية

«عني: العين والنون والحرف المعتل أصول ثلاثة:

الأول: القصد للشيء بانكماش فيه وحرص عليه.

والثاني: دال على خضوع وذل.

والثالث: ظهور شيء وبروزه.

فالأصل الأوّل: عنيت بالأمر وبالحاجة، قال ابن الأعرابي: عني بحاجتي وعُني.

ويقال مثل ذلك: تعنيت أيضاً، كل ذلك يقال: عناية وعُنيا فأنا معني به وعَنٍ به.

ومن الباب: عَناني هذا الأمر يَعْنِينِي عِنَايَةً، وأنا معنِيُّ به واعتنيت به وبأمره.

والأصل الثاني قولهم: عَنَّا يَعْنُو، إذا خَضَعَ، والأسيرُ عَانٍ، والعاني: الخاضع المتذلل، قال الله تعالى:

﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه:112].

ويقولون: العاني: العبد. والعانية: الأمة، والعنوة: القهر، يقال أخذناها عَنوةً، أي قهراً بالسيف، ويقال:

جئت إليك عانياً، أي خاضعاً.

والأصل الثالث: عُنَيان الكتاب، وعُنوانه، وعُنَيانه، وتفسيره عندنا أنّه البارز منه إذا خُتِم، ومن هذا

الباب معنى الشّيء.

والذي يدل عليه قياس اللغة أن المعنى: هو القصد الذي يبرز ويظهر في الشيء إذا بحث عنه، يقال: هذا

معنى الكلام ومعنى الشعر، أي الذي يبرز من مكنون ما تضمنه اللفظ⁽¹⁾.

وقد جاءت هذه اللفظة -وهي تدل على هذا المعنى- في كلام رسول الله ﷺ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن

النبي ﷺ قال: «من حسن المرء تركه ما لا يعنيه»⁽²⁾، قال ابن الأثير رحمه الله: «أي ما لا يهمله،

ويقال: عنيت بحاجتك أعنى بها فأنا بها معنِي وعَنَيْتُ به فأنا عَانٍ، والأول أكثر: أي اهتممت بها

(1) معجم مقاييس اللغة (4/146)، نقلته بتصريف يسير.

(2) رواه الترمذي في كتاب الشهادات عن رسول الله ﷺ (ص524-ح2317)، وابن ماجه: 36- كتاب الفتن، (12) باب

كف اللسان في الفتنة (656-ح3976)، وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (3/60-ح2881).

واشتغلت»⁽¹⁾، ومن هذا قال الفيومي: «عَنَيْتُهُ عَنِّيًّا - من باب رمى -: قصدته، واعتنيت بأمره اهتممت واحتفلت، وعَنَيْتُ به أَعْنِي - من باب رمى أيضا - عِنَايَةً كذلك»⁽²⁾.

ولاشك أن المراد من لفظة "العناية" هنا هو الأصل الأول من كلام ابن فارس، فإن نقاد الحديث اعتنوا بعقيدة الراوي، فحرصوا عليها واهتموا بها، ولمعنى هذا اللفظ مساس كذلك بالأصل الثالث؛ وهو إظهار ما ينطوي عليه الراوي من المعتقد وكشفه وإبرازه، فإن أهل الحديث اشتغلوا بمعرفة معتقد الرجل ونحلته، واهتموا بإدراك منهج الراوي وبدعته، لما في ذلك من الأهمية في جانب رواية الحديث وحفظ السنة من جهة، ومن جهة أخرى صيانة الدين من أن يتطرق إليه كل ما هو دخيل، والله أعلم.

ولنضرب أمثلة على هذه العناية من صنيع أئمة النقاد:

أ- لقي ثور الأوزاعي فمد إليه ثور يده، فأبى الأوزاعي أن يمد يده إليه، وقال: «يا ثور لو كانت الدنيا كانت المقاربة ولكنه الدين» يقول لأنه كان قدريا⁽³⁾.

ب- قال يحيى بن معين: سمعت من عبد الرزاق كلاما يوما فاستدللت به على ما ذكر عنه من المذهب -أي التشيع- فقلت له: إن أستاذيك الذين أخذت عنهم ثقات كلهم أصحاب سنة؛ معمر ومالك بن أنس وابن جريج وسفيان الثوري والأوزاعي، فعمن أخذت هذا المذهب؟ فقال: «قدم علينا جعفر بن سليمان الضبعي فرأيته فاضلا حسن المهدي فأخذت هذا عنه»⁽⁴⁾.

ج- سأل أحمد بن هانئ الإمام أحمد عن شبابة فقال الإمام أحمد: «شبابة كان يدعو إلى الإرجاء»، فقال ابن هانئ: كيف كتبت عن شبابة؟ فقال لي: «نعم كتبت عنه قديما شيئا يسيرا قبل أن نعلم أنه يقول بهذا»⁽⁵⁾.

وفي الباب الثاني من الرسالة أمثلة كثيرة في هذا المعنى، والله الموفق.

(1) النهاية في غريب الحديث (314/3).

(2) المصباح المنير (434/2).

(3) سير أعلام النبلاء (345/6).

(4) تاريخ دمشق (189/36).

(5) ضعفاء العقيلي (196/2).

المطلب الثاني: مفهوم النقد

الفرع الأول: تعريف النقد لغة

قال ابن فارس: «النون والقاف والذال أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه. من ذلك: النَّقْدُ في الحافر، وهو تَقَشُّرُهُ، حافرٌ نَقْدٌ: متقشَّر. والنَّقْدُ في الضَّرْسِ: تَكشُّرُهُ، وذلك يكون بتكشُّفِ لِيَطِّهَ عَنْهُ. ومن الباب: نَقْدُ الدَّرْهَمِ، وذلك أن يُكشَفَ عن حالِهِ في جودته أو غير ذلك. ودرهمٌ نَقْدٌ: وازِنٌ جيِّدٌ، كأنَّه قد كُشِفَ عن حاله فعُلم. يقولون: "بات فلان بليلة أنقد"، إذا بات يسري ليلَه كلَّه؛ وهو ذلك القياس، لأنه كأنه يسري حتى يسرو عنه الظلام.

وتقول العرب: ما زال فلانٌ يَنقُدُ الشيء، إذا لم يزل ينظر إليه»⁽¹⁾.
«والنقد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، وكذا تمييز غيرها، كالتَّنْقَادِ والتَّنْقُدِ، وقد نقدها ينقُدها نقداً، وانتقدها، وتَنقَّدها، إذا ميَّزَ جيدها من رديئها»⁽²⁾.

الفرع الثاني: تعريف النقد اصطلاحاً:

لم يذكر أئمة الحديث ومن صنف في علم المصطلح تعريفاً معيناً للنقد عند المحدثين وكذا الحال بالنسبة لمن اعتنى بالتعريفات، ولعل مرد ذلك إلى أنه ليس علماً قائماً بذاته، وإنما ضابط النقد على حسب العلم الذي يتعلق به، فللغويين اصطلاح يخصهم وكذا للأصوليين، وهكذا⁽³⁾.
على أن حقيقة النقد كما في التعريف اللغوي هو إبراز الشيء وكشفه عن حاله وتمييز جيده عن رديئه، فهذا المعنى المعهود عند العرب قد استعمله المحدثون في المهمة التي تصدوا لها في دراسة الأحاديث وناقليها⁽⁴⁾، وفي ضوء ذلك عرفه محمد مصطفى الأعظمي بقوله:

(1) معجم مقاييس اللغة (467/5-468).

(2) تاج العروس (230/9).

(3) خطورة نقد الحديث لأحمد بازمول ص9.

(4) يحيى بن معين وكتابه التاريخ لأحمد محمد نور سيف (6/1).

«تميز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقاً وتجريحاً»⁽¹⁾.
وعرفه محمد ضياء الرحمن الأعظمي بقوله: «هو تمييز الصحيح من السقيم بعد جمع طرق الحديث وإمعان النظر فيها»⁽²⁾.
ويبدو أن التعريف الأول أدق لعملية النقد التي يمارسها نقاد الحديث - كما سيأتي في الصفحة التالية-.

(1) منهج النقد عند المحدثين لمحمد مصطفى الأعظمي ص5، وقد وهم حسن فوزي حسن الصعيدي لما قال: «وأما النقد عند المحدثين، فإن أقدم تعريف يمكننا الوقوف عليه ما جاء في مقدمة الجرح والتعديل بأنه: تمييز...» ثم ذكر التعريف الذي ذكره الأعظمي!، وفي الحقيقة فإن الأعظمي استنبط التعريف الذي ساغه من كلام لابن أبي حاتم في مقدمته لكتابه "الجرح والتعديل" وأحال للصفحة (5-6) منه، فأخذ الصعيدي تعريف الأعظمي وإحالته لكتاب الجرح والتعديل فحسب أنه تعريف ابن أبي حاتم، وليس كذلك. انظر: المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج للصعيدي ص8-9.

(2) معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد ص517.

المطلب الثالث: تعريف الحديث

الفرع الأول: تعريف الحديث لغة

«حدث الشيء حُدوثاً من باب قعد تجدد وجوده فهو: حَادِثٌ وَحَدِيثٌ، ومنه يقال: حَدَثَ به عيب إذا تجدد وكان معدوماً قبل ذلك، ويتعدى بالألف فيقال: أَحَدَثْتُهُ، ومنه: مُحَدَّثَاتُ الْأُمُورِ؛ وهي التي ابتدعها أهل الأهواء.

وَأَحَدَتِ الْإِنْسَانَ إِحْدَاتًا، والاسم: الْحَدَثُ؛ وهو الحالة الناقضة للطهارة شرعاً، والجمع: الْأَحْدَاتُ. والحديثُ: ما يُتَحَدَّثُ به وينقل، ومنه: حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ، وهو حَدِيثُ عَهْدِ الْإِسْلَامِ أَي: قَرِيبِ عَهْدِ الْإِسْلَامِ»⁽¹⁾.

وقال الزبيدي رحمه الله: «من حدث الشيء يحدث حدثاً، بالضم، وحادثة بالفتح: نقيض قَدَمٍ، والحديث: نقيض القلم»⁽²⁾.

ويظهر أن كلمة: "حديث" راجعة في أصل وضعها إلى كون الشيء حادثاً وجديداً، فكأن من حَدَثَ أخبر بشيء حدث، أو قال كلاماً جديداً لم يُسبق إليه في ذلك المجلس، ثم توسعوا فسموا كل كلام حديثاً، ثم صارت هذه الكلمة في عرف علماء الحديث وسائر علماء الشريعة مصطلحاً على المعنى الآتي⁽³⁾.

الفرع الثاني: تعريف الحديث اصطلاحاً

قال السخاوي رحمه الله: «ما أضيف إلى النبي ﷺ؛ قولاً له، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفة، حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام»⁽⁴⁾.

وفرق بعض أهل العلم بين الحديث والخبر، قال المناوي رحمه الله: «والخبر ما جاء عن غيره من صحابي أو من دونه فلا يطلق الحديث على غير المرفوع إلا بشرط التقييد فيقال: هذا حديث موقوف، أو

(1) المصباح المنير (1/124)، وقد نقلته بتصرف يسير.

(2) تاج العروس (5/205).

(3) لسان المحدثين لمحمد خلف سلامة (3/95).

(4) فتح المغيث (1/10).

مقطع، وهذا ما عليه كثيرون، ومن هنا قيل لمن اشتغل بالتواريخ وما شاكلها من الوفيات والمناقب:
الإخباري لا المحدث، ولمن اشتغل بالسنة النبوية المحدث لا الإخباري، فبينهما تباين، أما السنة فتختص
بالمرفوع اتفاقاً، وقيل بينهما خصوص وعموم مطلق، فكل حديث خبر⁽¹⁾.

(1) اليواقيت والدرر (288/1).

المطلب الرابع: نقاد الحديث

وأما المراد بنقاد الحديث «فهم الذين بهم تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة، فهم العلماء الجهابذة الذين خصهم الله ﷻ بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة في كل دهر وزمان، وقد قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة»⁽¹⁾.

ومهمة الناقد تتناول بيان أحوال الرجال والحكم عليهم جرحاً وتعديلاً، ويتناول الأحاديث وما يعرض لها من اختلاف، فإن مهمة الناقد التي يتصدى لها هي عملية جمع الأحاديث وفحصها ونقدها وتتبع أحوال ناقليها، فيقوم بجمع طرق الحديث ومقارنتها ودراستها والحكم عليها وبيان ما فيها من علة واختلاف، كما يقوم بدراسة حال الراوي وما يعرض له ليستخلص بذلك الحكم على الراوي وما روى⁽²⁾.

وهذه المهمة التي انبرى لها نقاد الحديث حملتهم على تأليف الكتب التي بينوا فيها عدالة الرواة وضبطهم نقلاً عن الأئمة المعدلين المعتمدين، وهذا ما يسمى بـ "التعديل"، كما بينوا في تلك الكتب الطعون الموجهة إلى عدالة بعض أو إلى ضبطهم نقلاً عن أئمة الجرح المعتمدين، وهذا ما يسمى بـ "الجرح"، ومن هذا أطلق على تلك الكتب: "كتب الجرح والتعديل".

وهذه الكتب كثيرة ومتنوعة: فمنها التي أفردت لبيان الرواة الثقات، ومنها التي أفردت لبيان الضعفاء والمجروحين، ومن الكتب التي جمعت بين الرواة الثقات والضعفاء.

ومن جهة أخرى فإن بعض تلك الكتب عام لذكر رجال الحديث بغض النظر عن كونها مختصة بكتاب معين أو كتب معينة، ومنها ما هو خاص بذكر رجال كتاب معين أو كتب معينة... الخ.

ويعد عمل علماء الجرح والتعديل في تصنيف تلك الكتب عملاً جباراً، إذ قاموا بمسح دقيق لتراجم جميع رواة الحديث، وبيان الجرح والتعديل الموجه إليهم، وبيان من أخذ عن هؤلاء الرواة ومن أخذوا عنه، وأين رحلوا، ومتى التقوا ببعض الشيوخ، وما إلى ذلك من تحديد الزمن الذي عاشوا فيه بشكل لم يسبقوا إليه، بل لم تصل الأمم المتحضرة في هذا العصر إلى ما وصل إليه علماء الجرح والتعديل من تأليف تلك

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3-2/1).

(2) يحيى بن معين وكتابه التاريخ لأحمد محمد نور سيف (6/1).

الموسوعات الضخمة في تراجم رواة الحديث، فحفظوا بتلك الكتب على مدى الأيام التعريف الكامل برواة الحديث ونقلته، فجزاهم الله عنا وعن المسلمين خيرا⁽¹⁾.

وهذا الذي قام به نقاد الحديث وعلماءؤه مفخرة عظيمة للمسلمين -إن كانوا يشعرون بها-، وقد شهد الأعداء بعظمة هذا العمل -الذي لم ولن يصل شأوه أي طائفة من المنتسبين للعلم والعمل والمعرفة-، قال العلامة أحمد شاكر: «وقد حرروا القواعد التي وضعوها لقبول الحديث، وهي قواعد هذا الفن وحققوها بأقصى ما في الوسع الإنساني، احتياطا لدينهم، فكانت قواعدهم التي ساروا عليها أصح القواعد للإثبات التاريخي وأعلاها وأدقها، وقلدهم فيها العلماء في أكثر الفنون النقلية، فقلدهم علماء اللغة، وعلماء الأدب، وعلماء التاريخ وغيرهم، وطبقوا قواعد هذا العلم عند إرادة التوثق من صحة النقل في أي شيء يرجع فيه إلى النقل، فهذا العلم في الحقيقة أساس لكل العلوم النقلية»⁽²⁾.

وقد قال العلامة المعلمي في معرض بيانه لتعجب المستشرقين من صنيع نقاد الحديث: «وحيرهم الجهود العظيم الذي قام به علماء الأمة لاستخلاص الصحيح ونفي الواهي والساقط والموضوع، حتى قال بعضهم: ليفتخر المسلمون بعلم حديثهم ما شاءوا»⁽³⁾.

وهذا -ولله الحمد- كله من وعد الله ﷻ بحفظ دينه إلى قيام الساعة.

(1) المنهج الصحيح في مصطلح الحديث للطحان ص103 -بشيء من التصرف-.

(2) مقدمة الباعث الحثيث ص8.

(3) الأنوار الكاشفة ص103.

المطلب الخامس: مفهوم الاعتقاد

الفرع الأول: تعريف الاعتقاد لغة واصطلاحاً

فلغة: الاعتقاد أصله من العقد، قال ابن فارس:

«عقد: العين والقاف والذال أصل واحد يدل على شد وشدة وثوق، وإليه ترجع فروع الباب كلها.

من ذلك عقد البناء، والجمع أَعْقَادٌ وَعُقُودٌ، وعاقده مثل عاهدته، وهو العقد والجمع عقود»⁽¹⁾.

وقال الزبيدي: «والذي صرح به أئمة الاشتقاق: أن أصل العقد نقيض الحل، عقده يعقده عقداً وتَعَقَّداً،

وعَقَّده، وقد انعقد، وتعقد، ثم استعمل في أنواع العقود من البيوعات، والعقود وغيرها، ثم استعمل في

التصميم والاعتقاد الجازم»⁽²⁾.

وأما التعريف الاصطلاحي فهو راجع إلى اللغوي في أصله من حيث الشدة والثوق، وعلى هذا فقد عرفه

المنأوي رحمه الله بقوله:

«الاعتقاد عقد القلب على الشيء وإثباته في نفسه»⁽³⁾.

وأحسن من ذلك في الربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ما عرفه الإمام البعلي رحمه الله بقوله:

«الاعتقاد من أفعال القلوب، وافتعال من عقد القلب على الشيء إذا لم يزل عنه، وأصل العقد ربط

الشيء بالشيء، فالاعتقاد ارتباط القلب بما انطوى عليه ولزمه»⁽⁴⁾.

وهذا التعريف ينطبق على الاعتقاد الحق والاعتقاد الباطل، فالمشرك الذي يعتقد في غير الله النفع والضرر،

أو يصرف إلى غير الله شيئاً مما يختص به الله ﷻ من أنواع العبودية الظاهرة والباطنة، فهذا شيء عقد

عليه قلب هذا المشرك، وكذلك من عبد الله بغير ما جاء به النبي ﷺ، أو اعتقد في الله ما لا يليق به الله

مما لم يأت به النبي ﷺ ولم يكن عليه أحد من أصحابه ﷺ، فهذا كذلك شيء ربط عليه قلب هذا

المبتدع.

(1) معجم مقاييس اللغة (86/5).

(2) تاج العروس (394/8).

(3) التعاريف (75/1).

(4) التعريفات الاعتقادية لسعد آل عبد اللطيف ص51.

وعلى هذا فما مر من تعريف الاعتقاد إنما هو على وجه العموم، وأما الاعتقاد السليم الصحيح فهو ما كان موافقا لما جاء في كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ وما كان عليه أصحابه ﷺ، فهذا هو ميزان معرفة المعتقد السليم من غيره من أنواع المعتقدات المنحرفة التي ظهرت بعد زمن النبوة، وأنكر من أدرك منها الصحابة وكبار التابعين وغيرهم.

والعقيدة الصحيحة التي ترك النبي ﷺ أصحابه عليها تتميز بميزات كثيرة، من أهمها:

الفرع الثاني: ميزات العقيدة السليمة

أ- مصدرها الكتاب والسنة وإجماع السلف، بخلاف مصدر التلقي عند فرق الضلال الذين يعتمدون على القوانين العقلية والقواعد الفلسفية وعقائد الأمم السالفة وغير ذلك مما خطؤه أكثر من صوابه، ويتفرع عن هذه القاعدة العظيمة الأصول التالية :

1- إذا اختلفت فهوم الناس لنصوص الدين ، فإنَّ فهم السلف من الصحابة والتابعين ومن سلك سبيلهم هو الحجة، وهو القول الفصل في مسائل الاعتقاد وغيرها لأنهم خيار الأمة، وأعلمها وأنقاهها وقد أمرنا الله وأمرنا رسوله ﷺ بالافتداء بهم، والرجوع إليهم ، وتوعد من اتبع غير سبيلهم، وعليه فإن:

2- منهج السلف في تقرير العقيدة يعتمد على الكتاب والسنة، ولذلك كان هو الأعلم والأسلم والأحكم، ويتمثل ذلك بآثارهم الموثقة في مصنفاتهم ، وفي كتب السنة والآثار .

3- العقيدة توقيفية لا يجوز تلقيها من غير الوحي؛ لأنها غيب لا تحيط بها مدارك البشر، ولا عقولهم ولا علومهم.

4- العقيدة غيبية في تفاصيلها، فلا تدركها العقول استقلالاً، ولا تحيط بها الأوهام، ولا تدرك بالحواس والعلوم الإنسانية ولا غيرها .

5- كل من حاول تقرير العقيدة واستمدادها من غير مصادرها الشرعية فقد افتى على الله كذباً ، وقال على الله بغير علم.

6- كما أن العقيدة مبناها على التسليم والاتباع: التسليم لله تعالى، والاتباع لرسوله ﷺ.

ب- منهج الاستدلال والطريقة التي يتم بها تلقي الدين وتقرير العقيدة عند الأئمة المقتدى بهم يعتمد على أصول مهمة، ومنها:

- 1- حصر الاستدلال في الدليل الشرعي -أي نصوص الكتاب والسنة-.
- 2- يعملون بكل ما صح من الأدلة الشرعية دون تفریق بين آحاد وغيره.
- 3- يعتمدون تفسير القرآن بالقرآن، والقرآن بالسنة والعكس، ويعتمدون معاني لغة العرب ولسانهم؛ لأنها لغة القرآن والسنة، ويردون ما يخالف ذلك .
- 4- يعتمدون تفسير الصحابة، وفهمهم للنصوص وأقوالهم وأعمالهم وآثارهم؛ لأنهم أصحاب رسول الله ﷺ وهم أفضل الأمة وأزكاها، وعاشوا وقت تنزل الوحي وأعلم باللغة ومقاصد الشرع، ثم آثار السلف الصالح أئمة الهدى الذين هم بهم مقتدون.
- 5- ينفون التعارض بين العقل السليم والفطرة وبين نصوص الشرع، وبين الحقيقة والشرعية وبين القدر والشرع، وما يتوهمه أهل الأهواء من التعارض بين العقل والنقل فهو من عجز عقولهم وقصورها.
- 6- ما بلغهم وعلموه من الدين عملوا به، وما اشتبه عليهم علمه، أو علم كفيته، يسلمون به ويردون علمه إلى الله ﷻ ولا يخوضون فيه .
- 7- يتجنبون الألفاظ البدعية في العقيدة -كالجوهر والعرض والجسم- لاحتماها للخطأ والصواب؛ ولأن في ألفاظ الشرع غنى وكمالاً، كما يتجنبون المراء والخصومات في الدين، ولا يجادلون إلا بالتي هي أحسن⁽¹⁾.

فهذه بعض ميزات وأخرى تدل على صفاء عقيدة الإسلام وظهورها وسهولتها والله الحمد. ومما يجدر التنبيه إليه أنني قصدت بـ "معتقد الراوي"؛ المعتقد المخالف للحق من عقيدة أهل الأهواء وطوائف الانحراف وغيرهم، فهذا الذي نشط أهل الحديث للاعتناء به، على أنهم قد يذكرون عقيدة الرجل الموافق للحق والسنة على سبيل المدح له، وهذا نادر بالنسبة للأول.

(1) انظر: حراسة العقيدة للعقل ص34 فما بعدها.

المطلب السادس: مفهوم الراوي

«روي: الرء والواو والياء أصل واحد، ثم يشتق منه، فالأصل ما كان خلاف العطش، ثم يصرف في الكلام لحامل ما يروى منه.

فالأصل رويت من الماء رياء، ثم شبه به الذي يأتي القوم بعلم أو خبر فيرويه، كأنه أتاهم بريهم من ذلك»⁽¹⁾.

والمراد هنا حملة الآثار ونقلة أحاديث النبي ﷺ، «فالراوي هو من تلقى الحديث وأداه بصيغة من صيغ الأداء»⁽²⁾، وترك المجال للحافظ الخطيب البغدادي يبين لنا المراد بمؤلاء الزمرة الطيبة من الناس، فقال في وصفهم رحمه الله: «حفظوا على الأمة أحكام الرسول، وأخبروا على أنباء التنزيل، وأثبتوا ناسخه ومنسوخه، وميزوا محكمه ومتشابهه، ودونوا أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وضبطوا على اختلاف الأمور أحواله؛ في يقظته ومنامه، وقعوده وقيامه، وملبسه ومركبه، ومأكله ومشربه، حتى القلامه من ظفره ما كان يصنع بها، والنخاعة من فيه كيف كان يلفظها، وقوله عند كل فعل يحدثه، ولدى كل موقف يشهده، تعظيما لقدره ﷺ، ومعرفة بشرف ما ذكر عنه وعزى إليه» إلى أن قال: «ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن وجمعها، واستنباطها من معادنها، والنظر في طرقها؛ لبطلت الشريعة، وتعطلت أحكامها، إذ كانت مستخرجة من الآثار المحفوظة، ومستفادة من السنن المنقولة» إلى أن قال: «وكفى المحدث شرفا أن يكون اسمه مقرونا باسم رسول الله ﷺ، وذكره متصلا بذكره، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم، والواجب على من خصه الله تعالى بهذه الرتبة وبلغه إلى هذه المنزلة أن يبذل مجهوده في تتبع آثار رسول الله ﷺ وسننه وطلبها من مظانها وحملها عن أهلها والتفقه بها والنظر في أحكامها والبحث عن معانيها والتأدب بأدائها»⁽³⁾.

فكلام الخطيب يبين أن دراسة حال الراوي من الأهمية بمكان، فعلى مداره تعرف صحة الحديث من سقمه، ويعلم المقبول والمردود من خبره، ولبالغ هذه الأهمية أولى نقاد الحديث عناية بحملة أخبار

(1) معجم مقاييس اللغة (453/2).

(2) المنهج الصحيح في مصطلح الحديث للطحان ص5

(3) الكفاية في معرفة أصول الرواية (52-51/1).

نبينا ﷺ؛ من حيث دراسة أحوالهم، وقد أحدثت هذه الدراسة شيئا من التنوع وأثمرت نوعا من التفرع في علم الرواة، ونجمل الكلام في هذا على النحو الآتي:

1- شروط من تقبل رواياته: قال الإمام ابن الصلاح: «أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته: أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه.

وتفصيله: أن يكون مسلما بالغيا عاقلا سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظا غير مغفل حافظا إن حدث من حفظه ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى: اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يجيل المعاني والله أعلم»⁽¹⁾.

فمدار قبول رواية الراوي عند المحدثين أمران: العدالة والضبط، وباختلال هذين الأصلين أو أحدهما تثمر فروعا منها:

أ- ما يتعلق باختلال العدالة:

- حكم خبر من أخذ على الحديث أجرا مردود، إلا للحاجة إليه.
 - حكم خبر المبتدع، وهو من أهم هذه الفروع، فمن الرواة من انتحل بعض المذاهب العقدية الفاسدة، وقد خرج لهؤلاء جلة من الأئمة ومنهم: الشيخان؛ البخاري ومسلم.
- ب- فروع اختلال الضبط:

- لا يقبل حديث من عرف بقبول التلقين في الحديث، ومعنى التلقين أن يعرض عليه الحديث الذي ليس من مروياته، ويقال له: إنه من روايتك، فيقبله ولا يميزه.
- لا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير في رواياته، لأنه يدل على عدم حفظه.
- لا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته، إذا لم يحدث من أصل مكتوب صحيح.
- لا تقبل رواية من يتساهل في نسخته التي يروي منها إن كان يروي الحديث من كتاب، كمن يحدث من أصل غير صحيح أي من كتاب أو مكتوب غير مقابل على الأصول المسموعة.

(1) مقدمة ابن الصلاح ص61، وقد شرح رحمه الله هذه الشروط وشرحها غيره من العلماء.

فهذه بعض ما يترتب عن الإخلال بهذين الأصلين أو أحدهما إلى جانب تفرعات آخر ذكرها الأئمة، وقد راعى المحدثون هذه الشروط بكل أمانة ودقة، وتناولوا في كلامهم عن الرجال أحوالهم كلها للثبوت من سلامة حديث الراوي واستيثاقا منه⁽¹⁾.

2-الكلام على صفة من تقبل روايته ومن ترد: وذلك أن الرواة من حيث معرفة أوصافهم وعدمها على قسمين:

أ-معروف الوصف: وهؤلاء إما معدل وإما مجروح، فيعمل بما علم فيهم من الجرح والتعديل حسب مراتب ذكرها أئمة الجرح والتعديل، وهو العلم الذي يختص بحال رواة الحديث النبوي.

ب- من لم يعرف وصفه: وهو المجهول، وهو بحسب نوع الجهالة ينقسم إلى: مجهول العين: وهي ما كانت الجهالة في عين الراوي، وإذا كانت في صفته الظاهرة والباطنة معا فهو مجهول الحال، وأما إذا كانت في صفته الباطنة مع العلم بحاله الظاهر أنه على العدالة فهو المستور⁽²⁾.

3- علوم تبين شخص الراوي: وهذا من جملة ما أثمرته جهود المحدثين، ويتعلق بهذا:

-علم تواريخ الرواة وأهميته في كشف الكذابين.

-طبقات الرواة وطرق تقسيمها وأهميتها.

-الأخوة والأخوات من العلماء والرواة.

-رواية الآباء عن الأبناء، والرواة الأكابر عن الأصاغر، وفائدته الهامة.

-السابق واللاحق، وتواريخ الوفيات...

وغير ذلك من العلوم التي تختص بالراوي، وكل واحد مما ذكر إلا وقد صنف فيه مصنفات مستقلة في بابها، مما يدل على ثراء وتنوع علوم الحديث، ولله الحمد.

(1) منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر ص79 فما بعدها.

(2) وبعضهم يجعل الجهالة قسمين: مجهول العين والمستور، وعلى هذا ابن حجر، انظر: منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر

المبحث الثاني: ترجمة موجزة للإمام البخاري والكلام على

صحيحه

لما كان البخاري رحمه الله إماماً من أئمة النقد في زمانه، وجامعه من أصح ما صنف في الحديث النبوي، أردت ألا أغفل الكلام—ولو بإيجاز—على حياة هذا الإمام ومقامه بين العلماء، وأشير إلى عظيم ما صنّفه، ذلك لتعلق هذه الدراسة برجاله الذين أخرج عنهم في صحيحه ممن رموا بسوء المعتقد، والله الموفق.

المطلب الأول: ترجمة الإمام البخاري⁽¹⁾

الفرع الأول: نسب الإمام البخاري، وطلبه للعلم ورحلته في ذلك

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي. فجدّه بردزبه؛ ضبط اسمه بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة وسكون الزاي المعجمة وفتح الباء الموحدة بعدها هاء، قال الحافظ ابن حجر: «هذا هو المشهور في ضبطه، وبردزبه في الفارسية الزراع كذا يقول أهل بخارى، وكان بردزبه فارسياً على دين قومه». وجدّه المغيرة بن بردزبه أسلم على يدي يمان البخاري والي بخارى، ويمان جعفي فنسب إليه لأنه مولاه من فوق، عملاً بمذهب من يرى أن من أسلم على يد شخص كان ولاؤه له. وأبوه إسماعيل ترجم له ابن حبان في الثقات وقال: «إسماعيل بن إبراهيم والد البخاري يروي عن حماد بن زيد ومالك وروى عنه العراقيون»⁽²⁾.

ولد رحمه الله في بخارى - وهي من أعظم مدن ما وراء النهر بينها وبين سمرقند مسافة ثمانية أيام - في يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال سنة أربع وتسعين ومائة. توفي والده وهو صغير فنشأ في حجر أمه وأقبل على طلب العلم منذ الصغر وقد تحدث عن نفسه فيما ذكره الفريرى عن محمد بن أبي حاتم وراق البخاري قال: سمعت البخاري يقول: «أهملت حفظ الحديث وأنا في الكتاب»، قلت: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: «عشر سنين أو أقل»، إلى أن قال: «فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع وعرفت كلام هؤلاء - يعني أصحاب الرأي-»، قال: «ثم خرجت مع أمي وأخي إلى الحج، فلما طعنت في ثمان عشرة سنة صنفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين، ثم صنفت التاريخ بالمدينة عند قبر النبي ﷺ وكنت أكتبه في الليالي المقمرة»، قال: «وقل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة إلا أني كرهت أن يطول الكتاب».

(1) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (322/2)، وفيات الأعيان (188/4)، تاريخ دمشق (50/52)، سير أعلام النبلاء (391/12)، تاريخ الإسلام (283/19)، تذكرة الحفاظ (555/2)، هدي الساري لابن حجر ص 669، البداية والنهاية (369/6)، طبقات الشافعية الكبرى (212/2). وأكثر هذا المبحث مستفاد من: هدي الساري لابن حجر ص 669 وما بعدها، ورسالة: عشرون حديثاً من صحيح البخاري دراسة أسانيداً وشرح متونها لعبد المحسن العباد ضمن كتب وسائل العلامة العباد (11/2).

(2) الثقات (98/8).

اشتغل وهو صغير في طلب العلم وسماع الحديث؛ فسمع من أهل بلده من مثل محمد بن سلام
ومحمد بن يوسف البيكنديين، وعبد الله بن محمد المسندي وابن الأشعث وغيرهم، ثم حج هو وأمه
وأخوه أحمد وهو أسن منه سنة عشر ومائتين فرجع أخوه بأمه وبقي في طلب العلم فسمع بمكة من
الحميدي وغيره، وبالمدينة من عبد العزيز الأوسي ومطرف بن عبد الله وغيرهم، ثم رحل إلى أكثر
محدثي الأمصار في خراسان والشام ومصر ومدن العراق، وقدم بغداد مرارا واجتمع إليه أهلها
واعترفوا بفضله وشهدوا بتفردته في علمي الرواية والدراية، وسمع ببلخ من مكّي بن إبراهيم وغيره،
ومرو من علي بن الحسن وعبد الله بن عثمان وغيرهما، وبنيسابور من يحيى بن يحيى وغيره، وبالري
من إبراهيم بن موسى وغيره، وببغداد من شريح بن النعمان وأحمد بن حنبل وغيرهما، وبالبحر
أبي عاصم النبيل ومحمد بن عبد الله الأنصاري وغيرهما، وبالكوفة من طلق بن غنام وخلاد بن يحيى
وغيرهما، وبمصر من سعيد بن كثير بن عفير وغيره، وسمع من أناس كثيرين غير هؤلاء ونقل عنه أنه
قال: «كتبت عن ألف وثمانين نفسا ليس فيهم إلا صاحب حديث»، وقال أيضا: «لم أكتب إلا
عمن قال: الإيمان قول وعمل».

الفرع الثاني: ذكاؤه ونماذج من ثناء الناس عليه رحمه الله

وكان رحمه الله قوي الذاكرة سريع الحفظ ذكر عنه المطلعون على حاله ما يتعجب منه الأذكياء ذوو الحفظ والإتقان فضلا عن سواهم، فقد قال أبو بكر الكلذواني: «ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل كان يأخذ الكتاب من العلم فيطلع عليه اطلاعة فيحفظ عامة أطراف الحديث من مرة واحدة». وقال محمد بن أبي حاتم وراق البخاري: قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل: تحفظ جميع ما أدخلته في المصنف؟ قال: «لا يخفى علي جميع ما فيه».

وقال محمد بن حمدوية: سمعت البخاري يقول: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح». وقال محمد بن الأزهر السجستاني: كنت في مجلس سليمان بن حرب والبخاري معنا يسمع ولا يكتب فقبل لبعضهم: ماله لا يكتب؟ فقال: «يرجع إلى بخارى ويكتب من حفظه».

وقد كان البخاري رحمه الله موضع التقدير من شيوخه وأقرانه، تحدثوا عنه بما هو أهله وأنزلوه المنزلة التي تليق به، وكذلك غيرهم ممن عاصره أو جاء بعده، وقد جمع مناقبه الحفاظ الكيبران الذهبي وابن حجر العسقلاني في مؤلفين خاصين كما ذكر ذلك الذهبي في تذكرة الحفاظ وابن حجر في تهذيب التهذيب. ولعل من المناسب هنا ذكر بعض النماذج من ذلك:

قال أبو عيسى الترمذي: «كان محمد بن إسماعيل عند عبد الله بن منير فقال له لما قام: يا أبا عبد الله جعلك الله زين هذه الأمة فاستجاب الله تعالى له فيه».

ويقول الإمام البخاري: كنت إذا دخلت على سليمان بن حرب يقول: «بيّن لنا غلط شعبة»، وقال وراق البخاري: سمعت يحيى بن جعفر البيكندي يقول: «لو قدرت أن أزيد من عمري في عمر محمد بن إسماعيل لفعلت فإن موتى يكون موت رجل واحد وموت محمد بن إسماعيل فيه ذهاب العلم». وقال أحمد بن حنبل: «ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل»، ولما بلغ علي بن المديني قول البخاري: «ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني» قال لمن أخبره: «دع قوله؛ ما رأى مثل نفسه».

وقال رجاء بن رجاء: «هو - يعني البخاري - آية من آيات الله تمشي على ظهر الأرض».

وقال أبو عبد الله الحاكم في تاريخ نيسابور: «هو إمام أهل الحديث بلا خلاف بين أهل النقل».

وقال إمام الأئمة ابن خزيمة: «ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ ولا أحفظ له من محمد بن إسماعيل البخاري».

هذا وقد اعتنى العلماء بترجمته ونقل أخباره رحمه الله، فإن الله جعل للإمام البخاري لسان صدق في الآخرين، فما زال الناس منذ عصره ولا يزالون يثنون عليه، ويترحمون عليه ويولون كتابه الجامع الصحيح العناية التامة، وما من مؤلف في التاريخ وتراجم الرجال إلا ويزين مؤلفه بذكر ترجمته والتنويه بشأنه ونقل أخباره رحمه الله، فهذا الحافظ الذهبي رحمه الله يترجم له ويقول -بعد نقل شيء من مناقبه-: «قلت: قد أفردت مناقب هذا الإمام في جزء ضخيم فيه العجب»⁽¹⁾.

وهذا الحافظ ابن حجر يقول بعد نقل شيء من ثناء مشائخه وأقرانه عليه: «ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لفني القرطاس ونفدت الأنفاس فذاك بحر لا ساحل له»⁽²⁾.
هذا غيض من فيض مما قيل في الإمام أبي عبد الله البخاري رحمه الله تعالى برحمته الواسعة.

(1) تذكرة الحفاظ (2/556).

(2) هدي الساري ص 679.

الفرع الثالث: مصنفاته ووفاته

وقد أتحف الإمام البخاري رحمه الله المكتبة الإسلامية بمصنفات قيّمة نافعة، منها:

- 1- وهو أجلّها وعلى رأسها كتابه الجامع الصحيح الذي هو أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي.
- 2- الأدب المفرد.
- 3- رفع اليدين في الصلاة.
- 4- القراءة خلف الإمام.
- 5- بر الوالدين.
- 6- التأريخ الكبير، والأوسط، والصغير.
- 7- خلق أفعال العباد.
- 8- والضعفاء.
- 9- الجامع الكبير.
- 10- المسند الكبير.
- 11- التفسير الكبير.
- 12- كتاب الأشربة.
- 13- كتاب الهبة.
- 14- أسامي الصحابة.

إلى غير ذلك من مؤلفاته الكثيرة⁽¹⁾.

وقد توفي رحمه الله في خرتنك؛ قرية من قرى سمرقند ليلة السبت بعد صلاة العشاء، وكانت ليلة عيد الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ست وخمسين ومائتين. ومدة عمره اثنتان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوماً رحمه الله تعالى، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في كتابه البداية والنهاية: «وقد ترك رحمه الله بعده علماً نافعاً لجميع المسلمين فعلمه لم ينقطع بل هو موصول بما أسداه من الصالحات في الحياة»⁽²⁾.

(1) وقد أورد كثيراً منها الحافظ ابن حجر رحمه الله في هدي الساري ص 686.

(2) البداية والنهاية (6/372).

المطلب الثاني: صحيح البخاري⁽¹⁾.

الفرع الأول: تسميته والسبب الباعث على تأليفه

اشتهر بين الناس قديماً وحديثاً تسمية الكتاب الذي ألفه الإمام البخاري رحمه الله في الحديث النبوي بصحيح البخاري، أما اسمه عند البخاري رحمه الله فالجامع الصحيح كما ذكر ذلك في الباعث له على تأليفه، وقد سماه: "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"⁽²⁾. وذكر ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث أنه سماه: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

والأسباب التي دعت الإمام البخاري رحمه إلى تأليف كتابه الجامع الصحيح هي ثلاثة: أحدها: أنه وجد الكتب التي ألفت قبله بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمله التضعيف فلا يقال لغته سمين، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب في صحته أمين.

الثاني: وقوى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم وساق بسنده إليه أنه قال: "كنا عند إسحاق بن راهوية فقال: «لو جمعت كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ»، قال: «فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الصحيح».

الثالث: أن البخاري رحمه الله قال: «رأيت النبي ﷺ وكأني واقف بين يديه ويدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: "أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح».

هذا ولم يأل البخاري رحمه الله جهداً في العناية في هذا المؤلف العظيم، يتضح مدى هذه العناية مما نقله العلماء عنه فنقل الفريري عنه أنه قال: «ما وضعت في كتابي الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين».

ونقل عن البخاري أنه قال: «صنفت الجامع من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى»⁽³⁾.

(1) هذا المطلب مستفاد من هدي الساري ص 8 وما بعدها.

(2) هدي الساري ص 8.

(3) هذا الأثر والذي قبله في هدي الساري ص 683.

الفرع الثاني: محتوياته وعدد أحاديثه وانتقاد بعض الحفاظ لبعضها

وصحيح البخاري كما أنه يشتمل على الأحاديث الصحيحة التي هي موضوع الكتاب فهو يشتمل أيضا على ما في تراجم أبوابه من التعليقات والاستنباط وذكر أقوال السلف وغير ذلك مما ليس داخلا في موضوع كتابه، قال الحافظ ابن حجر: «ثم رأى أن لا يخلية من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة»⁽¹⁾. وبذلك جمع الإمام البخاري رحمه الله في كتابه الجامع الصحيح بين الرواية والدراية بين حفظ سنة رسول الله ﷺ وفهمها...

وقد حرّر الحافظ ابن حجر عدد الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري والمعلقة وأوضح ذلك إجمالا وتفصيلا وإليك خلاصة ما انتهى إليه في ذلك على سبيل الإجمال:

- 1 - عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بما فيها المكررة 7397 حديثا
- 2 - عدد الأحاديث المرفوعة المعلقة بما فيها المكررة 1341 حديثا
- 3 - عدد ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات 344 حديثا
- 4 - عدد ما فيه من الموصول والمعلق والمتابعات المرفوعة بالمكررة 9082 حديثا
- 5 - عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بدون تكرار 2602 حديثا
- 6 - عدد الأحاديث المعلقة بدون تكرار 159 حديثا
- 7 - عدد الأحاديث المرفوعة موصولة أو معلقة بدون تكرار 2761 حديثا

وهذه الأعداد إنما هي في المرفوع خاصة دون ما في الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين ومن بعدهم⁽²⁾.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن الدارقطني وغيره من الحفاظ انتقدوا على الصحيحين مائتين وعشرة أحاديث، اشتركا في اثنين وثلاثين حديثا، وانفرد البخاري عن مسلم بثمانية وسبعين حديثا، وانفرد مسلم عن البخاري بمائة حديث، وقد عقد فصلا خاصا للكلام على الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري أورد فيه الأحاديث على ترتيب صحيح البخاري وأجاب على الانتقادات فيها تفصيلا وقد

(1) هدي الساري ص10.

(2) انظر: هدي الساري ص505-507.

أجاب عنها في أول الفصل إجمالاً حيث قال: «والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل»، ثم ذكر بعض ما يؤيد ذلك ثم قال: «فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقساماً:

الأول: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد.

الثاني: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد.

الثالث: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو أضبط ممن لم يذكرها.

الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة.

الخامس: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله.

السادس: ما اختلف فيه بتعيين بعض ألفاظ المتن».

ثم قال رحمه الله: «فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح وقد حررتها وحققتها وقسمتها وفصلتها، لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر»⁽¹⁾.

الفرع الثالث: ثناء العلماء عليه وتلقيهم له ولصحيح مسلم بالقبول

قال الحافظ ابن حجر: «وقد رأيت الإمام أبا عبد الله البخاري في جامعه الصحيح قد تصدى للاقتباس من أنوارها البهية -يعني الكتاب والسنة- تقريرا واستنباطا وكرع من مناهلها الروية انتزاعا وانتشطا ورزق بحسن نية السعادة فيما جمع حتى أذعن له المخالف والموافق وتلقى كلامه في الصحيح بالتسليم المطاوع والمفارق»⁽¹⁾.

وقال الحافظ ابن كثير: «وأجمع العلماء على قبوله وصحة ما فيه، وكذلك سائر أهل الإسلام»⁽²⁾.

وقال ابن السبكي: «وأما كتابه الجامع الصحيح فأجل كتب الإسلام بعد كتاب الله»⁽³⁾.

وقال أبو عمرو ابن الصلاح في علوم الحديث بعد ذكره أن أول من صنف في الصحيح البخاري ثم مسلم: «وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز» ثم قال: «ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين وأكثرهما فوائد»⁽⁴⁾، وقال النووي: «اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد الكتاب العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث»⁽⁵⁾، وقال الإمام الشوكاني -على حديث من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب-: «ولا حاجة لنا في الكلام على رجال إسناده فقد أجمع أهل هذا الشأن أن أحاديث الصحيحين أو أحدهما كلها من المعلوم صدقه المتلقى بالقبول المجمع على ثبوته وعند هذه الإجماعات تندفع كل شبهة ويزول كل تشكيك وقد دفع أكابر الأئمة من تعرض للكلام على شيء مما فيهما وردوه أبلغ رد وبينوا صحته أكمل بيان فالكلام على إسناده بعد هذا لا يأتي بفائدة يعتد بها فكل رواته قد جاوزوا القنطرة وارتفع عنهم القيل والقال وصاروا أكبر من أن يتكلم فيهم بكلام أو يتناولهم طعن طاعن أو توهين موهن»⁽⁶⁾.

(1) هدي الساري ص5-6.

(2) البداية والنهاية (369/6).

(3) طبقات الشافعية الكبرى (215/2).

(4) مقدمة ابن الصلاح ص14.

(5) مقدمة شرح النووي لمسلم (27/1).

(6) قطر الولي على حديث الولي ص230.

المطلب الثالث: شرط البخاري في صحيحه ومنهجه فيه

الفرع الأول: شرط البخاري في صحيحه

روى الحافظ ابن حجر بسنده إلى الحافظ أبي الفضل ابن طاهر المقدسي أنه قال: «شرط البخاري أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ويكون إسناده متصلا غير مقطوع وإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن وإن لم يكن إلا راو واحد وضح الطريق إليه كفى»⁽¹⁾.

نقل ابن حجر عن الحازمي ما حاصله أن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلا وأن يكون راوية مسلما صادقا غير مدلس ولا مختلط متصفا بصفات العدالة ضابطا متحفظا سليم الذهن قليل الوهم سليم الاعتقاد، قال: ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدل فبعضهم حديثه صحيح ثابت وبعضهم حديثه مدخول، قال: وهذا باب فيه غموض وطريق إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم فلنوضح ذلك بمثال:

وهو أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلا على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها؛ فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة وهو مقصد البخاري، والطبقة الثانية شاركت الأولى في الثبوت إلا أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين الملازمة للزهري؛ حتى كان فيهم من يلازمه في السفر ويلزمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه فكانوا في الإتقان دون الأولى وهم شرط مسلم ثم مثل الطبقة الأولى بيونس بن يزيد وعقيل بن خالد الأيليين ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وشعيب بن أبي حمزة والثانية بالأوزاعي والليث بن سعد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وابن أبي ذئب قال والطبقة الثالثة نحو جعفر بن برقان وسفيان بن حسين وإسحاق بن يحيى الكلبي والرابعة نحو زمعة بن صالح ومعاوية بن يحيى الصديقي والمثنى بن الصباح والخامسة نحو عبد القدوس بن حبيب والحكم بن عبد الله الأيلي ومحمد بن سعيد المصلوب فأما الطبقة الأولى فهم شرط البخاري وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب ويخرج أحاديث أهل الطبقة الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية وأما الرابعة والخامسة فلا يعرجان عليهما

(1) هدي الساري ص 11.

قال: وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقا وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقا أيضا، وهذا المثال الذي ذكرناه هو في حق المكثرين⁽¹⁾.
وقال الحافظ وفي شرح نخبة الفكر في معرض ترجيح صحيحه على صحيح مسلم: «أما رجحانه من حيث الاتصال فلاشترطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة»⁽²⁾.

(1) هدي الساري ص11، وانظر شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص145 وما بعدها.

(2) نزهة النظر ص102.

الفرع الثاني: تراجم الصحيح، والسر في إعادة البخاري للحديث الواحد في موضع أو مواضع

وصف الحافظ ابن حجر تراجم صحيح البخاري بكونها حيّرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار، وبكونها بعيدة المنال منيعة المثال، انفرد بتدقيقه فيها عن نظرائه واشتهر بتحقيقه لها عن قرنائهم، وقد فصل القول فيها في مقدمة الفتح وذكر أن منها ما يكون دالا بالمطابقة لما يورده تحتها وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له، أو بعضه، أو معناه، وكثيرا ما يترجم بلفظ الاستفهام حيث لا يجزم بأحد الاحتمالين، وكثيرا ما يترجم بأمر لا يتضح المقصود منه إلا بالتأمل كقوله: "باب قول الرجل ما صلينا"، فإن غرضه الرد على من كره ذلك، وكثيرا ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحا في الترجمة، ويورد في الباب ما يؤدي معناه تارة بأمر ظاهر، وتارة بأمر خفي، وربما اكتفى أحيانا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد معه أثرا أو آية فكأنه يقول لم يصح في الباب شيء على شرطه، لهذه الأمور وغيرها اشتهر عن جمع من الفضلاء قولهم: "فقه البخاري في تراجمه".

ومعلوم أن البخاري رحمه الله لم يرد الاقتصار في صحيحه على سرد الأحاديث، وإنما أراد مع جمع الحديث الصحيح استنباط ما اشتمل عليه من حكم وأحكام، ولذلك يستنبط من الحديث الحكم ويجعله ترجمة ثم يورد الحديث تحتها للاستدلال به عليها، ويستنبط منه حكما آخر يترجم به، ويورد الحديث مرة أخرى للاستدلال به أيضا، فيكون التكرار لغرض الاستدلال، على أنه إذا أعاد الحديث مستدلا به لا يخلي المقام من فائدة جديدة؛ وهي إيراد له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرج عنه من قبل، وذلك يفيد تعدد الطرق لذلك الحديث، ولهذا قال الحافظ أبو الفضل ابن طاهر المقدسي «وقلما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد»، وذكر الحافظ ابن حجر أن الذي وقع له من ذلك قليل جدا⁽¹⁾.

(1) هدي الساري ص16 وما بعدها.

الفرع الثالث: وجوه ترجيح صحيحه على صحيح مسلم:

تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم أمر مشهور عند أهل العلم وذلك لأمرين:
الأول: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلا، المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلا، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلا المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلا، ولا شك أن التخريج عن من لم يتكلم فيه أصلا أولى من التخريج عن من تكلم فيه وإن لم يكن ذلك الكلام قادحا.

الثاني و الثالث: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم وأن أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف من أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من موهومها بخلاف مسلم في الأمرين.

الرابع: أن البخاري اشترط ثبوت التلاقي بين الراوي ومن روى عنه ولو مرة واكتفى مسلم بمجرد المعاصرة وذلك واضح الدلالة على تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم لما فيه من شدة الاحتياط وزيادة الثبوت.

الخامس: أن ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عددا مما انتقد على مسلم ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر.

وهذه الوجوه بالإضافة إلى اتفاق العلماء على أن البخاري أعلم بهذا الفن من مسلم وأن مسلما تلميذه وخريجه، وكان يشهد له بالتقدم في هذا الفن والإمامة فيه والتفرد بمعرفة ذلك في عصره⁽¹⁾.
أما ما نقل عن بعض العلماء من تقديم صحيح مسلم على صحيح البخاري فهو راجع إلى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب لا إلى الأصحية كما قرر ذلك أهل هذا الشأن.

(1) أوضح هذه الوجوه وغيرها ابن حجر في هدي الساري ص14، وانظر نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص102.

المطلب الرابع: رواية البخاري

الفرع الأول: عدد شيوخ البخاري في الجامع الصحيح وطبقاتهم

ذكر صاحب كشف الظنون⁽¹⁾ أن عدد مشائخ البخاري الذين خرج عنهم في الجامع الصحيح مائتان وتسعة وثمانون، وعدد الذين تفرد بالرواية عنهم دون مسلم مائة وأربعة وثلاثون وذكر الحافظ ابن حجر أن مشائخه منحصرين في خمس طبقات:

الطبقة الأولى: من حدثه عن التابعين مثل محمد بن عبد الله الأنصاري حدثه عن حميد ومثل مكّي بن إبراهيم حدثه عن يزيد بن أبي عبيد ومثل أبي عاصم النبيل حدثه عن يزيد بن أبي عبيد أيضا ومثل عبيد الله ابن موسى حدثه عن إسماعيل بن أبي خالد ومثل أبي نعيم حدثه عن الأعمش ومثل خلاد بن يحيى حدثه عن عيسى بن طهمان ومثل علي بن عياش وعصام بن خالد حدثاه عن حريز بن عثمان وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين.

الطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين كآدم بن أبي إياس وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر وسعيد بن أبي مريم وأيوب بن سليمان بن بلال وأمثالهم.

الطبقة الثالثة: وهي الوسطى من مشائخه؛ وهم من لم يلق التابعين، بل كبار تبع الأتباع كسليمان بن حرب وقتيبة بن سعيد ونعيم بن حماد وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهوية وأبي بكر وعثمان بن أبي شيبة وأمثال هؤلاء، وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: رفاقه في الطلب ومن سمع قبله قليلا كمحمد بن يحيى الذهلي وأبي حاتم الرازي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة وعبد بن حميد وأحمد بن النضر وجماعة من نظرائهم وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته من مشايخه أو ما لم يجد عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السن والإسناد سمع منهم للفائدة كعبد الله بن حماد الأملي وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي وحسين بن محمد القباني وغيرهم، وقد روى عنهم أشياء يسيرة وعمل في الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شيبة عن وكيع قال: «لا يكون الرجل عالما حتى

(1) وهو حاجي خليفة، انظر الكتاب (541/1).

يحدث عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه»، وعن البخاري أنه قال: «لا يكون المحدث كاملاً حتى يكتب عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه»⁽¹⁾.

(1) هدي الساري ص 670.

الفرع الثاني: ثناء العلماء على الرواة المخرج لهم في صحيح البخاري وانتقاد بعض الحفاظ لبعضهم والجواب على ذلك:

تقدم في كلام الشوكاني على صحة حديث من عادي لي وليا قوله: «فكل رواته قد جاوزوا القنطرة وارتفع عنهم القيل والقال وصاروا أكبر من أن يتكلم فيهم بكلام أو يتناولهم طعن طاعن أو توهين موهن»⁽¹⁾.

وقال الحافظ ابن حجر: «وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي خرج عنه في الصحيح هذا جاز القنطرة يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل ما فيه»⁽²⁾.

وقال الحافظ كذلك: «ورواتهما (يعني الصحيحين) قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق الزوم، فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا أصل لا يخرج عنه إلا بدليل»⁽³⁾.

هذا وقد انتقد بعض الحفاظ نحو الثمانين من رجال صحيح البخاري، وقد عقد الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح فصلا ذكرهم فيه واحدا واحدا وأجاب عما وجه إليهم من انتقادات، فقال رحمه الله: «وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مفتعل لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولاسيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل تعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسرا بقادح يقدر في عدالة هذا الراوي أو في ضبطه مطلقا أو في ضبطه لخبر بعينه لأن الأسباب الحاملة على الجرح متفاوتة منها ما يقدر ومنها ما لا يقدر»⁽⁴⁾.

(1) قطر الولي على حديث الولي ص 230.

(2) هدي الساري ص 548.

(3) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص 104.

(4) هدي الساري ص 548.

المبحث الثالث: ترجمة موجزة للإمام مسلم والكلام على

صحيحه

الإمام مسلم رحمه الله تلميذ البخاري، وصحيحه من أصح الكتب الحديثية بعد صحيح شيخه البخاري، ولما كانت دراسة الرواة الذين رموا بسوء المعتقد تتعلق برجال الإمام مسلم في صحيحه، اقتضت المصلحة ذكر ترجمة موجزة للإمام مسلم، وكذا الكلام على صحيحه وأهميته ومنهجه فيه، والله الموفق.

المطلب الأول: ترجمة الإمام مسلم⁽¹⁾.

الفرع الأول: نسب الإمام مسلم، وطلبه للعلم وأخلاقه

هو الإمام الحافظ حجة الإسلام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري نسبا النيسابوري وطنا صاحب التصانيف، قال ابن الأثير: «القشيري بضم القاف وفتح الشين وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها راء، هذه النسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة قبيلة كبيرة ينسب إليها كثير من العلماء»⁽²⁾، فذكر جماعة من هؤلاء ومنهم الإمام مسلم.

ونسبة مسلم هذه نسبة أصل ونسب، بخلاف الإمام البخاري فإن نسبه إلى الجعفيين نسبة ولاء. وقد ولد رحمه الله سنة أربع ومائتين.

اتجه رحمه الله إلى العلم وهو صغير، فقد بدأ بسماع الحديث سنة ثمان عشرة ومائتين، فسمع وتلقى العلم من شيوخ بلده، ثم رحل وطاف البلدان في طلب العلم وتحصيله إلى العراق والشام ومصر والحجاز فعاد وقد نال علما غزيرا متضلعا في علوم الكتاب والسنة.

ثم ورد بلده الإمام العظيم أبو عبد الله البخاري سنة خمسين ومائتين، وقد بلغ الإمام مسلم أشده واستوى عوده إذ كان عمره آنذاك أربعاً وأربعين سنة أو ستاً وأربعين فلازمه واستفاد منه.

لقد كان الإمام مسلم أحد الأئمة الأفاضل والنوابغ المبرزين في الحفظ والإتقان وسعة العلم والإدراك والاطلاع، وكان إلى جانب ذلك شجاعاً وفيما يقف إلى جانب الحق وأهله في الشدائد والملمات.

وقف رحمه الله إلى جانب الإمام البخاري ينصره ويؤازره ويدود عنه متحدياً في ذلك الموقف النبيل خصوم البخاري ولم يبال بما لهم من نفوذ وسلطان.

فمن مواقفه التي برز فيها إباؤه وكرامته أنه كان يوماً في مجلس محمد بن يحيى الذهلي فقال في آخر مجلسه: «ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا»، فأخذ مسلم الرداء فوق عمامته وقام

(1) انظر: تاريخ بغداد (121/15)، تاريخ دمشق (85/58)، وفيات الأعيان (194/5)، ومقدمة شرح النووي لمسلم

(22/1)، سير أعلام النبلاء (557/12)، تذكرة الحفاظ (588/2)، البداية والنهاية (379/6)، وانظر كذلك

رسالة: عشرون حديثاً من صحيح مسلم دراسة أسانيداً وشرح متونها لعبد المحسن العباد ضمن كتب ورسائل العلامة

العباد (295/2) فقد استفدت منها في هذا المبحث.

(2) اللباب في تهذيب الأنساب (37/3).

على رؤوس الناس وخرج من مجلسه، وجمع كل ما كان كتب منه وبعث بها على ظهر حمال إلى باب محمد بن يحيى فاستحكمت بذلك الوحشة وتخلف عنه وعن زيارته. وكان رحمه الله يتسم بالورع والعبادة والعلم الواسع والاحتياط لدينه، لذلك عظم في أعين الناس وعلت منزلته وسمت مكانته.

الفرع الثاني: شيوخه وتلاميذه

وقد تلقى العلم عن شيوخ أجلاء ومحدثين نبهاء، وفيما يلي عشرة من الذين أكثر من السماع منهم، والرواية عنهم في صحيحه مع بيان عدد ما رواه عن كل منهم:

- 1- أبو بكر بن أبي شيبة: 1540 حديثا.
- 2- أبو خيثمة زهير بن حرب: 1281 حديثا.
- 3- محمد بن المثنى: 772 حديثا.
- 4- قتيبة بن سعيد: 668 حديثا.
- 5- محمد بن عبد الله بن نمير: 573 حديثا.
- 6- أبو كريب محمد بن العلاء بن كريب: 556 حديثا.
- 7- محمد بن بشار: 460 حديثا.
- 8- محمد بن رافع النيسابوري: 362 حديثا.
- 9- محمد بن حاتم: 300 حديثا.
- 10- علي بن حجر السعدي: 188 حديثا.

وهؤلاء العشرة من شيوخ مسلم روى البخاري في صحيحه مباشرة عن تسعة منهم، فهم جميعا من شيوخ الشيخين معا إلا محمد بن حاتم فلم يرو عنه البخاري لا بواسطة ولا بغيرها.

ومنهم كذلك: يحيى بن يحيى النيسابوري، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن عمرو زنيج، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، وأحمد بن محمد بن حنبل، وإسحاق بن منصور الكوسج، وإسماعيل بن أبي أويس، وحرملة بن يحيى التجيبي، وخلف بن هشام البزار، وسريج بن يونس، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد بن حميد، وعلي بن نصر بن علي الجهضمي وعمر بن حفص بن غياث وعمرو بن حماد بن طلحة القناد، ومحمد بن مهران الرازي، وأبي مصعب الزهري، وأبي نصر التمار.

ومن شيوخه البارزين الذين لهم جهد كبير في إفادته وتمكنه في معرفة الحديث النبوي والتثبت في نقل الصحيح هو الإمام البخاري، قال الخطيب البغدادي: «إنما قفا مسلم طريق البخاري ونظر في علمه وحذا حدوه ولما ورد البخاري نيسابور في آخر أمره لازمه مسلم وأدام الاختلاف إليه، وقد حدثني عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي قال سمعت أبا الحسن الدارقطني يقول: لولا البخاري لما ذهب

مسلم ولا جاء»⁽¹⁾.

ومع كون مسلم تتلمذ على البخاري ولازمه واستفاد منه لم يرو عنه في صحيحه شيئاً، ويبدو -والله تعالى أعلم- أنه فعل ذلك لأمرين:

الأول: الرغبة في علو الإسناد وذلك أن مسلماً شارك البخاري في كثير من شيوخه، فلو روى عنه ما رواه عنهم لطلال السند بزيادة راو، لكنه رغبة منه في علو الإسناد وقربه من رسول الله ﷺ روى مباشرة عن هؤلاء الشيوخ تلك الأحاديث التي رواها البخاري عنهم.

الثاني: أن الإمام مسلماً ساءه ما حصل من بعض العلماء من مزج الأحاديث الضعيفة بالصحيحة، وعدم التمييز بينها فوجه عنايته إلى تجريد الصحيح، وعليه فما كان عند البخاري من الأحاديث قد كفاه مؤونته لأنه رحمه الله قد عني بجمع الصحيح مع شدة الاحتياط وزيادة التثبت⁽²⁾.

هذا وقد تصدر الإمام مسلم لنشر العلم وتدريس الحديث وعلومه، فأقبل عليه رواد العلم ينهلون من علمه، ويستفيدون من توجيهاته، فكان له رحمه الله تلاميذ كثيرون أخذوا عنه، منهم:

أبو عيسى الترمذي، وإبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه وهو راوية صحيح مسلم، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد بن عبد بن حميد، وأبو الفضل أحمد بن سلمة الحافظ، وأبو حامد أحمد بن حمدون بن رستم الأعمشي، وأبو عمرو أحمد بن نصر الخفاف الحافظ، وأبو سعيد حاتم بن أحمد بن محمود الكندي البخاري، وأبو يحيى زكريا بن داود الخفاف، وأبو علي عبد الله بن محمد بن علي البلخي الحافظ وعبد الله بن يحيى السرخسي القاضي وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وأبو محمد نصر بن أحمد بن نصر الحافظ المعروف بنصرك ويحيى بن محمد بن صاعد وأبو عوانة الإسفرائيني، وخلائق غيرهم.

(1) تاريخ بغداد (124/15).

(2) انظر: عشرون حديثاً من صحيح مسلم دراسة أسانيداً وشرح متونها لعبد المحسن العباد ضمن كتب ورسائل العلامة العباد (295/2).

الفرع الثالث: نماذج من ثناء العلماء عليه وذكر مؤلفاته ووفاته:

فاضت ألسنة العلماء بعبارات التقدير للإمام مسلم والثناء عليه، واعترفوا له بقوة المعرفة وعلو المنزلة قال فيه أحمد بن سلمة: «رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج على مشايخ عصرهما» وقال إسحاق بن منصور لمسلم: «لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين». و قال أحمد بن سلمة: وسمعت الحسين بن منصور يقول: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: «أي رجل يكون هذا»؟.

وقال شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء: «كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم، وما علمته إلا خيراً».

وقال ابن الأخرم: «إنما أخرجت مدينتنا هذه من رجال الحديث ثلاثة: محمد بن يحيى وإبراهيم بن أبي طالب ومسلما».

وقال بندار: «الحفاظ أربعة: أبو زرعة ومحمد بن إسماعيل والدارمي ومسلم».

وقال النووي: «وأجمعوا على جلالته وإمامته وورعه وحذقه في هذه الصنعة وتقدمه فيها وتضلعه منها»، وقال أيضا: «وهو أحد أعلام أئمة هذا الشأن وكبار المبرزين فيه وأهل الحفظ والإتقان والرحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان والمرجوع إلى كتابه والمعتمد عليه في كل الأزمان»

وقال الذهبي: «أبو الحسين النيسابوري الحافظ أحد أركان الحديث».

ولا أدل على هذا الثناء وغيره مما تركه الإمام مسلم من مصنفات، فقد كان رحمه الله أحد الأفاض الموهوبين الذين ساهموا في بناء النهضة الحديثية فقدم للإسلام والمسلمين خدمات عظيمة وثروة قيمة من مؤلفات في الحديث وعلومه، فمن جملة مؤلفاته:

1- كتابه الجامع الصحيح.

2- كتاب الأسماء والكنى.

3- كتاب الجامع على الأبواب، قال الحاكم: «وقد رأيت بعضه».

4- كتاب التمييز.

5- كتاب العلل والوحدان.

6- كتاب الأفراد.

- 7- كتاب الأقران.
- 8- كتاب سؤالاته لأحمد.
- 9- كتاب حديث عمرو بن شعيب.
- 10- كتاب الانتفاع بأهب السباع.
- 11- كتاب مشايخ مالك.
- 12- كتاب مشايخ الثوري.
- 13- كتاب مشايخ شعبة.
- 14- كتاب من ليس له إلا راو واحد (ولعله كتاب الوجدان).
- 15- كتاب المخضرمين.
- 16- كتاب أولاد الصحابة.
- 17- كتاب أوهام المحدثين.
- 18- كتاب الطبقات.
- 19- كتاب أفراد الشاميين.

توفي رحمه الله عشية يوم الأحد ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين، دفن بنصر أباد ظاهر نيسابور، ومدة عمره قيل: خمس وخمسون سنة، وقيل: سبع وخمسون سنة. وكانت حياته حافلة بجلائل الأعمال خلفت للأمة الإسلامية من كنوز السنة النبوية المطهرة وعلومها ما يعد من أعظم مراجعها التي تعزز بها وتثق بنصوصها وما يجعله في الصدارة بين أئمة الإسلام وعلمائه الأعلام⁽¹⁾.

(1) شرح مسلم (25/1).

المطلب الثاني: صحيح مسلم

الفرع الأول: السبب الباعث على تأليفه

ذكر مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه سبب تأليفه لهذا السفر المبارك، وملخصه أن شخصا رغب تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب والترغيب والترهيب وغير ذلك، بالأسانيد التي بها نقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم، وسأل الإمام مسلما تلخيصها له في التأليف بلا تكرار ليتمكن من التفهم فيها والاستنباط منها، ولأهمية هذا المطلوب وما يترتب عليه من منفعة محمودة له خصوصا وللمسلمين عموما، أقدم على جمع هذه الدرر خالصة نقية من الشوائب، وزاده رغبة في القيام بهذه المهمة الجليلة ما رآه من بعض العلماء من نشر الأخبار الضعيفة وعدم التمييز بين السقيم والسليم وما ينجم عن ذلك من أضرار لاسيما على العوام، فقال رحمه الله: «وبعد يرحمك الله فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثا فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقلت الثقات المعروفون بالصدق والأمانة بعد معرفتهم وإقرارهم بألسنتهم أن كثيرا مما يقذفون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر ومنقول عن قوم غير مرضيين ممن ذم الرواية عنهم أئمة أهل الحديث مثل مالك بن أنس وشعبة بن الحجاج وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة لما سهل علينا الانتصاب لما سألت من التمييز والتحصيل ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف المجهولة وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها خف على قلوبنا أجابتك إلى ما سألت»⁽¹⁾.

(1) مقدمة صحيح مسلم (8/1).

الفرع الثاني: مكانة صحيح مسلم بين كتب السنة وثناء العلماء عليه

صحيح مسلم يأتي في الدرجة الثانية بعد صحيح البخاري، فهو ثاني كتابين هما أصح الكتب بعد كتاب الله ﷺ، قال النووي رحمه الله: «اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتيان والحدق والغوص على أسرار الحديث»⁽¹⁾.

فمنزلة صحيح مسلم في أعلى درجات الصحيح لا يتقدمه في ذلك سوى صحيح البخاري، ونقل عن أبي علي الحسين بن علي النيسابوري أنه قال: «ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم بن الحجاج»⁽²⁾ وقد أجيب عن هذه العبارة بثلاثة أجوبة:

الأول: للحافظ الذهبي، فقال رحمه الله بعد إيراده لعبارة أبي علي هذه، قلت: «لعل أبا علي ما وصل إليه صحيح البخاري» واستبعد هذا الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح.

الثاني: لجماعة منهم ابن الصلاح، وأن ذلك محمول على سرد الصحيح فيه دون أن يمزج بمثل ما في صحيح البخاري مما ليس على شرطه، ولا يحمل على الأصحوية.

الثالث: لابن حجر، وحاصله: أن عبارة أبي علي هذه تقتضي أن صحيح مسلم في أعلة درجات الصحيح وأنه لا يفوقه كتاب، أما أن يساويه كتاب كصحيح البخاري فذلك لا تنفيه هذه العبارة⁽³⁾.

والحاصل أن صحيح مسلم في قمة الصحيح بعد البخاري كما صرح بذلك أهل الحديث، ولم يفصح أحد بترجيح صحيح مسلم على صحيح البخاري فيما يتعلق بالصحة.

ولقد لقي صحيح البخاري ومسلم قبولا لم يحصل لأي كتاب آخر، وذلك نتيجة العناية التامة التي

(1) شرح النووي على صحيح مسلم (28/1).

(2) هدي الساري ص12.

(3) انظر هذه الأجوبة: عشرون حديثا من صحيح مسلم دراسة أسانيدھا وشرح متونها لعبد المحسن العباد ضمن كتب ورسائل العلامة العباد (295/2).

بذلها الشيخان في هذين الكتابين من الثبوت والاحتياط في تجريد الصحيح من غيره، ومما يتعلق بصحيح مسلم فقد قال النووي رحمه الله: «ومن حقق نظره في صحيح مسلم رحمه الله واطلع على ما أورده في أسانيده وترتيبه وحسن سياقه وبديع طريقته من نفائس التحقيق وجواهر التدقيق وأنواع الورع والاحتياط والتحري في الرواية وتلخيص الطرق واختصارها وضبط متفرقاتها وانتشارها وكثرة اطلاعه واتساع روايته وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات واللطائف الظاهرات والخفيات علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره وقل من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم»⁽¹⁾.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث أن بعض الناس كان يفضل على صحيح محمد بن إسماعيل وذلك لما اختص به من جميع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى وقد نسج على منواله خلق عن النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه وحفظت منهم أكثر من عشرين إماماً ممن صنف المستخرج على مسلم فسبحان المعطي الوهاب»⁽²⁾.

ومما يؤكد ما ذكر من اهتمام العلماء بصحيح مسلم غاية الاهتمام أنهم وضعوا عليه اثني عشر مختصراً وحده عدا مشاركته للبخاري، وآخرون اعتنوا برجاله، وآخرون اهتموا بشرحه، وناس اختصروه، وكل ذلك يدل على عظمة هذا الكتاب ومكانته في نفوس المسلمين.

(1) شرح النووي على صحيح مسلم (23/1).

(2) تهذيب التهذيب (67/4).

الفرع الثالث: عدد أحاديثه وانتقاد بعض الحفاظ لبعضها

ذكر النووي رحمه الله أن عدد أحاديث صحيح مسلم نحو أربعة آلاف بإسقاط المكرر⁽¹⁾، وقال العراقي في نكته على ابن الصلاح: «ولم يذكر -يعني النووي- عدته بالمكرر، وهو يزيد على عدة كتاب البخاري لكثرة طرقه، وقد رأيت عن أبي الفضل أحمد بن سلمة أنه اثنا عشر ألف حديث»⁽²⁾، وقد عد أحاديثه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، وبلغت عنده بدون المكرر ثلاثة آلاف وثلاثة وثلاثين حديثاً، وقال رحمه الله: «وهو عمل ما سبقني إليه أحد من جميع المشتغلين بهذا الصحيح، إذ كان جل جهدهم أن يطلقوا عددا ما ورقما تخميناً وارتجالاً لا يرتكز على أساس سليم، فجئت أنا بهذا الحصر كي أضع حداً حاسماً فاصلاً لهذا الاضطراب والبلبلة والله الحمد»⁽³⁾.

وقد تكلم بعض الحفاظ على بعض أحاديث صحيح مسلم، فذكر الحافظ ابن حجر أن الدارقطني وغيره من الحفاظ انتقدوا على الصحيحين مائتين وعشرة أحاديث، اشتركا في اثنين وثلاثين حديثاً، وانفرد البخاري عن مسلم بثمانية وسبعين حديثاً، وانفرد مسلم عن البخاري في ذلك بمائة حديث. وقد تولى الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح الإجابة عن الانتقاد الموجه على الأحاديث التي اشتركا فيها والأحاديث التي انفرد بها البخاري عن مسلم وعدتها مائة وعشرة أحاديث⁽⁴⁾.

أما الأحاديث التي انفرد بها مسلم فقد أجاب عنها النووي في شرحه لصحيح مسلم في مواضعها⁽⁵⁾، وأكثرها الانتقاد فيه غير مسلم والإيراد عليه غير وارد، وما لا جواب عليها نزر يسير في جنب الآلاف من الأحاديث الصحيحة التي اشتمل عليه صحيحه.

وهذه الانتقادات القليلة التي توصل إليها جهابذة النقاد مع أن أكثرها غير وارد تدل على عظيم شأن هذا الكتاب المبارك وأنه في أعلى درجات الصحيح، وتدل على جلالته قدر جامعته وشدة

(1) شرح النووي على صحيح مسلم (32/1).

(2) التقييد والإيضاح للعراقي (27/1).

(3) انظر: عشرون حديثاً من صحيح مسلم دراسة أسانيدھا وشرح متونها لعبد المحسن العباد ضمن كتب رسائل العلامة العباد (295/2).

(4) هدي الساري ص 506.

(5) وكثير من ذلك على وجه الإيجاز، وقد تصدى العلامة الشيخ ربيع المدخلي لمناقشة جل ما انتقد على مسلم في صحيحه في كتابه: بين الإمامين مسلم والدارقطني.

احتياطه وتحريه، وأنه قد وفق فيما قصد إليه من جمع الصحيح نقيًا خالصًا.

المطلب الثالث: شرط مسلم في صحيحه ومنهجه فيه

الفرع الأول: شرط مسلم في صحيحه

نقل النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم عن ابن الصلاح أنه قال: «شرط مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالمًا من الشذوذ والعلّة»، وقال الحافظ ابن حجر: «ثم يقدم في الأرجحية من حيث الأصحية ما وافق شرطهما، لأن المراد به رواهما مع باقي شروط الصحة»⁽¹⁾.

ويتضح من مقدمة صحيحه أنه يقسم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون.

الثاني: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان.

الثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون.

فإذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه.

كما نص في آخر مقدمة صحيحه على اكتفائه بمعاصرة الراوي لمن يروي عنه إذا روى بالعنونة ما لم يكن الراوي موصوفًا بالتدليس، فقال رحمه الله: «وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديما وحديثا أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثا وجائز ممكن له لقاءه والسماع منه لكونهما جميعا كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة والحجة بما لازمة إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئا فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا فالرواية على السماع أبدا حتى تكون الدلالة التي بينا»⁽²⁾.

(1) شرح مسلم للنووي (28/1).

(2) مقدمة صحيح مسلم (23/1).

الفرع الثاني: منهج مسلم في صحيحه

نترك المجال للإمام مسلم ليحدثنا عن منهجه وشرطه في كتابه، قال رحمه الله في مقدمة صحيحه: «ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك؛ وهو إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعله تكون هناك، لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن ولكن تفصيله ربما عسر من جملة إعادة بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم، فأما ما وجدنا بدا من إعادته بجملة من غير حاجة منا إليه فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالى.

فأما القسم الأول: فإننا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم: كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار، فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة، لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة وخصلة سنية، ألا ترى أنك إذا وازنت هؤلاء الثلاثة الذين سميناهم: عطاء ويزيد وليثا بمنصور بن المعتمر وسليمان الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد في إتقان الحديث والاستقامة فيه وجدتهم مباينين لهم لا يدانونهم؟ لا شك عند أهل العلم بالحديث في ذلك للذي استفاض عندهم من صحة حفظ منصور والأعمش وإسماعيل وإتقانهم لحديثهم وأنهم لم يعرفوا مثل ذلك من عطاء ويزيد وليث، وفي مثل مجرى هؤلاء إذا وازنت بين الأقران كابن عون

وأيوب السخيتاني مع عوف بن أبي جميلة وأشعث الحمراي وهما صاحبا الحسن وابن سيرين، كما أن بن عون وأيوب صاحباهما إلا أن البون بينهما وبين هذين بعيد في كمال الفضل وصحة النقل، وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم، ولكن الحال ما وصفنا من المنزلة عند أهل العلم وإنما مثلنا هؤلاء في التسمية ليكون تمثيلهم سمة يصدر عن فهمها من غبي عليه طريق أهل العلم في ترتيب أهله فيه، فلا يقصر بالرجل العالي القدر عن درجته ولا يرفع متضع القدر في العلم فوق منزلته، ويعطي كل ذي حق فيه حقه وينزل منزلته وقد ذكر عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم مع ما نطق به القرآن من قول الله تعالى ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف].

فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه تؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني وعمرو بن خالد وعبد القدوس الشامي ومحمد بن سعيد المصلوب وغياث بن إبراهيم وسليمان بن عمر وأبي داود النخعي وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم⁽¹⁾ وحاصل كلام الإمام مسلم في هذا المنهج الذي التزمه:

- 1- أنه يتحاشى التكرار إلا إذا كان هناك حاجة ماسة إليه فإنه قد يلجأ إليه.
- 2- أنه قد قسم مجموع ما أسند إلى رسول الله ﷺ إلى ثلاثة أقسام تبعا لدرجات الرواة ومكانتهم من قبول رواياتهم وردها وتؤول هذه الثلاث إلى أربع.
- أ- وقد التزم أنه يبدأ بتخريج روايات الحفاظ المتقين.
- ب- ثم يتبعها بروايات من ليس موصوفا بالحفظ والإتقان ممن يشملهم اسم الستر والصدق.
- ج- أما الطبقتان الثالثة والرابعة وهما المتهمون، ومن الغالب على حديثه المنكر، فإنه التزم أنه لا يعرج على حديثهم ولا يتشاغل بتخريجه.

وقد اختلف العلماء في مدى التزام مسلم رحمه الله بمنهجه بالنسبة للطبقتين الأوليين، فذهب الإمامان الحفاظان: أبو عبد الله الحاكم وصاحبه أبو بكر البيهقي رحمهما الله إلى أن الإمام مسلما

(1) مقدمة صحيح مسلم (1/5-6).

لم يخرج في كتابه الصحيح إلا عن الطبقة الأولى ولم يخرج عن الطبقة الثالثة. وذهب القاضي عياض رحمه الله إلى خلاف ذلك فقال: «وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره ولم يتقيد بالتقليد فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابة الحديث على ثلاث طبقات من الناس كما قال فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ وأنه إذا انقضى هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحذق والإتقان مع كونهم من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء أو اتفق الأكثر منهم على تهمته ونفى من اتهمه بعضهم وصححه بعضهم فلم يذكره هنا ووجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين الأوليين وأتى بأسانيد الثانية منهما على طريق الإتيان للأولى والاستشهاد أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئاً وذكر أقواماً تكلم قوم فيهم وركاهم آخرون وخرج حديثهم ممن ضعف أو اتهم ببدعة وكذلك فعل البخاري فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر ورتب في كتابه وبينه في تقسيمه وطرح الرابعة كما نص عليه فالحاكم تأول أنه إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتاباً ويأتي بأحاديثها خاصة مفردة وليس ذلك مراده بل إنما أراد بما ظهر من تأليفه وبأن من غرضه أن يجمع ذلك في الأبواب ويأتي بأحاديث الطبقتين فيبدأ بالأولى ثم يأتي بالثانية على طريق الاستشهاد والإتيان حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث الحفاظ ثم الذين يلونهم والثالثة هي التي طرحها».

قال النووي رحمه الله بعد نقله لكلام القاضي عياض: «وهذا الذي اختاره ظاهر جدا والله أعلم»⁽¹⁾.
والأمر كما قال القاضي عياض والنووي، والدليل على ذلك أمران:

أولهما: أن مسلماً عندما ذكر أنه سيخرج عن الطبقة الثانية مثل لها بعطاء بن السائب ويزيد بن أبي يزيد وليث بن أبي سليم، ومن المؤكد أنه قد خرج للأخيرين وهذا يعطي الدليل أنه قد خرج لهذه الطبقة.

ثانيهما: أن مسلماً ذكر في المقدمة أن دافعه إلى تأليف كتابه الصحيح إنما هو تلبية طلب وإجابة سؤال، فمن جملة كلامه في هذا الغرض:

أ- قوله: «وسألتني أن أخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر فإن ذلك زعمت مما يشغلك عماله قصدت من التفهم فيها والاستنباط منها».

ب- وقوله: «إلا أن جملة ذلك أن ضبط القليل من هذا الشأن وإتقانه أيسر على المرء من معالجة

(1) شرح النووي على مسلم (34/1).

الكثير منه».

ج- وقوله: «فإذا كان الأمر في هذا كما وصفنا فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم».

فما ادعاه الحاكم ومن تابعه على رأيه يناهني ما صرح به مسلم في هذه النصوص من الوعد بالتلخيص والقصد إلى القليل من الصحيح، سواء أراد الحاكم أنه يفرد للطبقة الثانية كتابا مستقلا كما حكى عنه القاضي عياض، أو أراد أن مسلما يضيفها إلى كتابه الصحيح، كل ذلك مناف لما صرح به مسلم من القصد إلى الاختصار⁽¹⁾.

(1) انظر: بين الإمامين مسلم والدارقطني للشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي ص 18.

الفصل الثاني: انحراف أصحاب المعتقدات

الفاسدة واستقامة أهل الحديث

ويشتمل على تمهيد وأربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: افتراق الأمة وحقيقة ذلك

المبحث الثاني: أصحاب الحديث ومكانتهم

المبحث الثالث المعتقدات الفاسدة التي روى الشيخان عن أصحابها

المبحث الرابع: منهج أصحاب الحديث في معاملة الفرق المنحرفة

تمهيد:

ينبغي أن يعلم أن نفوس بني آدم متجانسة متشابهة، ولأجل ذلك قص الله لنا في القرآن أخبار الأمم السالفة وما حل بها من الدمار وسوء البوار لما خالفوا الأنبياء واتبعوا أهواءهم، أي لنعبر بذلك فنتجنب ما وقعوا فيه، ولولا أن نفوسنا مهيأة للوقوع فيما وقع فيه أولئك لما كان فائدة في قص ذلك لنا، وقد أخبر الله ﷻ أنه سيكون في هذه الأمة من يخوض في المتشابه ويتبع الباطل كما كان عليه الأمم قبلنا فقال ﷻ ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا^٤ أُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ^٥ وَأُولَئِكَ هُمُ(1).

وعلى ذلك فالاعتقاد الباطل سببه الخوض في الدين، وقد وقع هذا في الأمة وخاض طوائف في دين الله بالجهل، فاعتنقوا المعتقدات الفاسدة وأحدثوا تفرقا في الأمة، ولا شك أن الله ﷻ لم يعمي الحق عن بصائر الرجال، بل جعله ﷻ ظاهرا بارزا لطائفة واحدة؛ وهي التي ثبتها على صراطه المستقيم، وهذا الصراط هو صراط نبيه ﷺ أصحابه ﷺ ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وسأذكر -في هذا الفصل إن شاء الله- تعريفا للفرق التي وقع في مستنقع فسادها من خرج له البخاري ومسلم في صحيحيهما، وضابط هذا الافتراق، وفضيلة أصحاب الحديث الذين هم أولى الناس بالحق وإيثاره، والله أعلم.

(1) اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام (118/1).

المبحث الأول: افتراق الأمة وحقيقة ذلك⁽¹⁾.

الفرقة مذمومة شرعا وعقلا، فمفاسدها أكثر بكثير من مصالحها—إن كانت فيها مصالح— وقد كثرت نصوص القرآن والسنة في التحذير من الفرقة والاختلاف، والحث على الجماعة والإئتلاف، وأخبرنا الله ﷻ أنه سبق في القدر أن الاختلاف واقع في هذه الأمة لا محالة، ولو أن كثيرا من الناس وممن ينتسب للعلم ينكر هذا الاختلاف؛ ليس من حيث ذمه؛ لكن من حيث أن هناك حقا وباطلا، وأن هناك طوائف ضلال ضلت في عقيدتها، وأن هناك طائفة منصور ناجية، هي على الحق الذي تركه لنا نبينا محمد ﷺ، فيحمله ذلك على معرفة علاماتها وأماراتها ليطمسك بها وبما هي عليه من اقتفاء الأثر وترك بنيات الطرق، والله الموفق.

(1) استفدت هذا المبحث—عموما— من كتاب: الاعتصام للإمام أبي إسحاق الشاطبي رحمه الله وذلك في مواضع متفرقة منه، وقد أنقل عن غيره فأبين ذلك، والله الموفق.

المطلب الأول: حقيقة الافتراق المذموم

إن الافتراق الذي ذكره الله ﷻ في غير ما آية في القرآن الكريم وكذا نبيه ﷺ ليس المراد به افتراق الأبدان واختلاف الألسنة والألوان، أو تباين أوصاف الخلقة من الطول والقصر والقبح والحسن، وما إلى ذلك؛ فإن هذه الأمور غير مقصودة قطعاً، ولا يترتب على ذلك الدم الوارد في أهل الافتراق، لكن إنما أراد الله ﷻ افتراق القلوب والعقائد، فإن هذا الذي يورث الوهن وذهاب الريح، ويشمر التباس الحق من الباطل، ويؤدي بطريق أو بآخر إلى طمس العقيدة السليمة وأهلها، والإشادة بعقائد الباطل وأهلها، «ففي قول الله ﷻ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود:118]، أخبر سبحانه أنهم لا يزالون مختلفين أبداً، مع أنه لو أراد أن يجعلهم متفقين لكان على ذلك قديراً، لكن سبق العلم القدم أنه إنما خلقهم للاختلاف، وهو قول جماعة من المفسرين في الآية، وأن قوله ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ معناه: وللاختلاف خلقهم، وهو مروى عن مالك بن أنس، فإنه قال: «خلقهم ليكونوا فريقاً في الجنة وفريقاً في السعير»، ونحوه عن الحسن فالضمير في خلقهم عائد على الناس، فلا يمكن أن يقع منهم إلا ما سبق في العلم.

وليس المراد هاهنا الاختلاف في الصور كالحسن والقبيح، الطويل والقصير، ولا في الألوان كالأحمر والأسود، ولا في أصل الخلقة كالتام الخلق والناقص الخلق والأعمى والبصير، والأصم والسميع، ولا في الخلق كالشجاع والجبان، والجواد والبخيل، ولا فيما أشبه ذلك من الأوصاف التي هم مختلفون فيها، وإنما المراد اختلاف آخر وهو الاختلاف الذي بعث الله النبيين ليحكموا فيه بين المختلفين، كما قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وذلك الاختلاف في الآراء والنحل والأديان

والمعتقدات المتعلقة بما يسعد الإنسان به، أو يشقى في الآخرة والدنيا»⁽¹⁾.

وفي ضوء هذه النصوص يفهم أن الافتراق المذموم ليس مطلق الافتراق، بل هو افتراق مقيد ففي الحديث المشهور عن رسول الله ﷺ أنه قال: تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»⁽²⁾.

وفي رواية عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي»⁽³⁾.

وفي رواية عن معاوية رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي الجماعة»⁽⁴⁾.

فإن لفظ الافتراق المذكور «لا يصح أن يراد مطلق الافتراق، بحيث يطلق صور لفظ الاختلاف على معنى واحد، لأنه يلزم أن يكون المختلفون في مسائل الفروع داخلين تحت إطلاق اللفظ، وذلك باطل بالإجماع، فإن الخلاف من زمان الصحابة إلى الآن واقع في المسائل الاجتهادية، وأول ما وقع الخلاف في زمان الخلفاء الراشدين المهديين، ثم في سائر الصحابة، ثم التابعين ولم يعب أحد ذلك منهم، وبالصحابة اقتدى من بعدهم في توسيع الخلاف.

فكيف أن يكون الافتراق في المذاهب مما يقتضيه الحديث؟! وإنما يراد افتراق مقيد، وإن لم يكن في

الحديث نص عليه، ففي الآيات مما يدل عليه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ

﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلٌّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم]،

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام] وما أشبه

(1) الاعتصام (2/670).

(2) رواه أبو داود في كتاب السنة، باب شرح السنة (ح430-4596)، والترمذي في جامعه، أبواب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة (ح2640-595).

(3) رواه الترمذي في جامعه، أبواب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة (ح2641-595).

(4) رواه أبو داود في كتاب السنة، باب شرح السنة (ح430-4597)، والحديث ورد بطرق كثيرة لا تقل درجته بمجموعها عن الحسن، كما حقق ذلك العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة (1/402-414)، وقد أطل في الكلام على روايات الحديث وأوفى المقام حقه بما لا مزيد عليه، مع إيراده رحمه الله تصحيح الحديثين لهذا الحديث، وصححه كذلك في صحيح الترغيب والترهيب (1/12)، والله الموفق.

تلك الآيات الدالة على التفرق الذي صاروا به شيعا، ومعنى صاروا شيعا: أي جماعات بعضهم قد فارق البعض، ليسوا على تآلف ولا تعاضد ولا تناصر، بل على ضد ذلك، فإن الإسلام واحد وأمره واحد، فاقضى أن يكون حكمه على الائتلاف التام لا على الاختلاف»⁽¹⁾.

فهذا الكلام المسدد والمدقق من الإمام أبي إسحاق الشاطبي ليبين أنه ينبغي صرف الاهتمام إلى الحد من التفرق العقدي الذي بسببه صار المسلمون شيعا يبدع بعضهم بعضا ويكفر بعضهم بعضا، وليس المراد التفرق في المذاهب الفقهية المعتمدة⁽²⁾، لأن الصحابة رضي الله عنهم لا زالوا مختلفين في بعض تلك المسائل وهم أولى الناس بأن تشملهم رحمة الله التي ذكرها في قوله ﷺ ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود:118]، وفي هذا المعنى قال الشاطبي رحمه الله: «جاء عن القاسم أنه قال: لقد أعجبتني قول عمر بن عبد العزيز: «ما أحب أن أصحاب محمد ﷺ لا يختلفون، لأنه لو كان قولوا واحدا لكان الناس في ضيق، وإنهم أئمة يقتدى بهم، فلو أخذ رجل بقول أحدهم كان سعة».

ومعنى هذا أنهم فتحوا للناس باب الاجتهاد وجواز الاختلاف فيه، لأنهم لو لم يفتحوه لكان المجتهدون في ضيق، لأن مجال الاجتهاد ومجالات الظنون لا تتفق عادة، فيصير أهل الاجتهاد مع تكليفهم باتباع ما غلب على ظنونهم مكلفين باتباع خلافه، وهو نوع من تكليف ما لا يطاق، وذلك من أعظم الضيق، فوسع الله على الأمة بوجود الخلاف الفروع فيهم، فكان فتح باب للأمة للدخول في هذه الرحمة، فكيف لا يدخلون في قسم من (رحم ربك)؟! فاختلافهم في الفروع كاتفاقهم فيها، والحمد لله»⁽³⁾.

وفي هذا المعنى يقول العلامة صالح المقبلي رحمه الله: «ومن المعلوم أنه ليس المراد من الفرقة الناجية أن لا يقع منها أدنى اختلاف، فإن ذلك قد كان في فضلاء الصحابة.

(1) الاعتصام (700/2).

(2) خلافا لما يتوهمه الكثير من الناس خاصة في وقتنا هذا؛ الذي عم الجهل فيه عند كثير من المسلمين، والله المستعان.

(3) الاعتصام (677/2).

إنما الكلام في مخالفة تصوير صاحبها فرقة مستقلة ابتدعها، وإذا حققت ذلك فهذه البدع الواقعة في مهمات المسائل، وفيما يترتب عليه عظام المفاسد لا تكاد تنحصر، ولكنها لم تخص معيناً من هذه الفرق التي قد تحزبت، والتأم بعضهم إلى قوم وخالف آخرون بحسب مسائل عديدة⁽¹⁾.

ونقل الشاطبي رحمه الله عن الغزالي أنه قال: «ووجدنا أصحاب رسول الله ﷺ من بعده قد اختلفوا في أحكام الدين ولم يتفرقوا، ولا صاروا شيعاً لأنهم لم يفارقوا الدين، وإنما اختلفوا فيما أذن لهم من اجتهاد الرأي، والاستنباط من الكتاب والسنة فيما لم يجدوا فيه نصاً، واختلفت في ذلك أقوالهم فصاروا محمودين لأنهم اجتهدوا فيما أمروا به كاختلاف أبي بكر وعمر وعلي وزيد في الجدمع الأم، وقول عمر وعلي في أمهات الأولاد، وخلافهم في الفريضة المشتركة، وخلافهم في الطلاق قبل النكاح، وفي البيوع وغير ذلك؛ فقد اختلفوا فيه وكانوا مع هذا أهل مودة وتناصح، وأخوة الإسلام فيما بينهم قائمة، فلما حدثت الأهواء المردية، التي حذر منها رسول الله ﷺ، وظهرت العداوات وتحزب أهلها فصاروا شيعاً، دل على أنه إنما حدث ذلك من المسائل المحدثه التي ألقاها الشيطان على أفواه أوليائه.

قال: كل مسألة حدثت في الإسلام واختلف الناس فيها، ولم يورث ذلك الاختلاف بينهم عداوة ولا بغضاء ولا فرقة، علمنا أنها من مسائل الإسلام، وكل مسألة حدثت وطرأت فأوجب العداوة والبغضاء والتدابير والقطيعة، علمنا أنها ليست من أمر الدين في شيء، وأنها التي عنى رسول الله ﷺ بتفسير الآية⁽²⁾.

(1) العلم الشامخ ص 415

(2) الاعتصام (2/734).

المطلب الثاني: أسباب افتراق الأمة

يرجع افتراق الأمة إلى ثلاثة أسباب، قد تجتمع وقد تفترق:

أحدها: أن يعتقد الإنسان في نفسه أو يعتقد فيه أنه من أهل العلم والاجتهاد في الدين ولم يبلغ تلك الدرجة فيعمل على ذلك، ويعد رأيه رأياً وخلافه خلافاً، ولكن تارة يكون ذلك في جزئي و فرع من الفروع، وتارة يكون في كل أصل من أصول الدين. كان من الأصول الاعتقادية أو من الأصول العملية، فتارة آخذاً ببعض جزئيات الشريعة في هدم كلياتها، حتى يصير منها ما ظهر له بادي رأيه من غير إحاطة بمعانيها ولا رسوخ في فهم مقاصدها، وهذا هو المبتدع، وعليه نبه الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «لا يقبض الله العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»⁽¹⁾.

قال بعض أهل العلم: «تقدير هذا الحديث يدل على أنه لا يؤتى الناس قط من قبل علمائهم، وإنما يؤتون من قبل أنه إذا مات علماءهم أفتى من ليس بعالم، فيؤتى الناس من قبله، وقد صرف هذا المعنى تصريفاً، فقليل: ما خان أمين قط، ولكنه ائتمن غير أمين فخان.

قال: ونحن نقول: ما ابتدع عالم قط، ولكنه استفتي من ليس بعالم».

وعن عمر بن الخطاب ﷺ قال: «قد علمت متى يهلك الناس! إذا جاء الفقه من قبل الصغير استعصى عليه الكبير، وإذا جاء الفقه من قبل الكبير تابعه الصغير فاهتديا».

واختلف العلماء فيما أراد عمر بالصغار، فقال ابن المبارك: «هم أهل البدع» وهو موافق، لأن أهل البدع أصاغر في العلم، ولأجل ذلك صاروا أهل بدع.

وقال الباجي: «يحتمل أن يكون الأصاغر من لا علم عنده»

والثاني من أسباب الخلاف اتباع الهوى

ولذلك سمي أهل البدع أهل الأهواء لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها، حتى يصدروا عنها، بل قدموا أهواءهم، واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورا فيها من وراء ذلك، فهؤلاء ردوا كثيرا من الأحاديث الصحيحة بعقولهم،

(1) رواه البخاري - مع الفتح - في كتاب العلم، باب: كيف يقبض العلم (1/256-ح100)، ومسلم في كتاب العلم،

5- باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (2/453-ح2673).

وأساءوا الظن بما صح عن النبي ﷺ، وحسنوا ظنهم بآرائهم الفاسدة، حتى ردوا كثيرا من أمور الآخرة وأحوالها من الصراط والميزان، وحشر الأجساد، والنعيم والعذاب الجسميين، وأنكروا رؤية الباري وأشبهوا ذلك، بل صيروا العقل شارعا جاء الشرع أو لا؛ بل إن جاء فهو كاشف لمقتضى ما حكم به العقل، إلى غير ذلك من الشناعات.

وقد ثبت بهذا وجه اتباع الهوى، وهو أصل الزيغ عن الصراط المستقيم. قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ أي ميل عن الحق ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: 7]. فمن شأنهم أن يتركوا الواضح ويتبعوا المتشابه، عكس ما عليه الحق في نفسه.

وقد دل على ذمة القرآن في قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجن: 23]، ولم يأت في القرآن ذكر الهوى إلا في معرض الذم.

حكى ابن وهب عن طاوس أنه قال: «ما ذكر الله هوى في القرآن إلا ذمه»، وقال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص: 50] إلى غير ذلك من الآيات. وحكى أيضا عن عبد الرحمن بن مهدي أن رجلا سأل إبراهيم النخعي عن الأهواء: أيها خير؟ فقال: «ما جعل الله في شيء منها مثقال ذرة من خير، وما هي إلا زينة الشيطان، وما الأمر إلا الأمر الأول» يعني ما كان عليه السلف الصالح.

وخرَّج⁽¹⁾ عن الثوري أن رجلا أتى ابن عباس -رضي الله عنهما- فقال: أنا على هواك! فقال له ابن عباس: «الهوى كله ضلالة؛ أي شيء أنا على هواك؟»

فأهل الأهواء إذا استحكمت فيهم أهواؤهم لم يبالوا بشيء، ولم يعدوا خلاف أنظارهم شيئا، ولا راجعوا عقولهم مراجعة من يتهم نفسه ويتوقف في موارد الإشكال -وهو شأن المعتبرين من أهل العقول- وهؤلاء صنف من أصناف من اتبع هواه، ولم يعبأ بعذل العاذل فيه، ثم هناك أصناف آخر تجمعهم مع هؤلاء إشراب الهوى في قلوبهم، حتى لا يبالوا بغير ما هو عليه⁽²⁾.

(1) أي ابن وهب رحمه الله

(2) الاعتصام للشاطبي (781/2).

والثالث من أسباب الخلاف التصميم على اتباع العوائد وإن فسدت أو كانت مخالفة للحق فاتباع ما كان عليه الآباء والأشياء وأشبه ذلك: هو التقليد المذموم؛ فإن الله ذم ذلك في كتابه

بقوله ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: 22] الآية، ثم قال ﷺ ﴿قَدَلْ أَوْلَوْ جِحْتِكُمْ

بَاهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [الزخرف: 24]

وقال ﷺ ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۖ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء: 73].

فنبههم على وجه الدليل الواضح فاستمسكوا بمجرد تقليد الآباء، فقالوا ﴿بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: 74].

وهو مقتضى الحديث المتقدم أيضا في قوله ﷺ: «اتخذ الناس رؤساء جهالا»⁽¹⁾ إلى آخره، فإنه يشير إلى الاستنان بالرجال كيف كان.

وقول علي ﷺ: «فإن كنتم لا بد فاعلين فبالأموات» نكتة في الموضوع؛ يعني الصحابة، ومن جرى مجراهم ممن يؤخذ بقوله ويعتمد على فتواه، وأما غيرهم ممن لم يحل ذلك المحل فلا؛ كأن يرى الإنسان رجلا يحسن اعتقاده فيه يفعل فعلا محتملا أن يكون مشروعاً أو غير مشروع، فيقتدي به على الإطلاق، ويعتمد عليه في التعبد، ويجعله حجة في دين الله، فهذا هو الضلال بعينه، وما لم يتثبت بالسؤال والبحث عن حكم الفعل ممن هو أهل الفتوى.

وهذا الوجه هو الذي مال بأكثر المتأخرين من عوام المبتدعة، إذا اتفق أن ينضاف إلى شيخ جاهل أو لم يبلغ مبلغ العلماء، فيراه يعمل عملاً فيظنه عبادة، فيقتدي به كائناً ما كان ذلك العمل؛ موافقاً للشرع أو مخالفاً، ويحتج به على من يرشده ويقول: كان الشيخ فلان من الأولياء، وكان يفعله وهو أولى أن يقتدى به من علماء أهل الظاهر!.

فهو في الحقيقة راجع إلى تقليد من حسن ظنه فيه؛ أخطأ أو أصاب؛ كالذين قلّدوا آباءهم سواء، وإنما قصارى هؤلاء أن يقولوا: إن آبائنا أو شيوخنا لم يكونوا ينتحلون مثل هذه الأمور سدى، وما هي إلا مقصودة بالدلائل والبراهين.

مع أنهم يرون ويرون أن لا دليل عليها، ولا برهان يقود إلى القول بها⁽²⁾.

(1) تقدم تخرجه ص 61.

(2) الاعتصام للشاطبي (690/2).

وبعد: فهذه الأسباب الثلاثة راجعة في التحصيل إلى وجه واحد: وهو الجهل بمقاصد الشريعة والتخرض على معانيها بالظن من غير تثبت، أو الأخذ فيها بالنظر الأول، ولا يكون ذلك من راسخ في العلم، ألا ترى إلى أن الخوارج كيف خرجوا عن الدين كما يخرج السهم من الصيد المرمي؟! لأن رسول الله ﷺ وصفهم: «بأنهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم»⁽¹⁾، يعني -والله أعلم- أنهم لا يتفقهون به حتى يصل إلى قلوبهم لأن الفهم راجع إلى القلب، فإذا لم يصل إلى القلب لم يحصل فيه فهم على حال، وإنما يقف عند محل الأصوات والحروف المسموعة فقط، وهو الذي يشترك فيه من يفهم ومن لا يفهم.

وقد وقع لابن عباس تفسير ذلك على معنى ما نحن فيه، فخرَّج أبو عبيد في فضائل القرآن، وسعيد بن منصور في تفسيره عن إبراهيم التيمي قال: «خلا عمر رضي الله عنه ذات يوم، فجعل يحدث نفسه: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد؟ فأرسل إلى ابن عباس -رضي الله عنهما- فقال: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وقبلتها واحدة؟ -زاد سعيد وكتابها واحد- قال، فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين! إنما أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيما أنزل، وأنه سيكون بعدنا أقوام يقرءون القرآن ولا يدرون فيما نزل، فيكون لهم فيه رأي، فإن كان لهم فيه رأي اختلفوا -وقال سعيد: فيكون لكل قوم فيه رأي-، فإذا كان كذلك اختلفوا، -وقال سعيد فيكون لكل قوم فيه رأي اختلفوا فإذا اختلفوا اقتتلوا- قال: فزجره عمر وانتهره علي فانصرف ابن عباس، ونظر عمر فيما قال فعرفه، فأرسل إليه وقال: أعد علي ما قلت، فأعاد عليه، فعرف عمر قوله وأعجبه»⁽²⁾، فما قاله ابن عباس -رضي الله عنهما- هو الحق، فإنه إذا عرف الرجل فيما نزلت الآية أو السورة عرف مخرجها وتأويلها وما قصد بها، فلم يتعد ذلك فيها، وإذا جهل فيما أنزلت احتمل النظر فيها أوجهها، فذهب كل إنسان مذهبا لا يذهب إليه الآخر، وليس عندهم من الرسوخ في العلم ما يهديهم إلى الصواب، أو يقف بهم دون اقتحام حمى المشكلات، فلم يكن بد من الأخذ ببادي الرأي، أو التأويل بالتخرض الذي لا يغني من الحق شيئا، إذ لا دليل عليه من الشريعة، فضلوا وأضلوا»⁽³⁾.

(1) رواه البخاري -مع الفتح- في المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (6/754-ح3610)، ومسلم في الزكاة، 47 -

باب ذكر الخوارج وصفاتهم (1/487-ح1064).

(2) سنن سعيد بن منصور (1/176-ح42).

(3) الاعتصام للشاطبي (2/690).

المطلب الثالث: تسمية الفرق وعلاماتهم

اختلف العلماء في تعيين الفرق المنحرفة على أقوال، ومنهم من ذهب إلى عدم التعيين، وهو الأولى؛ هذا إذا قام الدليل على التعيين، فكيف ولا يوجد دليل في ذلك؟!.

ثم إن في عدم التعيين فائدتان جليلتان:

أما أولاً: فإن الشريعة قد فهمنا منها أنها تشير إلى أوصافهم من غير تصريح ليحذر منها، ويبقى الأمر في تعيين الداخلين في مقتضى الحديث مرجحاً، وإنما ورد التعيين في النادر كما قال عليه الصلاة والسلام في الخوارج:

«إن من ضئضى هذا قوما يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم» الحديث⁽¹⁾، مع أنه عليه الصلاة والسلام لم يعرف أنهم ممن شملهم حديث الفرق.

وأما ثانياً: فلأن عدم التعيين هو الذي ينبغي أن يلتزم ليكون سترًا على الأمة كما سترت عليهم قبائحهم فلم يفضحوا في الدنيا في الغالب، وأمرنا بالستر على المؤمنين ما لم تبد لنا صفحة الخلاف، ليس كما ذكر عن بني إسرائيل أنهم كانوا إذا أذنب أحدهم ليلاً أصبح وعلى بابهِ معصية مكتوبة، وكذلك في شأن قربانهم؛ فإنهم كانوا إذا قربوا لله قرباناً؛ فإن كان مقبولاً عند الله نزلت نار من السماء فأكلته، وإن لم يكن مقبولاً لم تأكله النار، وفي ذلك افتضاح المذنب، ومثل ذلك في الغنائم أيضاً، فكثير من هذه الأشياء خصت هذه الأمة بالستر فيها.

وأيضاً، فللستر حكمة أخرى؛ وهي أنها لو أظهرت مع أن أصحابها من الأمة لكان في ذلك داع إلى الفرقة وعدم الألفة التي أمر الله ورسوله بها، فإذا كان من مقتضى العادة أن التعريف بهم على التعيين يورث العداوة بينهم والفرقة، لزم من ذلك أن يكون منهيًا عنه، إلا أن تكون البدعة فاحشة جدا كبدعة الخوارج، وذكرهم بعلامتهم حتى يعرفوا، ويلحق بذلك ما هو مثله في الشناعة أو قريب منه بحسب نظر المجتهد، وما عدا ذلك فالسكوت عنه أولى.

ولكن هذا ليس على إطلاقه! بل ينبغي التنصيص على أعيان الفرق في موطنين:

أحدهما: حيث نبه الشرع على تعيينهم كالخوارج، فإنه ظهر من استقرائه أنهم متمكنون تحت حديث الفرق، ويجري مجراهم من سلك سبيلهم.

(1) رواه مسلم (1/485-ح1064) عن أبي سعيد رضي الله عنه وفيه قصة.

والثاني: حيث تكون الفرقة تدعو إلى ضلالتها وتزيينها في قلوب العوام ومن لا علم عنده، فإن ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس، وهم من شياطين الإنس، فلا بد من التصريح بأنهم من أهل البدعة والضلالة، ونسبتهم إلى الفرق إذا قامت له الشهود على أنهم منهم، كما اشتهر عن عمرو بن عبيد وغيره، فقد روى عاصم الأحول قال: جلست إلى قتادة فذكر عمرو بن عبيد فوقع فيه ونال منه، فقلت: أبا الخطاب! ألا أرى العلماء يقع بعضهم في بعض؟! فقال: «يا أحول! أو لا تدري أن الرجل إذا ابتدع بدعة فينبغي لها أن تذكر حتى تحذر؟» فجئت من عند قتادة وأنا مغتم بما سمعت من قتادة في عمرو بن عبيد، وما رأيت من نسكه وهديه، فوضعت رأسي نصف النهار، وإذا عمرو بن عبيد والمصحف في حجره وهو يحك آية من كتاب الله، فقلت: سبحان الله! تحك آية من كتاب الله؟ قال: إني سأعيدها، قال: ففكرته حتى حكها، فقلت له: أعدها، فقال: لا أستطيع. فمثل هؤلاء لا بد من ذكرهم والتشريد بهم، لأن ما يعود على المسلمين من ضررهم إذا تركوا، أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم إذا كان سبب ترك التعيين الخوف من التفرق والعدواة، ولا شك أن التفريق بين المسلمين وبين الداعين للبدعة وحدهم إذا أقيم عليهم أسهل من التفرق بين المسلمين وبين الداعين ومن شايعهم واتبعهم. فإذا لم تعين هذه الفرق المذمومة، فينبغي أن تكون لها علامات تعرف بها لتحذر فتجتنب، وهذه العلامات أبرزها ثلاث علامات:

إحداها: الفرقة التي نبه عليها قوله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: 105] وقوله تعالى ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [المائدة: 64]، وقد روى ابن وهب عن إبراهيم النخعي أنه قال: «هي الجدال والخصومات في الدين»، وقوله تعالى ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: 103]، وفي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يرضى لكم ثلاثا ويكره لكم ثلاثا، فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، وصدق الحديث»⁽¹⁾.

(1) رواه مسلم في الأفضية، 5 - باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات، وهو الامتناع من أداء حق لزمه، أو طلب ما لا يستحقه (870/1-1715)، وليس فيه ذكر: وصدق الحديث.

وهذا التفريق - كما تقدم - إنما هو الذي يصير الفرقة الواحدة فرقا، والشيعية الواحدة شيعا. قال بعض العلماء: «صاروا فرقا لاتباع أهوائهم».

وبمفارقة الدين تشتت أهواؤهم فافترقوا، وهو قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا﴾ ثم برأه الله منهم بقوله: ﴿لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 159]، وهم أصحاب البدع وأصحاب الضلالات، والكلام فيما لم يأذن الله فيه ولا رسوله، وهذا لأن الإسلام يدعو إلى الألفة والتحاب والترحم والتعاطف، فكل رأي أدى إلى خلاف ذلك فخارج عن الدين، وهذه الخاصية قد دل عليها الحديث المتكلم عليه، وهي موجودة في كل فرقة من الفرق المتضمنة في الحديث.

ألا ترى كيف كانت ظاهرة في الخوارج الذين أخبر بهم النبي ﷺ في قوله: «يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان»⁽¹⁾، وأي فرقة توازي هذه الفرقة⁽²⁾ التي بين أهل الإسلام وأهل الكفر؟ وهي موجودة في سائر من عرف من الفرق أو ادعي ذلك فيهم، إلا أن الفرقة لا تُعتبر على أي وجه كانت، لأنها تختلف بالقوة والضعف، وحيث ثبت أن مخالفة هذه الفرق في الفروع الجزئية، فإن الفرقة لا بد أضعف، فيجب النظر في هذا كله.

والخاصية الثانية هي التي نبه عليها قوله تعالى ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: 7]، فبينت الآية أن أهل الزيغ يتبعون متشابهات القرآن، وجعلوا ممن شأنه أن يتبع المتشابه لا المحكم، ومعنى المتشابه: ما أشكل معناه، ولم يبين مغزاه، سواء كان من المتشابه الحقيقي - كالجمل من الألفاظ وما يظهر منه التشبيه - أو من المتشابه الإضافي؛ وهو ما يحتاج في بيان معناه الحقيقي إلى دليل خارجي، وإن كان في نفسه ظاهر المعنى لبادي الرأي؛ كاستشهاد الخوارج على إبطال التحكيم بقوله ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: 40]؛ فإن ظاهر الآية صحيح على الجملة، وأما على التفصيل فمحتاج إلى البيان، وهو أن الحكم لله تارة بغير تحكيم، لأنه إذا أمرنا بالتحكيم فالحكم به حكم الله.

(1) رواه البخاري - مع الفتح - في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: 4] (509/13-ح7432)، ومسلم في الزكاة، 47 - باب ذكر الخوارج وصفاتهم (487/1-ح1064).

(2) كذا في الأصل، ولعل بإضافة لفظة: "إلا" تتضح العبارة، والمعنى اختلاف الخوارج على أهل الإسلام في شدته وبعده كاختلاف أهل الإسلام مع ملل الكفر، والله أعلم.

وهذه الخاصية راجعة إلى العلماء الراسخين في العلم؛ لأن معرفة المحكم والمتشابه راجع إليهم يعرفونها ويعرفون أهلها، فهم المرجوع إليهم في بيان من هو متبع للمحكم فيقلد في الدين، ومن هو المتبع للمتشابه فلا يقلد أصلا.

ولكن له علامة ظاهرة أيضا نبه عليها الحديث الذي فسرت الآية به، قال فيه ﷺ: «إذا رأيتم الذين يجادلون فيه، فهم الذين عنى الله فاحذروهم»⁽¹⁾، فجعل من شأن المتبع للمتشابه أنه يجادل فيه، ويقيم النزاع على الإيمان، وسبب ذلك؛ أن الزائغ المتبع لما تشابه من الدليل لا يزال في ريب وشك، إذ المتشابه لا يعطى بيانا شافيا، ولا يقف منه متبعه على حقيقة، فاتباع الهوى يلجئه إلى التمسك به، والنظر فيه لا يتخلص له، فهو على شك أبدا، وبذلك يفارق الراسخ في العلم، لأن جداله إن افتقر إليه فهو في مواقع الإشكال العارض طلبا لإزالته، فسرعان ما يزول إذا بُيّن له موضع النظر، وأما ذو الزيغ فإن هواه لا يخليه إلى طرح المتشابه، فلا يزال في جدال عليه وطلب لتأويله.

والخاصية الثالثة: اتباع الهوى، وهو الذي نبه عليه قوله تعالى ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: 7] والزيغ هو الميل عن الحق اتباعا للهوى، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص: 50] وقوله ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: 23].

وليس في حديث الفرق ما يدل على هذه الخاصية، ولا على التي قبلها؛ إلا أن هذه الخاصية راجعة في المعرفة بها إلى كل أحد في خاصة نفسه، لأن اتباع الهوى أمر باطني فلا يعرفه غير صاحبه إذا لم يغالط نفسه، إلا أن يكون عليها دليل خارجي⁽²⁾.

(1) رواه البخاري - مع الفتح - في تفسير القرآن، باب ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 7] [263/8-ح 4547]، ومسلم في العلم، 1 - باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن (2/450-ح 2665).

(2) الاعتصام (2/758-773).

المطلب الرابع: النكتة في تعيين الفرقة الناجية

لم يعين النبي ﷺ من الفرق إلا فرقة واحدة؛ وإنما تعرّض لعدّها خاصة، وأشار إلى الفرقة الناجية حين سئل عنها، وإنما وقع ذلك كذلك ولم يكن الأمر بالعكس لأمر:

أحدها: أن تعيين الفرقة الناجية هو الآكد في البيان بالنسبة إلى تعبد المكلف والأحق بالذكر، إذ لا يلزم تعيين الفرق الباقية إذا عيّنت الواحدة.

وأيضاً لو عينت الفرق كلّها إلا هذه الأمة لم يكن بُدُّ من بيانها، لأن الكلام فيها يقتضي ترك أمور؛ وهي البدع، والترك للشيء لا يقتضي فعل شيء آخر لا ضداً ولا خلافاً، فذكر الواحدة هو المفيد على الإطلاق.

والثاني: أن ذلك أوجز، لأنه إذا ذُكرت نحلة الفرقة الناجية عُلم على البديهة أن ما سواها مما يخالفها ليس بناج، وحصل التعيين بالاجتهاد، بخلاف ما إذا ذُكرت الفرق إلا الناجية فإنه يقتضي شرحاً كثيراً، ولا يقتضي في الفرقة الناجية اجتهاداً، لأن إثبات العبادات التي تكون مخالفتها بدعا لا حظاً للعقل في الاجتهاد فيها.

والثالث: أن ذلك أحرى بالستر، ولو فسرت لناقض ذلك قصد الستر، ففسر ما يحتاج إليه، وترك ما لا يحتاج إليه إلا من جهة المخالفة، فللعقل وراء ذلك مرمى تحت أذيال الستر، والحمد لله، فبيّن النبي ﷺ ذلك بقوله: «ما أنا عليه وأصحابي»⁽¹⁾، ووقع ذلك جواباً للسؤال الذي سأله إذ قالوا: من هي يا رسول الله؟ فأجاب بأن الفرقة الناجية من اتصف بأوصافه عليه الصلاة والسلام وأوصاف أصحابه، وكان ذلك معلوماً عندهم غير خفي فاكتفوا به، وربما يُحتاج إلى تفسير بالنسبة إلى من بعد تلك الأزمان⁽²⁾.

وحاصل الأمر أن أصحابه كانوا مقتدين به مهتدين بهديه، وقد جاء مدحهم في القرآن الكريم، وأثنى

على متبوعهم محمد ﷺ، وإنما خلقه ﷺ القرآن، فقال تعالى ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: 4]، فالقرآن إنما هو المتبوع على الحقيقة، وجاءت السنة مبيّنة له، فالمتبع للسنة متبع للقرآن،

(1) تقدم تخرجه ص 58.

(2) أوصاف الفرقة الناجية غير خافية كذلك على من بعد زمن أصحاب رسول الله ﷺ، إلا على من تلبس ببدع الفرق المنحرفة، فنبينا ﷺ علم أمته كلما تحتاج إليه، ومن اتبع هواه فلا حيلة فيه، والله الموفق.

والصحابه كانوا أولى الناس بذلك، فكل من اقتدى بهم فهو من الفرقة الناجية الداخلة للجنة بفضل الله، وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «ما أنا عليه وأصحابي». فالكتاب والسنة هو الطريق المستقيم، وما سواهما من الإجماع وغيره فناشئ عنهما، هذا هو الوصف الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وهو معنى ما جاء في الرواية الأخرى من قوله: «وهي الجماعة»⁽¹⁾، لأن الجماعة في وقت الإخبار كانوا على ذلك الوصف⁽²⁾.

(1) تقدم تخريجه ص58.

(2) الاعتصام (758/2).

المبحث الثاني: أصحاب الحديث ومكانتهم

جاء الدين الإسلامي كاملا في جميع تشريعاته علما وعملا، عقيدة وعبادة، وكذلك أخذه الرعيل الأول من صحابة رسول الله ﷺ، فكانوا يتعلمون العقيدة الصافية من نصوص القرآن وما بينه لهم معلم الأمة ﷺ مما يستشكل عليهم وغيره، ولا زال المسلمون كذلك زمنا، حتى غدت الأهواء تدب ببعض النفوس، وبدأت الآراء السيئة تدك عقول بعض الناس، فظهرت جملة من العقائد الفاسدة في أمة الإسلام، ووجد لها أنصار وأتباع، فحدثت طوائف وفرق منحرفة بعدما كانت الأمة جماعة واحدة، وقد بين علماء الأمة فساد أولئك وما هم عليه تحذيرا منهم ونصحا للأمة، وفي هذا المبحث بيان لذلك.

المطلب الأول: التعريف بأصحاب الحديث

لما كان موضوع هذه الرسالة هو: "عناية نقاد الحديث بإبراز معتقد الراوي"، فينبغي تجلية المقصود بأصحاب الحديث، الذين على رأسهم نقاده وحفاظه؛ ومن هؤلاء: الحافظان الجليلان البخاري ومسلم.

فأصحاب الحديث لقب أطلق على طائفة من الناس لاشتغالهم بأحد أمرين أو بكليهما:

- 1- إما لاشتغالهم بالقرآن، فالقرآن الكريم أحسن الحديث.
 - 2- لاشتغالهم بحديث رسول الله ﷺ حفظاً ورواية وعملاً واتباعاً.
- قال الحافظ أبو القاسم اللالكائي رحمه الله: «إذ اسمهم مأخوذ من معاني الكتاب والسنة، يشتمل عليهما لتحققهم بهما، أو لاختصاصهم بأحدهما، فهم مترددون في انتسابهم إلى الحديث بين: - ما ذكر الله ﷻ في كتابه، فقال تعالى ذكره ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الرَّمَر: 24] فهو القرآن؛ فهم حملة القرآن وأهله وقراؤه وحفظته.

- وبين أن ينتموا إلى حديث رسول الله ﷺ، فهم نقلته وحملته.

فلا شك أنهم يستحقون هذا الاسم لوجود المعنيين فيهم لمشاهدتنا أن اقتباس الناس الكتاب والسنة منهم، واعتماد البرية في تصحيحهما عليهم، لأننا ما سمعنا عن القرون التي قبلنا ولا رأينا نحن في زماننا مبتدعاً رأساً في إقراء القرآن وأخذ الناس عنه في زمن من الأزمان، ولا ارتفعت لأحد منهم راية في رواية حديث رسول الله ﷺ فيما خلت من الأيام، ولا اقتدى بهم أحد في دين ولا شريعة من شرائع الإسلام⁽¹⁾.

فأصحاب الحديث مستندهم في دينهم: كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولا يعولون على الآراء الفاسدة والأهواء الكاسدة، قال الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله: «فإن الكتاب عُدَّتْهم، والسنة حجتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يُقبل منهم ما روي عن الرسول، وهم المأمونون عليه والعدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته، إذا اختلف في حديث كان إليهم الرجوع، فما حكموا به فهو المقبول المسموع»⁽²⁾.

(1) شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (25/1).

(2) شرف أصحاب الحديث للخطيب ص 9

وقال رحمه الله: «فشأنهم حفظ الآثار وقطع المفاوز والقفار، وركوب البراري والبحار في اقتباس ما شرع الرسول المصطفى، لا يعرجون عنه إلى رأي ولا هوى، قبلوا شريعته قولاً وفعلاً، وحرسوا سنته حفظاً ونقلًا، حتى ثبتوا بذلك أصلها، وكانوا أحق بها وأهلها، وكم من ملحد يروم أن يخلط بالشرية ما ليس منها، والله تعالى يذب بأصحاب الحديث عنها، فهم الحفاظ لأركانها والقوامون بأمرها وشأنها؛ إذا صُدف عن الدفاع عنها؛ فهم دونها يناضلون»⁽¹⁾.

وينبغي التنبيه إلى أن أصحاب الحديث لا يختصون برواته وناقله فقط، ولا ينحصر في حفظه ومبليغه - وإن كان دخول هؤلاء ظاهر - إنما يشمل كل من جعل نصوص الوحيين نصب عينيه؛ اعتقاداً وعبادة وسلوكاً؛ وفي الجملة: كل من يتدين لله بالوحي لا بالأهواء والبدع، قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «ومنهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن، وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم»⁽²⁾.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: «وهم في ذلك على درجات، منهم المقتصر على مجرد النقل والرواية، ومنهم أهل المعرفة بالحديث والدراية، ومنهم أهل الفقه فيه والمعرفة بمعانيه»⁽³⁾.

وقال رحمه الله: «أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة؛ الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها، وأتمتهم فقهاء فيها، وأهل معرفة بمعانيها واتباعاً لها؛ تصديقاً وعملاً وحباً وموالاتاً لمن والاهم ومعاداة لمن عاداهم، الذين يروون⁽⁴⁾ المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة؛ فلا يَنْصَبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول، بل يجعلون ما بعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه»⁽⁵⁾.

فيتضح من هذا أن أصحاب الحديث من أعظم سيماتهم، وأهم أصولهم وميزاتهم؛ أنهم يصدر عن نصوص الكتاب والسنة، ويفهمونها على مراد الله ورسوله لا وفق ما تمليه أهواء النفوس أو آراء الرجال، والله أعلم.

(1) شرف أصحاب الحديث للخطيب ص 10.

(2) المصدر السابق ص 10.

(3) مجموع الفتاوى (10/1).

(4) كذا في الأصل ولعل الصواب: يردون.

(5) مجموع الفتاوى (347/3).

المطلب الثاني: بيان سلامة عقيدة أهل الحديث ودم غيرهم من الفرق

الفرع الأول: نصوص القرآن الكريم في ذم أصحاب المعتقدات الفاسدة:

1- قال الله ﷻ ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: 115].

قال ابن كثير رحمه الله: «أي: ومن سلك غير طريق الشريعة التي جاء بها الرسول ﷺ، فصار في شق والشرع في شق، وذلك عن عمد منه بعدما ظهر له الحق وتبين له واتضح له، وقوله تعالى ﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ هذا ملازم للصفة الأولى، ولكن قد تكون المخالفة لنص الشارع، وقد تكون لما أجمعت عليه الأمة المحمدية فيما علم اتفاقهم عليه تحقيقاً، فإنه قد ضمنت لهم العصمة في اجتماعهم من الخطأ؛ تشريعاً لهم وتعظيماً لنبیهم»⁽¹⁾.

وقال النسفي رحمه الله: «ومن يخالف الرسول من بعد وضوح الدليل وظهور الرشد ﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ أي السبيل الذي هم عليه من الدين الحنيفي، وهو دليل على أنه لا تجوز مخالفة الكتاب والسنة، لأن الله تعالى جمع بين اتباع غير سبيل المؤمنين وبين مشاقة الرسول في الشرط، وجعل جزاءه الوعيد الشديد فكان اتباعهم واجباً كمخالفة الرسول»⁽²⁾.

وقال الألوسي رحمه الله: «ويتبع غير سبيل المؤمنين: أي غير ما هم مستمرين عليه من عقد وعمل، فيعم الأصول والفروع، والكل والبعض»⁽³⁾.

2- قال الله ﷻ ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: 100]

(1) تفسير ابن كثير (300/2).

(2) تفسير النسفي - بتصرف يسير - (240/1).

(3) روح المعاني (146/5).

قال ابن كثير رحمه الله: «فقد أخبر الله العظيم أنه قد رضي عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، فإيا ويل من أبغضهم أو سبَّهم أو أبغض أو سبَّ بعضهم، ولا سيما سيد الصحابة بعد الرسول وخيرهم وأفضلهم، أعني الصديق الأكبر والخليفة الأعظم أبا بكر بن أبي قحافة رضي الله عنه، فإن الطائفة المخذولة من الرافضة يعادون أفضل الصحابة ويُبغضونهم ويسبُّونهم، عيادًا بالله من ذلك، وهذا يدل على أن عقولهم معكوسة، وقلوبهم منكوسة، فأين هؤلاء من الإيمان بالقرآن إذ يسبُّون من رضي الله عنه؟ وأما أهل السنة فإنهم يترضون عن رضي الله عنه، ويسبون من سبه الله ورسوله، ويوالون من يوالي الله، ويعادون من يعادي الله، وهم متبعون لا مبتدعون، ويقتدون ولا يبتدون، ولهذا هم حزب الله المفلحون وعباده المؤمنون»⁽¹⁾.

وقال العلامة السعدي رحمه الله في قوله رضي الله عنه ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾: «بالاعتقادات والأقوال والأعمال، فهؤلاء هم الذين سلموا من الدم، وحصل لهم نهاية المدح وأفضل الكرامات من الله»⁽²⁾. ورضا الله عن اتباع سبيل الصحابة دليل على رضاه بمنهجهم وسبيلهم، ويفهم من ذلك عدم رضاه بمنهج من خالف هؤلاء الزمرة وعاداهم، قال العلامة الشنقيطي رحمه الله: «ولا يخفى أنه تعالى صرح في هذه الآية الكريمة؛ أنه قد رضي عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، وهو دليل قرآني صريح في أن من يسبهم ويبغضهم، أنه ضال مخالف لله جل وعلا، حيث أبغض من رضي الله عنه؛ ولا شك أن بغض من رضي الله عنه مضادة له جل وعلا، وتمرد وطيغان»⁽³⁾.

3- قال الله تعالى ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّوْنُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: 152].

فصراط الله المستقيم يشمل المعتقد السليم الذي دعا إليه رسوله صلوات الله عليه، والسبيل تعم كل ما خالف ذلك المعتقد وحاد عنه يمنة أو يسرة مما منشأه الرأي والهوى والابتداع، كما أن منشأ المعتقد السليم هو الوحي والسنة والاتباع، وقد روى الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: خط لنا رسول الله

(1) تفسير ابن كثير (4/140).

(2) تفسير السعدي ص 327.

(3) أضواء البيان (10/69).

خطأ، ثم خط عن يمينه وعن شماله خطوطاً ثم قال: «هذا سبيل الله، وهذه السبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه» ثم قرأ ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾⁽¹⁾.

قال العلامة علي القاري: «وفيه إشارة إلى أن سبيل الله وسط ليس فيه تفريط ولا إفراط، بل فيه التوحيد والاستقامة ومراعاة الجانبين في الجادة، وسبل أهل البدع مائلة إلى الجوانب، وفيها تقصير وغلو وميل وانحراف وتعدد واختلاف كالقدرية والجزرية والخوارج والروافض والمعطلة والمشبهة»⁽²⁾. قال ابن عطية رحمه الله: «وهذه الآية تعم أهل الأهواء والبدع والشذوذ في الفروع وغير ذلك من أهل التعمق في الجدل والخوض في الكلام، هذه كلها عرضة للزلل ومظنة لسوء المعتقد»⁽³⁾.

4- قال الله ﷻ ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: 63]، قال ابن كثير رحمه الله: «سبيله؛ هو منهاجه وطريقته وسنته وشريعته، فتوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قُبل، وما خالفه فهو مَرْدُودٌ على قائله وفاعله كائناً ما كان، ﴿أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ أي: في قلوبهم من كفر أو نفاق أو بدعة»⁽⁴⁾.

5- قال الله ﷻ ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: 7].

فقوله ﷻ ﴿فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ يدل على دخول كل من في قلبه انحراف عن المعتقد السليم من طوائف الضلال، قال القرطبي رحمه الله: «وهذه الآية تعم كل طائفة من كافر وزنديق وجاهل وصاحب بدعة»⁽⁵⁾.

(1) مسند الإمام أحمد (4/155-ح 4142)، وصحح إسناده العلامة أحمد شاكر.

(2) مرقاة المفاتيح (1/375).

(3) المحرر الوجيز لابن عطية (2/427).

(4) نقلته بتصريف يسير، انظر: تفسير ابن كثير (6/76).

(5) تفسير القرطبي (2/10).

وقال قتادة في تفسير هذه الآية: «إن لم يكونوا الحرورية وأنواع الخوارج فلا أدري من هم!»⁽¹⁾.
وقال السعدي رحمه الله: «فالذين في قلوبهم مرض وزينج وانحراف لسوء قصدهم؛ يتبعون المتشابه منه، فيستدلون به على مقالاتهم الباطلة، وآرائهم الزائفة؛ طلبا للفتنة، وتحريفا لكتابه، وتأويلا له على مشاربهم ومذاهبهم ليضلوا ويضلوا»⁽²⁾.

6- قال الله ﷻ ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَانفَعُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: 1].

فنهى الله ﷻ عن التقدم بين يدي الله ورسوله؛ وهذا يشمل الأقوال والأفعال والمعتقدات، فلا يعتقد في الله وفي دينه إلا ما علمنا، ووفق ما فهمه أعلم الأمة بعد نبيها ﷺ؛ وهم أصحابه ﷺ، ولذا قال ابن عباس رضي الله عنهما: «لا تقولوا خلاف الكتاب والسنة»، وقال مجاهد: «لا تفتاتوا على رسول الله ﷺ بشيء حتى يقضي الله على لسانه»، وقال الضحاك: «لا تقضوا أمرا دون الله ورسوله من شرائع دينكم»⁽³⁾.

والآيات كثيرة جدا في ذم من حصل الزينغ في قلبه، وانحرف في معتقده عما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه ﷺ.

(1) تفسير القرطبي (10/2).

(2) تفسير السعدي 105.

(3) انظر هذه الآثار: تفسير ابن كثير (264/7).

الفرع الثاني: ما ورد في السنة النبوية في بيان صحة وسلامة معتقد أهل الحديث:

1- عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه أنه قال: «ألا إن رسول الله قام فينا فقال: «ألا إن من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي الجماعة»⁽¹⁾.

قال الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي: «قد علم أصحاب المقالات أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد بالفرق المذمومة المختلفين في فروع الفقه من أبواب الحلال والحرام، وإنما قصد بالذم من خالف أهل الحق في أصول التوحيد، وفي تقدير الخير والشر، وفي شروط النبوة والرسالة، وفي موالات الصحابة وما جرى مجرى هذه الأبواب، لأن المختلفين فيها قد كفر بعضهم بعضاً، بخلاف النوع الأول فإنهم اختلفوا فيه من غير تكفير ولا تفسيق للمخالف فيه، فيرجع تأويل الحديث في افتراق الأمة إلى هذا النوع من الاختلاف، وقد حدث في آخر أيام الصحابة خلاف القدرية من معبد الجهني وأتباعه، ثم حدث الخلاف بعد ذلك شيئاً فشيئاً إلى أن تكاملت الفرق الضالة اثنتين وسبعين فرقة، والثالثة والسبعون هم أهل السنة والجماعة وهي الفرقة الناجية»⁽²⁾.

2- عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد»⁽³⁾. قال القاضي عياض رحمه الله: «المعنى من أحدث في الإسلام رأياً لم يكن له من الكتاب والسنة سند ظاهر أو خفي، ملفوظ أو مستنبط فهو مردود عليه.

قيل في وصف الأمر بهذا إشارة إلى أن أمر الإسلام كمل وانتهى وشاع وظهر ظهور المحسوس، بحيث لا يخفى على كل ذي بصر وبصيرة، فمن حاول الزيادة فقد حاول أمراً غير مرضي لأنه من قصور فهمه رآه ناقصاً»⁽⁴⁾.

وقال النووي: «هذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم فإنه صريح في رد البدع والمخترعات»⁽⁵⁾.

(1) تقدم تخريجه ص 58.

(2) نقله العلامة المباركفوري، انظر: تحفة الأحوذى (398/7).

(3) رواه مسلم، كتاب الأفضية، باب نقص الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور (1-872-ح 1718).

(4) مرقاة المفاتيح (336/1).

(5) شرح مسلم للنووي (15/12).

3- عن العرياض بن سارية رضي الله عنه قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الغداة ثم أقبل علينا فوعظنا بموعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلّت منها القلوب فقال قائل: يا رسول الله! إن هذه لموعظة مودع فما تعهد إلينا؟ قال: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن كان عبدا حبشيا فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة»⁽¹⁾.

قال البغوي رحمه الله: «وقوله صلى الله عليه وسلم: «فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا» إشارة إلى ظهور البدع والأهواء -والله أعلم- فأمر بلزوم سنته، وسنة الخلفاء الراشدين، والتمسك بها بأبلغ وجوه الجد، ومجانبة ما أحدث على خلافها»⁽²⁾.

4- عن سهل قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أنا فرطكم على الحوض، فمن ورده شرب منه، ومن شرب منه لم يظمأ بعده أبدا، ليرد علي أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم، فيقال: إنك لا تدري ما بدلوا بعدي، فأول: سحقا سحقا، لمن بدل بعدي»⁽³⁾.

قال ابن عبد البر: «وكل من أحدث في الدين ما لا يرضاه الله ولم يأذن به الله فهو من المطرودين عن الحوض المبعدين عنه والله أعلم، وأشدّهم طردا من خالف جماعة المسلمين وفارق سبيلهم مثل الخوارج على اختلاف فرقها، والروافض على تباين ضلالها، والمعتزلة على أصناف أهوائها؛ فهؤلاء كلهم يبدلون، وكذلك الظلمة المسرفون في الجور والظلم، وتطميمس الحق، وقتل أهله وإذلالهم، والمعلنون بالكبائر المستخفون بالمعاصي، وجميع أهل الزيغ والأهواء والبدع؛ كل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونوا عنوا بهذا الخبر»⁽⁴⁾.

والنصوص في هذا الباب كثيرة جدا؛ بل ومع ذلك فإن العقل السليم يدرك أن أهل الحديث هم الجماعة وأنهم أحق الناس بملازمة صحيح الاعتقاد، ذلك لأنهم تشرفوا بنقل القرآن الكريم وسنة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، ودافعوا عنها وحفظوها من أن يشوبها الضعيف والمكذوب! قال شيخ الإسلام رحمه الله: «والدليل على أن مذهبهم ما ذكرناه؛ أنهم نقلوا إلينا القرآن العظيم وأخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم

(1) رواه أبو داود في سننه، باب شرح السنة (504-4607)، وصححه الألباني رحمه الله في الإرواء (150/8).

(2) شرح السنة للبغوي (206/1).

(3) رواه البخاري -مع الفتح-، كتاب الفتن، باب: ما جاء في قول الله تعالى "واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة"،

(5/13-7050)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته، (285/2-ح2290).

(4) التمهيد (262/20).

نقل مصدق لها مؤمن بما قابل لها، غير مرتاب فيها ولا شك في صدق قائله»⁽¹⁾.

فصحة الاعتقاد مأخوذ من الكتاب والسنة، وأهل الحديث هم الذين تولوا نقلهما، ولذلك فعقيدتهم مسندة إلى الوحي، أما غيرهم من طوائف الضلال فعقيدتهم مقطوعة الإسناد، أو مسندة إلى آراء الرجال وأهواء النفوس، قال الشيخ الإسلام رحمه الله: «وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد ﷺ وجعله سُلماً إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأترون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة - أهل الإسلام والسنة-؛ يفرقون به بين الصحيح والسقيم، والمعوج والقويم، وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات يأترونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل، ولا الحالي من العاطل»⁽²⁾.

فالقاعدة العامة والأصل الثابت المطرد في الحكم على عقيدة الرجال والطوائف؛ مدحا وذما، قبولا وردا، تزكية وطعنا؛ هو وزنهم بميزان الكتاب والسنة، فما وافقهما فهو الضالة المطلوبة في لزوم منهجهم، وما خالفهما فهو الضارة المغلوبة في النأي عن سبيلهم، قال شيخ الإسلام رحمه الله: «فحمد الرجال عند الله ورسوله وعباده المؤمنين بحسب ما وافقوا فيه دين الله وسنة رسوله وشرعه من جميع الأصناف؛ إذ الحمد إنما يكون على الحسنات، والحسنات هي ما وافق طاعة الله ورسوله من التصديق بخبر الله والطاعة لأمره، وهذا هو السنة.

فالخير كله - باتفاق الأمة - هو فيما جاء به الرسول ﷺ، وكذلك ما يذم من يذم من المنحرفين عن السنة والشريعة وطاعة الله ورسوله إلا بمخالفة ذلك، ومن تكلم فيه من العلماء والأمراء وغيرهم إنما تكلم فيه أهل الإيمان بمخالفته السنة والشريعة»⁽³⁾.

(1) مجموع الفتاوى (3/4).

(2) المصدر السابق (9/1).

(3) المصدر السابق (14/4).

المطلب الثالث: بيان أن أصحاب الحديث هم الحكم على الطوائف البدعية

لما كان كل واحد من المختلفين، وكل طائفة من المتفرقين؛ يزعم لنفسه الحق والسلامة والإنصاف، ويرمي غيره بالإضلال والبدعة والانحراف، والكل يجنّد في سبيل مقصده ما يقدر عليه من الأدلة، وينصب لأجل ما ينفقه في سوق المناظرة ما استطاع من الحجج النيرة، هذا مع ما تقرر عند العقلاء واتفق عليه العلماء من أن الحق واحد، ويستحيل في الواقع أن يكون الحق في الشيء وما يضاده، غاية ما في الأمر أن المخطئ له أجر واحد - إن كان من أهل الاجتهاد، وفيما يحوّل له الشرع فيه الاجتهاد - وللمصيب أجران والله الحمد.

فالحق أرفع من أن يساوي الباطل أو يناصفه أو يجامعه، فالحق حق بنوره وسطوعه وظهوره، والباطل باطل بظلمته وخفوقه وأفوله، ولذلك كان صاحب الحق عالياً على غيره؛ حاكماً وشاهداً عليه، وكما يكون هذا في الملل والأديان؛ يكون كذلك في الفرق وطوائف الإسلام، فدين الإسلام حاكم على سائر الأديان شاهد عليها، وهذا كما قال الله ﷻ ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143]، فكذلك المتبعين لنبي الإسلام ﷺ والناصرين لسنته والذابين عن منهجه والناشرين لعقيدته وعبادته وسلوكه؛ فهؤلاء حاكمين على غيرهم من الرجال مدحا وذما، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: مر بجنازة فأثني عليها خيراً، فقال نبي الله ﷺ: «وجبت وجبت وجبت»، ومر بجنازة فأثني عليها شراً، فقال نبي الله ﷺ: «وجبت وجبت وجبت» قال عمر: فدئ لك أبي وأمي، مر بجنازة فأثني عليها خيراً فقلت: وجبت وجبت وجبت، ومر بجنازة فأثني عليها شراً فقلت: وجبت وجبت وجبت، فقال رسول الله ﷺ: «من أثنيتم عليه خيراً وجبت له الجنة، ومن أثنيتم عليه شراً وجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض أنتم شهداء الله في الأرض»⁽¹⁾.

وهم كذلك حاكمون وشاهدون على فرق الإسلام المنحرفة عن منهج النبوة، والتي أحدثت وابتدعت ما لم يكن في زمنه ﷺ؛ كالخوارج والرافضة والقدرية والجهمية وغيرهم.

(1) رواه مسلم في كتاب الجنائز، باب: من صلى عليه أربعون شفّعوا فيه (1/432-ح949).

وقد نالوا هذه المنزلة لما امتازوا به من شرف الاتباع والعمل بالوحي، وإدراك الحق وشدة التمسك به، وفي هذا الأصل المهم -الذي ينبغي إدراكه، ويقبح بالمنصف إغفاله- يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «من المعلوم أن أهل الحديث يشاركون كل طائفة فيما يتحلون به من صفات الكمال، ويمتازون عنهم بما ليس عندهم، فإن المنازع لهم لا بد أن يذكر فيما يخالفهم فيه طريقا أخرى؛ مثل المعقول والقياس والرأي والكلام والنظر والاستدلال والمحاجة والمجادلة والمكاشفة والمخاطبة والوجد والذوق ونحو ذلك، وكل هذه الطرق لأهل الحديث صفوتها وخلاصتها؛ فهم أكمل الناس عقلا، وأعدلهم قياسا، وأصوبهم رأيا، وأسداهم كلاما، وأصحهم نظرا، وأهداهم استدلالا، وأقومهم جدلا، وأتمهم فراسة، وأصدقهم إلهاما، وأحدهم بصرا ومكاشفة، وأصوبهم سمعا ومخاطبة، وأعظمهم وأحسنهم وجدا وذوقا، وهذا هو للمسلمين بالنسبة إلى سائر الأمم، ولأهل السنة والحديث بالنسبة إلى سائر الملل، فكل من استقرأ أحوال العالم وجد المسلمين أحداً وأسدَّ عقلا، وأنهم ينالون في المدة اليسيرة من حقائق العلوم والأعمال أضعافَ ما يناله غيرهم في قرون وأجيال، وكذلك أهل السنة والحديث تجدهم كذلك متمتعين، وذلك لأن اعتقاد الحق الثابت يقوي الإدراك ويصححه.

وهذا يعلم تارة بموارد النزاع بينهم وبين غيرهم، فلا تجد مسألة حولفوا فيها إلا وقد تبين أن الحق معهم، وتارة بإقرار مخالفهم ورجوعهم إليهم دون رجوعهم إلى غيرهم، أو بشهادتهم على مخالفهم بالضلال والجهل، وتارة بشهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض، وتارة بأن كل طائفة تعتصم بهم فيما خالفت فيه الأخرى، وتشهد بالضلال على كل من خالفها أعظم مما تشهد به عليهم. فأما شهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض؛ فهذا أمر ظاهر معلوم بالحس والتواتر لكل من سمع كلام المسلمين، لا تجد في الأمة عظيم أحد تعظيما أعظم مما عظموا به، ولا تجد غيرهم يُعظم إلا بقدر ما وافقهم فيه، كما لا ينقص إلا بقدر ما خالفهم»⁽¹⁾.

وقال كذلك رحمه الله: «وأهل العلم المأثور عن الرسول ﷺ يتكلم أحدهم بالحق الذي عليه، ويتكلم في أحب الناس إليه، عملا بقوله تعالى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۗ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَن تَعْدِلُوا ۗ وَإِن تَلَوُّا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: 135]، وقوله

(1) مجموع الفتاوى (10-9/4).

تعالى ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۗ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا ۗ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة:8]، ولهم من التعديل والتجريح، والتضعيف والتصحيح من السعي المشكور والعمل المبرور ما كان من أسباب حفظ الدين، وصيانتة عن إحداث المفترين⁽¹⁾.

على أنه قد يلتبس على ضعيف البصيرة الأمر، ويختلط على خبيث السريرة الحال؛ فيدعي أن ما ذكر من الفضائل، وما سبق من جيد المسائل؛ فإن كل الفرق تزعمها لنفسها، وتلتصقها بمنهجها، وتنادي بأنها على الحق والهدى، وترمي غيرها بالخطأ والضلال والردى! وقد أجاب عن ذلك الإمام أبو محمد ابن قتيبة رحمه الله، فقال: «فإن قالوا: فإن أهل المقالات المختلفة يرى كل فريق منهم أن الحق فيما اعتقده، وأن مخالفه على ضلال وهوى، وكذلك أصحاب الحديث فيما انتحلوا، فمن أين علموا علما يقينا أنهم على الحق؟ قيل لهم: إن أهل المقالات؛ وإن اختلفوا ورأى كل صنف منهم أن الحق فيما دعا إليه، فإنهم مجمعون لا يختلفون على أن من اعتصم بكتاب الله ﷻ وتمسك بسنة رسول الله ﷺ فقد استضاء بالنور، واستفتح باب الرشد وطلب الحق من مظانه، وليس يدفع أصحاب الحديث عن ذلك إلا ظالم؛ لأنهم لا يردون شيئا من أمر الدين إلى استحسان، ولا إلى قياس ونظر، ولا إلى كتب الفلاسفة المتقدمين، ولا إلى أصحاب الكلام المتأخرين»⁽²⁾.

فلهذا وغيره حفظ أصحاب الحديث دين الإسلام من خلال صونهم للسنة عن أن يشوبها الضعيف والموضوع، وذلك بكلامهم في الرواة، وجرح من لا يصلح للرواية والتحديث، والتحذير من أصحاب المعتقدات المنحرفة من أن يؤخذ عنهم العلم، وفي قول النبي ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم»⁽³⁾، يقول علي بن المديني رحمه الله: «هم أهل الحديث، والذين

(1) مجموع الفتاوى (10/1).

(2) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص 86.

(3) رواه البخاري - مع الفتح - في كتاب الفرض والخمس، باب قول الله تعالى ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: 41] (261/6-ح3116)، ومسلم في الإمارة 53 - باب قوله ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم» (103/2-ح1924).

يتعاهدون مذاهب الرسول، ويذبون عن العلم، لولا هم لم تجد عند المعتزلة والرافضة والجهمية وأهل الإرجاء والرأي شيئاً من السنن⁽¹⁾.

ومن جيد ما قاله إسحاق بن موسى الأنصاري - في هذا الباب -: «ما مُكِّن لأحد من هذه الأمة ما مُكِّن لأصحاب الحديث، يعني لأئمة أهل الحديث العالمين النقاد لآثار رسول الله ﷺ، لأن الله ﷻ قال في كتابه ﴿وَلِيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ﴾ [النور: 55]، فالذي ارتضاه الله ﷻ قد مَكَّن لأهله فيه، فيقبل منهم - يعني قولهم في رواة حديث رسول الله ﷻ وحديث أصحابه - ثم إن كان منهم رجل أحدث بدعة سقط حديثه وإن كان أصدق الناس⁽²⁾، ولم يكن لأصحاب الأهواء أن يقبل - يعني قولهم - في روايتهم حديثاً واحداً عن رسول الله ﷻ، لأن أصحاب الأهواء ليس هم على الدين الذي ارتضاه الله ﷻ⁽³⁾.

فأثمرت هذه الجهود علم الجرح والتعديل؛ الذي يركز على قواعد دقيقة، وأصول في غاية الإنصاف، فشَحنت كتب الكلام في الرجال المكتبات الإسلامية، ولا تزال الأمة تفيد منها، وتتشرب منهج الصحابة والتابعين ومن تبعهم في الكلام على المخالفين وحماية وصيانة للدين، والله الهادي.

(1) شرف أصحاب الحديث ص 10.

(2) ليس على إطلاقه كما سيأتي - إن شاء الله -.

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (19/2).

المبحث الثالث: المعتقدات الفاسدة التي روى الشيخان عن أصحابها

عاش البخاري ومسلم رحمهما الله إلى النصف من القرن الثالث -تقريباً-، وفي تلك الفترة كانت طوائف الضلال قد ظهرت وانتشرت، واستحكم الكثير منها، وصار لأكثرها أنصاراً وأعواناً، ومن ميزات تلك الفترة أن كانت حركة رواية الحديث وتدوينه على أوجهها، ولسبب أو آخر حدث وأن كان في رواية الحديث من حمل شيئاً من أهواء تلك الفرق ومعتقداتهم الباطلة، الأمر الذي اضطر بعلماء الحديث ونقاده إلى اتخاذ مواقف تجاه هؤلاء، وتجلية حالتهم بالنسبة لحمل الحديث عنهم، ولذا فينبغي معرفة هذه الفرق⁽¹⁾ وأصولها وما يتعلق بذلك، والله الموفق.

(1) وقد اقتصرنا منهم على من تلبس بفساد المعتقد ممن خرج له الشيخان في جامعتهما، إذ المقصود معرفة منهج الشيخين في الرواية عن هؤلاء، ومراد النقاد بذكر معتقدتهم في كتبهم، وكذلك تكلمت عن هذه الطوائف بإيجاز تفادياً عن الخروج من مقصد الرسالة، والله أعلم.

المطلب الأول: فرقة الخوارج

الفرع الأول: تعريف الخوارج وظهورهم

فالخوارج من الخروج، وهو لغة من خرج خروجاً، نقيض دخل دخولاً ومخرجاً بالفتح مصدر أيضاً⁽¹⁾.
وأما اصطلاحاً فعرفه الشهرستاني بقوله: «كل من خرج عن الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان»⁽²⁾.

وقال الحافظ ابن حجر: «والخوارج الذين أنكروا على علي التحكيم وتبرءوا منه ومن عثمان وذريته وقتلوه، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة منهم، والإباضية منهم أتباع عبد الله بن أباض، والقعدية الذين يزينون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك»⁽³⁾.

وقد ظهر رأس الخوارج زمن النبي ﷺ وذلك لما قسم ﷺ ذهباً في أديم مقروظ بين أربعة نفر، فقام رجل غائر العينين، مشرف الوجنتين، ناشز الجبهة، كث اللحية، مخلوق الرأس، مشمر الإزار، فقال: يا رسول الله! اتق الله، فقال ﷺ: «ويلك أو لست أحق أهل الأرض أن يتقي الله»، ثم قال ﷺ: «إنه يخرج من ضئضئ هذا قوم يتلون كتاب الله رطباً لا يجاوز حناجرهم يرقون من الدين كما يبرق السهم من الرمية، قال: أظنه قال: لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثمود»⁽⁴⁾.

وقد حدث ما أخبر به النبي ﷺ، فظهر الخوارج في جيش علي رضي الله عنه سنة سبع وثلاثين، وذلك عندما اشتد القتال بين علي ومعاوية رضي الله عنهما في صفين، فرفع جند الشام المصاحف ليحتكموا إلى القرآن، وأصر علي رضي الله عنه على القتال، فخرجت خارجة من جيشه تطلب منه قبول التحكيم فقبله مضطراً لا مختاراً، ثم اتفق مع معاوية تحكيم شخصين، فاختار معاوية عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وأراد علي اختيار عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فحملته الخوارج على اختيار أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، ولما انتهى أمر التحكيم جاءت هذه الخارجة واعتبرت التحكيم جريمة كبيرة وطلبت من علي رضي الله عنه

(1) تاج العروس (5/508).

(2) الملل والنحل ص 92.

(3) هدي الساري ص 646.

(4) تقدم تخريجه ص 65.

أن يتوب مما ارتكب لأنه كفر بتحكيمة كما كفروا هم وتابوا، وتبعهم غيرهم من أعراب البادية وصار شعارهم: لا حكم إلا لله⁽¹⁾.

وفي سنة ثمان وثلاثين ثاروا على علي عليه السلام، وفي ذلك يقول الذهبي رحمه الله: «وفي شعبان ثارت الخوارج وخرجوا على علي عليه السلام وأنكروا عليه كونه حَكَمَ الحكمين، وقالوا: حَكَمَت في دين الله الرجال» إلى أن قال: «وفيها سارت الخوارج لحرب علي فكانت بينهم وقعة النهروان، وكان علي الخوارج عبد الله بن وهب السبئي، فهزمهم علي وقتل أكثرهم، وقتل ابن وهب، وقتل من أصحاب علي اثنا عشر رجلاً»⁽²⁾.

الفرع الثاني: ألقابهم وفرقهم وأصل بدعتهم: لقبت هذه الطائفة بألقاب منها:

- 1- الخوارج وهو اللقب المشهور لهم، وسموا بذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم سماهم في قوله: «يخرجون علي حين فرقة من الناس»⁽³⁾، وكان خروجهم على علي عليه السلام كما ذكر آنفاً.
- 2- الشكاكية لقولهم في علي لما خرجوا من قبضته: شككت في أمرك وحكمت عدوك من نفسك.
- 3- شُرأة لأنهم قالوا: اشترينا أنفسنا من الله تعالى، أي في قتالهم للمسلمين ورفع السيف عليهم⁽⁴⁾.
- 4- حرورية: قال الذهبي: «وقيل في تسميتهم الحرورية لأنهم خرجوا على علي من الكوفة وعسكروا بقرية قريب من الكوفة يقال حروراء»⁽⁵⁾.
- 5- المكفرة: لأنهم يكفرون بالكبائر وكذا يكفرون من خالفهم من المسلمين، فمن كان معهم فهو المسلم، وإلا فكافر مرتد.
- 6- المارقة: وقد سماهم بذلك النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»⁽⁶⁾.
- 7- أهل النهروان: نسبة إلى المكان الذي قاتلهم فيه علي عليه السلام فهزمهم ودكهم، وأفلت منه تسعة نفر تفرقوا في البلاد.
- 8- السبئية: لأن منشئ فتنة الخوارج، والموقد لشرها، والمدبر لأمرها هو عبد الله بن سبأ اليهودي.

(1) تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة (1/65)، وانظر في ذكر خروج الخوارج: البداية والنهاية لابن كثير (4/359).

(2) سير أعلام النبلاء (28/279).

(3) رواد مسلم (1/485-ح1064).

(4) البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان للسكسكي الحنبلي ص 17.

(5) سير أعلام النبلاء (28/279).

(6) انظر تحريجه في الصفحة السابقة.

وللخوارج فرق كثيرة، منها⁽¹⁾:

أ- **البيهسية**: وهي طائفة من الخوارج ينسبون إلى أبي بيهس - بموحدة مفتوحة بعدها مثناة من تحت ساكنة وهاء مفتوحة وسين مهملة - واسمه الهيصم بن جابر⁽²⁾، قال ابن حجر: «وهو رأس فرقة من طوائف الخوارج من الصفرية، وهو موافق لهم في وجوب الخروج على أئمة الجور، وكل من لا يعتقد معتقدهم عندهم كافر، لكن خالفهم بأنه يقول أن صاحب الكبيرة لا يكفر إلا إذا رفع إلى الإمام فأقيم عليه الحد فإنه حينئذ يحكم بكفره»⁽³⁾.

ب- **الإباضية**: أصحاب عبد الله بن إباض التميمي، أحد شيوخهم ومصنفي كتبهم، انفرد وفرقته ببعض الأهواء، منها أنهم قالوا: الإيمان جميع الطاعات فمن ارتكب كبيرة أو صغيرة فهو كافر ولا يقولون مشرك، وكفروا علياً وأكثر الصحابة، وقالوا إذا وطئ الرجل زوجته وهي حائض حرمت عليه على التأييد، ولا يجوزون الصوم إلا في السفر... في حماقات لهم كثيرة، وكان مبدأ ظهوره في خلافة مروان الحمار⁽⁴⁾.

ج- **الصُفْرِيَّةُ**: بالضم ويكسر، قيل: نسبوا إلى عبد الله بن صفار، ككتّان، وعلى هذا القول يكون من النسب النادر، أو إلى زياد بن الأصفر رئيسهم⁽⁵⁾، وبالثاني جزم الشهرستاني فقال: «الصفريّة الزيادية: أصحاب زياد بن الأصفر»، ثم ذكر خلافهم مع باقي فرق الخوارج، وذكر أموراً منها: -أنهم لم يكفروا القعدة عن القتال إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد. -ولم يستقظوا الرجم ولم يحكموا بقتل أطفال المشركين وتكفيرهم وتخليدهم في النار. -وقالوا: التقية جائزة في القول دون العمل... إلى آخر ضلالاتهم⁽⁶⁾.

قال شيخ الإسلام: «فأصل قول الخوارج أنهم يكفرون بالذنب، ويعتقدون ذنباً ما ليس بذنب، ويرون اتباع الكتاب دون السنة التي تخالف ظاهر الكتاب - وإن كانت متواترة - ويكفرون من خالفهم، ويستحلون منه لارتداده عندهم ما لا يستحلونه من الكافر الأصلي كما قال النبي ﷺ فيهم: «يقتلون

(1) وقد ذكرت منها من تلبس بشيء من فسادها من رواة الشيخين، ولم أقصد الاستقصاء.

(2) الملل والنحل ص 101.

(3) تهذيب التهذيب (1/155).

(4) تاج العروس (220/18) - بتصرف يسير -، وانظر: الملل والنحل ص 108، والبرهان للسكسكي ص 22-23.

(5) تاج العروس (333/12) - بتصرف يسير -.

(6) الملل والنحل ص 110.

أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان»⁽¹⁾، ولهذا كفروا عثمان وعلياً وشيعتهما؛ وكفروا أهل صفين
-الطائفتين- في نحو ذلك من المقالات الخبيثة»⁽²⁾.

(1) تقدم تخرجه ص 67.
(2) مجموع الفتاوى (3/355).

المطلب الثاني: فرقة الشيعة والناصفة⁽¹⁾

الفرع الأول: تعريف الشيعة لغة واصطلاحاً ومراتب التشيع

أما لغة فقد قال الزبيدي رحمه الله: «وشيعه الرجل، بالكسر: أتباعه وأنصاره، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهُم: شيعة».

وقال الأزهري: معنى الشيعة: الذين يتبع بعضهم بعضاً وليس كلهم متفقين.

أصل الشيعة: الفرقة من الناس على حدة، وكل من عاون إنساناً وتحزب له فهو له شيعة⁽²⁾.

وأما اصطلاحاً، قال الشهرستاني: «الشيعة هم الذين شايعوا علياً عليه السلام على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، إما جلياً، وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده، وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية»⁽³⁾.

وقال الحافظ ابن حجر: «والتشيع محبة علي وتقدمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه ويطلق عليه رافضي وإلا فشيوعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو»⁽⁴⁾.

واعلم أن للشيعة فرقا وطوائف متشعبة، لا مجال للخوض فيها، وقد بسط العلماء الكلام عليها في مصنفاتهم والله الحمد⁽⁵⁾.

وللتشيع مراتب⁽⁶⁾، فهذا المذهب متفاوت وليس في درجة واحد، ومراتبه كالتالي:

-تشيع خفيف: وهو على قسمين:

(1) لما كانت الناصبة تقابل الشيعة في موقفها تجاه علي عليه السلام جعلتها هنا.

(2) تاج العروس للزبيدي (302/21).

(3) الملل والنحل ص 118.

(4) هدي الساري ص 646.

(5) انظر: الملل والنحل ص 118، الاعتصام للشاطبي (179/3)، تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة ص 41، وغيرهم.

(6) انظر: ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي (288/1).

أ- تشيع حب وولاء لآل البيت بدون سب لأحد من أصحاب النبي ﷺ.

ب- من كان مبعجلاً للشيخين ولكنه غالى بتعرضه لسب من حارب علياً ﷺ وتنفّسه، والنطق في مثل عثمان بَعْضٌ، أو كان يفضل علياً على الشيخين رضي الله عنهما بلا تعرض لهما بسب أو تنقص؛ وهذا شيعي جلد غالي في تشيعه.

قال الذهبي رحمه الله: «فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً ﷺ، وتعرض لسبهم»⁽¹⁾.

2- الرفض: وهو بغض الشيخين مع اعتقاد صحة إمامتهما، وهذا أدنى ما يطلق عليه الرفض.

وقد عدّ الذهبي رحمه الله هذين الرتبين من قبيل البدعة الصغرى التي يتسمح في الرواية عمن تلبس بها، فقال رحمه الله: «فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو زُِدَ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة»⁽²⁾.

وقال - كذلك -: «ثم خلق من شيعة العراق يحبون عثمان وعلياً، لكن يفضلون علياً على عثمان، ولا يحبون من حارب علياً مع الاستغفار لهم، فهذا تشيع خفيف»⁽³⁾.

وقال ابن حجر: «فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن علياً كان مصيباً في حروبه، وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان معتقد ذلك ورعا ديناً صادقاً مجتهداً فلا ترد روايته بهذا، لاسيما إن كان غير داعية»⁽⁴⁾.

3- غلو الرفض: وهو التعرض للشيخين بدم وشيء من التنقص وقد يصل إلى السب، واعتقاد

صحة إمامتهما، وتقديم علي ﷺ عليهما، فمن كان بهذه المثابة فهو من غلاة الراضية وشرارهم. ويوجد في هذا الصنف عادة الحط على الصحابة ﷺ بصفة عامة، فإن من لم يسلم منه الشيخان من السب والتنقص فغيرهما من باب أولى أن لا يسلم، قال الذهبي: «ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل

(1) ميزان الاعتدال (6/1).

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق (552/3).

(4) تهذيب التهذيب (53/1).

والغلو فيه، والخطُّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضا فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله! حاشا وكلا»⁽¹⁾.

وقال رحمه الله في بيان مراتب التشيع: «من سكت عن ترحم مثل الشهيد أمير المؤمنين عثمان، فإن فيه شيئا من تشييع، فمن نطق فيه بَعْضٌ وتنقُص وهو⁽²⁾ شيعي جلد يُؤدَّب، وإن ترقى إلى الشيخين بدم، فهو رافضي خبيث»⁽³⁾، وقال ابن حجر: «وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض، فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة»⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: أصل قول الرافضة:

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «أن النبي ﷺ نص على علي نصا قاطعا للعدر؛ وأنه إمام معصوم ومن خالفه كفر؛ وأن المهاجرين والأنصار كتموا النص وكفروا بالإمام المعصوم؛ واتبعوا أهواءهم وبدلوا الدين وغيروا الشريعة وظلموا واعتدوا؛ بل كفروا إلا نفرا قليلا؛ بضعة عشر أو أكثر ثم يقولون: إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالا منافقين، وقد يقولون: بل آمنوا ثم كفروا.

وأكثرهم يكفر من خالف قولهم، ويسمون أنفسهم: المؤمنين، ومن خالفهم: كفارا، ويجعلون مدائن الإسلام التي لا تظهر فيها أقوالهم دار ردة أسوأ حالا من مدائن المشركين والنصارى، ولهذا يوالون اليهود والنصارى والمشركين على بعض جمهور المسلمين، وعلى معاداتهم ومحاربتهم؛ كما عرف من موالاتهم الكفار المشركين على جمهور المسلمين؛ ومن موالاتهم الإفرنج النصارى على جمهور المسلمين؛ ومن موالاتهم اليهود على جمهور المسلمين.

ومنهم ظهرت أمهات الزندقة والنفاق؛ كزندقة القرامطة الباطنية وأمثالهم، ولا ريب أنهم أبعد طوائف المبتدعة عن الكتاب والسنة، ولهذا كانوا هم المشهورين عند العامة بالمخالفة للسنة فجمهور العامة لا تعرف ضد السني إلا الرافضي، فإذا قال أحدهم: أنا سني فإنما معناه لست رافضيا.

(1) ميزان الاعتدال (6/1).

(2) كذا في الأصل، ولعل الصواب: فهو ...

(3) سير أعلام النبلاء (370/7).

(4) تهذيب التهذيب (53/1).

ولا ريب أنهم شر من الخوارج؛ لكن الخوارج كان لهم في مبدأ الإسلام سيف على أهل الجماعة، وموالاتهم الكفار أعظم من سيوف الخوارج، فإن القرامطة والإسماعيلية ونحوهم من أهل المحاربة لأهل الجماعة - وهم منتسبون إليهم -، وأما الخوارج فهم معروفون بالصدق؛ والروافض معروفون بالكذب، والخوارج مرقوا من الإسلام، وهؤلاء نابذوا الإسلام»⁽¹⁾.

الفرع الثالث: فرقة الناصبة

تعريف الناصبية لغة:

من النصب، قال ابن فارس: «نصب: النون والصاد والباء أصلٌ صحيح يدل على إقامة شيء وإهداف»⁽²⁾ في استواء»⁽³⁾.

وأما اصطلاحاً فالنواصب، والناصبية، وأهل النصب: وهم المتدينون ببغضة سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، لأنهم نصبوا له، أي: عادوه، وأظهروا له الخلاف»⁽⁴⁾.
قال ابن حجر: «والنصب بغض علي وتقديم غيره عليه»⁽⁵⁾.

وقال الذهبي رحمه الله: «وهم الذين حاربوا علياً يوم صفين، ويقرون بإسلام علي وسابقيه، ويقولون: خذل الخليفة عثمان»⁽⁶⁾.

وقال كذلك: «وكذا من تعرض للإمام علي بدم، فهو ناصبي يعزر، فإن كفره، فهو خارجي مارق، بل سبيلنا أن نستغفر للكل ونحبهم، ونكف عما شجر بينهم»⁽⁷⁾.
فهي بذلك تقابل الرافضة من حيث موقفهم من علي عليه السلام.

(1) مجموع الفتاوى (356/3).

(2) قال عبد السلام هارون في تحقيقه لـ "معجم مقاييس اللغة" (434/5): الأهداف: الانتصاب.

(3) معجم مقاييس اللغة (434/5).

(4) تاج العروس (277/4) - بتصرف بسير -، وانظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (301/25).

(5) هدي الساري ص 646.

(6) سير أعلام النبلاء (374/5).

(7) المصدر السابق (370/7).

المطلب الثالث: فرقة المرجئة

الفرع الأول: تعريف الإرجاء لغة واصطلاحاً

فالإرجاء لغة من أرجأ الأمر: أخره، والإرجاء: التأخير⁽¹⁾.

واصطلاحاً عرفه الزبيدي بقوله: «المرجئة طائفة من المسلمين يقولون: الإيمان قول بلا عمل، كأنهم قدموا وأرجئوا العمل، أي أخره، لأنهم يرون أنهم لو لم يُصَلُّوا ولم يصوموا لنجاهم إيمانهم»⁽²⁾.

وقال ابن حجر: «فالإرجاء بمعنى التأخير وهو عندهم على قسمين:

منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللذين تقاتلوا بعد عثمان. ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار، لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد، ولا يضر العمل مع ذلك»⁽³⁾.

وقسمه الشهرستاني رحمه الله تقسيماً أظهر من هذا فقال: «الإرجاء على معنيين:

أحدهما: بمعنى التأخير كما في قوله تعالى ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ أي أمهله وأخره.

والثاني: إعطاء الرجاء.

أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد.

وأما بالمعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

وقيل الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار.

فعلى هذا؛ المرجئة والوعيدية فرقتان متقابلتان.

وقيل: الإرجاء: تأخير علي عليه السلام عن الدرجة الأولى إلى الرابعة.

فعلى هذا؛ المرجئة والشيعة فرقتان متقابلتان»⁽⁴⁾.

(1) تاج العروس (240/1).

(2) تاج العروس (242/1).

(3) هدي الساري ص 646.

(4) الملل والنحل ص 112.

الفرع الثاني: أصل بدعة الإرجاء وأول ظهورها، وأصناف المرجئة ومراتبهم

قال ابن سعد في الحسن بن محمد بن محمد بن الحنفية: «هو أول من تكلم في الإرجاء»⁽¹⁾.

قال الذهبي رحمه الله -تعليقا على كلام ابن سعد-: «الإرجاء الذي تكلم به، معناه أنه يرجئ أمر عثمان وعلي إلى الله، فيفعل فيهم ما يشاء، ولقد رأيت أخبار الحسن بن محمد في مسند علي رضي الله عنه ليعقوب بن شيبة، فأورد في ذلك كتابه في الإرجاء، وهو نحو ورقتين، فيها أشياء حسنة، وذلك أن الخوارج تولت الشيخين، وبرئت من عثمان وعلي، فعارضتهم السبائية، فبرئت من أبي بكر وعمر وعثمان، وتولت علياً وأفرطت فيه، وقالت المرجئة الأولى: نتولى الشيخين ونرجئ عثمان وعلياً فلا نتولاهما ولا نتبرأ منهما»⁽²⁾.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأما المرجئة فليسوا من هذه البدع المغلظة، بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة؛ وما كانوا يُعدُّون إلا من أهل السنة؛ حتى تغلَّظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة، ولما كان قد نُسب إلى الإرجاء والتفضيل قوم مشاهير متبعون؛ تكلم أئمة السنة المشاهير في ذم المرجئة المفضَّلة تنفيها عن مقالاتهم كقول سفيان الثوري: من قدَّم عليا على أبي بكر والشيخين فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، وما أرى يصعد له إلى الله عمل مع ذلك، أو نحو هذا القول، قاله لما نسب إلى تقديم علي بعض أئمة الكوفيين.

وكذلك قول أيوب السخيتاني: من قدَّم عليا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار؛ قاله لما بلغه ذلك عن بعض أئمة الكوفيين، وقد روي أنه رجع عن ذلك، وكذلك قول الثوري ومالك والشافعي وغيرهم في ذم المرجئة لما نسب إلى الإرجاء بعض المشهورين»⁽³⁾.

وقد انتشر مذهب المرجئة في كثير من طوائف الضلال، وفي هذا يقول الشهرستاني رحمه الله: «والمرجئة أربعة أصناف: مرجئة الخوارج ومرجئة القدرية ومرجئة الجبرية والمرجئة الخالصة»⁽⁴⁾.

(1) الطبقات الكبير (328/5).

(2) تاريخ الإسلام (333/6).

(3) مجموع الفتاوى (357/3).

(4) الملل والنحل ص112.

وأما الخالصة من المرجئة فهي ست فرق: العبيدية، واليونسية، والغسانية، والثوبانية، والثومية والصالحية⁽¹⁾.

وبدعة الإرجاء أصحابها متفاوتون فيها؛ بين الغالي فيها والمقتصد، فمنهم من وصل ببدعته هذه إلى الكفر، ومنهم من هو فيها أخف من بدعة الخوارج وغيرها كما مر من كلام شيخ الإسلام، وقد قال كذلك في بيان مراتبهم: «والمرجئة ثلاثة أصناف:

الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يُدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة... ومنهم من لا يُدخلها في الإيمان كجهم ومن اتبعه.

والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول اللسان وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.

والثالث: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم»⁽²⁾.

(1) انظر: الملل والنحل ص112، والاعتصام (198/3).

(2) مجموع الفتاوى (195/7) - نقلته بتصرف يسير -.

المطلب الرابع: فرقة الجهمية وأهم أصولها، وتأثر الواقعة بها

هم أصحاب جهم بن صفوان، وهذا الرجل من الجبرية الخالصة، وقد ظهرت بدعته بترمد، وقتله مسلم بن أحوز المازني بمرو في آخر ملك بني أمية.

وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء:

منها: إثباته علوماً حادثة للباري تعالى لا في محل.

ومنها: أن الإنسان لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار.

ومنها: أن حركات أهل الخالدين تنقطع، والجنة والنار تفتيان بعد دخول أهلها فيهما.

ومنها: أن الإيمان هو المعرفة بالقلب بالله وبرسله، وبجميع ما جاء به من عنده فحسب، وإن لم يكن مع ذلك إقرار باللسان ولا عمل بالجوارح في تأدية فريضة ولا طاعة، وأن إيمانهم بذلك كإيمان جبريل عليه السلام وأن من تكلم بلسانه كلمة كفر فهو مؤمن ولا يضره ذلك⁽¹⁾.

ومن بدع الجهم كذلك القول بالجبر، وقد قال به لأنه لم يُرد أن يجعل الإنسان حراً خالقاً لأفعاله فيتعدد الخالقون.

ومن بدعه في زعمه تنزيه الله عز وجل فقال: «لا يجوز أن يوصف بما يوصف به خلقه، لأن في ذلك تشبيهاً، وعلى ذلك نفى كونه حياً عالماً، وأثبت له القدرة والفعل والخلق، لأنه لا يوصف بما خلقه». وكان الجهم مرجئاً في الإيمان، وقال: «إن الكفر بالله هو الجهل به، والإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه، فالأنبياء والناس على نمط واحد، والإنسان إذا أوتي المعرفة بالله ثم جحد بلسانه فإنه لا يكفر بجحده»⁽²⁾.

وقال ابن حجر: «والجهمية من ينفي صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسنة، ويقول إن القرآن مخلوق»⁽³⁾.

وهذه الفرقة من شر الفرق، بل قد تأثر بها الكثير من الطوائف، كما قد بسط الكلام على هذا في موضعه من كتب العقائد.

(1) الملل والنحل ص 69-70 - بتصرف-، والبرهان للسكسكي ص 34.

(2) الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية لعبد المنعم الحفني ص 168.

(3) هدي الساري ص 646.

ومن فروع الجهمية الذين تأثر بهم في قولهم بخلق القرآن تلك الطائفة الملقبة بالواقفة⁽¹⁾، قال الإمام أحمد في تعريفها: «الواقفة هم الذين يقولون القرآن كلام الله، ولا يقولون غير مخلوق»، قال: «وهم من شر الأصناف وأخبثها»⁽²⁾.

وقال أبو سعيد الدارمي رحمه الله معرفاً بما تحت باب: الاحتجاج على الواقفة: «ثم إن ناساً ممن كتبوا العلم بزعمهم وادعوا معرفته، وقَفُوا في القرآن فقالوا: لا نقول مخلوق هو ولا غير مخلوق، ومع وقوفهم هذا لم يرضوا حتى ادعوا أنهم يَنْسَبُونَ إلى البدعة من خالفهم»⁽³⁾.
وقال ابن حجر: «والواقف في القرآن من لا يقول مخلوق ولا ليس بمخلوق»⁽⁴⁾.
وعلى رأس هؤلاء هشام بن الحكم توقف في القرآن فقال: «إنه لا خالق ولا مخلوق، ولا يقال أيضاً: غير مخلوق»⁽⁵⁾.

(1) اقتضرت على هذه الفرقة لأنه تلبس بها بعض رواة الشيخين، ومقصدي ذكر المعتقدات الفاسدة في رواة الشيخين ولم أقصد الاستقصاء.

(2) لوائح الأنوار السنية للسفاريني (1/229).

(3) الرد على الجهمية لعثمان بن سعيد الدارمي ص 68.

(4) هدي الساري ص 646.

(5) الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية لعبد المنعم الحفني ص 421.

المطلب الخامس: فرقة القدرية، وظهورهم ومراتبهم

القدرية من القدر، وقَدَرْتُ الشيءَ أَقْدِرُهُ وَأَقْدُرُهُ من التقدير، وقَدَّرْتَهُ أَقْدِرُهُ، والقَدْرُ: قضاء الله تعالى الأشياء على مبالغها ونهاياتها التي أرادها لها، وهو القَدْرُ أيضا⁽¹⁾.

وهم الذين يضيفون الخير إلى الله تعالى، والشر إلى الإنسان والشيطان، والله خالقهما معا لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته تعالى⁽²⁾.

وقال ابن حجر: «والقدرية من يزعم أن الشر فعل العبد وحده»⁽³⁾.

وقال السكسكي: «سموا قدرية لئنيهم قضاء الله وقدره في معاصي العباد وإضافة خلقها إلى فاعلها»⁽⁴⁾.

فعلى هذا؛ القدرية هم الذين نسبوا التقدير إلى أنفسهم لا إلى الله، فيزعمون أن أفعال العباد مخلوقة لهم، وليس الله خالق لأفعالهم.

والقدر والجبر متضادان، وكان المعتزلة قدرية، ونقيضهم الجبرية ومنهم الجهم بن صفوان الذي قال: «إن الإنسان لا يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة»⁽⁵⁾.

وكان ظهور القدر في الإسلام من أيام الرسول ﷺ، فمن المنافقين من صرح بذلك كما قال الله ﷻ

﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾، وقال كذلك ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا

قُتِلْنَا هَهُنَا﴾ [آل عمران: 155]، وقد وجد نفر من المسلمين حاض في القدر والاستطاعة كمعبد

الجهني وغيلان الدمشقي، وقد قيل: إن معبدا أول من تكلم في القدر، فقد راح البعض يتعلل في

المعصية بالقدر، فأراد —أي معبد— أن يرد عليه فأخطأ الطريق وضل، وقد نبذه الصحابة والتابعون والله الحمد⁽⁶⁾.

(1) البرهان للسكسكي ص 50.

(2) تاج العروس (499/16)، وانظر: الملل والنحل ص 34.

(3) هدي الساري ص 646.

(4) البرهان ص 50.

(5) الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية لعبد المنعم الحفني ص 317.

(6) المصدر السابق ص 318.

ونفاة القدر فرقتان:

1-فرقة نفت تقدير الخير والشر بالكلية وجعلت العباد هم الخالقين لأفعالهم خيرها وشرها، ولازم هذا القول؛ أنهم هم الخالقون لأنفسهم، لأن في قولهم؛ نفي تصرف الله في عبادته، وإخراج أفعالهم عن خلقه وتقديره، فيكون تكوُّنهم من التراب، ثم من نطفة، ثم من علقة، ثم من مضغة، إلى آخر أطوار التخليق هم بأنفسهم تطوروا، وبطبيعتهم تخلقوا، وهذا راجع إلى مذهب الطبائعية الدهرية الذين لم يثبتوا خالقاً أصلاً.

2-وفرقة نفت تقدير الشر دون الخير، فجعلوا الخير من الله وجعلوا الشر من العبد؛ ثم منهم من ينفي تقدير الشر من أعمال العباد دون تقديره في المصائب، ومنهم من غلا فنفي تقدير الشر من المصائب والمعائب، وعلى كل حال فقد أثبتوا مع الله تعالى خالقاً، بل جعلوا العباد معه خالقين كلهم، ونفوا أن يكون الله هو المتفرد بالتصرف في ملكوته، وهذا راجع إلى مذهب الجوس الثنوية الذين أثبتوا خالقين؛ خالقاً للخير وخالقاً للشر فبحم الله تعالى⁽¹⁾.

(1) انظر: معارج القبول للحكمي ص304.

المبحث الرابع: منهج أصحاب الحديث في معاملة الفرق المنحرفة

إن لسوء المعتقد أهمية بالغة في علم الرجال، فهو باب عظيم للطعن في العدالة، ومدخل كبير للغمز في الديانة، وله تأثير كبير في حال الرجل وقاله، فيحمله على اعوجاج الحال، ويدفعه إلى كذب المقال أو العكس، وأقل أحوال من ساءت ظنون الناس في معتقده؛ أن يوجب ذلك تردد في شأنه، أو توقف في قبوله عند العلماء، ولهذا حرص الأئمة النقاد على التنبيه إلى ما كانت عليه حال المرء من سوء المعتقد، كما درجوا على كشف أحوال أهل البدع والأهواء؛ للتحرز منهم، وأخذ الحيطة مما يتفردون به.

المطلب الأول: طرق الكشف عن معتقد الرجل

من خلال دراسة الرواة المتكلم في معتقدهم عند الشيخين، يتبين أن أئمة الحديث كان دأبهم في ذكر حال الرجل في دينه، واتهامه بميسم السوء في معتقده، والتحذير من فساد ما أشرب من الهوى في نفسه، بأربعة طرق هي:

الفرع الأول: النقل عمن عاصروا الرجل وغيرهم من الذين عرفوا حاله ونصوا على عقيدته:

وهذا أمر مستفيض، بل شهرته تغني عن ذكر الأمثلة، بل أكثر انتقاد الرواة في معتقدهم - في هذه الدراسة وغيرها - إنما بالاعتماد على هذا الطريق، وهنا ينبغي التنبيه إلى أهمية اعتبار عدم وجود شحنة بين الرامي والمرمي، أو شيء من الانتصار للنفس، أو اتباع الهوى في رمي الناس بالانحراف، أو كون الرامي يميل بقلبه إلى أحد البدع فيرمي غيره بما يقابلها، كأن يكون شيعياً فيرمي من لم يتشيع بالنصب أو نحو ذلك، وفي هذا المعنى قال الحافظ الذهبي رحمه الله: «ينبغي أن تتفقد حال الجرح مع من تكلم فيه باعتبار الأهواء، فإن لاح لك انحراف الجرح، ووجدت توثيق الجرح من جهة أخرى، فلا تحفل بالمنحرف وبغمزه المبهم، وإن لم تجد توثيق المغموز فتأَنَّ وترقَّق»⁽¹⁾.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق»⁽²⁾.

فهذا ونحوه وإن احتمل وقوعه في آحاد الأئمة من النقاد لكونهم غير معصومين، وأن الخطأ لا يسلم منه أحد مهما جل وعظم في العلم والفهم، إلا أنه لا يوافق على ذلك، بل يهيب الله من يحكم بالعدل في ذاك الرجل ويردُّ على من أخطأ فيه.

(1) الموقظة ص 68.

(2) هدي الساري ص 550.

الفرع الثاني: تصريح الراوي بمعتقده:

وهذا الطريق هو أبين الطرق في معرفة سوء معتقد الراوي، فليس بعد تصريحه بذلك وإخباره عن معتقد نفسه حاجة إلى مزيد تفتيش عن حاله، وإخبار المرء عن معتقد نفسه دليل ظاهر على أنه أشربه، وأن نفسه رضيت به، وأن قلبه عقد عليه وربطه في فؤاده، وهو يدل كذلك على رضاه بتلك الفرقة المؤيَّدة لذلك المعتقد، كمن صرح بأنه رافضي فهو راض بما عليه الرافضة الناصرة للرفض، وهكذا الكلام في الإرجاء والقدر وغيرها، ولذلك كان نقاد الحديث يكتفون بتصريح الراوي بما انطوى عليه من الهوى، ولا يتكلفون مزيدا عليه؛ بل يحكمون على الرجل على حسب ما هو عليه، ومن أمثلة ذلك:

عمرو بن مرة:

رمى الأئمة عمرا بالإرجاء، بل صرح بذلك كما قال البخاري رحمه الله في ترجمته: «وكان يقول: إني مرجئ»⁽¹⁾.

وقد بيّن ذلك العجلي رحمه الله فقال: «كوفي ثقة ثبت، روى عنه الأعمش وشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري، وكان عمرو بن مرة يرى الإرجاء، قال: نظرت في هذه الآراء فلم أر قوما خيرا من المرجئة فأنا مرجئ! فقال له سليمان الأعمش: لم تسم باسم غير الإسلام؟ قال: أنا كذلك»⁽²⁾.

سعيد بن أبي عروبة:

قيل لسفيان بن عيينة: لم أقلت الرواية عن سعيد بن أبي عروبة؟ قال: «وكيف لا أقل الرواية عنه وسمعته يقول: هو رأيي ورأي الحسن ورأي قتادة، يعني القدر»⁽³⁾.

وقال العجلي: «وكان يقول بالقدر ولا يدعو إليه»⁽⁴⁾.

قال أحمد بن حنبل: «كان قتادة وسعيد يقولان بالقدر ويكتمان»⁽⁵⁾.

(1) التاريخ الكبير (368/6).

(2) معرفة الثقات (185/2).

(3) الكفاية للخطيب (377/1).

(4) معرفة الثقات (403/1).

(5) السير (414/6).

قتادة بن دعامة:

اتهم قتادة ببدعة القدر، قال وكيع: كان سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وغيرهما يقولون: قال قتادة: «كل شيء بقدر إلا المعاصي».

وقال ابن شوذب: «ما كان قتادة لا يرضى حتى يصيح به صياحا يعني: القدر»⁽¹⁾.

عبد الله بن سالم:

ذكر أبو داود عبد الله بن سالم فقال: «حمصي، كان يقول: عليّ أعان على قتل أبي بكر وعمر»، وجعل يذمه أبو داود⁽²⁾.

عباد بن يعقوب:

قال صالح بن محمد: «سمعت عباد بن يعقوب يقول: الله أعدل من أن يدخل طلحة والزبير الجنة، قلت: ويلك ولم؟ قال: لأنهما قاتلا علي بن أبي طالب بعد أن بايعاه»
وقال ابن جرير: سمعته يقول: «من لم يبرأ في صلاته كل يوم من أعداء آل محمد، حشر معهم»⁽³⁾.

(1) انظر الأثرين في: السير (277/5)، يعني -والله أعلم- أنه لم يرض ببدعة القدر حتى أعلن بأنه قدرى.

(2) تهذيب الكمال (550/14).

(3) انظر: تهذيب الكمال (175/14).

الفرع الثالث: الاعتماد على مصنفاته والاستناد إلى ما خطه بيمينه:

وذلك أن ما كتبه المرء اعتراف منه وشهادة على ما تضمنه كتابه، سواء فيه الانتصار للحق أو الباطل؛ فكل إناء بما فيه ينضح، بل هذا الطريق أقوى مما قبله؛ من حيث أن تدوين القرطاس يقتضي إعمال الفكر والجهد في تصنيفه، ما يعني أنه أعظم دلالة على اقتناع النفس بما أشريت من الرأي والهوى، بخلاف ما قبله؛ فقد تصدر الكلمة أو الفكرة في المجلس فتحمل عن الرجل، فإذا روجع تاب وأتاب، أما التصنيف للانتصار لمذهب باطل فهو أدل على معتقد الرجل⁽¹⁾، ومن أمثلة ذلك:

معاذ بن هشام:

قال أبو الحسن الميموني: حدثني أحمد بن حنبل وذكر معاذ بن هشام فقال: كان في كتابه عن أبيه⁽²⁾: «ليس المعاصي من قدر الله» قلت له: وما علمك؟ قال: «أنا رأيته في كتابه عن أبيه، ثم خرج إلى مكة في تجارة فجلس يحدثهم، فقال الحميدي: لا تسمعوا من هذا القدري شيئاً»⁽³⁾.

وهب بن منبه:

اغتر وهب رحمه الله ببدعة القدر حتى صنف في ذلك كتابا، وثبت رجوعه عنه، قال الجوزجاني: «وهب بن منبه كان كتب كتابا في القدر، ثم حدثت أنه ندم عليه»⁽⁴⁾. وقال عمرو بن دينار: دخلت على وهب داره بصنعاء فأطعمني جوزا من جوزة في داره، فقلت له: «وددت أنك لم تكن كتبت في القدر»، فقال: «أنا والله وددت ذلك»⁽⁵⁾.

الفرع الرابع: روايته لأحاديث منكرة في الانتصار لبدعته⁽¹⁾:

-
- (1) اللهم إلا أن يكون في عبارته شيء من الإجمال الذي قد يُفهم منه موافقة لشيء من أهواء الفرق الضالة، ويكون الرجل من المعروفين بسلامة المعتقد، فهذا لا ينبغي إصاق التهمة فيه، غاية ما هناك أن يراجع ليبين ذلك المجمع، والله الموفق.
 - (2) أورد الحكاية ابن حجر في تهذيب التهذيب (102/4) بلفظ: "في كتاب أبيه"، وما في "تهذيب الكمال" و"السير" أصح.
 - (3) تهذيب الكمال (141/28)، السير (372/9).
 - (4) أحوال الرجال ص321.
 - (5) تهذيب الكمال (147/31).

وهذا الطريق هو أضعفها، والذي جرى عليه أهل الحديث أن لا يعتمدون عليه استقلالاً، فكم من إمام روى الكثير في فضائل علي عليه السلام ولم يُتهم! لكن صنيعهم في ذلك أنهم إذا شتموا في الرجل رائحة الهوى والانحراف، ثم خبروا عن عناية هذا الراوي ومزيد اهتمامه برواية أحاديث تنصر ما هو عليه من الانحراف، أو أنهم لاحظوا بعد التتبع والاستقراء أن جملة من الروايات -التي تدعم ضمناً ما عليه طائفة من طوائف الضلال- تجيء من طريق ذاك الراوي الذي قام في نفوسهم شيء من الريب في معتقده، خاصة إذا كانت تلك الروايات لا زمام لها ولا خطام، فهذا وغيره يحملهم على اتهامه بما انطوى عليه من الهوى، لاسيما ما عُرف عليه القوم من شدة التحري، والحرص على كشف حال الرجال، وغيرتهم العظيمة على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن أمثلة ما ذكرناه هنا:

عبيد الله بن موسى:

قال ابن سعد: «وكان ثقة صدوقاً إن شاء الله تعالى، كثير الحديث، حسن الهيئة، وكان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع منكراً، وضعّف بذلك عند كثير من الناس»⁽²⁾.
ومن أجل ذلك شدد الإمام أحمد عليه النكير، فقد قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «من عبيد الله بن موسى؟! كل بلية تأتي عن عبيد الله بن موسى!»⁽³⁾.

علي بن هاشم:

قال ابن عدي: «وعلي بن هاشم هو من الشيعة المعروفين بالكوفة، ويروي في فضائل علي أشياء لا يرويها غيره بأسانيد مختلفة»⁽⁴⁾، وقال البخاري: «كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما»⁽⁵⁾.

وقال ابن حبان: «كان غالباً في التشيع ممن يروى المناكير عن المشاهير، حتى كثر ذلك في رواياته مع

(1) وقد يستأنس نقاد الحديث في تبرئة الرجل من سوء المعتقد من أجل روايته أحاديث تضاد ما نسب إليه من البدعة، ومن أمثلة ذلك ما رمي به جعفر بن سليمان من الرفض والبغض للشيخين فدافع عنه الذهبي فقال: «ما هذا ببعيد-أي عدم صحة ذلك-، فإن جعفرًا قد روى أحاديث من مناقب الشيخين رضي الله عنهما». انظر: ميزان الاعتدال (410/1).

(2) طبقات ابن سعد (522/8).

(3) سؤالات أبي عبيد الآجري ص 150.

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (183/5).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (183/5)، وانظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (200/2).

ما يقلب من الأسانيد»⁽¹⁾.

عبد الرزاق بن همام:

وقال ابن عدي: «ولعبد الرزاق بن همام أصناف وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه ولم يروا بحديثه بأساً، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا، وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به، إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير»⁽²⁾.

عباد بن يعقوب:

قال ابن عدي رحمه الله: «وفيه غلو فيما فيه من التشيع، وروى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم»⁽³⁾.

المطلب الثاني: أثر البيئة في تكوين العقيدة

(1) الجروحين لابن حبان (110/2).

(2) الكامل (315/5).

(3) الكامل (348/4).

هذا أمر مهم جدا في الحكم على الرجال، أي مراعاة جانب نشأتهم وبيئة عيشهم، فإن المرء متأثر بما حوله، منفعل بما يحيطه من عادات قومه ودينهم، وهذا أمر واضح ملموس مشاهد، لكن المراد هنا في الحكم على من نشأ في بيئة تدين لله باعتقاد فاسد، هل يعذر في ذلك فتمشى رواياته؟ أم تغسل عنه اليدان ويترك وعقيدة قومه؟

ومما ينبغي أن يعلم أنه من نشأ في بيئة تحمل معتقدا فاسدا من شرك أو بدعة، وفتح عينيه على ذلك ولا يعرف سواه، وكان متحليا بالصدق والأمانة وغيرها من الفضائل أنه لا يؤاخذ، ولا يلحقه نقص ما لم يأت به العلم والبيان والحجة، قال الذهبي رحمه الله: «وخلف معاوية خلق كثير يجبنونه ويتغالون فيه ويفضّلونه، إما قد ملكهم بالكرم والحلم والعطاء، وإما قد ولدوا في الشام على حبه، وترى أولادهم على ذلك، وفيهم جماعة يسيرة من الصحابة، وعدد كثير من التابعين والفضلاء، وحاربوا معه أهل العراق، ونشئوا على النصب، نعوذ بالله من الهوى.

كما قد نشأ جيش علي عليه السلام ورعيته -إلا الخوارج منهم- على حبه والقيام معه، وبغض من بغى عليه والتبري منهم، وغلا خلق منهم في التشيع.

فبالله كيف يكون حال من نشأ في إقليم لا يكاد يشاهد فيه إلا غاليا في الحب، مُفَرَّطا في البغض؟ ومن أين يقع له الإنصاف والاعتدال؟ فنحمد الله على العافية الذي أوجدنا في زمان قد انمحص فيه الحق، واتضح من الطرفين»⁽¹⁾.

وهذا أمر مهم في تقويم عقيدة الرجل، وهو يعين على عذر أو مؤاخذة من ضل في هذا الباب، وهو جانب لم يهمله نقاد الحديث بل راعوه في الحكم على الرجال، بناء على أن المرء ابن بيئته كما يقال، ودونك بعض الأمثلة في ذلك:

مالك بن إسماعيل النهدي أبو غسان الكوفي:

قال فيه أبو أحمد الحاكم: حدثنا الحسين الغازي قال: «سألت البخاري عن أبي غسان، قال: وعمّاذا تسأل؟ قلت: التشيع، فقال: هو على مذهب أهل بلده، ولو رأيتم عبید الله بن موسى وأبا نعيم وجماعة مشايخنا الكوفيين، لما سألتمونا عن أبي غسان»⁽²⁾. يعني أن تشيعه أخف بالنسبة لمن ذكر.

عبد الرحمن الأصم:

(1) سير أعلام النبلاء (128/3)

(2) السير (432/10).

روى العقيلي عن علي بن المديني قال: سمعت يحيى⁽¹⁾ يقول: «كان عبد الرحمن الأصم صاحب قدر»، قال علي: قلت ليحيى: «كان يرى القدر»؟ قال: «نعم، كان بصريا وكان يكون بالمدائن»⁽²⁾.
يعني كونه بصريا لا غرابة في نسبته لبدعة القدر.

إسماعيل بن أبان الوراق:

قال الجوزجاني: «إسماعيل بن أبان الوراق كان مائلا عن الحق ولم يكن يكذب في الحديث»⁽³⁾.
قال ابن عدي: «يعني ما عليه الكوفيون من تشيع»⁽⁴⁾.
وقال الذهبي: «قيل: كان في الوراق تشيع قليل كدأب أهل بلده»⁽⁵⁾.

جعفر بن سليمان:

قيل للإمام أحمد: إن سليمان بن حرب يقول لا يكتب حديثه، فقال: «إنما كان يتشيع، وكان يحدث بأحاديث في فضل علي، وأهل البصرة يغفلون في علي»⁽⁶⁾.

علي بن هاشم:

قال ابن عدي: «وعلي بن هاشم هو من الشيعة المعروفين بالكوفة، ويروي في فضائل علي أشياء لا يرويها غيره بأسانيد مختلفة»⁽⁷⁾.

عمرو بن الهيثم:

قال إبراهيم الحري: حدثنا أحمد يوما عن أبي قطن، فقال له رجل: إن هذا بعد ما رجع من عندهم إلى البصرة تكلم بالقدر وناظر عليه! فقال أحمد: «نحن نحدث عن القدرية لو فتشت أهل البصرة وجدت ثلثهم قدرية»⁽⁸⁾.

(1) هو ابن سعيد القطان.

(2) ضعفاء العقيلي (4/3).

(3) الشجرة في أحوال الرجال ص 136.

(4) الكامل (310/1).

(5) السير (348/10).

(6) الجرح والتعديل (481/1).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (183/5).

(8) تاريخ بغداد (105/14)، تهذيب التهذيب (310/3).

هذه بعض الأمثلة في هذا المعنى، والملاحظ أن أهل الحديث يمشون روايات من في هذا النوع، حتى إنهم ليستغربون أن ينشأ الرجل في بيئة تعتقد شيئاً ويكون هو معتقداً ما يقابله أو يخالفه، كأن ينشأ الرجل بالكوفة المعروفة بالتشيع ويكون هو ناصبياً مثلاً، ومن ذلك ما جاء في ترجمة خالد بن مسلمة الكوفي⁽¹⁾؛ رمي بالنصب، فقال الذهبي: «وهو من عجائب الزمان كوفي ناصبي، ويندر أن تجد كوفياً إلا وهو يتشيع»⁽²⁾.

(1) انظر الكلام عليه في الباب الثاني ص 331.

(2) السير (374/5).

المطلب الثالث: مراعاة أهل الحديث لنوع البدعة

الناظر في كتب العقائد والمقالات يجد أنواع البدع المختلفة والمتفاوتة، فإن البدع كلها مذمومة، كبدعة الخروج والإرجاء والتشيع والقدر والنصب وغيرها، ولكنها وإن اتفقت في الجنس فهي من حيث النوع درجات، فمنها المكفرة وغير ذلك، ومنها المغلظة وغير ذلك، فينبغي التمييز بينها في الحكم على الرجال، وهذا ما يقتضيه الواقع وأقوال العلماء وصنيع أئمة الحديث، قال شيخ الإسلام رحمه الله بعد أن ذكر أصول الخوارج والرافضة: «وأما القدرية المحضة فهم خير من هؤلاء بكثير وأقرب إلى الكتاب والسنة»⁽¹⁾، وقال رحمه الله: «وأما المرجئة فليسوا من هذه البدع المغلظة، بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة؛ وما كانوا يعدون إلا من أهل السنة؛ حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة»⁽²⁾.

وقال الذهبي رحمه الله مقررًا لمنهج أهل الحديث في هذا الباب: «فإن كان كلامهم فيه من جهة معتقده، فهو على مراتب:

- فمنهم: من بدعته غليظة.

- ومنهم: من بدعته دون ذلك.

- ومنهم: الداعي إلى بدعته.

- ومنهم: الكاف، وما بين ذلك.

فمتى جمع الغلظ والدعوة تجنب الأخذ عنه، ومتى جمع الخفة والكف أخذوا عنه وقبلوه.

فالغلظ كغلاة الخوارج، والجهمية، والرافضة، والخفة كالشيع والإرجاء، وأما من استحل الكذب نصرًا لرأيه كالخطابية فبالأولى رد حديثه»⁽³⁾.

وقال ابن رجب رحمه الله: «وقريب من هذا؛ قول من فرق بين البدع المغلظة كالتجهم والرفض والخارجية والقدر، والبدع المخففة ذات الشبه كالإرجاء، قال أحمد في رواية أبي داود: «احتملوا من المرجئة الحديث، ويكتب عن القدري إذا لم يكن داعية»، وقال المروزي: «كان أبو عبد الله يحدث

(1) مجموع الفتاوى (357/3).

(2) المصدر السابق.

(3) الموقظة ص 20.

عن المرجئ إذا لم يكن داعياً، ولم نقف على نص في الجهمي أنه يروى عنه إذا لم يكن داعياً، بل كلامه فيه عام أنه لا يروى عنه».

فيخرج من هذا أن البدع الغليظة يُردُّ بها الرواية مطلقاً، والمتوسطة كالقدر إنما يرد رواية الداعي إليها، والخفيفة كالإرجاء هل يقبل معها الرواية مطلقاً، أو يرد عن الداعية؟ على روايتين⁽¹⁾.

وإذا أردنا أن نضع مثالا نبين فيه ذلك، فدونك بدعة التشيع⁽²⁾، فهي مراتب عند أهل العلم، والحكم على أصحابها باعتبار تلك المراتب، فشتان بين من يقدم عليا على عثمان رضي الله عنهما وبين من يسب أبا بكر وعمر رضي الله عنهما!

وكذا الكلام بالنسبة لبدعة القدر، قال شيخ الإسلام: «وأما القدرية المحضة فهم خير من هؤلاء بكثير وأقرب إلى الكتاب والسنة، لكن المعتزلة وغيرهم من القدرية هم جهمية أيضاً، وقد يكفرون من خالفهم ويستحلون دماء المسلمين، فيقربون من أولئك»⁽³⁾.

وهكذا بالنسبة لبدعة النصب، قال الذهبي رحمه الله: «وكذا من تعرض للإمام علي بدم، فهو ناصبي يعزر، فإن كقره؛ فهو خارجي مارق، بل سبيلنا أن نستغفر لكل ونجهم، ونكف عما شجر بينهم»⁽⁴⁾.

ومن نماذج ذلك:

- ما جاء في ترجمة عبيد الله بن موسى؛ قال الذهبي: «وحدث عنه أحمد بن حنبل قليلاً، كان يكرهه لبدعة ما فيه»⁽⁵⁾، وقال رحمه الله: «ثقة شيعي متحرق، لم يرو عنه أحمد لذلك»⁽⁶⁾.

وروى العقيلي عن محمد بن إسماعيل قال: سمعت أبي يقول: أردت الخروج إلى الكوفة، فأتيت أحمد بن حنبل أودعه، فقال لي: «يا أبا محمد لي إليك حاجة! لا تأت عبيد الله بن موسى فإنه بلغني عنه غلوا، قال أبي: فلم آته»⁽⁷⁾.

(1) شرح علل الترمذي (1/123).

(2) وقد مر ذكر مراتبه صفحة 90-91.

(3) مجموع الفتاوى (3/357).

(4) سير أعلام النبلاء (7/370).

(5) السير (9/554).

(6) المغني (1/593).

(7) ضعفاء العقيلي (3/127).

-وفي ترجمة عطاء بن أبي ميمونة؛ قال الجوزجاني: «وعطاء بن أبي ميمونة كان رأسا في القدر»⁽¹⁾،
وتعقب الذهبي رحمه الله كلام الجوزجاني -منكرا له- فقال: «بل قدري صغير، وحديثه في
الصحيحين»⁽²⁾.

(1) الشجرة في أحوال الرجال ص315.

(2) ميزان الاعتدال (76/3).

الفصل الثالث: منهج نقاد الحديث في الرواية عن أصحاب المعتقدات الفاسدة

ويشتمل على:

تمهيد ومبحثين، هما:

المبحث الأول: أقسام رواة الشيخين المتكلم في معتقدهم.

المبحث الثاني: ضابط الإخراج عن رمي بسوء المعتقد.

تمهيد:

عنيت في هذا الفصل بذكر تقسيم رواة البخاري ومسلم ممن رمي بسوء المعتقد؛ من حيث براءة بعضهم، ورجوع آخرين، وحصول الوهم في آخرين بكونهم من رواة الشيخين، وقد ذكرت كذلك من خرّجا عنه في الاستشهاد والمتابعات، ثم عقببت الكلام على ضابط الإخراج عن هؤلاء جميعا، وكذا منهج النقاد في التعامل معهم، في حين أنهم يحدّرون من المعتقدات المنحرفة المحدثّة في الدين، فهذا الفصل ذو أهمية كبيرة في هذا الموضوع، لما فيه من تحقيق منهج أئمة النقد عموما، ومنهج البخاري ومسلم -رحمه الله الجميع- خصوصا.

المبحث الأول: أقسام رواة الشيخين المتكلم في معتقدهم

بعد استقراء كل الرواة -المتهمون بفساد المعتقد- الذين أخرج لهما البخاري ومسلم في صحيحيهما أو يظن ذلك فيهم ذلك، مع اعتبار التخريج عنهم في الأصول لا في الشواهد؛ وجدت أن هؤلاء الرواة ينقسمون بعد إكمال الدراسة المتعلقة بأحوالهم وآلهم إلى ثلاثة أقسام⁽¹⁾:

(1) على أني أذكر الراوي ومحل الشاهد من إيراده، أما تفصيل الكلام عليه يجده القارئ في الباب الثاني من الرسالة، والله المستعان.

المطلب الأول: القسم الأول: من اشترك فيهما الشيخان ممن هو مبرراً من سوء المعتقد

وهؤلاء رواة وُصموا بالبدعة وُرموا بفساد المعتقد، ولكن بعد الدراسة تبين أنهم مبرؤون من ذلك، وأن من اتهمهم بسوء المعتقد فهو مخطئ، وهذا في رواية الشيخين عدد لا يستهان به، وهو مهم جدا في تقييم ما خرجته الشيخان عن أصحاب المعتقدات الفاسدة.

وعدد ما خلُصت إليه من هؤلاء هو ثلاثة عشر رجلا، وأكثرهم أئمة مشهود لهم بالخير والعلم، وفيما يأتي ذكر من اشترك فيهما الشيخان:

1- إسماعيل بن زكريا الكوفي: رمي بالتشيع، ولم أجد سببا في رمي إسماعيل بالتشيع إلا ما رواه العقيلي عن الحسين بن حسن قال حدثني خالي إبراهيم سمعت إسماعيل الخلقاني يقول: الذي نادى من جانب الطور عبده علي بن أبي طالب قال وسمعتة يقول هو الأول والآخر علي بن أبي طالب⁽¹⁾، وهو إسناد مظلم كما قال الذهبي⁽²⁾.

2- بهز بن أسد البصري: غمزه الأزدي بالنصب والتحامل على عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأورده من أجل ذلك في ضعفائه، وقد أنكر الأئمة على الأزدي ذلك فقال الذهبي رحمه الله: «وقال أبو الفتح الأزدي: كان يتحامل على عثمان رضي الله عنه، كذا قال الأزدي، والعهدة عليه، فما علمت في بهز مغمزا⁽³⁾، واعتبره الحافظ ابن حجر من جملة شذوذ الأزدي⁽⁴⁾.

ومما يدل على براءة بهز مما وسمه به الأزدي؛ ما أورده الحافظ مغلطاي في ترجمة إسماعيل بن أبي إسحاق: «وقال بهز بن أسد لأبي معاوية: لا تحدث عنه، فإني سمعته يشتم عثمان بن عفان، وقال فيه: إنه كذا وكذا⁽⁵⁾.

(1) ضعفاء العقيلي (78/1).

(2) تاريخ الإسلام (37/11).

(3) ميزان الاعتدال (353/1)، تهذيب التهذيب (251/2).

(4) هدي الساري ص 560.

(5) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (165/2)، وانظر: الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي (289/1).

3- سعد بن إبراهيم الزهري: رمى بعضهم سعدا بالقول بالقدر، وقد أنكر ذلك أبو زكريا يحيى بن معين؛ قال ابن البرقي: سألت يحيى بن معين عن قول الناس في سعد بن إبراهيم أنه كان يرى القدر وتركه مالك فقال: «لم يكن يرى القدر، وإنما ترك مالك الرواية عنه لأنه تكلم في نسب مالك، فكان لا يروي عنه، وهو ثبت لا شك فيه»⁽¹⁾، وقال أبو داود: سمعت أحمد قال: «أي شيء يبالي سعد بن إبراهيم أن لا يحدث عنه مالك»؟.

4- سعيد بن كثير الأنصاري: لم يذكر الأئمة فيه شيئاً من فساد المعتقد والتلبس بالبدع إلا الجوزجاني رحمه الله فقد قال رحمه الله: «وكان سعيد بن عفير فيه غير لون من البدع وكان مخلطاً غير ثقة»⁽²⁾، فرد عليه ابن عدي رحمه الله بكلام فصل فقال: «وهذا الذي قال السعدي لا معنى له، ولم أسمع أحداً ولا بلغني عن أحد من الناس كلاماً في سعيد بن كثير بن عفير، وهو عند الناس صدوق ثقة، وقد حدث عنه الأئمة من الناس، إلا أن يكون السعدي أراد به سعيد بن عفير آخر وأنا لا أعرف سعيد بن عفير غير المصري»⁽³⁾.

5- صفوان بن سليم أبو عبد الله الزهري: رماه المفضل بن غسان بالقدر فقال: «وكان صفوان بن سليم يقول بالقدر»⁽⁴⁾، ولا يثبت ذلك عنه لاعتبارين:

1- ضعف الإسناد إلى المفضل، فقد رواه ابن عساكر رحمه الله عن عمر بن محمد الجوهري؛ وهو عمر بن عيسى بن محمد الجوهري السدّابي، ترجم له الخطيب البغدادي فقال رحمه الله: «في بعض حديثه نكرة»⁽⁵⁾، وترجم الذهبي كذلك في "تاريخ الإسلام"، فلعل هذه الرواية من جملة روايات عمر الجوهري الجوهري المنكرة، ويؤكد ذلك ما يأتي:

2- أن صفواناً ترك الصلاة على ابن أبي لييد من أجل القدر، قال ابن عدي في ترجمة عبد الله بن أبي لييد: «وأما صفوان بن سليم حيث لم يصل عليه إنما لم يصل عليه لأجل ما كان يرمى بالقدر»⁽⁶⁾.

(1) تهذيب التهذيب لابن حجر (690/1).
(2) الشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني ص 270.
(3) الكامل في ضعفاء الرجال (411/3).
(4) تاريخ دمشق لابن عساكر (134/24).
(5) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (74/13)، وانظر: تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي (636/23).
(6) الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي (241/2).

فامتناع صفوان عن الصلاة على ابن أبي لييد لمكان القدر دليل على تبريه منه.

6- صالح بن كيسان المدني: أوردته هنا لمكان كلام الذهبي رحمه الله فيه، فإنه قال: «قد رمى صالح بالقدر، ولم يصح عنه»⁽¹⁾، فقد بيّن رحمه الله أنه رمى بالقول بالقدر، وخطأً ذلك عنه رحمه الله، وهو ما يقتضيه فضل هذا الرجل ومقامه في العلم والعمل.

7- قيس بن عباد الضبي: رمى بالتشيع، والذي رماه به رجل تالف ليس بثقة وهو: أبو مخنف، والرواية عن مثل هذا أضعف من أن يبنى عليها في رمى الثقة الحافظ بالتشيع، وقد روى قيس عن علي عليه السلام ما فيه الثناء والتعظيم لعثمان رضي الله عنه⁽²⁾، مما يبعد معه أن يذم عثمان بله يلغنه!.

8- قيس بن أبي حازم الكوفي: رمى بعض الأئمة قيساً أنه كان يحمل على علي عليه السلام، وقد فصل القول فيه الحافظ يعقوب بن شيبه فقال رحمه الله: «ومنهم من لم يحمل عليه في شيء من الحديث، وحمل عليه في مذهبه، وقالوا: كان يحمل على علي رحمه الله وعلى جميع الصحابة، والمشهور عنه أنه كان يقدم عثمان، ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه»⁽³⁾، قال الحافظ ابن حجر: «فهذا قول مبين مفصل»⁽⁴⁾.

9- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب القرشي: رمى بعض أهل العلم ابن أبي ذئب بالقول بالقدر، فقال ابن سعد رحمه الله: «وكان يرمى بالقدر، ولم يكن الذي بينه وبين مالك بن أنس بذلك»⁽⁵⁾، ورماه كذلك ابن حبان⁽⁶⁾، والجوزجاني⁽⁷⁾ وذكره السليمان في أسامي القدرية⁽⁸⁾. وقد نفى عنه الواقدي بدعة القدر، فقد روى ابن سعد ومن طريقه الخطيب البغدادي، فقال رحمه الله⁽⁹⁾: «كان محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب يكنى أبا الحارث ولد سنة ثمانين عام الجحاف، وكان

(1) تاريخ الإسلام (179/9)، ميزان الاعتدال (299/2).

(2) انظر: المستدرک علی الصحیحین للحاکم النیسابوری (3/108-4590)، والبداية والنهاية لابن كثير (4/268).

(3) تاريخ دمشق (49/462).

(4) هدي الساري ص 615.

(5) الطبقات الكبير لابن سعد، الطبعة (7/563).

(6) الثقات (7/391).

(7) الشجرة في أحوال الرجال ص 319.

(8) ميزان الاعتدال (3/620).

(9) هو الواقدي، وقال الذهبي: «(والواقدي - وإن كان لا نزاع في ضعفه - فهو صادق اللسان، كبير القدر) السير (7/142).

وكان من أروع الناس وأفضلهم وكانوا يرمونه بالقدر، وما كان قدريا، لقد كان ينفي قولهم ويعيبه، ولكنه كان رجلا كريما يجلس إليه كل أحد، ويغشاه فلا يطرده، ولا يقول له شيئا، وإن هو مرض عاده، فكانوا يتهمونه بالقدر لهذا وشبهه»⁽¹⁾.

وهذا سبب من رماه بالقدر لأجل ركون القدرية إليه وإيوائهم لديه، وأكد مصعب الزبيري هذا الأمر وزاده بيانا؛ فقد روى الخطيب عن أحمد بن علي الأبار قال: سألت مصعبا الزبيري عن ابن أبي ذئب، وقلت له: حدّثونا عن ابن أبي عاصم أنه قال: كان ابن أبي ذئب قدريا، فقال: «معاذ الله! إنما كان في زمن المهدي قد أخذوا أهل القدر بالمدينة وضربوهم ونفوههم، فجاء قوم من أهل القدر فجلسوا إليه واعتصموا به من الضرب، فقال قوم: إنما جلسوا إليه لأنه يرى القدر، لقد حدثني من أثق به أنه ما تكلم فيه قط»⁽²⁾.

فهذا بيان شاف وحنة قائمة في نفي بدعة القدر عن ابن أبي ذئب ولله الحمد، ولذا قال الحافظ ابن حجر: «ورمي بالقدر ولم يثبت عنه، بل نفي ذلك عنه مصعب الزبيري وغيره»⁽³⁾.

(142/7).

(1) طبقات ابن سعد (559/7)، تاريخ بغداد (522/3).

(2) تاريخ بغداد (522/3).

(3) هدي الساري ص 620.

المطلب الثاني: من انفرد بهم البخاري ومسلم كل على حدة

فممن انفرد بهم البخاري وحده:

10-عكرمة أبو عبد الله البربري: رماه بعض الكبار برأي الخوارج، وبرأه آخرون من ذلك، وقد

بسط الحافظ ابن حجر الكلام فيما قيل في رأيه رحمه الله ودافع عنه فقال رحمه الله:

«على أنه لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك، وإنما كان يوافق في بعض المسائل فنسبوه إليهم، وقد برأه أحمد والعجلي من ذلك، فقال في كتاب "الثقات" له: عكرمة مولى بن عباس رضي الله عنهما مكي تابعي ثقة برئ مما يرميه الناس به من الحرورية»⁽¹⁾.

11-محمد بن سواء السدوسي: اتهمه الأزدي في ضعفائه، قال ابن حجر: «وقال الأزدي في

الضعفاء: كان يغلو في القدر، وهو صدوق»⁽²⁾، وقال الذهبي: «أحد الثقات المعروفين، قال الأزدي: غال في القدر»⁽³⁾.

ولا يقبل قول الأزدي فيه، وابن حجر كثيرا ما يرد ما ينفرد به أبو الفتح الأزدي في طعنه في الرجال من أجل ضعفه هو في نفسه! وقد رد ابن حجر رحمه الله -من جملة ما ردّ- على طعن الأزدي في بعض الأئمة فقال: «ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف فكيف يعتمد في تضعيف الثقات»⁽⁴⁾، وقال -أيضا-: «والأزدي لا يُعَرَّج على قوله»⁽⁵⁾.

ويعتبر ذكر الأزدي لمحمد بن سواء في كتابه "الضعفاء" من جملة شذوذه، وهو يدخل في جملة المؤاخذات على كتابه هذا؛ الذي قال فيه الذهبي رحمه الله: «وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء، عليه فيه مؤاخذات»⁽⁶⁾.

(1) الهدى ص605، وانظر: معرفة الثقات (145/2).

(2) تهذيب التهذيب (583/3)، وانظر: "هدى الساري" ص618.

(3) ميزان الاعتدال (576/3).

(4) هدى الساري في ترجمة: أحمد بن شبيب، ص550.

(5) هدى الساري في ترجمة: أيوب بن سليمان، ص558.

(6) ميزان الاعتدال (523/3)، ونقل كلمته -هذه- ابن حجر في "لسان الميزان" (90/7).

12- محمد بن زياد الألهاني:

انفرد الحاكم النيسابوري باتهامه بالنصب، قال أبو الوليد الباجي: «قال الحاكم النيسابوري: محمد بن زياد الألهاني وحرّيز بن عثمان من أهل البدع ممن اشتهر عنهما النصب»⁽¹⁾.
وقد دفع هذا الزعم الحافظ الذهبي رحمه الله، فقال رحمه الله: «وثقه أحمد والناس، وما علمت فيه مقالة سوى قول الحاكم الشيعي: أخرج البخاري في الصحيح لمحمد بن زياد وحرّيز بن عثمان؛ وهما ممن قد اشتهر عنهم النصب.

قلت: ما علمت هذا من محمد»⁽²⁾.

وقد انفرد مسلم رحمه الله براو واحد وهو:

13- خالد بن سلمة المخزومي الكوفي:

اتهمه جرير بن عبد الحميد بالإرجاء والنصب فيما رواه عنه ابن عدي⁽³⁾، ولم يثبت ذلك عن جرير فالإسناد إليه ضعيف من أجل محمد بن حميد؛ وهو الرازي، وقد ضعفه غير واحد؛ بل وكذبه البعض كابن وارة⁽⁴⁾.

(1) التعديل والتجريح (689/2).

(2) ميزان الاعتدال (551/3).

(3) الكامل لابن عدي (21/3).

(4) تهذيب التهذيب (69/1).

المطلب الثالث: القسم الثاني: رواة رموا بالبدعة واتهموا في دينهم بفساد المعتقد، لكن

رجعوا عن ذلك، ورجوعهم من حيث القطع به واحتماله على ثلاث مراتب:

الفرع الأول: المرتبة الأولى وهي أقواها: من تبينت توبته، وظهرت إنابته، وصار بعد ذلك مشهورا بسلامة المعتقد، وصرح بذلك وأعلن بنفسه أنه نقض ما كان يعتقد، وسأورد هؤلاء على حسب ما اتفق عليه الشيخان في الإخراج لهم، وما انفرد كل منهما على حدة:

أ- فممن روى عنه البخاري ومسلم:

1- حسان بن عطية المحاربي: كان رحمه الله يقول بالقدر ثم رجع عنه وأنكر على القدرية، فعن الأوزاعي أنه قال: «قدم علينا غيلان القدري في خلافة هشام بن عبد الملك فتكلم غيلان وكان رجلا مفوها، فلما فرغ من كلامه قال لحسان: ما تقول فيما سمعت من كلامي؟ فقال له حسان: يا غيلان! إن يكن لساني يكلُّ عن جوابك، فإن قلبي ينكر ما تقول»⁽¹⁾.

2- محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي: كان رحمه الله شيعيا محترقا ولا يترحم على عثمان رضي الله عنه، ثم ورد ما فيه التصريح برجوعه، قال أبو هاشم الرفاعي: سمعت ابن فضيل يقول: «رحم الله عثمان ولا رحم من لا يترحم عليه، قال: وسمعت يخلف بالله أنه صاحب سنة، رأيت على حُفِّه أثر المسح⁽²⁾، وصلت خلفه ما لا يحصى، فلم أسمع يجهر يعني بالبسملة»⁽³⁾.

3- وهب بن منبه بن كامل اليماني: كان رحمه الله قدري وصنف في ذلك كتابا ثم رجع، قال حماد بن سلمة عن أبي سنان: سمعت وهب بن منبه يقول: كنت أقول بالقدر حتى قرأت بضعة وسبعين كتابا من كتب الأنبياء؛ من جعل إلى نفسه شيئا من المشيئة فقد كفر فتركت قولي»⁽⁴⁾.

وقال عمرو بن دينار: دخلت على وهب داره بصنعاء فأطعمني جوزا من جوزة في داره، فقلت له: «وددت أنك لم تكن كتبت في القدر»، فقال: «أنا والله وددت ذلك»⁽¹⁾.

(1) حلية الأولياء (72/6).

(2) ذلك أن المسح على الخفين صار شعارا لأهل السنة لما أنكرته الشيعة الرافضة، ولذا يورده العلماء في كتب العقائد، على أنه من الفقهيات العملية.

(3) تهذيب التهذيب (677/3).

(4) هدي الساري ص 633.

قال أحمد: «اتهم بشيء منه ورجع»، وقال العجلي: «رجع»⁽²⁾.

ب- من انفرد بهم البخاري رحمه الله:

4- **حريز بن عثمان الرحبي**: رمي بالنصب وسبَّ عليّ عليه السلام، وثبت تركه لذلك، قال سلمة بن شبيب: سمعت علي بن عياش يقول: سمعت حريز بن عثمان يقول لرجل: «ويحك! تزعم أنني أشتم علي بن أبي طالب والله ما شتمت عليا قط».

وقال شبابة: سمعت حريز بن عثمان قال له رجل: يا أبا عمرو! بلغني أنك لا تترحم علي علي؟ فقال له: أسكت ما أنت وهذا! ثم التفت إلي فقال: «رحمه الله مئة مرة»⁽³⁾.

وأورد البخاري عن أبي اليمان أنه قال: «كان حريز يتناول من رجل ثم ترك ذلك»⁽⁴⁾ يعني عليا عليه السلام، وقال الذهبي: «هذا الشيخ كان أروع من ذلك»⁽⁵⁾.

5- **ثور بن يزيد الحمصي**: زُمي بالنصب ولا يثبت هذا فيه، ورمي ببدعة القدر، وثبت أنه رجع عن ذلك والله الحمد، قال أبو القاسم: «وقد روي عنه أنه تبرأ من القول بالقدر»⁽⁶⁾، وقال أبو زرعة الدمشقي عن منبه بن عثمان: قال رجل لثور بن يزيد: يا قدرى! قال: «لئن كنت كما قلت إني لرجل سوء، وإن كنت علي خلاف ما قلت إنك لفي حل»⁽⁷⁾.

6- **علي بن الحسن بن شقيق المروزي**: كان يقول بالإرجاء ثم رجع عنه، قال علي بن الحسين بن حبان: وجدت في كتاب أبي بخط يده قال أبو زكريا: «وما أعلم أحدا قدم علينا من خراسان كان أفضل من ابن شقيق وكانوا كتبوا في أمره كتابا أنه يرى الإرجاء فقلنا له فقال: لا أجعلكم في حل قال أبو زكريا: وكان عالما بابن المبارك»⁽⁸⁾.

ج- من انفرد بهم مسلم رحمه الله:

(1) تهذيب الكمال (147/31).

(2) السير (548/4).

(3) انظر الأثرين: تاريخ بغداد (187/9).

(4) التاريخ الكبير (104/3).

(5) سير أعلام النبلاء (81/7).

(6) تذكرة الحفاظ (175/1).

(7) تهذيب الكمال (426/4).

(8) تهذيب الكمال (372/20).

7- **عون بن عبد الله بن عتبة الكوفي**: كان على مذهب الإرجاء ثم رجع وأنشد في ذلك أبيات.
قال الأصمعي عن أبي نوفل الهذلي عن أبيه: «وأما عون بن عبد الله فكان من آدب أهل المدينة وأفقههم، وكان مرجئاً ثم رجع عن ذلك، فأنشأ يقول:

لأول ما تفارق غير شك ففارق ما يقول المرجئونا
وقالوا مؤمن من أهل جور وليس المؤمنون بجائرينا
وقالوا مؤمن دمه حلال وقد حرمت دماء المؤمنين⁽¹⁾.

8- **نصر بن عاصم الليثي**: رمي بمذهب الخوارج، ثم صرح بالتبري منهم ومن بدعتهم، ذكر ذلك المرزباني فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر فقال:

«كان على رأي الخوارج ثم تركهم وأنشد له:
فارقت نجدة والذين تزرّقوا وابن الزبير وشيعة الكذاب⁽²⁾».

(1) تاريخ دمشق (65/47).

(2) تهذيب التهذيب (218/4).

الفرع الثاني: المرتبة الثانية: من صرح أئمة النقد بأنه رجع عن بدعته وثاب إلى رشده، وهذا أشهر من الأول، وهو وإن كان قويا إلا أن الأول أقوى منه؛ فالاعتراف سيد الأدلة كما يقال، فإن أئمة الحديث كما اعتبروا في قبول الراوي تزكية المعتبرين له، كذلك الحال بالنسبة لاعتبار إثبات رجوع الراوي المخالف في عقيدته إلى جادة الصواب وسلامة الاعتقاد، وأذكر هؤلاء كذلك حسب ما اشترك فيهم الشيخان، ومن انفرد كل منهم على حدة:

أ-رواة صرح الأئمة برجوعهم وقد اشترك الشيخان في التخريج لهم:

1-إبراهيم بن طهمان الخراساني: رمي بالإرجاء وصرح الحاكم أبو عبد الله برجوعه عنه، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه والله أعلم»⁽¹⁾، وقد نقل الحافظ مغلطاي كلام الحاكم فقال رحمه الله: «ومذهب إبراهيم الذي نقل لنا عنه بخلافه؛ فلا أدري أكان ينتحلها ثم رجع عنها، أو اشتبه على الناقلين حقيقة الحال فيما نقله»⁽²⁾.

2-شبابة بن سوار المدائني: رماه الأئمة بالإرجاء، وصرح أبو زرعة رحمه الله برجوعه، فقد سئل أبو زرعة عن أبي معاوية: كان يرى الإرجاء؟ قال: «نعم كان يدعو إليه»، قيل: «فشبابة بن سوار أيضا؟ قال: «نعم»، قيل: «رجع عنه»؟ قال: «نعم، قال: الإيمان قول وعمل»⁽³⁾.

3-عبد الرزاق بن الهمام الصنعاني: رمي رحمه الله بالتشيع، وقد شهد له الإمام أحمد وتبعه يحيى بن معين على رجوعه، قال أبو مسلم البغدادي: «عبيد الله بن موسى من المتروكين تركه أبو عبد الله أحمد بن حنبل لتشييعه، وقد عوتب أحمد بن حنبل على روايته عن عبد الرزاق، فذكر أنه رجع عن ذلك»⁽⁴⁾.

وقد اعتذر يحيى بن معين للإمام أحمد في تركه لعبيد الله بن موسى دون عبد الرزاق بأنه رجع عن تشييعه، فقال ابن معين: «وقد روي عنه أنه رجع عن ذلك»⁽⁵⁾.

(1) تهذيب التهذيب (70/1)، هدي الساري ص553.

(2) إكمال تهذيب الكمال (225/1).

(3) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (407/2).

(4) انظر الأثرين: تاريخ دمشق (189/36).

(5) المصدر السابق (187/36).

ب-من انفرد بهم البخاري ممن صرح الأئمة برجوعه عن بدعته: وليس له إلا:

4-عمران بن حطان السدوسي: وهو مشهور ببدعة الخوارج القعدية، ودعوته لهذا المذهب بشنائه على قاتل علي عليه السلام، وقد شهد له محمد بن بشر العبدي الموصلي برجوعه عن هذه البدعة، فقال: «لم يمت عمران بن حطان حتى رجع عن رأي الخوارج»⁽¹⁾.

وإذا تبين أن البخاري رحمه الله قد انفرد بواحد، فإن مسلماً لم أظفر له براو رجع عن بدعته وصرح الأئمة له بذلك، والله أعلم.

(1) تهذيب التهذيب (317/3).

الفرع الثالث: المرتبة الثالثة: من احتمل الأئمة رجوعهم، ورجحوا ذلك منهم، من غير قطع وجزم، والكلام على هؤلاء كآلآتي:

أ-رواة احتمل الأئمة رجوعهم وقد اشترك الشيخان في التخريج لهم:

1-عبد الله بن أبي نجیح/2-وسيف بن سليمان/3-وزكريا بن إسحاق:

أوردتهم الجوزجاني فيمن رمى بالقدر⁽¹⁾، ولم أذكرهم هنا إلا لمكان قول الذهبي رحمه الله: «هؤلاء ثقات، وما ثبت عنهم القدر أو لعلهم تابوا»⁽²⁾.

4-هشام الدستوائي: وكان يرمى بالقدر، فاحتمل بعضهم رجوعه عنه لإمامته، قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن عبد الله المدني: «يا أبا الحسن! إن يحيى بن معين ذكر لنا أن مشايخ من البصريين كانوا يرمون بالقدر إلا أنهم لا يدعون إليه، ولا يأتون في حديثهم بشيء منكر منهم: قتادة وهشام صاحب الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة وأبو هلال وعبد الوارث وسلام، كانوا ثقات يكتب حديثهم فماتوا وهم يرون القدر ولم يرجعوا عنه، فقال لي علي رحمه الله: أبو زكريا كذا كان يقول عندنا، إلا أن أصحابنا ذكروا أن هشاما الدستوائي رجع قبل موته، ولم يصح ذلك عندنا»⁽³⁾، قال الذهبي رحمه الله: «وقيل: رجع عنه»⁽⁴⁾.

5-عبد الوارث بن سعيد: قال بالقدر رحمه الله، وذهب بعض الأئمة إلى إنكار ذلك لما رواه البخاري عن أبي جعفر قال: حلف لي عبد الصمد⁽⁵⁾: إنه لمكذوب على أبي وما سمعت قط -يعني القدر وكلام عمرو بن عبيد-⁽⁶⁾.

وقد اختار الحافظ الخزرجي رحمه الله هذا؛ فقال: «أحد الأعلام، رمي بالقدر ولم يصح»⁽⁷⁾، ولعله اتبع في ذلك الحافظ ابن حجر فقال رحمه الله: «يحتمل أنه رجع عنه، بل الذي اتضح لي أنهم اتهموه به

(1) الشجرة في أحوال الرجال ص317.

(2) ميزان الاعتدال (515/2).

(3) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المدني (45/1).

(4) ميزان الاعتدال (300/4).

(5) وهو من الثقات الأثبات كما قال المعلمي في: التنكيل (558/2).

(6) التاريخ الكبير (118/6).

(7) الخلاصة ص247.

لأجل ثنائه على عمرو بن عبيد، فإنه كان يقول: لولا أنني أعلم أنه صدوق ما حدثت عنه، وأئمة الحديث كانوا يكذبون عمرو بن عبيد وينهون عن مجالسته، فمن هنا اتُّهم عبد الوارث⁽¹⁾. ولم أجد من انفرد به الشيخان من هذه المرتبة شيئاً، والله أعلم.

(1) هدي الساري ص 598.

المطلب الرابع: من يُظن أنهم من رواة الشيخين وليس كذلك

وهما راويان اثنان:

1- بكير بن عبد الله:

بُكَيْر بن عبد الله أو بن أبي عبد الله الطائي الكوفي الطويل المعروف بالضحخ مقبول رمي بالرفض من السادسة م ق⁽¹⁾.

قال العقيلي في ترجمة عثمان المؤذن: «من الشيعة، وبكير أيضا»⁽²⁾، وأورد إسناد حديث فيه بكير الطويل هذا، وقال: «وهذا إسناد شيعي من عباد بن يعقوب إلى عثمان»⁽³⁾.

وقال الخزرجي: «بكير بن عبد الله أو ابن أبي عبد الله الطائي الطويل الضخخ رمي بالرفض»⁽⁴⁾. قال المزني رحمه الله: «روى له مسلم وابن ماجه حديثا واحدا من رواية شعبة»⁽⁵⁾، وعلم برواية مسلم له عند ترجمته في: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»⁽⁶⁾، وكذا علم له بذلك -تبعاً للمزني- كل من: ابن حجر -كما في التقريب- ومغلطاي والخزرجي.

على أن في كلام المزني هذا نظر! فإن مسلماً رحمه الله صرح بأنه بكير بن الأشج⁽⁷⁾، قال الدكتور بشار عواد: «والملاحظ من كل ذلك أن المزني لم يقدم أي دليل على مقالته، ولا أدري كيف فات عليه تصريح الإمام باسمه في الصحيح»⁽⁸⁾.

ومع هذا لم يورده الأئمة الذين صنّفوا في رجال مسلم، قال الحافظ مغلطاي: «قال ابن خلفون في الثقات: روى له مسلم في المتابعة، ولم يذكره في رجال مسلم: الحاكم أبو عبد الله، ولا اللالكائي، ولا الإقليشي، ولا أبو إسحاق الحبال، ولا الصريفي»⁽⁹⁾، وينضاف إلى هؤلاء: ابن منجويه.

(1) التقريب ص128.

(2) ضعفاء العقيلي (216/3).

(3) المصدر السابق.

(4) خلاصة تذهيب تذهيب (52/1).

(5) تذهيب الكمال (246/4).

(6) تحفة الأشراف (202/5).

(7) صحيح مسلم، صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (1/355-ح763).

(8) تعليقه على تذهيب الكمال (247/4).

(9) الإكمال (31/3).

واعتبر الذهبي رحمه الله -تبعاً لأحمد بن عمرو البزار- أنه -أي الذي روى عنه مسلم- بكير الأشج وليس بالطويل فقال رحمه الله: «وأما أحمد بن عمرو البزار الحافظ فقال: بل هو بكير بن الأشج، ويقوي هذا أن مسلماً روى هذا الحديث بسنده عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج قال: حدثني كريب فذكره، والله أعلم»⁽¹⁾.

وأما ما قاله الدكتور بشار من أن «الذهبي اعتبرهما واحداً بدلالة قوله الذي نقلناه آنفاً، وعدم ترجمته لهذا الطويل الضخم في الميزان أو في تاريخ الإسلام، وهذا وهم من الذهبي فهذا رجل آخر»⁽²⁾. فهذا مما وهم فيه؛ إذ فاته حفظه الله أن ينظر في "سير أعلام النبلاء" فالذهبي رحمه الله فرّق بينهما، فإنه قال في ترجمة بكير بن عبد الله الأشج: «وقد اشتبه بكير بن عبد الله هذا على طائفة ببكير بن عبد الله الطائي الكوفي، ويقال: بكير بن أبي عبد الله الطويل الضخم، وهما متعاصران، روى الضخم عن: مجاهد، وكريب، وسعيد بن جبير، وهو مُقَلَّبٌ روى عنه سلمة بن كهيل، وأشعث بن سوار، وإسماعيل بن سميع الحنفي وكأنه مات شاباً»⁽³⁾.

ثم قال الدكتور بشار حفظه الله -مستدركا-: «ولكن يجوز أن يُعتذر عن الذهبي في هذا أنه إنما قصد بذلك أن هذا الطويل الضخم لم يرو له مسلم وابن ماجه فهو ليس من رجال الكتب الستة»⁽⁴⁾. وهذا الاعتذار الذي ساقه يحتاج إلى ساق ليقوم عليه، فالذهبي رحمه الله أورد بكير الطويل في الكاشف، وأشار إلى كونه من رواة مسلم وابن ماجه، فقال رحمه الله: «بكير الطائي الضخم عن كريب، وعنه سلمة بن كهيل وأشعث بن سوار م ق»⁽⁵⁾، فهذا الاعتذار لا يُحتاج إليه. وقد يقال: الذهبي حصل له في الكاشف نوع غفلة فتبع المزني ونسي ما كان حققه في سيره، والله أعلم.

وبعد؛ فالذي يظهر -والله أعلم- أن مسلماً أخرج عن بكير بن عبد الله الأشج، وهو إمام ثبت لم يرم بسوء المعتقد، ولم يخرج عن بكير الطويل؛ فهو ليس من رجال مسلم، وقد قال الدكتور بشار: «ولذلك نرى أنه هو الأشج، وأن الطويل الضخم لم يرو له أصحاب الكتب الستة»⁽¹⁾.

(1) السير (171/6).

(2) تعليقه على تهذيب الكمال (247/4).

(3) سير أعلام النبلاء (171/1).

(4) تعليقه على تهذيب الكمال (247/4).

(5) الكاشف (275/1).

وما قاله صحيح - إن شاء الله-، ولذلك أعرضت عن إيراده فيمن تكلم في معتقده، والله أعلم.

2- محمد بن زائدة:

محمد بن زائدة التميمي أبو هشام الكوفي الصيرفي صدوق يرى القدر من الثامنة لم يصح أن مسلماً أخرج له م⁽²⁾.

أوردت الكلام على محمد بن زائدة من أجل قول المزي رحمه الله: «روى له مسلم فيما ذكر أبو القاسم اللالكائي»⁽³⁾.

وقال الدكتور بشار عواد: «وجاء في حواشي النسخ تعليقاً للمؤلف نصه: لعله تصحيف من عثمان بن زائدة»⁽⁴⁾.

ولله در المزي رحمه الله ما أدقه!، فعثمان هذا انفرد بالرواية عنه مسلم رحمه الله⁽⁵⁾، ولم يُذكر عنه سوء المعتقد، والله الحمد.

(1) تعليقه على تهذيب الكمال (247/4).

(2) التقريب ص 478.

(3) تهذيب الكمال (207/25).

(4) تعليقه على تهذيب الكمال (207/25).

(5) تهذيب الكمال (367/19)، ميزان الاعتدال (33/3).

المطلب الخامس: من أخرج لهم الشيخان في المتابعات

لم أدرس الرواة الذين أخرج لهم البخاري ومسلم في المتابعات والشواهد، وهكذا إذا أخرج أحدهما عن راو في الأصول وأخرج له الآخر في المتابعات أوردته عند الأول دون الثاني، والذي دفعني لذلك هو ما مشى عليه الأئمة من الاعتذار لمن أخرج عن هؤلاء المتكلم فيهم في المتابعات، وعدم اعتبار من ذكروا في الشواهد، ومن ذلك ما قاله الإمام النووي -معتذرا للإمام مسلم في التحريج عن بعض الضعفاء-: «أن يكون ذلك واقعا في المتابعات والشواهد لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولا بإسناد نظيف، رجاله ثقات، ويجعله أصلا، ثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه تُنبه على فائدة فيما قدمه، وقد اعتذر الحاكم أبو عبد الله بالمتابعة والاستشهاد في إخراجهم عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح؛ منهم مطر الوراق وبقية بن الوليد ومحمد بن إسحاق بن يسار وعبد الله بن عمر العمري والنعمان بن راشد، وأخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين»⁽¹⁾.

وهؤلاء وغيرهم لم يلحق بسببهم لصحيح مسلم خدش، فهذا الذهبي رحمه الله نجده يعذر مسلم في عدم تحريجه عن عكرمة رحمه الله فقال: «واعتمده البخاري وأما مسلم فتجنبه، وروى له قليلا مقرونا بغيره»⁽²⁾.

وقال أيضا: «ما علمت مسلما أخرج له سوى حديث واحد، لكنه مقرون بآخر، فروى لابن جريج عن أبي الزبير عن عكرمة، وطاووس عن ابن عباس في حج ضباعة»⁽³⁾.
وجرى من المحافظ ابن حجر كثيرا من المرات الاعتذار للبخاري رحمه الله بإخراجه عن طائفة ممن طعن فيه بأنه أخرجهم في المتابعات دون الأصول⁽⁴⁾.

ودونك طائفة ممن أخرج عنهم الشيخان في المتابعات والشواهد:

(1) شرح النووي لمسلم (36/1).

(2) ميزان الاعتدال (93/3).

(3) السير (32/5)، وهو في الحج، 15- باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه، (ح1208).

(4) وفي الباب الثاني من الرسالة أمثلة كثيرة تدل على ذلك.

1- عبد الملك بن أعين:

عبد الملك بن أعين الكوفي مولى بني شيبان صدوق شيعي له في الصحيحين حديث واحد متبوعة من السادسة ع⁽¹⁾.

قال الإمام أحمد في عبد الملك بن أعين: «كان يتشيع، وقد روى عنه سفيان، وأخوه حمران بن أعين كان يتشيع»⁽²⁾.

وقال البخاري: «عبد الملك بن أعين وكان شيعيا»⁽³⁾.

وقال أبو حاتم الرازي: «عبد الملك بن أعين من عتق الشيعة»⁽⁴⁾.

وقال الساجي: «كان يتشيع ويحمل في الحديث»⁽⁵⁾، وقال ابن حبان: «وكان يتشيع»⁽⁶⁾.

وقد رماه سفيان بن عيينة بالرفض، فقد قال الحميدي عن سفيان: «حدثنا عبد الملك بن أعين وكان شيعيا، وكان عندنا رافضيا صاحب رأي»⁽⁷⁾.

وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود حدثنا حامد قال حدثنا سفيان قال: «هم ثلاثة إخوة عبد الملك بن أعين وزرارة بن أعين وحمران بن أعين روافض كلهم، أحببهم قولا عبد الملك»⁽⁸⁾.

وقال الذهبي رحمه الله: «صادق في الحديث، لكنه من غلاة الرافضة»⁽⁹⁾.

(1) التقريب ص 362.

(2) العلل ومعرفة الرجال (551/1). نقل محقق العلل - وهو فضيلة الدكتور: وصي الله عباس - عن أبي حاتم الرازي أنه قال في ابن أعين: «من أعتق الشيعة»، والوارد في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (343/5): «من عتق الشيعة»، وكذا هو مثبت في تهذيب الكمال (284/18)، وكذلك في ميزان الاعتدال (652/2)، وتهذيب التهذيب (607/2)، فلعله سبق قلم من فضيلته.

(3) التاريخ الكبير (405/5)، وأورده كذلك في الضعفاء ص 76.

(4) الجرح والتعديل (343/5).

(5) تهذيب التهذيب (607/2).

(6) ثقات ابن حبان (94/7).

(7) الكفاية للخطيب البغدادي (293/1)، المعرفة والتاريخ للفسوي (473/3)، تهذيب الكمال (283/18)، وانظر: ميزان الاعتدال (652/2).

(8) تهذيب الكمال (284/18)، وذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب (607/2)، لكن رواه العقيلي بإسناده إلى سفيان أن أشدهم حمران، فقال رحمه الله: «كانوا ثلاثة أخوة عبد الملك بن أعين وحمران بن أعين وزرارة بن أعين كانوا شيعة وكان أشدهم في هذا الأمر حمران بن أعين»، انظر الضعفاء الكبير (287/1).

(9) تاريخ الإسلام (167/8).

قال الحافظ ابن حجر: «ليس له في الصحيحين سوى حديث سفيان بن عيينة عن جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين سمعا شقيقا يقول سمعت بن مسعود فذكر حديث من حلف على مال امرئ مسلم هو في التوحيد من صحيح البخاري»⁽¹⁾.

فهو عند البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة]، وعند مسلم في الإيمان، 61- باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار⁽²⁾.
فرواية الشيخين عنه مقرونا بجامع بن أبي راشد.

خلاصة الكلام في عبد الملك بن أعين:

كان شيعيا مشهور بذلك، ورماه بعض الأئمة كابن عيينة بالرفض وتبعه في ذلك
الذهبي رحمه الله.

(1) هدي الساري ص 596.

(2) رجال صحيح البخاري (862/2)، رجال مسلم (432/1).

2- عمران بن مسلم:

عمران بن مسلم المنقري بكسر الميم وسكون النون أبو بكر القصير البصري صدوق ربما وهم قيل هو الذي روى عن عبد الله بن دينار وقيل بل هو غيره وهو مكّي من السادسة خ م د ت س⁽¹⁾

اتهم بعض الأئمة عمران بالقول بالقدر، فقد قال يحيى: «وكان عمران يرى القدر»، وقال الحسن الجفري: «جاءني عمران وأصحاب له يتكلمون في القدر»⁽²⁾.

واستدرك الذهبي على العقيلي في إيرادهِ لعمران في ضعفائه فقال: «تناكر العقيلي وأورده»⁽³⁾. وقال الذهبي: «وكان يرى القدر»⁽⁴⁾.

قال ابن حجر: «له في البخاري حديثان: أحدهما عن عطاء عن ابن عباس في قصة المرأة السوداء وتابعه عليه عنده ابن جريج، والثاني عن أبي رجاء العطاردي عن عمران بن حصين في التمتع بالحج إلى العمرة، وهو عنده أيضا من طريق مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عمران»⁽⁵⁾.

والأول في المرضي، باب فضل من يصرع من الريح، والثاني في تفسير القرآن، باب فيمن تمتع بالعمرة إلى الحج.

وقد روى عنه مسلم في البر والصلة والآداب، 14- باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن أو نحو ذلك حتى الشوكة يشاكها⁽⁶⁾، وهو عند مسلم كذلك من طرق عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عمران.

خلاصة الكلام في عمران بن مسلم:

اتهم بالقول ببدعة القدر، ولم يذكرُوا عنه غلوا فيه أو دعوة إليه، والله أعلم.

(1) التقريب ص 430.

(2) انظر الأثرين في: ضعفاء العقيلي (305/3).

(3) ميزان الاعتدال (243/3).

(4) تاريخ الإسلام (549/9).

(5) هدي الساري ص 611.

(6) روى عنه مسلم في المتابعات في موضعين: في صلاة المسافرين (ح 769) روى عن قيس، والثاني في الحج (ح 1226) روى عن أبي رجاء الذي تابع مطرف عن عمران رضي الله عنه، انظر: رجال مسلم (94/2).

المطلب السادس: من تفرد بهم البخاري

1- شبل بن عباد:

شبل بن عباد المكي القارئ ثقة رمي بالقدر من الخامسة قيل مات سنة ثمان وأربعين وقيل بعد ذلك خ د س فق⁽¹⁾.

قال الإمام أحمد: «هؤلاء ما أقرهم: سيف وزكريا وشبل، وإبراهيم بن نافع ثقة، أصحاب بن أبي نجيح: قدرية عامتهم، ولكن ليسوا هم أصحاب كلام، إلا أن يكون شبل؛ لا أدري»⁽²⁾.

فقد ذكرهم الإمام أحمد من جملة القدرية وتردد رحمه الله في شبل بن عباد هل هو من أصحاب الكلام؟ يعني -والله أعلم- الذين يجادلون في المذهب ويخاصمون من أجله على طريقة أهل الكلام.

وسئل الإمام أحمد عن إبراهيم بن نافع، قال: «ثقة، وشبل ثقة والجرشي ثقة أصحاب ابن نجيح، ولكن كان رأيهم القدر»⁽³⁾.

ورماه بالقدر -كذلك- أبو داود رحمه الله، فقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن ورقاء وشبل في ابن أبي نجيح؟، فقال: «ورقاء صاحب سنة إلا أن فيه إرجاء، وشبل قدري»⁽⁴⁾.

وقال عنه -أيضا-: «ثقة إلا أنه يرى القدر»⁽⁵⁾.

وأورده الجوزجاني فيمن تكلم في القدر واحتمل الناس حديثه على ما ابتلي به من سوء الرأي⁽⁶⁾.

قال ابن حجر: «له في البخاري حديثان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد بمتابعة ورقاء بن عمر»⁽⁷⁾.

روى عنه البخاري في أربعة مواضع:

المحصر، باب النسك شاة، وفي تفسير القرآن، باب ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا﴾

(1) التقريب ص 236.

(2) العلل ومعرفة الرجال (260/3).

(3) سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص 234.

(4) سؤالات الآجري لأبي داود (200/1)، وقول محقق "العلل معرفة الرجال" (260/3): «لم أجد أحدا رماه به»، تقصير

منه، فقد رماه به أبو داود والجوزجاني.

(5) تهذيب الكمال (358/12)، تهذيب التهذيب (159/2).

(6) الشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني ص 319.

(7) هدي الساري ص 580.

يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^ط فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ
بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿البقرة: 235﴾،

وفي الطلاق، بَابُ ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ - إلى قوله - ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾
[البقرة: 234] ⁽¹⁾.

خلاصة الكلام في شبيل بن عباد:

كان رحمه الله قدريا، واحتمل الناس حديثه، والله أعلم.

(1) رجال صحيح البخاري (355/1).

2- عباد بن يعقوب:

عباد بن يعقوب الرواجني بتخفيف الواو وبالجميم المكسورة والنون الخفيفة أبو سعيد الكوفي صدوق رافضي حديثه في البخاري مقرون، بالغ بن حبان فقال يستحق الترك من العاشرة مات سنة خمسين خ ت ق⁽¹⁾.

كان عباد بن يعقوب شيعيا جلدا، جريئا على الصحابة، فقد سئل صالح بن محمد عنه فقال: «كان يشتم عثمان»⁽²⁾، وقال صالح: «سمعت عباد بن يعقوب يقول: الله أعدل من أن يدخل طلحة والزبير الجنة، قلت: وملك ولم؟ قال: لأنهما قاتلا علي بن أبي طالب بعد أن بايعاه»⁽²⁾.

وقال ابن عدي: «سمعت عبدان يذكره عن أبي بكر بن أبي شيبة أو هناد بن أبي السري أنهما أو أحدهما فسقه، ونسبه إلى أنه يشتم السلف»⁽³⁾.

وقال رحمه الله: «وفيه غلو فيما فيه من التشيع، وروى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم»⁽³⁾.

وقال ابن جرير: سمعته يقول: «من لم يبرأ في صلاته كل يوم من أعداء آل محمد، حشر معهم»، ولذا قال ابن حبان: «وكان رافضيا داعية إلى الرفض»⁽⁴⁾، وقد رد الذهبي كلام عباد هذا، فقال رحمه الله: «هذا الكلام مبدأ الرفض، بل نكف ونستغفر للأمة، فإن آل محمد في إياهم قد عادى بعضهم بعضا واقتتلوا على الملك وتمت عظامهم، فمن أيهم نبرأ؟!»⁽⁵⁾.

وقال أيضا رحمه الله: «فقد عادى آل علي آل عباس، والطائفتان آل محمد قطعاً فممن نبرأ! بل نستغفر للطائفتين وننبرأ من عدوان المعتدى، كما تبرأ النبي ﷺ مما صنع خالد لما أسرع في قتل بني جذيمة، ومع ذلك فقال فيه: خالد سيف سله الله على المشركين، فالتبري من ذنب سيغفر لا يلزم منه البراءة من الشخص»⁽⁶⁾.

(1) التقريب ص 291.

(2) تهذيب الكمال (175/14).

(3) الكامل (348/4).

(4) المجروحين لابن حبان (172/2).

(5) السير (536/11).

(6) ميزان الاعتدال (379/2).

ومن عجيب ما ورد مما يدل على غلو عباد بن يعقوب وضلاله ما رواه الخطيب البغدادي بسنده عن القاسم بن زكريا المطرز أنه قال: وردت الكوفة فكتبت عن شيوخها كلهم غير عباد بن يعقوب، فلما فرغت ممن سواه دخلت عليه، وكان يمتحن من يسمع منه، فقال لي: من حفر البحر؟ فقلت: الله خلق البحر، فقال: هو كذلك، ولكن من حفره؟ فقلت: يذكر الشيخ، فقال: حفره علي بن أبي طالب، ثم قال: ومن أجره؟ قلت: الله مجري الأنهار ومنبع العيون، فقال: هو كذلك، ولكن من أجرى البحر؟ فقال: يفيدني الشيخ، فقال: أجره الحسين بن علي.

قال: فكان عباد مكفوفاً فرأيت في داره سيفاً معلقاً وحجفة، فقلنا: أيها الشيخ لمن هذا السيف؟ فقال: هذا لي، أعددته لأقاتل به مع المهدي.

قال: فلما فرغت من سماع ما أردت أن أسمع منه، وعزمت على الخروج عن البلد، دخلت عليه فسألني كما كان يسألني، وقال: من حفر البحر؟ فقلت: حفره معاوية وأجره عمرو ابن العاص، ثم وثبت من بين يديه وجعلت أعدو، وجعل يصيح: أدركوا الفاسق عدو الله فاقتلوه⁽¹⁾، قال الذهبي: «إسنادها صحيح»⁽²⁾، وقال مرة: «هذه حكاية صحيحة»⁽³⁾.

وروى الخطيب عن أبي علي الحافظ قال: «كان أبو بكر محمد بن إسحاق -يعني بن خزيمة- إذا حدث عن عباد بن يعقوب قال: الصدوق في روايته المتهم في دينه»⁽⁴⁾، ثم قال رحمه الله: «قد ترك ابن خزيمة في آخر أمره الرواية عن عباد، وهو أهل لئلا يروى عنه»⁽⁴⁾، وصدق الخطيب رحمه الله، بل قد تعجب الذهبي كيف روى عنه أهل الحديث على فساد مذهبه، فقال رحمه الله: «وما أدري كيف تسمحوا في الأخذ بمن هذا حاله؟ وإنما وثقوا بصدقه»⁽⁵⁾، فوثقهم بصدقه مع احتياجهم لرواية ما عنده من الحديث حفظاً للسنة النبوية هو الذي دفعهم للأخذ عنه، فعباد بن يعقوب أحق بقول ابن سعد: «وكتبوا عنه للضرورة»⁽⁶⁾، وقد قالها في خالد القطواني، وأين خالد من عباد في شتم الصحابة

(1) الكفاية للخطيب البغدادي (392/1)، وكذا رواه ابن الجوزي بسنده في كتابه: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (77/2).

(2) السير (536/11).

(3) تاريخ الإسلام (303/18).

(4) الكفاية للخطيب البغدادي (392/1)، وانظر: تهذيب التهذيب (285/2).

(5) السير (538/11).

(6) طبقات ابن سعد (530/8).

والدعوة إلى الرفض؟!، نعم هو صادق الحديث ولم يتعمد الكذب، فالشأن كما قال الذهبي فيه: «رافضي ضال لكنه صادق، وهذا نادر!»⁽¹⁾.

قال الحافظ ابن حجر: «روى عنه البخاري في كتاب التوحيد حديثا واحدا مقرونا؛ وهو حديث ابن مسعود أي العمل أفضل، وله عند البخاري طرق أخرى من رواية غيره»⁽²⁾. وهو في باب: وسمى النبي ﷺ الصلاة عملا...⁽³⁾.

خلاصة الكلام في عباد بن يعقوب:

شيعي جلد، بل رافضي يدعو إلى الرفض، معلن لسوء مذهبه، شتاما للسلف ولم يسلم من لسانه بعض الصحابة، وكان يمتحن الطلبة في الرفض، روى عنه ابن خزيمة ثم تركه.

(1) تاريخ الإسلام (106/8) - في ترجمة زيد بن علي -.

(2) هدي الساري ص 585.

(3) رجال صحيح البخاري (863/2).

المبحث الثاني: ضابط الإخراج عن رمي بسوء المعتقد

من الأمور المهمة التي ينبغي تسليط الضوء عليها في هذه الرسالة؛ هي محاولة الكشف عن منهج البخاري ومسلم رحمهما الله في الرواية عن أهل البدع، بحكم أن هذين الإمامين لهما منزلتهما الكبيرة بين علماء أهل الحديث ونقاده، ومن جهة أخرى ما تتميز به كتابهما من الصحة والانتقاء والجودة والدقة، وغير ذلك من الميزات التي جعلت هذين الكتابين أصح الكتب بعد كتاب الله ﷻ، وكذا معرفة مراد نقاد الحديث من توثيق الرجل من جهة، وتبيين سوء معتقده من جهة أخرى، والكلام في هذا ضمن ستة مطالب:

المطلب الأول: بيان إنصاف نقاد الحديث لمخالفهم:

ينبغي للعاقل أن يوقن ويستحضر دائما أن الكمال لله ﷻ، وأن من عداه ﷻ معرض للخطأ والزلل والنسيان، ولعل البعض يضع نقاد الحديث موضع العصمة من الخطأ! وينظر إليهم نظره للأنبياء عليهم السلام؛ الذين لا يقرون على خطأ -إن وقع منهم-! كلا ليس هذا المطلوب تجاه هذه الثلة الطيبة من الرجال؛ الذين حفظوا لنا دين الله وسنة نبيه ﷺ من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، لكن النظرة الصائبة في هؤلاء رحمهم الله ما قاله فيهم الحافظ الذهبي رحمه الله -وهو منهم إن شاء الله-: «ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صوابا، وأندرهم خطأ، وأشدهم إنصافا، وأبعدهم عن التحامل.

وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح، فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزوه، فتندم. ومن شد منهم، فلا عبرة به، فخل عنك العناء، وأعط القوس باريها، فوالله لولا الحفاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطب من أهل البدع، فإنما هو بسيف الإسلام وبلسان الشريعة، وبجاه السنة وإظهار متابعة ما جاء به الرسول ﷺ، فنعوذ بالله من الخذلان»⁽¹⁾.

وكان مما تحلوا به في قيامهم بهذه المهمة هو الإنصاف، بل الإنصاف والعدل من أعظم أسباب رواج كلامهم في الناس، واعتماد الناس على قولهم، فما كان انتقادهم وطعنهم في معتقد الرواة تشهيا، أو انتصارا لأنفسهم، فهذا نوع من الظلم وهو لا يدوم، بل دافعهم في ذلك محض الديانة وصيانتها وحفظها تقريبا إلى الله ﷻ، وهذا من العدل والتقوى، ومن جميل ما قاله الإمام أبو زرعة الرازي رحمه الله: «كل من لم يتكلم في هذا الشأن على الديانة فإنما يعطب نفسه، كل من كان بينه وبين إنسان حقد أو بلاء يجوز أن يذكره؟! كان الثوري ومالك يتكلمون في الشيوخ على الدين فنفذ قولهم، ومن لم يتكلم فيهم على غير الديانة يرجع الأمر عليه»⁽²⁾.

وهذا الصنيع أثمر لهم عدم الأخذ عن أحد إلا بإجازة هؤلاء الأئمة لذاك الرجل، ومن أمثلة ذلك ما قاله جعفر الطيالسي عن يحيى بن معين رحمه الله أنه قال: «قدم علينا عبد الوهاب بن عطاء فكتب إلى أهل البصرة: وقدمت بغداد وقبلني يحيى بن معين، والحمد لله»⁽³⁾.

(1) سير أعلام النبلاء (82/11).

(2) أحوية أبي زرعة على سؤالات البرذعي (329/2).

(3) تهذيب التهذيب (391/4).

ويظهر هذا الإنصاف في أمور:

1- من ذلك أن جملة من الرواة اتهم بالانحراف في باب من أبواب المعتقد بلا حجة في ذلك، فنجد أن النقاد -أو بعضهم- ممن عاصر ذلك المتهم ينبري للدفاع عنه، وتبريء ساحته من السوء؛ ومن أمثلة ذلك: إنكار يحيى بن معين على من ألصق بسعد بن إبراهيم بدعة القدر، وذلك لما سأله ابن البرقي عن قول الناس في سعد بن إبراهيم أنه كان يرى القدر وتركه مالك، فقال: «لم يكن يرى القدر، وإنما ترك مالك الرواية عنه لأنه تكلم في نسب مالك، فكان لا يروي عنه، وهو ثبت لا شك فيه»⁽¹⁾.

2- ومن ذلك أن جملة من رواة الحديث وقع في الانحراف والبدعة، ولكنه رجع عنها، فينقل ذلك عنه ويبيّن هذا في المجالس ويدافع عنه، ومن أمثلة ذلك أن الإمام أحمد بن حنبل عوتب على روايته عن عبد الرزاق فذكر أنه رجع عن ذلك⁽²⁾.

3- ومن ذلك: الإنكار على من يتهم راو بالغلو فيما وقع فيه من البدعة، كما قال الجوزجاني -في ابن أبي ميمونة-: «وعطاء بن أبي ميمونة كان رأسا في القدر»⁽³⁾، فتعقبه الذهبي -منكرا عليه- فقال: «بل قدرى صغير، وحديثه في الصحيحين»⁽⁴⁾.

4- ويلتحق بالوجه الثالث من يرمى بالدعوة إلى ما هو عليه من الانحراف والمخاصمة فيه، وهو في واقع الأمر ليس كذلك، فيرد الأئمة هذا الافتراء ويدافعون عن الرجل، وإن كان متلبسا بجنس تلك البدعة والمخالفة، ومن أمثلة ذلك: ما قاله الإمام أحمد في سعيد بن أبي عروبة: «كان قتادة وسعيد يقولان بالقدر ويكتمان»⁽⁵⁾، وقال العجلي: «وكان يقول بالقدر ولا يدعو إليه»⁽⁶⁾. وقال الذهبي في الفضل بن دكين: «الفضل بن دكين، أبو نعيم، حافظ حجة إلا أنه يتشيع من غير غلو ولا سب»⁽⁷⁾.

(1) تهذيب التهذيب لابن حجر (690/1).

(2) تاريخ دمشق (189/36).

(3) الشجرة في أحوال الرجال ص 315.

(4) ميزان الاعتدال (76/3).

(5) السير (414/6).

(6) معرفة الثقات (403/1).

(7) ميزان الاعتدال (350/3).

5- ومن إنصافهم أنهم يتوقفون فيمن ذكر عنه سوء معتقد ولم يتبينوه، ولم يعرفوا من حال الرجل ما يقطعون بكذب الناقل، أما إذا خبروا الرجل وعرفوا براءة ساحته من ذلك لإمامته، أو لشهرته بسلامة المعتقد أو لغير ذلك؛ فإنهم يبادرون بالإنكار؛ فهذا الإمام أحمد يُسأل عن عبد الرحمن بن مهدي -فيما رواه الأثرم-: «كان كثير الحديث؟ فقال: قد سمع ولم يكن بذاك الكثير جدا، لكن الغالب عليه حديث سفيان، وكان يشتهي أن يُسأل عن غيره من كثرة ما يسأل عنه، فقيل له: كان يتفقه؟ قال: كان أوسع فيه من يحيى بن سعيد، كان يحيى يميل إلى قول الكوفيين، وكان عبد الرحمن يذهب إلى بعض مذاهب أهل الحديث وإلى رأي المدنيين، فذكر لأبي عبد الله عن إنسان أنه يحكي عنه القدر، قال: «ويجل له أن يقول هذا؟ هو سمع هذا منه؟» ثم قال: «يحيى إلى إمام من أئمة المسلمين يتكلم فيه؟!»⁽¹⁾.

وفي مقابل ذلك لما سئل رحمه الله عن ورقاء قال: «ثقة صاحب سنة»، قيل له: كان مرجئا؟ قال: «لا أدري»⁽²⁾، وقد توقف في جماعة فقال رحمه الله: «سيف بن سليمان وزكريا بن إسحاق وإبراهيم بن نافع وأصحاب ابن أبي نجيح قدرية عامتهم، ولكن ليس هم أصحاب كلام، إلا أن يكون شيئا لا أدري»⁽³⁾، وكذلك لما اتهم ابن أبي ذئب بالقدر، قال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي -وذكر ابن أبي ذئب-: «كان أكثر من مالك، كان رجلا صالحا يأمر بالمعروف»، قلت: كان يرمى بالقدر؟ قال: «ما علمت»⁽⁴⁾، وهكذا سئل أبو داود عن عاصم بن كليب، فذكر من فضله، فقيل له: «كان مرجئا؟ قال: «لا أدري»⁽⁵⁾، ومن ذلك أن الجوزجاني تحامل على سعيد بن عفير فقال: «وكان سعيد بن عفير فيه غير لون من البدع وكان مخلطا غير ثقة»، فرد عليه ابن عدي رحمه الله فقال: «وهذا الذي قال السعدي لا معنى له، ولم أسمع أحدا ولا بلغني عن أحد من الناس كلاما في سعيد بن كثير بن عفير، وهو عند الناس صدوق ثقة، وقد حدث عنه الأئمة من الناس»⁽⁶⁾.

فهذه بعض الوجوه التي تدل على إنصاف القوم في المخالفين، والله الموفق.

(1) تهذيب التهذيب (2/556).

(2) تاريخ بغداد (15/674).

(3) ضعفاء العقيلي (2/173).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/314).

(5) تهذيب الكمال (13/537).

(6) الشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني ص 270.

المطلب الثاني: المقارنة بين البخاري ومسلم

إن الناظر فيما اعتمده البخاري ومسلم من الرواية عمن وسم بميسم سوء، وعند المقارنة بينهما والمقابلة بين رواتهما، ليلحظ فضل البخاري على تلميذه مسلم، ويلوح له مزية صحيح البخاري على صحيح مسلم، ويحصل له مزيد طمأنينة بما قاله الحافظ الإسماعيلي رحمه الله: «ومنهم مسلم بن الحجاج؛ وكان يقاربه⁽¹⁾ في العصر، فرام مرامه، وكان يأخذ عنه أو عن كتبه، إلا أنه لم يضايق نفسه مضايقة أبي عبد الله، وروى عن جماعة كثيرة لم يتعرض أبو عبد الله للرواية عنهم، وكلُّ قصد الخير، غير أن أحدا منهم لم يبلغ من التشدد مبلغ أبي عبد الله»⁽²⁾.

فمما ينبغي أن يعلم أن التخريج عن راو سليم في معتقده، لم ينحرف به الهوى إلى شيء من المعتقدات الفاسدة، أولى من التخريج عن المبتدع، الذي أشرب قلبه بسوء المعتقد؛ ولو كان ثقة مقبول الرواية، فإنه مما لا شك فيه «أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلا أولى من التخريج عمن تكلم فيه، وإن لم يكن ذلك الكلام قادحا»⁽³⁾، فكيف إذا كان قادحا؟!.

وإذا تحاكما إلى لغة الأرقام - كما يقال - تبين هذا الأمر المهم:

ذلك أن كل رواية البخاري ومسلم ممن طعن في معتقده بلغ: مائة وثلاثة (103) رواية.

اشتركا جميعا في أربعة وخمسين (54) راويا.

انفرد البخاري بعشرين (20) راويا، وانفرد مسلم بتسعة وعشرين (29) راويا.

فهذا يدل على أن ما أخرجهم مسلم ممن طعن في معتقده أكثر من البخاري بتسعة (09) رواية.

والرواة الذين لم يثبت فيهم الطعن في معتقدهم - أي أنهم برآء مما رموا به من سوء - بلغ عند البخاري ثلاثة (03) رواية، وعند مسلم راو واحد (01).

والرواة الذين رجعوا وتابوا - بيقين - من البدعة التي كانوا عليها، وأقلعوا عن سوء المعتقد وسلمت عقيدتهم بتصريحهم أو إخبار العدول من الأئمة عنهم؛ بلغ عند البخاري أربعة (04) رواية، وبلغ عند مسلم راويان (02).

فعلى هذا إذا أنقصنا جملة من لم يصح فيه الطعن، ومن تاب ورجع عن بدعته، وجدنا العدد كالآتي:

(1) أي البخاري.

(2) هدي الساري ص13.

(3) قاله الحافظ ابن حجر، انظر: هدي الساري ص14.

عدد رواة البخاري الذين انفرد بهم عن مسلم: ثلاثة عشر (13) راويا.
وعدد رواة مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري ستة وعشرون (26) راويا.
فهذه المزية مما يحسن أن تضاف إلى جملة المزايا التي ذكرها الحافظ ابن حجر عند سرد وجوه تفضيل البخاري على مسلم رحم الله الجميع، فإنه قال رحمه الله عند ذلك: «ويبان ذلك من أوجه:
أحدها: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضع وثلاثون رجلا؛ المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلا، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلا؛ المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلا.
ثانيها: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكتر من تخريج أحاديثهم، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس، بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ.
ثالثها: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم، وعرف أحوالهم، واطلع على أحاديثهم، وميّز جيدها من موهومها، بخلاف مسلم فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين ومن بعدهم، ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم منهم.
رابعها: أن البخاري يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية انتقاء ومسلم يخرجها أصولاً»⁽¹⁾.
على أن مسلما رحمه الله يتحاشى الإخراج عن طائفة قد أخرج لهم البخاري، وما دفع بالإمام مسلم لتركهم إلا سوء معتقدهم، فمن هؤلاء:
- ثور بن يزيد، قال الذهبي رحمه الله: «حافظ ثبت إلا أنه قدري قح فلذا تركه مسلم»⁽²⁾.
- علي بن الجعد، قال الذهبي رحمه الله: «علي بن الجعد الجوهري حافظ ثبت ودعه مسلم فلم يخرج له في الصحيح لأنه فيه بدعة قال مرة من قال القرآن مخلوق لم أعنفه»⁽³⁾.
- عمران بن حطان وغيرهم، وكذلك رحمه الله فإن أكثر من روى عنهم ممن رمي بسوء المعتقد لم يكتر عنه، بل أخرج عنهم الحديث والحديثان، وفي المتابعات، والله أعلم.

(1) هدي الساري ص14.

(2) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق 56.

(3) المغني (10/2).

المطلب الثالث: منهج الشيخين في الإخراج عن رمي بسوء المعتقد

أحببت في هذا المطلب أن أشير إلى موقف البخاري ومسلم من الرواة الذين طعن في معتقدتهم، ومقصدي هو كشف القناع عن منهج الشيخين في التخريج لهؤلاء.

فبعد معرفة أقسام رواة الشيخين - في المبحث السابق - ينبغي عند تجلية منهج الشيخين أن نراعي - ولا بد - إخراج وتنحية كل من لم يثبت في حقه وصف السوء ووسم الباطل؛ وحاصلهم ثلاثة عشر راويًا، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن من الرواة من ثبت في حقه ذلك صدقًا، لكن ثبت رجوعه وتوبته من السوء وهم على درجات - كما ذكر في المبحث السابق - فمن الإنصاف بمكان أن نراعي حال هؤلاء في تخريج الشيخين لأحاديثهم من حيث رجوعهم، معنى هذا أن الاحتمال قائم كون البخاري ومسلم أخرجوا لهؤلاء بعد رجوعهم، فيكون كالعذر لهما في التخريج عنهم، وبالتالي فيلحقون بالقسم الأول، وهذا الاحتمال وارد جدا، وقد مشى عليه الحافظ ابن حجر في بعض الرواة، فهذا عمران بن حطان الخارجي، أورد الحافظ ابن حجر قول محمد بن بشر العبدي الموصلي فيه: «لم يمت عمران بن حطان حتى رجع عن رأي الخوارج»، ثم قال الحافظ رحمه الله: «هذا أحسن ما يعتذر به عن تخريج البخاري له»⁽¹⁾، وقال كذلك: «فإن صح ذلك كان عذرا جيدا»⁽²⁾.

يعني إذا ثبت رجوع الرجل عن سوء معتقده فلا يلحق عتاب أو مؤاخظة على من خرج حديثه، بل هذا صنيع الفطاحل من الأئمة المتقدمين، والنقاد المنصفين، فهذا الإمام أحمد كان يروي عن عبد الرزاق الصنعاني ثم تركه ثم روى عنه فلما روجع اعتذر بأنه رجع عن زلته، فقد قال أبو مسلم البغدادي: «عبيد الله بن موسى من المتروكين تركه أبو عبد الله أحمد بن حنبل لتشييعه، وقد عوتب أحمد بن حنبل على روايته عن عبد الرزاق فذكر أنه رجع عن ذلك»⁽³⁾.

ووافقته على ذلك يحيى بن معين، وذلك لما عاب ابن معين على الإمام أحمد في تركه لعبيد الله بن موسى دون عبد الرزاق، اعتذر له الإمام أحمد بأنه رجع فقال ابن معين: «وقد روى عنه أنه رجع عن ذلك»⁽⁴⁾.

(1) تهذيب التهذيب (317/3).

(2) هدي الساري ص 611.

(3) تاريخ دمشق (189/36).

(4) المصدر السابق (187/36).

ولكن يبقى هذا الاحتمال واردا ولا يُجزم في راو بعينه إلا بعد البينة، ومن البينة أن يصرح أحد الأئمة بأن البخاري أو مسلما لم يخرجوا لفلان إلا بعد رجوعه عن سوء معتقده، ولم أقف على مثل ذلك -والله أعلم- على أن أمر هؤلاء أخف وأهون ممن سيأتي الكلام عليهم.

يبقى النظر في جمهور الرواة الذين أخرج لهم الشيخان أو أحدهما وقد ثبت في حقهم السوء والباطل، ولم يثبت رجوعهم عن ذلك، والكلام على هؤلاء لا يتم على قاعدة واحدة، فعقائد الرواة متفاوتة فمنها الغليظة كالتجهم والرفض والخارجية، ومنها المتوسطة كالقدر، ومنها الخفيفة كالإرجاء، وهذا على ما قاله ابن رجب رحمه الله: «وقريب من هذا قول من فرق بين البدع المغلظة كالتجهم والرفض والخارجية والقدر، والبدع المخففة ذات الشبه كالإرجاء.

فيخرج من هذا أن البدع الغليظة يرد بها الرواية مطلقا، والمتوسطة كالقدر إنما يرد رواية الداعي إليها، والخفيفة كالإرجاء هل يقبل معها الرواية مطلقا، أو يرد عن الداعية، على روايتين»⁽¹⁾. كذلك أصحاب هذه المعتقدات منهم الداعي إلى باطله ومنهم غير ذلك، وفي هذا قال الذهبي رحمه الله: «فإن كان كلامهم فيه من جهة معتقده، فهو على مراتب:

فمنهم: من بدعته غليظة، ومنهم: من بدعته دون ذلك، ومنهم: الداعي إلى بدعته، ومنهم: الكاف، وما بين ذلك.

فمتى جمع الغلظ والدعوة تجنب الأخذ عنه، ومتى جمع الخفة والكف أخذوا عنه وقبلوه.

فالغلظ كغلاة الخوارج والجهمية والرافضة، والخفة كالشيع والإرجاء.

وأما من استحل الكذب نصرا لرأيه كالحطائية فبالأولى رد حديثه»⁽²⁾.

فعند النظر إلى جملة من أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما من أصحاب البدع المغلظة؛ نجد أن من اشتركا فيهم ثلاثة رواة: يحيى بن صالح -أثم بالتجهم-، وداود بن الحصين -رمي بالخروج- وعبيد الله بن موسى -رمي بالتشيع ورماه البعض بالرفض-:

فأما داود فلم يكن يدعو إليه، قال ابن حبان: «كان يذهب مذهب الشراة، وكل من ترك حديثه على الإطلاق وهم؛ لأنه لم يكن بداعية إلى مذهبه»⁽¹⁾، ومع هذا فقد أخرج عنه البخاري حديثا واحدا وله شواهد، ولمسلم عنه ثلاثة أحاديث.

(1) شرح علل الترمذي (55/1).

(2) الموقظة ص 66.

وأما يحيى بن صالح فغاية ما يقال فيه أنه رمي بالتجهم، وإلا فهو مشهور بالإرجاء، وباعتبار ذلك فهو من شيوخ البخاري، وقد روى عنه هو والإمام مسلم ثلاثة أحاديث أو حديثين. وهذان أكثر ما قيل فيهما: التجهم والخروج بدون ذكر غلو فيهما، اللهم إلا ما ذكر عن عبيد الله فهو من شيوخهما، بل هو من كبار شيوخ البخاري.

وأما أصحاب البدع المتوسطة - كالقدر - ممن احتمل الأئمة أحاديثهم فليسوا بالكثير، وعددهم خمسة عشر (15) راويا، وجل هؤلاء لم يكونوا دعاة إلى بدعتهم، وأكثرهم خرج عنهم الشيخان الحديثين والثلاثة، ولم يكثر إلا عن أربعة أئمة وهم: هشام الدستوائي، وعبد الوارث بن سعيد، وعدي بن ثابت، وقتادة بن دعامة السدوسي⁽²⁾، ولم يكونوا هؤلاء يدعون لأبيهم، فقد سأل محمد بن عثمان بن أبي شيبة علي بن عبد الله المدني فقال: «يا أبا الحسن! إن يحيى بن معين ذكر لنا أن مشايخ من البصريين كانوا يرمون بالقدر إلا أنهم لا يدعون إليه ولا يأتون في حديثهم بشيء منكر، منهم: قتادة وهشام صاحب الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة وأبو هلال وعبد الوارث وسلام، كانوا ثقات يكتب حديثهم فماتوا وهم يرون القدر ولم يرجعوا عنه، فقال لي علي رحمه الله: أبو زكريا كذا كان يقول عندنا، إلا أن أصحابنا ذكروا أن هشام الدستوائي رجع قبل موته ولم يصح ذلك عندنا»⁽³⁾.

ومن المناسب أن أسوق كلاما للذهبي رحمه الله عند ترجمة قتادة رحمه الله: «وكان يرى القدر، نسأل الله العفو، ومع هذا فما توقف أحد في صدقه، وعدالته، وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبَدَل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل، ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثرت صوابه، وعُلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعُرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه؛ نعم ولا نفتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك»⁽⁴⁾.

ولم يخرجوا رحمهما الله عن هؤلاء - بعد تتبع أحاديثهم - ما فيه تقوية لبدعتهم، والله أعلم.

(1) ثقات ابن حبان (284/6).

(2) مع التنبيه لاحتمال رجوع هشام وعبد الوارث - كما سلف في المبحث قبله -.

(3) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المدني ص 46.

(4) السير (271/5).

ثم للشيخين العذر في الإخراج لهؤلاء إذا حضر في الذهن ما قاله أئمة النقاد قبلهما، وأعني بذلك ما قاله يحيى بن سعيد القطان لما ذكر له علي بن المديني أن عبد الرحمن بن مهدي يقول: «أترك كل من كان رأساً في بدعة يدعو إليها، فقال له يحيى: كيف تصنع بقتادة وابن أبي رواد وعمر بن ذر؟ وذكر قوماً، ثم قال يحيى: إن ترك هذا الضرب ترك ناساً كثيراً»⁽¹⁾.

وكذلك لهما الأسوة بإمام السنة؛ الإمام أحمد لما قال رحمه الله: «نحن نحدث عن القدرية، لو فتشت أهل البصرة وجدت ثلثهم قدرية»⁽²⁾.

ثم إن الحصاة الأكبر كانت في التخريج عن خفت بدعته وهانت زلته كالإرجاء أو التشيع الخفيف، والكثير من هؤلاء أئمة مشهورون، ولم يكتر الشيخان التخريج عن هؤلاء، فقد يخرجان عن هذا القسم - في الغالب - الحديثان والثلاثة، والقليل منهم يخرجان عنه الستة والسبعة من الأحاديث، ولم يكثرا إلا عن عمرو بن مرة ومسعر بن كدام وخالد بن مخلد.

وأكثر البخاري دون مسلم عن إبراهيم بن طهمان وعبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج ومالك بن إسماعيل، وهؤلاء جميعاً من شيوخ البخاري الذين روى عنهم مباشرة بلا واسطة؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد روى عنهم كثيراً في الشواهد كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر، والله أعلم. ثم إن أمر هؤلاء أسهل من القسم الذي قبله لخفة زلتهم، ومنهم من احتمل رجوعه، والله الموفق.

(1) تهذيب الكمال (509/23).

(2) انظر: تاريخ بغداد (105/14) وتهذيب التهذيب (310/3).

المطلب الرابع: منهج البخاري ومسلم في الإخراج عمن رمي بسوء المعتقد فيما انفردا به

وكذلك فيما يتعلق الأمر بالذين انفرد عنهم البخاري دون مسلم رحمه الله، فممن رمي بالبدعة المغلظة: علي بن الجعد -رمي بالتجهم- وعلي بن أبي هاشم -وقف في القرآن-.

أما ابن أبي هاشم فهو من شيوخ البخاري وروى عنه حديثان، وأما ابن الجعد فهو كذلك من شيوخه، وروى عنه أحاديث يسيرة من حديثه عن شعبة فقط -لأنه أثبت البغداديين عنه-⁽¹⁾، وجملة ما رواه عنه إحدى عشر (11) حديثاً، وما في تلك الأحاديث تقوية لبدعتهم، والله الحمد.

ورواية البخاري عمن رمي ببدعة متوسطة وهم: عوف الأعرابي وسلام بن مسكين والحسن بن ذكوان؛ فأحاديثهم بين الحديث والحديثين، وأكثر قليلاً.

وكذلك الحال بالنسبة للقسم الثالث -على قتلهم- فإن البخاري لم يكثر عنهم، بل روى عن بعضهم الحديث والحديثين والثلاث، هذا كله في الأصول⁽²⁾.

ولكن هنا أمر مهم ينبغي الوقوف عنده، وهو أن الكلام قد كثر في الإمام البخاري لتخريجه عن رجلين، وهما: عباد بن يعقوب الرواجني الرافضي، وعمران بن حطان الخارجي القعدي، فقد أنكر كثير من الأئمة تخريج البخاري عن هذين، وأن شأنهما أحقر من أن يذكر في الجامع الصحيح الذي هو أصح كتاب بعد كتاب الله ﷺ، وهيبته ومكانته عند أهل السنة في المقام المعروف عند أهل الفن! فهذا الإمام بدر الدين العيني رحمه الله يقول عن الرواجني هذا: «تُرْكُ الرواية عن مثل هذا هو الأوجب، والرفض إذا ثبت فهو جرح عظيم»⁽³⁾.

(1) هدي الساري ص 607.

(2) وهنا استشكل ظاهر؛ وهو أن البخاري رحمه الله قد قال: «كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة، ولم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل» أخرجه اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (889/3)، وقد روى في جامعه عن طائفة من المرجئة، بل قد أكثر عن البعض، والجواب عن ذلك -والله أعلم- بأحد وجهين:

أ- أنه لما قال ذلك رحمه الله لم يكن قد كتب عن أولئك ثم كتب عنهم بعد.

ب- أو أنه روى عنهم ولم يعلم بإرجائهم، ولم يبلغه ذلك عنهم، خاصة ممن لم يشتهر بذلك ولم تكن له دعوة إلى بدعته تلك، أو يكون الراوي قد رجح عن إرجائه وتبرأ منه فكتب عنه البخاري بعد علمه بتوبته. وهذا الوجه أظهر من الأول، والله أعلم.

(3) عمدة القاري (281/25).

وكذلك بالنسبة لعمران، فقد اعتذر الحافظ ابن حجر للبخاري في التخريج عنه بأنه رجع عن سوء معتقده، وذلك بعد أن أورد كلام محمد بن بشر العبدي الموصلي: «لم يمت عمران بن حطان حتى رجع عن رأي الخوارج»⁽¹⁾، ثم قال الحافظ رحمه الله: «هذا أحسن ما يعتذر به عن تخريج البخاري له»، وقال كذلك: «فإن صح ذلك كان عذرا جيدا»⁽²⁾.

ثم نقض الحافظ ما اعتذر به للبخاري آنفا واستبعد ذلك فقال: «وقد قيل: إن عمران تاب من بدعته وهو بعيد»⁽³⁾.

واعتذر له رحمه الله بعذر آخر فقال رحمه الله: «وإنما أخرج له البخاري على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة متدينا»⁽⁴⁾.

ولكن نوزع في هذا الاعتذار، وتعقبه العلامة العيني، فقال -معرضا بكلام ابن حجر-: «فإن قلت: كان تركه من الواجبات، وكيف يقبل قول من مدح قاتل علي عليه السلام؟ قلت: قال بعضهم: إنما أخرج له البخاري على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة متدينا. انتهى.

قلت: ليس للبخاري حجة في تخريج حديثه، ومسلم لم يخرج حديثه، ومن أين كان له صدق اللهجة؟ وقد أفحش في الكذب في مدحه ابن ملجم اللعين؟! والمتدين؛ كيف يفرح بقتل مثل علي بن أبي طالب عليه السلام حتى يمدح قاتله؟»⁽⁵⁾.

أما الرواجني⁽⁶⁾؛ فينبغي أن يعلم أن البخاري روى عنه حديثا واحدا مقرونا فقال رحمه الله: حدثني سليمان، حدثنا شعبة، عن الوليد، ح، وحدثني عباد بن يعقوب الأسدي، أخبرنا عباد بن العوام، عن الشيباني، عن الوليد بن العيزار، عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود عليه السلام: أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل؟ قال: «الصلاة لوقتها، وبر الوالدين، ثم الجهاد في سبيل الله»⁽⁷⁾.

(1) تهذيب التهذيب (317/3).

(2) هدي الساري ص 611.

(3) فتح الباري (357/10).

(4) المصدر السابق.

(5) عمدة القاري (19/22).

(6) وقد مضى الكلام عليه ص 139.

(7) انظر: فتح الباري (625/13).

وما قاله الذهبي رحمه الله في ترجمة علي بن هاشم أبو الحسن الكوفي الخزاز: «ولغلوه ترك البخاري إخراج حديثه، فإنه يتجنب الرافضة كثيرا، كأنه يخاف من تدينهم بالتقية، ولا نراه يتجنب القدرية ولا الخوارج ولا الجهمية، فإنهم على بدعهم يلزمون الصدق»⁽¹⁾ فليس على إطلاقه، فإن البخاري رحمه الله قد أخرج عن شيخه عبيد الله بن موسى، بل أكثر عنه في الأصول، وهو أشنع من علي بن هاشم في التشيع، حتى حذر منه الإمام أحمد رحمه الله وتركه، وكذا أخرج عن عدي بن ثابت وكان إمام الشيعة وقاصهم.

وأما عمران بن حطان فقد خرج عنه البخاري حديثا واحدا بمتابعة غيره، وحديثا آخر عن عائشة رضي الله عنها حديثه: أن النبي ﷺ «لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصاليب إلا نقضه»⁽²⁾، وهذا الأثر مشهور قد خرج غيره رحمه الله.

فالأحاديث التي رواها البخاري عن طريق هذين الراويين ثابتة عند أهل الفن صحيحة، والله الحمد. وما ذكره العيني من أن ترك البخاري الرواية عن هذين من الواجبات لعظم زلتهما في المعتقد وخشية عدم الصدق في اللهجة وبالتالي في الرواية، ففعل البخاري أخرج عنهما ما تيقن صحته وعرف تعدد مخرجه، وقد بين هو رحمه الله ذلك في صحيحه، بإيراد الأول مقرونا بغيره، والثاني بمتابعة غيره، فيكون قد اطمأن إلى ما روياه في خصوص ما خرج، والله أعلم.

يبقى أن يقال: الأولى ترك الإخراج عنهما، فيقال: البخاري إمام ناقد، ومحقق كبير، فله اجتهاده في هذا الباب، وما رآه غيره أن ترك الرواية عنهم من باب الأولوية، فقد رآه هو من باب المصلحة، وما في ذلك خدش بجامعه، والله أعلم.

وأما الرواة الذين انفرد بالإخراج لهم مسلم، فمن أصحاب البدع الغليظة: إسماعيل بن سميع والحسن بن صالح وعبد الحميد بن جعفر -رموا برأي الخوارج- وعمرو بن حماد -رمي بالرفض-. فأما الأولون فلم يكن فيهم غلو، فعلى جعلهم تنزلا من أصحاب البدع الغليظة، فإن مسلما لم يكثر عنهم، بل روى عنهم الحديثين وأكثر قليلا.

وأما عمرو بن حماد، فهو من شيوخ مسلم ولم يرو عنه إلا حديثا واحدا عن جابر بن سمرة قال: «صليت مع رسول الله ﷺ صلاة الأولى، ثم خرج إلى أهله وخرجت معه، فاستقبله ولدان، فجعل

(1) ميزان الاعتدال (160/3).

(2) فتح الباري (472/10).

يُسمح بخدي أحدهم واحدا واحدا، قال: وأما أنا فمسح خدي، قال: فوجدت ليده بردا أو ريحا كأنما أخرجها من جؤنة عطار».

وأما أصحاب البدع المتوسطة فلم يكثر عنهم مسلم رحمه الله، بل حديثه عنهم بين الحديث والحديثين، ولم يكثر إلا عن شيبان بن فروخ؛ وهو من شيوخه رحمه الله، وقد بين إمام النقد في زمانه؛ أبو حاتم الرازي سبب أخذ الناس عنه بقوله: «كان يرى القدر، واضطر الناس إليه بأخرة»⁽¹⁾، وقال الذهبي رحمه الله -تعليقا على كلام الرازي-: «يعني: أنه تفرد بالأسانيد العالية»⁽²⁾.

وأما أصحاب البدع الخفيفة فأكثرهم لم يخرج مسلم لأحدهم في صحيحه إلا حديثا واحدا، والله الموفق.

هذا وقد ذكر مسلم في صحيحه منهجه في الإخراج عن المبتدعة فقال رحمه الله: «واعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع»⁽³⁾، فقد يقول قائل: فما بال مسلم يخرج عن أهل البدع في صحيحه؟ فالجواب: أن من أخرج لهم مسلم في صحيحه لم تكن زلتهم عن عناد، بل عن محض شبهة وقعوا فيها، وخالص زلة ابتلوا بها، ولم يكن عن عناد منهم واستكبار بعد انكشاف الحجة لهم، وتبين المحجة عندهم، وهذا على كل حال مذهب بعض العلماء وهو قوي، قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «وقد احتج من ذهب إلى قبول أخبارهم⁽⁴⁾ بأن مواقع الفسق معتمدا⁽⁵⁾ والكافر الأصلي معاندان، وأهل الأهواء متأولون غير معاندين، وبأن الفاسق المعتمد أوقع الفسق مجانة، وأهل الأهواء اعتقدوا ما اعتقدوا ديانة»⁽⁶⁾، والله أعلم.

(1) الجرح والتعديل (357/4).

(2) السير (102/11).

(3) مقدمة صحيح مسلم (8/1).

(4) أي أهل البدع.

(5) هذه اللفظة والتي ستليها كذا مثبتة في الأصل، ولعل الصواب: متعمدا.

(6) الكفاية في معرفة أصول الرواية (379/1).

المطلب الخامس: ضابط إخراج الشيخين لمن رمي بسوء المعتقد

ينبغي أن يعلم أن المسألة مشكلة معضلة، وهي من المضايق، وقد استعظمها العلماء والأئمة، فهذا الذهبي -ويكفيك به تحقيقا وتدقيقا، وغوصا في دقائق المسائل- أورد قول الحافظ محمد بن البرقي ليحيى بن معين: «أرأيت من يرمى بالقدر يكتب حديثه؟ قال: نعم، قد كان قتادة، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الوارث -وذكر جماعة- يقولون بالقدر، وهم ثقات، يكتب حديثهم ما لم يدعوا إلى شيء».

ثم قال رحمه الله: «هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري والمعتزلي والجهمي والرافضي، إذا علم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعيا إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية، هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثه وهجرانه، وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه، وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة؟ فجميع تصرفات أئمة الحديث تؤذن بأن المبتدع إذا لم تُبج بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تُبج دمه، فإن قبول ما رواه سائغ.

وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها أن من دخل في بدعة، ولم يُعدَّ من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حديثه كما مثل الحافظ أبو زكريا بأولئك المذكورين، وحديثهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم»⁽¹⁾.

والذي يظهر -والله أعلم- أن الشيخين أخرجوا عن طائفة من الرواة رموا بسوء المعتقد، وقد تقصّدوا ذلك، وما كان لهم دافع في ذلك إلا ضرورة الحال، واحتياجهم لذلك السند الذي عن طريقهم، ولكن بعد العلم بسلامة ذلك السند بخصوصه، أو قامت قرائن -عندهما- تدل على صحته، أو غير ذلك، على أن هذا الصنيع منهم ليس تزكية لما هم عليه من السوء، لكن لما اطمأنوا إليه من صدقهم وضبطهم لمروبيهم.

مع أنه لو وجدا من يكفيهم مؤنة تلك الرواية ممن سلمت عقيدته وبرئت ساحته من السوء فإنهما لا يترددان في الإخراج عنه، وأنها يستغنيان عن الإخراج لأولئك، بناء على أن المصلحة حاصلية، والأمر

(1) السير (254/7).

كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «التخريج عن من لم يتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج عن من تكلم فيه، وإن لم يكن ذلك الكلام قادحاً»⁽¹⁾.

وأحسن منه في بيان هذا الأمر المهم، ما قاله الخطيب البغدادي: «أما من ثبت فسقه وظهر كذبه فلا تصح الرواية عنه، وأما من كان معروفاً بالصدق في حديثه والأمانة في نفسه، وله رأي يذهب إليه؛ فالرواية عن غيره من أهل المذاهب القويمة والاعتقادات السليمة أولى، وإن روى عنه جاز ذلك، وحُكِّم من صح اعتقاده وثبت صدقه؛ إلا أنه يهيم في حديثه هذا الحكم أيضاً»⁽²⁾.

فمع الحاجة إلى الرواية عن هؤلاء، وثبوت وصف الصدق فيهم، وأنس الشيخين لرواياتهم -وعندهما الميزان الدقيق في ذلك- أخرجنا عنهم؛ بدون تفریق بين من يدعو لبدعته ممن لا يدعو! وقد تدعو الحاجة لإخراج ما فيه تقوية لبدعة الراوي! ألا ترى أن مسلماً صحح حديث أبي معاوية عن الأعمش عن عدي بن ثابت عن زر قال: قال علي: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إلي: أن لا يجني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق» قال المعلمي رحمه الله: «ولا أعلم أحداً طعن فيه، مع أن عدي بن ثابت معروف بالتشيع، بل وصفه بعضهم بالغلو فيه، وكان إمام مسجد الشيعة وقاضهم، والبخاري إن لم يخرج هذا الحديث فقد احتج بعدي بن ثابت في عدة أحاديث»⁽³⁾، وفي هذا قال الحافظ ابن حجر في إخراج البخاري لعمران: «وإنما أخرج له البخاري على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة متديناً»⁽⁴⁾.

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله: «والذي يُعتمد عليه في تجويز الاحتجاج بأخبارهم»⁽⁵⁾، ما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهاداتهم، ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل، ثم استمرار عمل التابعين والخالفين بعدهم على ذلك، لما رأوا من تحريم الصدق وتعظيمهم الكذب، وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال، وإنكارهم على أهل الريب والطرائق المذمومة، ورواياتهم الأحاديث التي تخالف آراءهم ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج، فاحتجوا برواية عمران بن حطان وهو من الخوارج، وعمرو بن دينار وكان ممن يذهب إلى القدر والتشيع، وكان عكرمة إباضياً وابن أبي

(1) هدي الساري ص14.

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/121).

(3) الأنوار الكاشفة ص290.

(4) فتح الباري (10/357).

(5) أي من رمي بسوء المعتقد.

نجيح وكان معتزليا، وعبد الوارث بن سعيد وشبل بن عباد وسيف بن سليمان وهشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة وسلام بن مسكين وكانوا قدرية، وعلقمة بن مرثد وعمرو بن مرة ومسعر بن كدام وكانوا مرجئة، وعبيد الله بن موسى وخالد بن مخلد وعبد الرزاق بن همام وكانوا يذهبون إلى التشيع، في خلق كثير لا يتسع ذكرهم، دَوَّن أهل العلم قديما وحديثا رواياتهم واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم وهو أكبر الحجج في هذا الباب، وبه يقوى الظن في مقارنة الصواب»⁽¹⁾.

كذا قال الخطيب رحمه الله، ويشهد لذلك ما قاله علي بن المديني: «لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي يعنى التشيع خربت الكتب»، قال الخطيب: «قوله: خربت الكتب، يعنى لذهب الحديث»⁽²⁾.

ومعنى ذلك أن الأمر حصل، وقُدِّر أن انتشر مذهب السوء وذاع في رواة الحديث، فلا مناص من الأخذ عنهم أو بعضهم ممن تمس الحاجة لذلك؛ حفظا لسنة النبي ﷺ، ما داموا متصفين بالصدق والضبط وباقي شروط الأداء، وهذا - والله الحمد - من جملة ما هياها الله لحفظ دينه وصيانة سنة نبيه أن تضيع، فكم من رجل ابتلي بشيء من الهوى وقد تفرد بسنة عزيزة، فاستخرجها من صدره أئمة الحديث، مع اعتبار أن القوم كانوا أهل تثبت شديد، وخبرة كبيرة بالرواة، ومعرفة دقيقة بأحوال الرجال، وفي هذا يقول ابن سعد في خالد القطواني: «وكان منكر الحديث، في التشيع مفرطا، وكتبوا عنه للضرورة»⁽³⁾.

وكذلك ما قاله أبو حاتم الرازي في شيبان بن فَرْوُخ وسبب أخذ الناس عنه: «كان يرى القدر، واضطر الناس إليه بأخرة»⁽⁴⁾.

وبهذا يجاب عما ذكره أبو عبد الله بن الأخرم الحافظ وقد سئل: لم ترك البخاري حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة؟ قال: «لأنه كان يفرط في التشيع»⁽⁵⁾، فليس المراد أن كل من تشيع وأفرط في تشيعه فإن البخاري لم يخرج له في صحيحه، بل المراد - والله أعلم - أن البخاري يتحاشى هذا النوع، إلا إذا

(1) الكفاية في معرفة أصول الرواية (380/1).

(2) المصدر السابق (387/1).

(3) طبقات ابن سعد (530/8).

(4) الجرح والتعديل (357/4).

(5) المصدر السابق (392/1).

احتاج للإخراج عنهم فينتقي من ذلك ما تطمئن نفسه إلى ثبوت ذلك، أو اعتماداً على صدقه، وكذا الحال بالنسبة لمسلم، والله أعلم.

ومما يؤكد أن الإخراج عن رمي بسوء المعتقد من رواة الحديث إنما هو حاجة حفظ السنة، وليس رضاً ببدع أولئك؛ ما قاله العلامة ابن دقيق العيد رحمه الله: «نرى أن من كان داعية لمذهبه (المبتدع) متعصبا له، متجاهراً بباطله؛ أن تترك الرواية عنه، إهانة له وإخماداً لبدعته، فإن تعظيم المبتدع تنويهاً لمذهبه به، اللهم إلا أن يكون ذلك الحديث غير موجود لنا إلا من جهته، فحينئذ تقدم مصلحة الحديث على مصلحة إهانة المبتدع»⁽¹⁾.

وهذا كلام فصل من هذا الإمام في هذه المسألة، فذكر أن مصلحة حفظ الحديث هي المسوغ للإخراج عن رمي بالسوء مع بيان ذلك، والله أعلم.

(1) الاقتراح في فن الاصطلاح (32/1).

المطلب السادس: مراد نقاد الحديث برمي الثقات بسوء المعتقد في

كتب الجرح والتعديل

يبقى النظر في أمر مهم، وهو سمة بارزة في كتب الجرح والتعديل، وفي القراطيس التي عنيت بذكر رواة الحديث، تلوح لمن أمعن النظر فيها، وتظهر جليا لمن قلب أوراقها؛ بل أضحي هذا الأمر منهجا لأئمة الجرح والتعديل، وهو أنه ما من راو ابتلي بشيء من الأهواء في معتقده، وتلبس بشيء من الآراء المخالفة لمنهج الصحابة والتابعين - ثقة كان أو ضعيفا - إلا بينوه في كتبهم، وكشفوا حال معتقدهم، على أنه لو كان الحال مقتصرًا على الضعفاء لهان الأمر، ولكنَّ الكلام على الرواة الثقات! فإنك كثيرا جدا ما تقرأ: فلان ثقة قدري، فلان ثقة شيعي، فلان ثقة مرجئي، وهكذا. ومن أمثلة ذلك:

سئل الإمام أحمد عن سالم الأفتس فقال: «ثقة في الحديث ولكنه مرجئي»⁽¹⁾.

وقال الإمام مسلم في علي بن الجعد: «هو ثقة لكنه جهمي»⁽²⁾.

وهذا ابن المبارك يسأل سفيان الثوري عن الأخذ عن ثور بن يزيد، فقال: «خذوا عنه واتقوا قرنيه»⁽³⁾.

وقال أحمد بن صالح فيه: «ثور بن يزيد ثقة إلا أنه كان يرى القدر»⁽⁴⁾.

وقال يحيى بن معين في فطر بن خليفة: «ثقة شيعي»⁽⁵⁾.

فإن لقائل أن يقول: إذا كان هذا الرجل قد وثِّق، فمعنى هذا - ولو ضمنا - أنه زكي لأخذ الحديث منه! والنصح للسائل بالتحمل عنه! فما فائدة إرداف التوثيق بهذا النوع من الطعن؟! وما معنى التكلم في معتقده في سياق التوثيق؟!.

هذا التساؤل وارد جدا؛ خاصة إذا عُلِم أن طائفة من الناس تنسب هؤلاء الأئمة إلى الغيبة في الصالحين من الرواة، وطائفة أخرى تزعم أن هؤلاء - أي أئمة الجرح والتعديل - يشتغلون بتفريق الأمة والتشويش عليهم بقولهم: فلان كذا وفلان كذا... إلى غير ذلك، وأن هذا من العبث واللغو والباطل

(1) العلل ومعرفة الرجال (474/2).

(2) السير (459/10).

(3) الجرح والتعديل (74/1).

(4) تهذيب الكمال (422/4).

(5) ميزان الاعتدال (364/3).

الذي لا يحبه الله ﷺ، وبعضهم يصور نقاد الحديث جفاة غلاظا على مخالفيهم...وما إلى ذلك من الافتراءات التي هم منها براء.

والواقع أن نقاد الحديث من أشفق الناس على مخالفيهم، وهم أنصح الناس للأمة، فإن توثيقهم للرجل من أجل ما اتصف به من الصدق والضبط، وبسبب ما اجتمع عنده من حفظ سنة النبي ﷺ، وقد يكون تفرد ببعض السنن، أو ظفر بالأسانيد العالية، أو غير ذلك من المصالح التي رعاها أئمة الحديث ولم يغفلوها في صنعتهم الحديثية؛ هذه الأسباب وغيرها دفعتهم لتوثيق من حقه التوثيق، خاصة مع ما تحلى به القوم من العدل والإنصاف، لكن من جانب آخر؛ وخشية تأثر العقيدة السليمة التي كان عليها الرعيل الأول من الصحابة والتابعين بعقائد منحرفة وآراء مستحدثة - لا سيما عند ظهور طوائف الضلال، وشيوع الأهواء في الأمة - كانوا يحدرون الأمة من أصحاب الأهواء، ويضعون سياجا منيعا بين أهل الأهواء وبين سلامة عقيدة الإسلام.

ولمّا كان الواقع أن عددا غير قليل من رواة الحديث وحملة الآثار قد تأثر بغير لون من الآراء المختلفة، وتلبس بغير نوع من الأهواء المنحرفة، حملهم ذلك على التشمير عن ساعد الجد في التصدي لهذا البلاء، مع ما كانوا عليه من جانب كبير من الغيرة على سلامة عقيدتهم.

فينبغي للعاقل أن يعلم أن تكلم أئمة الحديث في منهج هؤلاء، وطعنهم في بدعهم؛ دافعهم فيه محض الديانة والتقرب إلى الله ﷻ، قال السخاوي رحمه الله: «ووجتهم التوصل بذلك لصون الشريعة، وأن حق الله ورسوله هو المقدم»⁽¹⁾.

فليس فعلهم ذلك حبا أو تشفيا لانتهاك أعراض الرجال - كما يصوره البعض - حاشاهم من ذلك، قال النووي رحمه الله: «اعلم أن جرح الرواة جائز بل واجب بالاتفاق للضرورة الداعية إليه لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من الغيبة المحرمة بل من النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين، ولم يزل فضلاء الأئمة وأخبارهم، وأهل الورع منهم يفعلون ذلك»⁽²⁾.

بل ما تُفق قول نقاد الحديث وقبل في الأمة إلا لخالص ديانتهم في هذا الباب، ولو كان من أجل الأغراض النفسية لما صاروا بذلك أئمة يقتدى بهم، وفي هذا يقول الإمام أبو زرعة الرازي رحمه الله: «كل من لم يتكلم في هذا الشأن على الديانة فإنما يعطب نفسه، كل من كان بينه وبين إنسان حقد

(1) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص 96.

(2) شرح النووي على صحيح مسلم (1/112).

أو بلاء يجوز أن يذكره؟! كان الثوري ومالك يتكلمون في الشيوخ على الدين فنفذ قولهم، ومن لم يتكلم فيهم على غير الديانة يرجع الأمر عليه»⁽¹⁾.

ثم لا يخفى على من له أدنى اطلاع على حال القوم، أن الذين تكلموا في عقيدة الرواة هم أئمة الدنيا في زمانهم، وأعلام الأمة في وقتهم؛ فمنهم: الأوزاعي، ومالك، والليث بن سعد، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويزيد بن هارون، والبخاري، ومسلم، وغيرهم كثير؛ وهل العلماء إلا هؤلاء؟!.

فهذا الأوزاعي لقي ثور بن يزيد فمد إليه ثور يده فأبى الأوزاعي أن يمد يده إليه وقال: «يا ثور! لو كانت الدنيا لكانت المقاربة ولكنه الدين»⁽²⁾، فالرجل كان قدريا.

بل كان منهم من لا يحدث صاحب بدعة؛ فعن محمد بن علي بن حرب قال: سمعت أبا داود الطيالسي قال: «جهد وكيع أن يسمع من زائدة حديثا واحدا، فلم يسمع حتى خرج من الدنيا، قال: فقلت لأبي داود: وكيف سمعت أنت؟ قال: كان يستشهد رجلين عدلين على أن هذا صاحب جماعة وليس بصاحب بدعة، فإذا شهد عدلان حدثه، قال أبو داود: وكنت بمنى وحضر سفيان فكان يكرمني ويقول: ذاكرني بحديث أبي بسطام، فقلت لسفيان: أحب أن تكلم زائدة في أمري حتى يحدثني، فجاء إلى زائدة فقال: يا أبا الصلت حدث صاحبي هذا فإنه صاحب سنة وجماعة، فقال: نعم يا أبا عبد الله»⁽³⁾.

وقد وافق المتأخرون من المحدثين أسلافهم المتقدمين في هذا الأصل المهم كما يظهر جليا في مصنفات الحافظ الذهبي مثلا، فقد قال الدكتور بشار عواد معروف: «عني عند النقد بإيراد العقائد على طريقة أهل الحديث، وعدّها جزءا منه، وبسبب العقائد انتقد الذهبي من بعض معاصريه»⁽⁴⁾.

وقال العلامة السخاوي رحمه الله: «ومنهم من نسب المتعرض منهم للتجريح في الأزمان المتأخرة إلى ارتكاب المحرم لكونه غيبية، وأن الأخبار المرخص له من أجلها قد دُونت وما بقي له فائدة، وممن صرح بهذا: أبو عمرو بن المرابط، وقال إن فائدته انقطعت من رأس الأربعمائة، ودندن هو وغيره ممن لم

(1) أجوبة أبي زرعة على سؤالات البرذعي (329/2).

(2) سير أعلام النبلاء (344/6).

(3) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (564/1).

(4) مقدمة تحقيق سير أعلام النبلاء - نقلته بتصرف يسير - (128/1).

يتدبر مقاله بعيب المحدثين بذلك، وصرح بعضهم بأن ما يقع في كلام جماعة من المتأخرين القائمين بالتاريخ وما أشبهه كالذهبي ثم شيخنا⁽¹⁾ من ذكر المعايير -ولو كان المعايير من أهل الرواية- غيبة محضة⁽²⁾.

ثم رد رحمه الله هذا الزعم فقال: «وقد استفتى بعض الأئمة من أصحابنا غير واحد من شيوخنا رحمهم الله فيمن عاب المحدث بذلك، فقال شيخنا ومرشدنا: «المحدث أصل وضع فنه الجرح والتعديل، فمن عابه بذكره لعيب المجاهر بالفسق، أو لمتصف بشيء مما ذكر فهو جاهل، أو ملبّس، أو مشارك للمجاهر في صفته فيخشى أن يسري إليه الوصف».

قلت: وهذا مشاهد؛ فغالب من ينكر هذا وشبهه يكون متلوثا بالقاذورات، أو مشتملا على الضغينة والحسد وشبههما من البليات، وربما يكون غافلا عما للعلماء من المقالات، أو عن إدراجه في النصائح العامات⁽³⁾.

وقال ابن الديري الحنفي رحمه الله في بيان ذلك: «لا ينكر على من سلك في ذلك مسلك أهل الضبط والإتقان، وتجنب المجازفة واحتاط لنفسه في ذلك، فإن أصل ذلك من الواجبات التي لا يسع الإخلال بها، والقواعد التي يتعين حفظها ورعايتها، فإن خطر الدين أعظم من خطر الدنيا، وقد شرط في الحقوق المالية رعاية العدالة وثبوت الأهلية، وأحرى أن يتعين ذلك في الأحكام الشرعية؛ صونا لها عن التغيير والتحريف، خصوصا ممن غلب عليه هواه فأضله عن هداه، كالمبتدعة والدعاة إلى الضلال، فيجب الاحتياط بكشف أحوال نقلة الأخبار، والتفرقة بين من يوثق بقوله ويركن إلى روايته، وبين من يجب الإعلام بحاله، فلا يُنكر على من اعتمد في قوله على أقوال المعروفين بذلك، المجانين للأهواء، بل يكون فاعل ذلك محمودا مثابا إذا صدقت نيته واستقامت طريقته⁽⁴⁾.

فالحق الذي لا محيص عنه أن منهج هؤلاء في هذا الباب هو الذي حفظ لنا سنة نبينا ﷺ من الضياع، ومسلك نقاد الحديث في التعامل مع المخالفين هو الذي حفظ لنا عقيدة الإسلام من أن يشوبها الباطل، أو أن يلتبس على الناس أمر دينهم، وفي هذا أبلغ رد على من يزعم أن هذا من تفريق

(1) يريد -والله أعلم- الحافظ ابن حجر.

(2) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص92.

(3) المصدر السابق ص97.

(4) نقله عنه السخاوي في الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص98.

الأمة، وأنه من إلقاء الفتنة بين الناس، وأنا جميعا مسلمون عباد الله...، فإن هذا الكلام هو الذي أوقع الأمة اليوم في مستنقع الذل بين الأمم، وشغلها بالفتنة فيما بينهم، فهذا الرافضي يقذع بجث ما في صدره، وهذا الخارجي يقيء بشر ما يهواه من التكفير للمسلمين، وذاك المرجئ وهذا وهذا...، ثم لا تنكر على هؤلاء، ويترك المجال لأهل العقائد المنحرفة يعبثون بما كما شاءوا، فمتى يعرف الحق من الباطل بهذا المنهج الغريب الذي هو خلاف ما كان عليه الأئمة الأعلام رحمهم الله؟!.

حتى آل الأمر إلى تكريم من يسب صحابة رسول الله ﷺ ويطعن في نقلة دينه، ويقول في الله العظائم، أو من يكفر المسلمين ويخرج عليهم بالسيف؛ في حين يحرص أئمة العلم على التضييق عليهم والتحذير منهم؛ حتى في حالة الاحتياج لما عندهم من العلم كالتفرد بالسنن وغيرها، فتحصل بذلك مصلحة حفظ العلم ومصلحة التضييق على المخالفين ونبذ الفرقة والفتن، وصون الشريعة، وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله: «الغالب على أهل الحديث لا يرون الرواية عن الداعية إلى البدع ولا شهادته، ولهذا لم يكن في كتبهم الأمهات كالصحيح والسنن والمسانيد الرواية عن المشهورين بالدعاء إلى البدع⁽¹⁾، وإن كان فيها الرواية عن من فيه نوع من بدعة كالخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية، وذلك لأنهم لم يدعوا الرواية عن هؤلاء للفسق كما يظنه بعضهم، ولكن من أظهر بدعته وجب الإنكار عليه بخلاف من أخفاها وكتمها، وإذا وجب الإنكار عليه كان من ذلك أن يهجر حتى ينتهي عن إظهار بدعته، ومن هجره أن لا يؤخذ عنه العلم ولا يستشهد⁽²⁾، فنسأل الله العافية والهداية لجميع المسلمين.

(1) ليس على إطلاقه - كما مر -.

(2) منهاج السنة النبوية (40/1).

الباب الثاني

دراسة رواية البخاري ومسلم

المتكلم في معتقدتهم

الفصل الأول

الرواة الذين اشترك الشيخان بالإخراج لهم

1- إبراهيم بن طهمان:

إبراهيم بن طهمان الخراساني أبو سعيد سكن نيسابور ثم مكة، ثقة يغرب، وتكلم فيه للإرجاء ويقال رجع عنه من السابعة مات سنة ثمان وستين ع⁽¹⁾.

لا يوجد خلاف بين الأئمة في رمي إبراهيم بن طهمان بالإرجاء، وقال الدارقطني: «ثقة، إنما تكلموا فيه للإرجاء»⁽²⁾، وانفرد العقيلي رحمه الله في أنه كان غالبا في الإرجاء⁽³⁾، واعتمد في ذلك على ما يلي:

أ- ما رواه بسنده إلى عبد العزيز بن أبي عثمان أن سفيان الثوري جفا رجلا مغربيا رآه يجلس عند إبراهيم بن طهمان.

وجواب ذلك: أن هذا لا يدل على غلوه في الإرجاء، فتشديد الثوري لعله خشية على الرجل المغربي من تشربه لمذهب الإرجاء.

ب- ما أورده بسنده عن محمد بن حميد قال حدثنا جرير قال: على باب الأعمش رجل أذكن يقول: «كان نوح النبي ﷺ مرجئا» - يعني ابن طهمان -.

وجواب ذلك: أن إسناده ضعيف من أجل محمد بن حميد هذا، وهو الرازي، وقد ضعفه غير واحد؛ بل وكذبه البعض كابن وارة⁽⁴⁾، وقد كان فيه - أي ابن حميد - صلابة وشدة في السنة⁽⁵⁾، فلعل الوهم منه في إضافة هذا الكلام لابن طهمان، خاصة وأن هذا الأخير أثنى الأئمة في حفظه وصدقه.

وقيل أنه رجع عن الإرجاء كما نقل هذا الحافظ ابن حجر فقال رحمه الله: «بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه والله أعلم»⁽⁶⁾، وقد نقل الحافظ مغلطاي كلام الحاكم فقال رحمه الله: «ومذهب إبراهيم الذي نقل لنا عنه بخلافه؛ فلا أدري أكان ينتحلها ثم رجع عنها أو اشتبه على الناقلين حقيقة الحال فيما نقله»⁽⁷⁾.

(1) التقريب ص 90.

(2) ميزان الاعتدال (38/1).

(3) الضعفاء (66/1).

(4) تهذيب التهذيب (69/1).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (275/1).

(6) تهذيب التهذيب (70/1)، هدي الساري ص 553.

(7) إكمال تهذيب الكمال (225/1).

ومما يساعد على القول برجوعه، ما قاله أحمد بن سيار بن أيوب: «كان الناس اليوم في حديثه أرغب، وكان كراهية الناس فيه فيما مضى أنه ابتلي برأي الإرجاء»⁽¹⁾، فبين أن انصراف الناس عن حديثه بسبب رأيه في الإرجاء، فرغبتهم في أخذ الحديث عنه بعد ذلك يدل على تبريه من الإرجاء. قال الحافظ ابن حجر: «أكثر ما أخرج له البخاري في الشواهد»⁽²⁾ وأخرج له قليلا في الأصول، من ذلك:

في الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، وفي أبواب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب، وفي الزكاة، باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل...، وفي الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب قبول الهدية.

وأخرج له مسلم: في الصيام، 23 - باب تحريم صوم أيام التشريق، وفي الفضائل، 1 - باب فضل نسب النبي ﷺ، وتسليم الحجر عليه قبل النبوة⁽³⁾.

خلاصة الكلام في إبراهيم بن طهمان:

ابتلي برأي الإرجاء، ولم يثبت غلوه فيه، وهو إن شاء الله رجع عن رأي الإرجاء آخرا،
والله أعلم.

(1) تاريخ بغداد (16/7).

(2) هدي الساري ص 553. وانظر أحاديث: (1071)، (1100)، (1107)، (1613)، (3049)، (3165)، (3443)، (4124)، (4862)، (5274)، وروى عنه تعليقا في موضعين: (4768)، (6234).

(3) وروى عنه في الشواهد في أحاديث: (612)، (954). رجال مسلم (40/1)، رجال صحيح البخاري (53/1).

2- إبراهيم بن يزيد بن شريك:

إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي يكنى أبا أسماء الكوفي العابد ثقة إلا أنه يرسل ويدلس من الخامسة مات سنة اثنتين وتسعين وله أربعون سنة ع⁽¹⁾.

سئل أبو زرعة عن إبراهيم التيمي فقال: «ثقة مرجئ»⁽²⁾.

وقال ابن خلفون -لما ذكره في كتاب "الثقات" -: «كان رجلاً صالحاً فاضلاً، ومن المجتهدين في العبادة، إلا أنه تكلم في مذهبه»⁽³⁾.

قال ابن حجر: «قتله الحجاج بن يوسف وقال أبو حاتم صالح الحديث قال أبو داود مات ولم يبلغ أربعين سنة وقال غيره مات سنة (92)»⁽⁴⁾.

روى عنه البخاري في فضائل المدينة، باب حرم المدينة، وفي الأشربة، باب ترخيص النبي ﷺ في الأوعية والظروف بعد النهي، وفي كتاب المرضى، باب شدة المرض، وفي كتاب الرقاق، باب ما قدم من ماله فهو له، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم، والغلو في الدين والبدع.

وكل هذه المواضع من رواية سليمان بن مهران الأعمش عنه.

روى عنه مسلم في الإيمان، 72- باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، وفي كتاب المساجد ومواضع الصلاة، وفي فضائل الصحابة ﷺ، 52- باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم⁽⁵⁾، وفي كتاب الإيمان، باب صحبة المماليك، وكفارة من لطم عبده، وفي كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب، وفي كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض، أو حزن، أو نحو ذلك حتى الشوكة يشاكها، وباب فضل من يملك نفسه عند الغضب وبأي شيء يذهب الغضب

(1) التقريب ص 399.

(2) تهذيب الكمال (233/2).

(3) الإكمال لمغلطاي (312/1).

(4) تهذيب التهذيب (92/1).

(5) انظر رجال صحيح البخاري (61/1)، ورجال مسلم (48/1).

وهذه المواضع كلها من رواية سليمان بن مهران الأعمش عنه⁽¹⁾.
كتاب الأشربة باب النهي عن الانتباز في المزفت والدباء والحتتم والنقير، وبيان أنه منسوخ، وأنه اليوم
حلال ما لم يصير مسكرا.

خلاصة الكلام في إبراهيم التيمي:

كان -على ثقته- سيء المذهب لقوله برأي الإرجاء، والله أعلم.

(1) وروى عنه في موضع واحد بالمتابعة في كتاب الأشربة باب النهي عن الانتباز في المزفت والدباء والحتتم والنقير، وبيان أنه منسوخ، وأنه اليوم حلال ما لم يصير مسكرا. وهو من رواية الأعمش رحمه الله.

3- بهز بن أسد:

بهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري ثقة ثبت من التاسعة مات بعد المائتين وقيل قبلها ع⁽¹⁾.

أثنى الأئمة على بهز في حفظه وفي معتقده، من ذلك ما قاله العجلي: «ثقة ثبت في الحديث، رجل صالح صاحب سنة»⁽²⁾، ولم يغمزه إلا الأزدي بالنصب والتحامل على الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه وأورده من أجل ذلك في ضعفائه.

ولم يرتض الأئمة صنيع الأزدي في ذلك فقال الذهبي رحمه الله: «وقال أبو الفتح الأزدي: كان يتحامل على عثمان رضي الله عنه، كذا قال الأزدي، والعهدة عليه، فما علمت في بهز مغمزاً»⁽³⁾. واعتبره الحافظ ابن حجر من جملة شذوذ الأزدي فقال: «وشذ الأزدي فذكره في "الضعفاء" وقال إنه كان يتحمل على علي⁽⁴⁾، قلت: اعتمده الأئمة، ولا يعتمد على الأزدي»⁽⁵⁾

ومما يدل على براءة بهز مما وسمه به الأزدي؛ ما أورده الحافظ مغلطاي في ترجمة إسماعيل بن أبي إسحاق: «وقال بهز بن أسد لأبي معاوية: لا تحدث عنه، فإني سمعته يشتم عثمان بن عفان، وقال فيه: إنه كذا وكذا»⁽⁶⁾.

فتحذيره عن الأخذ ممن يشتم عثمان رضي الله عنه هو دليل على ما ذكره الأئمة في بهز؛ وهو تمسكه بالسنة وإمامته في الدين وأنه على المعتقد السليم في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يغمز الرجل إلا بناقل صحيح صريح، والله الموفق.

وقد روى عنه البخاري في المناقب مفردا وفي الصلاة والأدب مقرونا⁽⁷⁾

وروى عنه مسلم في مواضع كثيرة من صحيحه وذلك في: الإيمان والنكاح والجهاد والصلاة والزكاة والحج، وفي الصوم والبيوع والحدود، وفي الذبائح والدعاء⁽¹⁾.

(1) التقريب ص 128.

(2) معرفة الثقات لأبي الحسن العجلي (255/1).

(3) ميزان الاعتدال (353/1)، تهذيب التهذيب (251/2).

(4) كذا في "الهدى" ولعله تصحيف! فالمثبت في الميزان (353/1) وتهذيب التهذيب لابن حجر (251/1): "عثمان".

(5) هدي الساري ص 560.

(6) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (165/2)، وانظر: الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي (289/1).

(7) رجال صحيح البخاري (125/1).

خلاصة الكلام في بهز بن أسد:

كان رحمه الله ثقة ثبتاً، إمام صاحب سنة ومعتقد أهل السنة عند سائر الأئمة، وغمزه الأزدي بالنصب وقد شد في ذلك ولم يدلل بالنقل عما ركن إليه في هذا الغمز، والله أعلم.

4-ثور بن زيد:

ثور باسم الحيوان المعروف بن زيد الديلي بكسر المهملة بعدها تحتانية المدني ثقة من السادسة مات سنة خمس وثلاثين ع⁽¹⁾.

قال ابن عبد البر: «لم يتهمه أحد بالكذب، وكان ينسب إلى رأي الخوارج والقول بالقدر، ولم يكن يدعو إلى شيء من ذلك»⁽²⁾.

وقد تعقب الحافظ ابن حجر على الذهبي في قوله في ثور هذا: «اتهمه محمد بن البرقي بالقدر، وكأنه شبه عليه بثور بن يزيد»⁽³⁾، فقال ابن حجر: «وابن البرقي لم يتهمه بل حكى في الطبقات أن مالكا سئل كيف رويت عن داود بن الحصين وثور بن زيد -وذكر غيرهما- وكانوا يرمون بالقدر؟ فقال: كانوا لئن يخرؤا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة»⁽⁴⁾.

وقد رماه كذلك يحيى القطان باتباع الرأي ومخالفة السنة لقوله بالقدر، فقال علي بن المديني: «كان يحيى بن سعيد يأبى إلا أن يوثق ثور بن زيد، وقال: إنما كان رأيه، وأما الحديث فإنه ثقة»⁽⁵⁾.

أخرج عنه البخاري في كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو إتلافها، وفي المناقب، باب ذكر قحطان، وفي المغازي، باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن، وفي النفقات، باب فضل النفقة على الأهل، كتاب الرقاق، باب قول الله تعالى: {ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم يوم يقوم الناس لرب العالمين} [المطففين: 5] وكتاب الأيمان والندور، باب: هل يدخل في الأيمان والندور الأرض، والغنم، والزروع، والأمتعة وكتاب الحدود رمي الحصنات⁽⁶⁾.

وروى عنه مسلم في الإيمان، 38- باب بيان الكبائر وأكبرها، وفي الفتن وأشراط الساعة، 18- باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، كتاب

(1) التقريب ص135.

(2) التمهيد (1/2).

(3) ميزان الاعتدال (373/1).

(4) تهذيب التهذيب (276/1).

(5) التمهيد (2/2).

(6) رجال صحيح البخاري (131/1).

الإيمان، 48 - باب غلظ تحريم الغلول، وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، وفي الزهد والرقائق، 2-
باب الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم⁽¹⁾.

خلاصة الكلام في ثور بن زيد:

كان رحمه الله ثقة في روايته، وابتلي بالقول بالقدر، ونسب إلى قول الخوارج، ولم
يكن غاليا في ذلك ولا داعيا إلى شيء من هذه الأهواء، والله أعلم.

(1) رجال مسلم (1/111).

5- جرير بن عبد الحميد:

جرير بن عبد الحميد بن قرط بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة الضبي الكوفي نزيل الري وقاضيها ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يهيم من حفظه مات سنة ثمان وثمانين وله إحدى وسبعون سنة ع⁽¹⁾.

قال قتبية: «حدثنا جرير الحافظ المقدم، لكني سمعته يشتم معاوية علانية»⁽²⁾.
وقال ابن حجر: «ونسبه قتبية إلى التشيع المفرط»⁽³⁾.

وكان جرير بقدوم عليا على عثمان رضي الله عنه، فقد روى الخطيب البغدادي عنه أنه قال: «أبو بكر ثم عمر ثم علي أحب إلي من عثمان ولئن أخرج من السماء أحب إلي من أن أتناول عثمان بسوء وإني إلى تصديق علي أعجب إلي من تكذيبه»⁽⁴⁾.

روى عنه البخاري في الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفي الحج، باب فضل الحرم، وفي الشهادات، باب اليمين بعد العصر.

وروى عنه مسلم في الصلاة، 32- باب الاستماع للقراءة، وفي الحج، 16- باب إحرام النفساء واستحباب اغتسالها للإحرام وكذا الحائض، وفي العلم، 6- باب من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة⁽⁵⁾.

خلاصة الكلام في جرير بن عبد الحميد:

ورد عنه أنه يشتم معاوية ويقدم عليا على عثمان رضي الله عنه

(1) التقريب ص 139.

(2) تهذيب التهذيب (1/298).

(3) هدي الساري ص 562.

(4) تاريخ بغداد (8/190).

(5) رجال صحيح البخاري (1/145)، ورجال مسلم (1/116).

6- حسان بن عطية:

حسان بن عطية المحاربي مولاهم أبو بكر الدمشقي ثقة فقيه عابد من الرابعة مات بعد العشرين ومائة ع⁽¹⁾.

اتهمه بالقول بالقدر غير واحد كسعيد بن عبد العزيز ويحيى بن معين والجوزجاني⁽²⁾، وقال يونس بن سيف: «ما بقي من القدرية إلا كبشان أحدهما حسان بن عطية»⁽³⁾، وقد تبعهم في ذلك الذهبي رحمه الله فقال: «ثقة عابد نبيل لكنه قدرى»⁽⁴⁾.

وعاب الأوزاعي على سعيد في كلامه على حسان؛ فقال رحمه الله لما بلغه اتهام سعيد لحسان بالقدر: «ما أغر سعيدا بالله!، ما أدركت أحدا أشد اجتهادا ولا أعمل منه»⁽⁵⁾، وتبعه في ذلك ابن حجر فقال رحمه الله: «تكلم فيه سعيد بن عبد العزيز من أجل القول بالقدر وأنكر ذلك الأوزاعي»⁽⁶⁾، وكذلك لم يشر إلى تلبسه بالقدر في ترجمته من "تقريب التهذيب" - كما مر قريبا-.

هذا؛ وليس في كلام الأوزاعي -والله أعلم- دليلا أو حجة في إنكاره على سعيد بما اتهم به حسانا بالقدر، ولكن على اعتبار صحة اتهامه ورميه به، فقد ورد ما يدل على رجوعه عنه وعدم قبوله معتقد القدرية، بل وعلى الاعتراف ببطلان مذهبهم، وذلك ما رواه أبو نعيم بإسناده عن الأوزاعي أنه قال: «قدم علينا غيلان القدرى في خلافة هشام بن عبد الملك فتكلم غيلان وكان رجلا مفوها، فلما فرغ من كلامه قال لحسان: ما تقول فيما سمعت من كلامي؟ فقال له حسان: يا غيلان! إن يكن لساني يكل عن جوابك فان قلبي ينكر ما تقول»⁽⁷⁾.

(1) التقريب ص 158.

(2) تاريخ دمشق (439/12، 440، 443).

(3) المعرفة والتاريخ للفسوي (389/2)، تاريخ دمشق (441/12)، تاريخ الإسلام (75/8).

تنبيه: وقع في المعرفة والتاريخ: (يونس بن سفيان) وهو تصحيف، والصواب: بن سيف.

(4) الكاشف (320/1).

(5) المعرفة والتاريخ (393/2)، تاريخ دمشق (441/12).

(6) هدي الساري ص 564.

(7) حلية الأولياء (72/6).

وإسناد آخر عن الأوزاعي قال: قال حسان بن عطية لغيلان القدري: «أما والله لئن كنت أعطيت لسانا لم نعطه إنا لنعرف باطل ما تأتي به»⁽¹⁾.
ولذا قال الذهبي رحمه الله: «لعله رجع وتاب»⁽²⁾.
أخرج له البخاري في موضعين: في كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب فضل المنيحة، وفي كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل
وروى له مسلم في موضع واحد: المساجد مواضع الصلاة، 25- باب ما يستعاذ منه في الصلاة⁽³⁾.

خلاصة الكلام في حسان بن عطية:

تلبس رحمه الله بالقدريّة، وذكر ذلك غير واحد كسعيد بن عبد العزيز وابن معين وغيرهما، إلا أنه اعترف ببطان ذلك المذهب وهو دليل على رجوعه، والله أعلم.

(1) حلية الأولياء (72/6).

(2) السير (468/5).

(3) انظر: رجال صحيح البخاري (184/1)، ورجال مسلم ص 168.

7- خالد بن مخلد:

خالد بن مخلد القَطَوَانِي بفتح القاف والطاء أبو الهيثم البجلي مولاهم الكوفي صدوق يتشيع وله أفراد من كبار العاشرة مات سنة ثلاث عشرة وقيل بعدها خم كدت س ق⁽¹⁾.

ذكر غير واحد من الأئمة تلبس خالد القطواني بالتشيع، قال أبو داود: «صدوق ولكنه يتشيع»⁽²⁾، وقال العجلي: «ثقة، فيه قليل تشيع»⁽³⁾.

ورماه بعض الأئمة بالغلو في التشيع والإفراط فيه، قال ابن سعد: «وكان منكر الحديث، في التشيع مفرطاً، وكتبوا عنه للضرورة»⁽⁴⁾، وقال صالح بن محمد جزرة: «ثقة في الحديث، إلا أنه كان متهما بالغلو»⁽⁵⁾، وقال الأعيان: قلت له: «عندك أحاديث في مناقب الصحابة؟» قال: «قل في المثالب أو المثاقب»، قال ابن حجر: «يعني بالمثلثة لا بالنون»⁽⁶⁾.

فهذا يدل على فرط تشيع من خالد، وقال الجوزجاني: «كان شتاما معلنا لسوء مذهبه»⁽⁷⁾. وعلى ما عند خالد من التشيع فلم يكن داعية إلى سوء مذهبه، قال ابن حجر: «ولم يكن داعية إلى رأيه»⁽⁸⁾، ولعل ابن حجر عد كلام الجوزجاني -الذي يدل على إعلان خالد بمذهبه والدعوة إليه- من جملة تحامله على أهل الكوفة وشدته عليهم.

وخالد هذا من كبار شيوخ البخاري، قال الحافظ ابن حجر: «من كبار شيوخ البخاري روى عنه وروى عن واحد عنه»⁽⁹⁾.

أخرج له البخاري في اثنين وثلاثين موضعاً منها:

العلم، باب طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم، وفي الوضوء، باب

(1) التقريب ص 190.

(2) سؤالات الآجري لأبي داود ص 103.

(3) معرفة الثقات للعجلي (1/332).

(4) طبقات ابن سعد (8/530).

(5) تهذيب التهذيب (1/532).

(6) تهذيب التهذيب (1/532).

(7) الشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني ص 131.

(8) هدي الساري ص 569.

(9) المصدر السابق

الوضوء من التور، وفي الحج، باب من جمع بينهما ولم يتطوع.
وقال ابن حجر: «لم أر له عنده من أفراده سوى حديث واحد وهو حديث أبي هريرة من عادى لي ولياً»⁽¹⁾.

وأخرج له مسلم في ثمانية وعشرين موضعا منها:
الطهارة، 7- باب في وضوء النبي ﷺ، وفي الزكاة، 17- باب في المنفق والممسك، وفي العتق،
2- باب إنما الولاء لمن أعتق⁽²⁾.

خلاصة الكلام في خالد بن مخلد:

كان رحمه الله شيعيا مفرطا في التشيع، ولم يكن داعية إلى مذهبه.

(1) هدي الساري ص 569.

(2) انظر رجال صحيح البخاري (229/1)، ورجال مسلم (183/1).

8- داود بن الحصين:

داود بن الحصين الأموي مولاهم أبو سليمان المدني ثقة إلا في عكرمة ورمي برأي الخوارج من السادسة مات سنة خمس وثلاثين ع⁽¹⁾

رمى الأئمة داود بمذهبين من مذاهب السوء:

الأول: بمذهب الخوارج وهو عنه أشهر، قال مصعب الزبيري: «كان داود فصيحاً عالماً ويتهم برأي الخوارج وعنده مات عكرمة مولى ابن عباس»⁽²⁾.

وقال الساجي: «منكر الحديث يتهم برأي الخوارج»⁽³⁾.

وقال ابن حبان: «كان يذهب مذهب الشراة، وكل من ترك حديثه على الإطلاق وهم؛ لأنه لم يكن بداعية إلى مذهبه»⁽⁴⁾.

والثاني: بمذهب القدر، فقد روى البرقي في الطبقات أن مالكا سئل كيف رويت عن داود بن الحصين وثور بن زيد -وذكر غيرهما- وكانوا يرمون بالقدر؟ فقال: «كانوا لئن يخرؤا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة»⁽⁵⁾، قال ابن عبد البر تعليقا على صنيع مالك رحمه الله: «قال ذلك فيه وفي ثور بن زيد وكانا جميعا ينسبان إلى القدر وإلى مذهب الخوارج ولم ينسب إلى واحد منهما كذب وقد احتملا في الحديث وروى عنهما الثقات الأئمة»⁽⁶⁾.

وقال الذهبي: «وقد رمي أيضا بالقدر»⁽⁷⁾.

قال ابن حجر: «روى له البخاري حديثا واحدا من رواية مالك عنه عن أبي سفيان مولى بن أبي أحمد عن أبي هريرة في العرايا وله شواهد»⁽⁸⁾.

(1) التقريب ص 198.

(2) تاريخ الإسلام (410/8)، وقد أورده ابن عبد البر في: "التمهيد" (310/2).

(3) تهذيب التهذيب (562/1).

(4) ثقات ابن حبان (284/6).

(5) تهذيب التهذيب (276/1).

(6) التمهيد (310/2).

(7) ميزان الاعتدال (6/2).

(8) هدي الساري ص 570.

وروى عنه مسلم كذلك من رواية مالك عنه عن أبي سفيان مولى بن أبي أحمد، وذلك في ثلاثة مواضع: في المساجد مواضع الصلاة، 19- باب السهو في الصلاة والسجود له، وفي البيوع، 14- باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا، وباب كراء الأرض⁽¹⁾.

خلاصة الكلام في داود بن الحصين:

رماه الأئمة ببدعتي: الخروج والقدر، غير أنه لم يكن داع إليهما ولا غال في واحدة منهما، مع جانب كبير من الصدق، والله أعلم

(1) رجال مسلم (1/195).

9- زكرياء بن إسحاق:

زكرياء بن إسحاق المكي ثقة رمي بالقدر من السادسة ع⁽¹⁾

قال الإمام أحمد: «هؤلاء ما أقرهم! سيف وزكريا وشبل وإبراهيم بن نافع ثقة، أصحاب ابن أبي نجيح: قدرية عامتهم»⁽²⁾.

قال ابن معين: «قدري ثقة»⁽³⁾.

وقال الآجري لأبي داود: «زكرياء بن إسحاق قدري؟ قال: نخاف عليه»⁽⁴⁾، قلت: هو ثقة؟ قال: ثقة»⁽⁵⁾، وقد ذكره الجوزجاني فيمن قال بالقدر⁽⁶⁾.

وقال الذهبي رحمه الله في ترجمة عبد الله بن أبي نجيح: «وقد ذكره الجوزجاني فيمن رمي بالقدر، هو وزكريا بن إسحاق، وشبل بن عباد، وابن أبي ذئب، وسيف بن سليمان، قلت في هؤلاء: ثقات، وما ثبت عنهم القدر أو لعلهم تابوا»⁽⁷⁾.

قلت: كلام الذهبي رحمه الله قد يصح في بعض من ذكر، أما زكريا فقد رماه به غير واحد من الأئمة كأحمد وابن معين والفسوي رحمه الله فقد قال: «عبد الله بن أبي نجيح وسيف بن سليمان وزكريا بن إسحاق متهمون بالقدر»⁽⁸⁾، بل قد اشتهر عنه ذلك اشتهارا بينا وذلك لما قاله روح بن عباد: سمعت مناديا على الحجر يقول: «إن الأمير أمر أن لا يجالس زكرياء بن إسحاق لموضع القدر»⁽⁹⁾. وقال الذهبي رحمه الله في تاريخه: «وقد اتهم في نفسه بالقدر، وهو ثقة»⁽¹⁰⁾.

(1) التقريب ص 215.

(2) العلل ومعرفة الرجال 260/03.

(3) ميزان الاعتدال (71/2)، وانظر المغني للذهبي (346/1).

(4) وفي تهذيب الكمال (357/9): «نخاف عليه؟» على صيغة الاستفهام المخاطب! ويبدو أن ما في "تهذيب التهذيب" أقرب للصواب، فقول أبي داود: «نخاف عليه»، أي: لم يجزم بتلبسه بالقدر، والله أعلم.

(5) تهذيب التهذيب (631/1).

(6) الشجرة في أحوال الرجال ص 317.

(7) ميزان الاعتدال (515/2).

(8) المعرفة والتاريخ (207/2).

(9) تهذيب التهذيب (631/1)، هدي الساري ص 572.

(10) تاريخ الإسلام (391/9).

وقال كذلك: «وكان ثقة في نفسه صدوقا، إلا أنه رمي بالقدر»⁽¹⁾
قال الحافظ ابن حجر: «له في البخاري عن يحيى بن عبد الله بن صيفي حديث واحد وأحاديث يسيرة عن عمرو بن دينار»⁽²⁾.
روى عنه البخاري في الصلاة، باب كراهية التعري في الصلاة وغيرها، وفي الزكاة، باب وجوب الزكاة، وفي الوصايا، باب إذا وقف أرضا ولم يبين الحدود فهو جائز وكذلك الصدقة وروى عنه مسلم في الطهارة، 17- باب الاستطابة، وفي الحيض، 19- باب الاعتناء بحفظ العورة، وفي المساقاة، 2- باب فضل الغرس والزرع⁽³⁾.

خلاصة الكلام في زكريا بن إسحاق:

كان رحمه الله ثقة عند أئمة الحديث، وقد عابوا عليه القول بالقدر، واشتهر عنه ذلك اشتهارا حتى حذر منه أمير مكة، ولم يرد ما يدل على رجوعه عنه، والله أعلم.

(1) سير أعلام النبلاء (340/6).

(2) هدي الساري ص 572.

(3) انظر رجال مسلم (226/1)، والتعديل والتجريح (623/2).

10- سعد بن إبراهيم:

سعد بن إبراهيم⁽¹⁾ بن عبد الرحمن بن عوف جد الذي قبله ولي قضاء المدينة وكان ثقة فاضلا عابدا من الخامسة مات سنة خمس وعشرين وقيل بعدها وهو بن اثنتين وسبعين سنة ع⁽²⁾.

رمى بعضهم سعدا بالقول بالقدر، وحكى عنهم ذلك علي بن المدني كما قال ابن أبي شيبة: وسألت عليا عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف؟ فقال: «كان أصحابنا يرمونه بالقدر، وكان عندنا ثقة ثبنا، وكان مالك بن أنس يتكلم فيه، وكان لا يروي عنه مالك شيئا، وكان سعد قد طعن على مالك في نسبه»⁽³⁾.

وقد أنكر ذلك أبو زكريا يحيى بن معين، فقد قال ابن البرقي: سألت يحيى بن معين عن قول الناس في سعد بن إبراهيم أنه كان يرى القدر وتركه مالك فقال: «لم يكن يرى القدر، وإنما ترك مالك الرواية عنه لأنه تكلم في نسب مالك، فكان لا يروي عنه، وهو ثبت لا شك فيه»⁽⁴⁾.

وقال أبو داود: سمعت أحمد قال: «أي شيء يبالي سعد بن إبراهيم أن لا يحدث عنه مالك؟». وقال أيضا- سمعت أحمد يقول: «ما أدري ما كان بلية مالك معه حيث لم يرو عنه؟ ثم قال: زعموا أن سعدا كان وعظ مالكا -أي في تنسبه- فتركه»⁽⁵⁾.

فيدل هذا أنه لا حجة لمن رمى سعدا بالقدر، ثم هو إمام كبير لا يخفى -عادة- على أئمة الجرح والتعديل قوله بالقدر!، بل لا يخفى عليهم ممن هو أقل منه بمفاوز! فكيف وهو على شهرته وفضله؟ هذا وقد صرح بنفيه عنه إمام النقد يحيى بن معين.

ولعل الحافظ الذهبي أخذ بقول ابن معين فلم يذكر له القول بالقدر عند ترجمته في: ميزان الاعتدال، أو تاريخ الإسلام، أو سير أعلام النبلاء، وكذا لم يذكره عنه ابن حجر رحمه الله عند ترجمته في: تهذيب التهذيب، أو التقريب، أو هدي الساري، والله أعلم.

(1) وقد فات ابن حجر أن يذكره في جملة من طعن في معتقده من رواة البخاري في كتابه "هدي الساري" ص 646، وكذا فات السيوطي أن يعده فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).

(2) التقريب ص 230.

(3) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المدني ص 93.

(4) تهذيب التهذيب لابن حجر (690/1)، وقد ذكر الباجي رحمه الله في سعد بما لا يوجب توهين حديثه فضلا عن رده، انظر: التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد الباجي المالكي (1249/3).

(5) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ص 203.

روى عنه البخاري في الوضوء ومواقيت الصلاة والأذان والجمعة وسجود القرآن والجنائز وغير ذلك، وكذلك روى عنه مسلم في الإيمان وذكر الأنبياء والوضوء والصلاة والفضائل وصفة الجنة والوصايا والجهاد والأطعمة والأمثال والفتن⁽¹⁾.

خلاصة الكلام في سعد بن إبراهيم:

مجمع على ثقته وعدالته، ورمي بالقول بالقدر، ودافع عنه يحيى بن معين ونفاه عنه، وحمله على البراءة منه من ترجم له كالذهبي وابن حجر، والله أعلم.

(1) رجال صحيح البخاري (305/1)، رجال مسلم (233/1).

11- سعيد بن فيروز:

سعيد بن فيروز أبو البخترى بفتح الموحدة والمثناة بينهما معجمة بن أبي عمران الطائي مولاهم الكوفي ثقة ثبت فيه تشيع قليل كثير الإرسال من الثالثة مات سنة ثلاث وثمانين ع⁽¹⁾.

أثنى الأئمة على أبي البخترى، وذكر العجلي فيه أن فيه تشيع، فقال: «ثقة وكان فيه تشيع»⁽²⁾
قال ابن حجر: «أخرج له البخاري حديثا واحدا عن ابن عمر وعن ابن عباس جميعا»⁽³⁾.

وهو في السلم، باب السلم إلى من ليس عنده أصل

وروى عنه مسلم في الصوم، 6- باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره وأن الله تعالى أمده للرؤية...، وفي البيوع، 13- باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع⁽⁴⁾.

خلاصة الكلام في سعيد بن فيروز:

كان فيه تشيع قليل ولم يرد أنه كان داعيا إليه منافحا عنه، والله أعلم.

(1) التقريب ص 240.

(2) معرفة الثقات (2/386).

(3) هدي الساري ص 576.

(4) رجال مسلم (1/253).

12- سعيد بن عمرو:

سعيد بن عمرو بن أشوع الهمداني الكوفي قاضيها ثقة رمي بالتشيع من السادسة مات في حدود العشرين ومائة خ م ت⁽¹⁾

قال الجوزجاني: «سعيد بن أشوع قاضي الكوفة غال زائع»⁽²⁾، قال الذهبي: «يريد التشيع»⁽³⁾.
قال الحافظ ابن حجر - في تخریج البخاري لابن عمرو - : «له عنده حديثان أحدهما متابعة»⁽⁴⁾.

روى عنه البخاري في الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا﴾ [البقرة: 274] وكم الغنى.

روى عنه مسلم في الإيمان، 77- باب معنى قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَأَوْهُ نَزَلَ نُزْلًا أُخْرَى﴾ [النجم: 14] وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء، وفي الأفضية، 5- باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة...⁽⁵⁾.

خلاصة الكلام في ابن أشوع:

كان فيه تشيع على عادة أهل الكوفة في ذلك الوقت، والله أعلم.

(1) التقريب ص 239.

(2) الشجرة في أحوال الرجال ص 95.

(3) ميزان الاعتدال (2/126).

(4) هدي الساري ص 576.

(5) رجال صحيح البخاري (1/288) ورجال مسلم (1/247)، وله عند مسلم حديث في المتابعة وأورده معلقا (1680).

13- سعيد بن أبي عروبة:

سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري ثقة حافظ له تصانيف كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة من السادسة مات سنة ست وقيل سبع وخمسين ع⁽¹⁾.

اشتهر ابن أبي عروبة ببدعة القدر، وقد ذكر يحيى بن معين مشايخ من البصريين كانوا يرمون بالقدر، إلا أنهم لا يدعون إليه ولا يأتون في حديثهم بشيء منكر منهم: قتادة وهشام صاحب الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة وأبو هلال وعبد الوارث وسلام، كانوا ثقاتا يكتب حديثهم فماتوا وهم يرون القدر، ولم يرجعوا عنه⁽²⁾.

قيل لسفيان بن عيينة: لم أقلت الرواية عن سعيد بن أبي عروبة؟ قال: «وكيف لا أقل الرواية عنه وسمعتة يقول: هو رأيي ورأي الحسن ورأي قتادة، يعني القدر»⁽³⁾.

وقال العجلي: «وكان يقول بالقدر ولا يدعو إليه»⁽⁴⁾.

قال أحمد بن حنبل: «كان قتادة وسعيد يقولان بالقدر ويكتمان».

قال الذهبي: «لعلهما تابا ورجعا عنه كما تاب شيخهما»⁽⁵⁾.

وقال الحافظ ابن حجر: «لم يخرج له البخاري عن غير قتادة سوى حديث واحد أورده في كتاب اللباس من طريق عبد الأعلى عنه قال سمعت النضر بن أنس يحدث عن قتادة عن بن عباس فذكر حديث من صور صورة وقد وافقه على إخراجه مسلم ورواه أيضا من حديث هشام عن قتادة عن النضر وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلا كمحمد بن عبد الله الأنصاري وروح بن عبادة وبن أبي عدي فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه»⁽⁶⁾.

(1) التقريب ص 239.

(2) سؤالات محمد بن أبي شيبة لابن المديني ص 46.

(3) الكفاية للخطيب (377/1).

(4) معرفة الثقات (403/1).

(5) السير (414/6).

(6) هدي الساري ص 576.

روى عنه البخاري في الأذان، باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة، وفي التهجد، باب من تسحر ثم قام إلى الصلاة فلم ينم حتى صلى الصبح، وفي الشركة، باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل، وفي أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي (1).

وروى عنه مسلم في الإيمان، 6- باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين والدعاء إليه، وباب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر (2).

خلاصة الكلام في سعيد بن أبي عروبة:

كان رحمه الله يرى رأي القدر، ولم يكن يدعو إليه أو غالبا فيه، والله أعلم.

(1) وروى عنه في المتابعات في مواضع، منها: 3868، 3976، 4961، 6450.

(2) وقد أكثر عنه مسلم في المتابعات، ومن ذلك: 193، 286، 398، 404، 470، 487، 567، 672.

14- سعيد بن كثير:

سعيد بن كثير بن عفير بالمهملة والفاء مصغر الأنصاري مولاهم المصري وقد ينسب إلى جده صدوق عالم بالأنساب وغيرها قال الحاكم يقال إن مصر لم تخرج أجمع للعلوم منه وقد رد بن عدي على السعدي في تضعيفه من العاشرة مات سنة ست وعشرين خم قدس⁽¹⁾.

قال الجوزجاني: «وكان سعيد بن عفير فيه غير لون من البدع وكان مخلطاً غير ثقة»⁽²⁾. وابن عفير أثنى عليه الأئمة ومدحوه، ولم يذكروا فيه شيئاً من فساد المعتقد والتلبس بالبدع إلا السعدي رحمه الله، وقد أنكر عليه الأئمة فيما خطه وغمز به في هذا الإمام، وعدّها البعض من مجازفاته، فقال ابن عدي رحمه الله: «وهذا الذي قال السعدي لا معنى له، ولم أسمع أحداً ولا بلغني عن أحد من الناس كلاماً في سعيد بن كثير بن عفير، وهو عند الناس صدوق ثقة، وقد حدث عنه الأئمة من الناس، إلا أن يكون السعدي أراد به سعيد بن عفير آخر وأنا لا أعرف سعيد بن عفير غير المصري، أو لعله يريد سعيد بن عفير ولا أعرف في الرواة سعيد بن عفير⁽³⁾، وهذا الذي قال فيه غيره⁽⁴⁾ لون من البدع فلم يُنسب ابن عفير إلى بدع، والذي قال غير ثقة فلم ينسبه أحد إلى الكذب»⁽⁵⁾. وقال الذهبي: «فهذا من مجازفات السعدي»⁽⁶⁾.

وقال الذهبي - كذلك - : «وقال يحيى بن معين: رأيت بمصر ثلاث عجائب: النيل، والأهرام، وسعيد بن عفير، قلت: حسبك أن يحيى إمام المحدثين انبهر لابن عفير»⁽⁷⁾. وسعيد من شيوخ البخاري، قال ابن حجر: «لم يكثر عنه البخاري، وروى له مسلم والنسائي»⁽⁸⁾. روى عنه البخاري في العلم والصلاة وغير موضع⁽¹⁾.

(1) التقريب ص 240.

(2) الشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني ص 270.

(3) كذا في الأصل، وفي العبارة نظراً!

(4) كذا في الأصل، والصواب: غير.

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (411/3).

(6) السير (584/10).

(7) المصدر السابق بنفس الصفحة.

(8) هدي الساري ص 576.

روى عنه مسلم في الضحايا والأشربة وفي الفضائل⁽²⁾.

خلاصة الكلام في سعيد بن كثير:

كان من الأئمة المعدودين والرواة الموثوقين، وطعن الجوزجاني في معتقده ورماه بالبدعة ودافع عنه الأئمة وعدوا انتقاد الجوزجاني مجازفة، والله أعلم.

(1) رجال صحيح البخاري (291/1).

(2) رجال مسلم (253/1).

15- سيف بن سليمان:

سيف بن سليمان أو بن أبي سليمان المخزومي المكي ثقة ثبت رمي بالقدر سكن البصرة أخيرا ومات بعد سنة خمسين من السادسة خ م د س ق⁽¹⁾.

اتهم العلماء سيفاً بالقول بالقدر، قال يحيى بن معين: «سيف بن سليمان وزكريا بن إسحاق قدران»⁽²⁾، وقال الإمام أحمد: «سيف بن سليمان وزكريا بن إسحاق وإبراهيم بن نافع وأصحاب ابن أبي نجيح قدرية عامتهم، ولكن ليس هم أصحاب كلام، إلا أن يكون شيئاً لا أدري»⁽³⁾. وقال أبو داود: «ثقة يرمي بالقدر»، وقال زكريا الساجي: «أجمعوا على أنه صدوق ثقة، غير أنه اتهم بالقدر»⁽⁴⁾.

وقد أورده الجوزجاني فيمن رمي بالقدر⁽⁵⁾.

له في البخاري أحاديث أحدها في الأطعمة حديث حذيفة في آنية الذهب بمتابعة الحكم وابن عون، ثانيها في الحج حديث في القيام على البدن بمتابعة ابن أبي نجيح وغيره، ثالثها في الحج أيضاً حديث كعب بن عجرة في الفدية بمتابعة حميد بن قيس وغير واحد، رابعها في الصلاة وفي التهجد حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي ﷺ أخرجه من حديثه عن مجاهد عنه وله متابع عنده عن نافع وعن سالم معاً⁽⁶⁾.

وروى عنه مسلم في الصلاة، 16- باب التشهد في الصلاة، وفي الأفضية، 2- باب القضاء باليمين والشاهد⁽⁷⁾.

خلاصة الكلام في سيف بن سليمان:

عده الأئمة ممن انتحل بدعة القدر، ولم يذكره عنه غلوا فيه أو دعوة إليه، والله أعلم

(1) التقريب ص 262.

(2) تاريخ ابن معين - الدوري - (77/1).

(3) ضعفاء العقيلي (173/2).

(4) تهذيب التهذيب (144/2).

(5) الشجرة في أحوال الرجال ص 320.

(6) نقلته عن ابن حجر - بتصرف -، انظر: هدي الساري ص 580.

(7) رجال مسلم (298/1).

16- شريك بن عبد الله:

شريك بن عبد الله بن أبي نمر أبو عبد الله المدني صدوق يخطئ من الخامسة مات في حدود أربعين ومائة خم د تم س ق⁽¹⁾

لم أقف على من رمى شريكا بالقول بالقدر إلا زكريا الساجي، فإنه قال رحمه الله: «كان يرى القدر»⁽²⁾.

روى عنه البخاري في الاستسقاء، باب الاستسقاء في المسجد الجامع، وفي المناقب، باب كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه، وفي الرقاق، باب التواضع⁽³⁾.

وروى عنه مسلم في الصلاة، 37- باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، وفي صلاة الاستسقاء، 2- باب الدعاء في الاستسقاء، وفي الجنائز، 19- باب من صلى عليه أربعون شفّعوا فيه، وباب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها⁽⁴⁾.

خلاصة الكلام في شريك بن عبد الله:

اتهمه زكريا الساجي بالقول بالقدر، ولم يذكر عنه أحد غلوا فيه أو دعوة إليه، والله أعلم.

(1) التقريب ص 266.

(2) هدي الساري ص 581.

(3) وروى عنه كذلك في أربعة مواضع: في العلم (ح 63)، وفي أصحاب النبي ﷺ (ح 3674)، وتفسير القرآن في موضعين: (ح 5439)، (ح 4569). انظر: التعديل والتجريح (3/1323).

(4) وروى عنه كذلك في الأشربة (ح 2048)، والفضائل (ح 2403)، وموضعين في المتابعات: في الإيمان (ح 162)، وصلاة المسافرين وقصرها (ح 763). انظر: رجال مسلم (1/309).

17- شعيب بن إسحاق:

شعيب بن إسحاق⁽¹⁾ بن عبد الرحمن الأموي مولا هم البصري ثم الدمشقي ثقة رمي بالإرجاء وسماعه من بن أبي عروبة بأخرة من كبار التاسعة مات سنة تسع وثمانين خ م د س ق⁽²⁾.
سئل الإمام أحمد عن شعيب بن إسحاق فقال: «ما أرى به بأساً، ولكنه جالس أصحاب الرأي، كان جالس أبا حنيفة»⁽³⁾.

وقال أبو داود: «وهو مرجئ، وأبو مسهر لم يصل عليه»⁽⁴⁾.

وقال ابن حبان: «كان ينتحل مذهب الرأي»⁽⁵⁾.

روى له البخاري في موضعين: في الزكاة، باب: ما أدي زكاته فليس بكنز، وفي المزارعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً.

وروى له مسلم في مواضع منها: في الحج، 42- باب جواز الطواف على بعير وغيره... وفي الحدود، 6- باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى، وفي اللباس والزينة، 2- باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء... وفي الزهد والرفائق، 1- باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم إلا أن تكونوا باكين⁽⁶⁾

خلاصة الكلام في شعيب بن إسحاق:

كان رحمه الله مرجئاً، وأخذ الإرجاء من مجالسة أهل الرأي.

(1) وقد فات ابن حجر أن يذكره في جملة من طعن في معتقده من رواة البخاري في كتابه "هدى الساري" ص 646، وكذا فات السيوطي أن يعده فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).

(2) التقريب ص 266.

(3) العلل ومعرفة الرجال (477/2).

(4) سؤالات الآجري لأبي داود (189/2)، تهذيب الكمال (502/12).

(5) ثقات ابن حبان (439/6).

(6) وأخرج له في المتابعات: (637)، (1004)، (1575)،

18-شبابه بن سوار:

شبابه بن سوار المدائني أصله من خراسان يقال كان اسمه مروان مولى بني فزارة ثقة حافظ رمي بالإرجاء من التاسعة مات سنة أربع أو خمس أو ست ومائتين ع⁽¹⁾.

رماه بالإرجاء غير واحد، قال علي المدني: «كان يقول بالإرجاء»⁽²⁾، وقال ابن سعد: «ثقة صالح الأمر في الحديث، وكان مرجحاً»⁽³⁾، وقال زكريا الساجي: «شبابه بن سوار صدوق يدعو إلى الإرجاء، كان أحمد بن حنبل يحمل عليه»⁽⁴⁾.

وترك الإمام أحمد الرواية عنه لدعوته لهذا المذهب، فقد روى ابن عدي أن الإمام أحمد ذكر شبابة فقال: «تركته لم أرو عنه للإرجاء»، فقيل له: «يا أبا عبد الله! وأبا معاوية؟» قال: «شبابه كان داعية»⁽⁵⁾.

وقد روى العقيلي ما يدل على شدة نكير الإمام أحمد على شبابة فقد سأل أحمد بن هانئ الإمام أحمد عن شبابة فقال الإمام أحمد: «شبابه كان يدعو إلى الإرجاء، وحكى عن شبابة قولاً أخبث من هذه الأقاويل، ما سمعت عن أحد بمثله»، قال قال شبابة: «إذا قال فقد عمل، قال: الإيمان قول وعمل، كما تقولون فإذا قال فقد عمل بجارحته أي بلسانه حين يتكلم به»، قال أبو عبد الله: «هذا قول خبيث، ما سمعت أحداً يقول، ولا بلغني»، قلت: «كيف كتبت عن شبابة؟» فقال لي: «نعم كتبت عنه قديماً شيئاً يسيراً قبل أن نعلم أنه يقول بهذا»، قيل له: «كنت كلمته في شيء من هذا؟» قال: لا⁽⁶⁾.

(1) التقريب ص 263.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (46/4).

(3) طبقات ابن سعد (322/9).

(4) تاريخ بغداد (405/10).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (46/4).

(6) ضعفاء العقيلي (577/2).

ثم قال العقيلي: «وحدثني بعض الأسيخ أن شبابة قدم من المدائن قاصدا للذي أنكر عليه أحمد بن حنبل، فكانت الرسل تختلف بينه وبينه، قال: فرأيت تلك الأيام مغموما مكروبا، قال: ثم انصرف إلى المدائن قبل أن يصلح أمره عنده»⁽¹⁾.

ولأجل سوء مذهبه ذمه الأئمة، قال ابن عدي: «وشبابة عندي إنما ذمه الناس للإرجاء الذي كان فيه»⁽²⁾.

لكن -إن شاء الله- صلح أمره ورجع عن سوء مذهبه، فقد سئل أبو زرعة عن أبي معاوية: كان يرى الإرجاء؟ قال: «نعم كان يدعو إليه»، قيل: «فشبابة بن سوار أيضا؟» قال: «نعم»، قيل: «رجع عنه؟» قال: «نعم، قال: الإيمان قول وعمل»⁽³⁾.

ولعل رجوعه هو الذي حمل يحيى بن معين على التردد في نسبه إلى الإرجاء لما سئل: كان شبابة بن سوار يرى رأي الإرجاء، قال: «ما أشبهه»⁽⁴⁾.
روى عنه البخاري في ستة عشر موضعا منها:

في الحيض، باب الصلاة على النفساء وسنتها، وفي بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، وفي المغازي، باب غزوة الحديبية.

وروى له مسلم في ستة وثلاثين موضعا منها:

في المساجد ومواضع الصلاة، 17- باب نهي من أكل ثوما أو بصلا أو كراثا أو نحوها، وفي صلاة المسافرين وقصرها، 5- باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر، وفي النكاح، 4- باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح⁽⁵⁾.

خلاصة الكلام في شبابة:

كان رحمه الله على رأي الإرجاء داعية إليه، ثم رجع عنه وتركه في آخر أمره،
والله أعلم.

(1) المصدر السابق (577/2).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (46/4).

(3) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (407/2).

(4) سؤالات ابن الجنيد ص 474.

(5) رجال صحيح البخاري (356/1)، رجال مسلم (311/1).

19-صالح بن كيسان:

صالح بن كيسان المدني أبو محمد أو أبو الحارث مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز ثقة ثبت فقيه من الرابعة مات بعد سنة ثلاثين أو بعد الأربعين ع⁽¹⁾.
صالح بن كيسان من الأعلام الأثبات المجمع على ثقتهم، وما دفعني لإيراده هنا إلا كلام الذهبي رحمه الله فيه، فإنه قال: «قد رمي صالح بالقدر ولم يصح عنه»⁽²⁾.
فقد بين رحمه الله أنه رمي بالقول بالقدر وخطأ ذلك عنه رحمه الله، وهو ما يقتضيه فضل هذا الرجل ومقامه في العلم والعمل⁽³⁾.
وقد أكثر عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما⁽⁴⁾.

خلاصة الكلام في صالح بن كيسان:

كان رحمه الله من العلماء الكبار، ولم يصح عنه ما اتهم به من القدر كما بين ذلك الحافظ الذهبي رحمه الله، والله أعلم.

(1) التقريب ص 273.

(2) تاريخ الإسلام (179/9)، ميزان الاعتدال (299/2).

(3) ولذلك -والله أعلم- لم يورده ابن حجر فيمن طعن في معتقده في هدي الساري، ولم يشر ذلك في التقريب، وقد أحسن في صنيعة، والعجب من السيوطي رحمه الله في إيراد صالح بن كيسان في جملة من رمي منهم ببدعة، كما في تدريب الراوي (551/1).

(4) انظر: رجال صحيح البخاري (360/1)، ورجال مسلم (313/1).

20- صفوان بن سليم:

صفوان بن سليم⁽¹⁾ المدني أبو عبد الله الزهري مولاهم ثقة مفت عابد رمي بالقدر من الرابعة مات سنة اثنتين وثلاثين وله اثنتان وسبعون سنة ع⁽²⁾

روى ابن عساكر رحمه الله بإسناده إلى المفضل بن غسان أنه قال: «وكان صفوان بن سليم يقول بالقدر»⁽³⁾، وذكر الذهبي رحمه الله قول المفضل هذا في كتابه "سير أعلام النبلاء"⁽⁴⁾. ولم أجد من رمى صفوانا بالقدر إلا المفضل بن غسان فيما رواه عنه ابن عساكر، وعندني في ثبوته عنه نظر من وجهين:

1- من الناحية الإسنادية: ذلك أن ابن عساكر رحمه الله رواه عن أبي القاسم إسماعيل بن محمد وأبي الفضل محمد بن ناصر في كتابيهما قالوا أنا المبارك بن عبد الجبار وأنا إبراهيم بن عمر البرمكي قال أنا محمد بن عبد الله بن خلف أنا عمر بن محمد الجوهري قال أنا أبو بكر الباسيري أنا الأحوص بن المفضل بن غسان عن أبيه.

وفي هذا الإسناد عمر بن محمد الجوهري: وهو عمر بن عيسى بن محمد الجوهري السدائي، ترجم له الخطيب البغدادي فقال رحمه الله: «في بعض حديثه نكرة»⁽⁵⁾، وذكره الذهبي كذلك في "تاريخ الإسلام"⁽⁶⁾.

فلعل هذه الرواية من جملة روايات عمر الجوهري المنكرة، ويؤكد ذلك الأمر الثاني وهو:

2- ما رواه العقيلي بإسناده عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال: «كان صفوان بن سليم لا تمر جنازة إلا ذهب فصلى عليها فمرت به جنازة فاتكأ على يدي فلما بلغ الباب سأل من هي؟ قالوا:

(1) وقد فات ابن حجر أن يذكره في جملة من طعن في معتقده من رواة البخاري في كتابه "هدى الساري" ص 646، وكذا فات السيوطي أن يذكره فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه: تدريب الراوي (550/1).

(2) التقريب ص 276.

(3) تاريخ دمشق لابن عساكر (134/24).

(4) سير أعلام النبلاء للذهبي (365/5).

(5) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (74/13)، وانظر: تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي (636/23).

(6) تاريخ الإسلام (636/23).

عبد الله بن أبي ليبيد، فرجع ولم يصل عليه»، قال عبد العزيز - في ابن أبي ليبيد -: «كان والله مجتهدا في العبادة ولكنه كان يتهم بالقدر»⁽¹⁾.

ورواه كذلك ابن عدي في ترجمة عبد الله بن أبي ليبيد، ثم قال: «وأما صفوان بن سليم حيث لم يصل عليه إنما لم يصل عليه لأجل ما كان يرمى بالقدر»⁽²⁾.

فامتناع صفوان عن الصلاة على ابن أبي ليبيد لمكان القدر دليل على تبريه منه، والتشديد على من عرف به، بل كان معروفا بالتسابق في الخيرات والشدة في العبادة، فتفويته لصلاة الجنائز على ما فيها من الأجر لأجل بدعة القدر دليل على أنه كان مهاجرا للقدرية بريئا منهم ومن قولهم رحمه الله. ثم الأصل براءة صفوان - على إمامته وفضله - من قول المبتدعة، فإن الأئمة لم يذكروا صفوانا ممن قال بالقدر ولا يعرف ذلك عنه، والله أعلم.

روى عنه البخاري في مواضع منها: في الآذان، باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والطهور وحضورهم الجماعة والعيدين والجنائز وصفوفهم، وفي بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، وفي الأدب، باب الساعي على الأرملة، وفي بدء السلام، باب تسليم الصغير على الكبير.

وروى عنه مسلم في الإيمان، 50- باب في الريح التي تكون قرب القيامة تقبض من في قلبه شيء من الإيمان، وفي المساجد ومواضع الصلاة، 20- باب سجود التلاوة، وفي الجمعة، -باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال وبيان ما أمروا به، وفي الجنة وصفة نعيمها وأهلها، 3- باب ترائي أهل الجنة أهل الغرف كما يرى الكوكب في السماء⁽³⁾.

خلاصة الكلام في صفوان بن سليم:

رماه المفضل بن غسان بالقدر وليس كذلك: لعدم صحة ذلك، ولا امتناعه عن الصلاة

على ابن أبي ليبيد لقوله بالقدر، ثم لعدم رمي أئمة الحديث صفوانا بالقدر.

(1) الضعفاء الكبير للعقيلي (292/2)، وذكره كذلك ابن حبان في "الثقات" (46/5).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي (241/2).

(3) وروى عنه البخاري في المتابعات في موضعين: 279، 3443، ومسلم في موضع واحد: 57، انظر: رجال مسلم لأحمد

بن علي بن منجويه (317/1).

21- عباد بن العوام:

عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولا هم أبو سهل الواسطي ثقة من الثامنة مات سنة خمس وثمانين أو بعدها وله نحو من سبعين ع⁽¹⁾.

قال ابن سعد: «عباد بن العوام ويكنى أبا سهل كان من أهل واسط وكان يتشيع فأخذه هارون أمير المؤمنين فحبسه زمانا ثم خلى عنه وأقام ببغداد»⁽²⁾.

قال الذهبي: «أظنه خرج مع إبراهيم، فلذلك سجنه»⁽³⁾.

روى عنه البخاري في البيوع، باب بيع الذهب بالورق يدا بيد، وفي التوحيد، باب وسمى النبي ﷺ الصلاة عملا، وقال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»⁽⁴⁾.

وروى عنه مسلم في المساقاة، 16- باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينا⁽⁵⁾.

وروى عنه في الصلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلي بمتابعة خالد بن عبد الله كلاهما عن الشيباني، وفي كتاب الزكاة، باب بيان اسم الصدقة بمتابعة أبي عوانة كلاهما عن أبي مالك الأشجعي، وفي كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد بمتابعة أبي الأحوص كلاهما عن حصين.

خلاصة الكلام في عباد بن عوام:

وثقه العلماء ورماه ابن سعد بالتشيع، ولم يرد عنه غلوا فيه أو دعوة إليه، والله أعلم.

(1) التقريب ص 290.

(2) طبقات ابن سعد (9/332).

(3) السير (8/512).

(4) رجال صحيح البخاري (2/501).

(5) رجال مسلم (2/23).

22- عبد الله بن عيسى:

عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري أبو محمد الكوفي ثقة فيه

تشيع من السادسة مات سنة ثلاثين ع⁽¹⁾

قال المفضل بن غسان الغلابي عن يحيى بن معين: «كان يتشيع»⁽²⁾.

قال الحافظ ابن حجر: «حديثه عنه في الصحيحين؛ ففي البخاري في أحاديث الأنبياء من طريق أبي

فروه الهمداني، وأورده في الصلاة أيضا وتابعه عليه عنده الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن، وله عنده

حديث آخر في الصيام بمتابعة مالك وإبراهيم بن سعد كلهم عن الزهري في صوم أيام التشريق

للمتمتع، وليس له في البخاري غير هذين الحديثين»⁽³⁾.

وهما في الصوم، باب صيام أيام التشريق، وفي أحاديث الأنبياء.

وروى عنه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها، 43- باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة،،،،

وباب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه⁽⁴⁾.

خلاصة الكلام في عبد الله بن عيسى:

رماه يحيى بن معين بالتشيع، ولم يذكر عنه غلوا فيه أو دعوة إليه، والله أعلم.

(1) التقريب ص 317.

(2) تاريخ دمشق (398/31)، تهذيب الكمال (415/14).

(3) هدي الساري ص 588.

(4) رجال مسلم (376/1)

23- عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج:

عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج التميمي أبو معمر المقعد المنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف واسم أبي الحجاج ميسرة ثقة ثبت رمي بالقدر من العاشرة مات سنة أربع وعشرين ع⁽¹⁾.

قال أحمد العجلي: «أبو معمر ثقة، وكان يرى القدر وهو بصري»⁽²⁾.

قال أبو داود: «وكان الأزرّي⁽³⁾ لا يحدث عن أبي معمر يخاف عليه القدر»، وقال أبو داود: «وكان لا يتكلم فيه»⁽⁴⁾، يعني -والله أعلم- أنه كان لا يدعو إليه ويخاصم فيه. وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: «كان صدوقا وكان قدريا»⁽⁵⁾.

وقد نهى ابن المديني عن التحديث عنه لإطرائه عمرو بن عبيد فقال رحمه الله: «من ذكر محاسن عمرو بن عبيد ورفع له لا يسأل عنه يعني -أبا معمر- لقد قال: ذاك كان أعلى من هؤلاء، فوضعه ذاك -يعني أنهم أطروا عمرو بن عبيد-»، قال علي: «لا تحدثوا عن أبي معمر ولا نعمى عين»⁽⁶⁾.

وقد تبع عبد الوارث في ثنائه على عمرو رأس القدرية، لما روى الخطيب البغدادي رحمه الله عن يعقوب بن شيبة أنه قال: «كان ثقة ثبتا صحيح الكتاب، وكان يقول بالقدر، وكان غالبا على عبد الوارث»⁽⁷⁾، فقد تأثر بعبد الوارث في ذلك، ولذا قال الذهبي رحمه الله: «وكان عدلا ضابطا، إلا أنه

(1) التقريب ص 315.

(2) معرفة الثقات للعجلي (428/2).

(3) في الخلاصة للخزرجي ص 347: «محمد بن عبد الله الأدرزي بفتح الهمزة وإسكان المهملة قبل الزاي وهو الرزي بضم المهملة وكسر الزاي أبو جعفر البصري نزيل بغداد عن محمد بن سواء وعبد الوهاب الثقفي وعنه»، ولعله وهم سببه تصحيف الراء إلى دال!، فإن كل من ترجم لمحمد بن عبد الله هذا إلا نسبه إلى "الأزرّي"، قال السمعاني رحمه الله: «الأزرّي: بفتح الألف وبضم الراء وكسر الزاي وتشديدها، والمشهور بهذه النسبة محمد بن عبد الله الأزرّي -وبعضهم يقول الرزي بحذف الهمزة - وهو منسوب إلى طيخ الرز أو الأرز». انظر: الأنساب (111/1)، تهذيب الكمال (576/25).

(4) تهذيب الكمال (355/15)، وانظر: هدي الساري ص 588.

(5) تهذيب الكمال (356/15).

(6) تاريخ بغداد (202/11). يقال: نُعمَة عين بالضم ونُعمَ عين ونُعمَى عين، ومعنى ذلك: قرّة عين، يعني أفر عينك بطاعتك واتباع أمرِك. انظر: النهاية في غريب الحديث (84/5).

(7) تاريخ بغداد (203/11).

قدري من غلمان عبد الوارث في ذلك»⁽¹⁾.

وقد أخرج عنه البخاري في مواضع كثيرة⁽²⁾، منها: في العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، وفي الصلاة، باب إن صلى في ثوب مصلب أو تصاوير هل تفسد صلاته؟ وما ينهى عن ذلك؟ وروى عنه مسلم في الجهاد والسير، 47- باب غزوة النساء مع الرجال، وفي الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، 18- باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل⁽³⁾

خلاصة الكلام في عبد الله بن عمرو أبي معمر:

أثنى الأئمة على عدالته وضبطه، ورموه بالقول بالقدر لمجالسته عبد الوارث الذي هو من أخص تلاميذ عمرو بن عبيد، وعلى بدعته فحديثه في الكتب⁽⁴⁾، والله أعلم.

(1) السير (622/10).

(2) وهي كلها عنه عن عبد الوارث، وعددها بالمكرر: سبعون (70) حديثاً، منها ثلاثة في المتابعات، وانظر على سبيل المثال أحاديث: 75، 213، 681، 718، 856، 1063، 1116، 1217، 1553

(3) وروى عنه مسلم في المتابعات حديث: 1831.

(4) السير (622/10).

24- عبد الله بن أبي نجيح:

عبد الله بن أبي نجيح يسار المكي أبو يسار الثقفي مولاهم ثقة رمي بالقدر وربما دلس من السادسة مات سنة إحدى وثلاثين أو بعدها ع⁽¹⁾

اشتهر عبد الله بن أبي نجيح بالقول بالقدر عند الأئمة، فقد قال أيوب: «أي رجل افسدوا يعني ابن أبي نجيح»، وقال جرير: «رأيت بن أبي نجيح ولم أكتب عنه، كان يرى القدر»⁽²⁾، وقال ابن سعد: «وكان ثقة كثير الحديث ويذكرون أنه كان يقول بالقدر»⁽³⁾.

قال الإمام أحمد: «ابن أبي نجيح كان يرى القدر أفسدوه بآخره كان يجالس عمرو بن عبيد فأفسده وكان قدريا وأبو معاوية مرجئ»⁽⁴⁾.

وقال كذلك: «سيف وزكريا وشبل وإبراهيم بن نافع ثقة، أصحاب ابن أبي نجيح قدرية عامتهم، ولكن ليسوا هم أصحاب كلام إلا أن يكون شبل لا أدري»⁽⁵⁾، قال يحيى بن معين: «ابن أبي نجيح ثقة وكان يرمى بالقدر»⁽⁶⁾.

قال العجلي: «عبد الله بن أبي نجيح المكي ثقة، ويقال: إنه كان يرى القدر، ويقال: إن عمرو بن عبيد أفسده»⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم الرازي: «إنما يقال في ابن أبي نجيح القدر، وهو صالح الحديث»⁽⁸⁾.
الحديث»⁽⁸⁾.

وقال يعقوب السدوسي: «هو ثقة قدري»⁽⁹⁾

قال ابن الجوزي: «عبد الله بن يسار وهو ابن أبي نجيح كان من رؤوس الدعاة إلى القدر»⁽¹⁰⁾.

(1) التقريب ص 326.

(2) أورد هذه الآثار العقيلي بإسناده، انظر: الضعفاء الكبير (317/2).

(3) طبقات ابن سعد (44/8).

(4) العلل ومعرفة الرجال (538/2).

(5) المصدر السابق (260/3).

(6) تاريخ ابن معين - الدوري - (58/1).

(7) معرفة الثقات (64/2).

(8) الجرح والتعديل (203/5).

(9) السير (125/6).

(10) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (147/2).

ورماه بعض الأئمة ببدعة الاعتزال، قال يحيى بن القطان: «كان معتزليا»، وقال ابن المديني: «كان يرى الاعتزال»، وقال البخاري: «كان يتهم بالاعتزال والقدر».

وقال علي: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «كان ابن أبي نجيح من رؤوس الدعاة»⁽¹⁾
قال الذهبي: «ولعله رجع عن البدعة، وقد رأى القدر جماعة من الثقات وأخطؤوا، نسأل الله العفو»⁽²⁾.

وقد ذكره الجوزجاني فيمن رمي بالقدر، هو وزكريا بن إسحاق، وشبل بن عباد، وابن أبي ذئب، وسيف بن سليمان⁽³⁾، قال الذهبي: «في هؤلاء ثقات، وما ثبت عنهم القدر أو لعلمهم تابوا»⁽⁴⁾.
روى عنه البخاري في العلم، باب الفهم في العلم، وفي الحج، باب: الجلال للبدن، وفي أبواب المحصر، باب: النسك شاة⁽⁵⁾.

وروى عنه مسلم في الجنائز، 6- باب البكاء على الميت، وفي الحج، 10- باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى...، وباب بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران...، وفي النكاح، 22- باب حكم العزل، وفي المساقاة، 25- باب السلم، وفي الجهاد والسير، 32- باب إزالة الأصنام من حول الكعبة، وفي صفة القيامة والجنة والنار، 8- باب انشقاق القمر⁽⁶⁾.

خلاصة الكلام في عبد الله بن أبي نجيح:

اشتهر عند الأئمة بقوله ببدعة القدر، والدعوة إليها، بل وعرف أن له أصحاب يوافقونه على تلك البدعة، وكذلك اتهمه الأئمة ببدعة الاعتزال، ومن أجلهما لحقه الذم من العلماء، وأشار الذهبي إلى احتمال رجوعه عنها، فالله أعلم.

(1) أورد هذه الآثار العقيلي بإسناده، انظر: الضعفاء الكبير (317/2).

(2) السير (126/6).

(3) الشجرة في أحوال الرجال ص 317.

(4) ميزان الاعتدال (515/2).

(5) وروى عنه البخاري كذلك في السلم (ح 2239) والمظالم والغصب (ح 2478) والمناقب (ح 3636) وفي اللباس (ح 5837).

وأما المتابعات: ففي الحج (ح 1716)، بمتابعة عبد الكريم، وفي المغازي (ح 4259) مقرونا بأبان بن صالح.

(6) وروى عنه في المتابعات في موضعين: (ح 2067)، (ح 2811).

25- عبد الله بن شداد بن الهاد:

عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي أبو الوليد المدني ولد على عهد النبي ﷺ وذكره العجلي من كبار التابعين الثقات وكان معدودا في الفقهاء مات بالكوفة مقتولا سنة إحدى وثمانين وقيل بعدها ع⁽¹⁾.

قال ابن سعد: «كان ثقة قليل الحديث وكان شيعيا»⁽²⁾، وقال الواقدي: «خرج مع القراءة أيام عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث على الحجاج فقتل يوم دجيل وكان ثقة فقيها كثير الحديث متشيعا»⁽³⁾. ومما يدل على تشيعه ما أورده الذهبي عن عطاء بن السائب أنه قال: سمعت عبد الله بن شداد يقول: «وددت أني قمت على المنبر من غدوة إلى الظهر، فأذكر فضائل علي بن أبي طالب ﷺ، ثم أنزل، فيضرب عنقي»، قال الذهبي: «هذا غلو وإسراف»⁽⁴⁾.

وعبد الله بن شداد تابعي كبير، وزعم البعض أن له صحبة، قال الحافظ ابن حجر: «عبد الله بن شداد أي بن الهاد وهو تابعي كبير له رؤية ولأبيه صحبة»⁽⁵⁾، وقال: «وهو من صغار الصحابة»⁽⁶⁾، روى عنه البخاري في الحيض، باب مباشرة الحائض، وباب الصلاة على النفساء وسنتها، وفي الجهاد والسير، باب الجن ومن يترس بترس صاحبه، وفي الطب، باب رقية العين وروى عنه مسلم في الصلاة، 51- باب الاعتراض بين يدي المصلي، وفي السلام، 21- باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة، وفي فضائل الصحابة ﷺ، 5- باب في فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

خلاصة الكلام في عبد الله بن شداد:

-
- (1) التقريب ص 307.
 - (2) الطبقات الكبير (64/7).
 - (3) تهذيب الكمال (84/15).
 - (4) السير (489/3).
 - (5) فتح الباري (267/2).
 - (6) فتح الباري (13/3) وقد أورده في تراجم الصحابة من صنف في هذا كاستيعاب لابن عبد البر، وأسد الغابة لابن الأثير، وكذا ابن حجر في الإصابة، وعده جماعة من التابعين كما صنع خليفة وابن سعد كما في سير أعلام النبلاء (488/3).

كان -على قلة حديثه- متشيعا مسرفا في تشيعه، والله أعلم.

26- عبد الأعلى بن عبد الأعلى:

عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي بالمهملة أبو محمد، ثقة من الثامنة مات سنة تسع وثمانين ع⁽¹⁾.

قال عبد الله بن الإمام أحمد: قال أبي: «عبد الأعلى بن عبد الأعلى يرى القدر»⁽²⁾.

سأل البرذعي أبا زرعة الرازي فقال: «عبد الأعلى بن عبد الأعلى كان يرى القدر»؟ قال: «بلى»⁽³⁾.

قال ابن حبان: «وكان قدريا متقنا في الحديث غير داعية إليه»⁽⁴⁾.

قال الذهبي: «وهو صدوق، لكن رمي بالقدر»⁽⁵⁾.

قال ابن سعد: «ولم يكن بالقوي في الحديث»⁽⁶⁾، قال الحافظ ابن حجر تعقيبا على كلام ابن سعد:

«هذا جرح مردود غير مبين، ولعله بسبب القدر، وقد احتج به الأئمة كلهم»⁽⁷⁾.

أخرج عنه البخاري في مواضع منها: في الغسل، باب: الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره...،

وفي الآذان، باب الكلام إذا أقيمت الصلاة، وفي البيوع، باب النهي عن تلقي الركبان وأن يبيعه

مردود...⁽⁸⁾.

وأخرج عنه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها، 20- باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من

آخر الليل، وفي الزكاة، 35- باب كراهة المسألة للناس، وفي اللباس والزينة، 26- باب لا تدخل

الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة.

خلاصة الكلام في عبد الأعلى بن عبد الأعلى:

(1) التقريب ص 331.

(2) العلل ومعرفة الرجال (178/2)، ضعفاء العقيلي (58/3).

(3) أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي (517/2).

(4) ثقات ابن حبان (131/7).

(5) تاريخ الإسلام (253/12).

(6) طبقات ابن سعد (291/9).

(7) هدي الساري ص 589.

(8) رجال صحيح البخاري (485/2).

أثنى الأئمة على صدقه وإتقانه وذموه لتلبسه بالقدر، ولم يكن داعية له.

27- عبد الرزاق بن همام:

عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع من التاسعة مات سنة إحدى عشرة وله خمس وثمانون ع⁽¹⁾ إمامة عبد الرزاق في الدين معروفة عند العلماء، ونقموا عليه تشييعه وغمزه لبعض الصحابة كمعاوية رضي الله عنه، وقال أبو داود سمعت الحسن بن علي الحلواني يقول: سمعت عبد الرزاق وسئل: أتزعم أن عليا كان على الهدى في حروبه؟ قال: «لا ها الله إذا يزعم على أنها فتنة وأتقلدها له هذا»، قال أبو داود: «وكان عبد الرزاق يعرض بمعاوية»⁽²⁾.

وقال يحيى بن معين -وبلغه أن أحمد بن حنبل يتكلم في عبيد الله بن موسى بسبب التشيع-: «والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة لقد سمعت من عبد الرزاق في هذا المعنى أكثر مما يقول عبيد الله بن موسى، ولكن خاف أحمد بن حنبل أن تذهب رحلته إلى عبد الرزاق أو كما قال»⁽³⁾.
وقال يحيى بن معين: «سمعت من عبد الرزاق كلاما يوما فاستدللت به على ما ذكر عنه من المذهب، فقلت له: إن أستاذيك الذين أخذت عنهم ثقات كلهم أصحاب سنة: معمر ومالك بن أنس وابن جريج وسفيان والأوزاعي فعمن أخذت هذا المذهب؟ فقال: قدم علينا جعفر بن سليمان الضبعي فرأيت فاضلا حسن الهدي فأخذت هذا عنه»، وقد عاب ابن معين على الإمام أحمد في رده لحديث عبيد الله بن موسى من أجل التشيع وأخذه لحديث عبد الرزاق وفيه تشيع كذلك، فقال رحمه الله -لما بلغه من صنيع أحمد-: «كان والله الذي لا إله إلا هو عبد الرزاق أعلى في ذلك منه مائة ضعف ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف وأضعاف ما سمعت من عبيد الله»⁽⁴⁾.
وقال ابن حبان: «وكان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه على تشيع فيه»⁽⁵⁾.
وقال العجلي: «ثقة يكنى أبا بكر وكان يتشيع»⁽⁶⁾.

(1) التقريب ص 354.

(2) تهذيب التهذيب (574/2).

(3) تاريخ دمشق (188/36).

(4) انظر الأثرين: تاريخ دمشق (187/36، 189).

(5) الثقات (412/8).

(6) معرفة الثقات (93/2).

وقال ابن عدي: «ولعبد الرزاق بن همام أصناف وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه ولم يروا بحديثه بأساً، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا، وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير»⁽¹⁾.

وقال الذهبي: «وثقه غير واحد، وحديثه مخرج في الصحاح وله ما ينفرد به، ونقموا عليه التشيع، وما كان يغلو فيه بل كان يحب علياً عليه السلام ويغض من قاتله»⁽²⁾.

ومما يدل على عدم غلوه في التشيع قوله رحمه الله: «والله ما انشرح صدري قط أن أفضل علياً على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر ورحم الله عمر ورحم الله عثمان ورحم الله علياً، ومن لم يحبهم فما هو بمؤمن فإن أوثق عملي حبي إياهم رضوان الله عليهم ورحمته أجمعين».

وقيل أنه رجع فقد قال أبو مسلم البغدادي: «عبيد الله بن موسى من المتروكين تركه أبو عبد الله أحمد بن حنبل لتشيعة، وقد عوتب أحمد بن حنبل على روايته عن عبد الرزاق فذكر أنه رجع عن ذلك»⁽³⁾. ولما عاب ابن معين على الإمام أحمد في تركه لعبيد الله بن موسى دون عبد الرزاق، اعتذر له أنه رجع فقال ابن معين: «وقد روى عنه أنه رجع عن ذلك»⁽⁴⁾.

فشهادة إمامين وهما: الإمام أحمد ويحيى بن معين على رجوعه، مما يطمئن القلب لذلك، والله أعلم. وقد أكثر عنه البخاري في صحيحه، من ذلك: في الإيمان، باب حسن إسلام المرء، وفي الغسل، باب من اغتسل عريانا وحده في الخلوة ومن تستر فالتستر أفضل، وفي الصوم، باب التنكيل لمن أكثر الوصال⁽⁵⁾.

(1) الكامل (315/5).

(2) تذكرة الحفاظ (364/1).

(3) انظر الأثرين: تاريخ دمشق (189/36).

(4) المصدر السابق (187/36).

(5) رجال صحيح البخاري (496/2).

وروى عنه مسلم في الطهارة، 2- باب وجوب الطهارة للصلاة، وفي الزكاة، 11- باب الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف، وفي الصيام، 13- باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب⁽¹⁾.

خلاصة الكلام في عبد الرزاق بن همام:

نقم عليه الأئمة تشييعه، وما كان غاليا فيه، وذكر عن الإمام أحمد أنه رجع، فالله أعلم بذلك.

(1) رجال مسلم (8/2).

28- عبد العزيز بن سياه:

عبد العزيز بن سياه بكسر المهملة بعدها تحتانية خفيفة الأسي الكوفي⁽¹⁾ صدوق يتشيع من السابعة خم ت س ق⁽²⁾.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن عبد العزيز بن سياه فقال: «لا بأس به، هو من كبار الشيعة»⁽³⁾.

وقال الذهبي رحمه الله: «شيعي صدوق»⁽⁴⁾.

روى عنه البخاري في تفسير القرآن، باب قوله: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: 19]، وفي الجزية، والمزارعة.

ومسلم في الجهاد والسير، 34- باب صلح الحديبية في الحديبية⁽⁵⁾.

خلاصة الكلام في عبد العزيز بن سياه:

كان رحمه الله من كبار الشيعة على ما ذكره أبو زرعة الرازي، ووافقه عليه الذهبي،
والله أعلم.

(1) وقد فات ابن حجر أن يذكره في جملة من طعن في معتقده من رواة البخاري في كتابه "هدى الساري" ص 646، وكذا فات السيوطي أن يعده فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).

(2) التقريب ص 357.

(3) الجرح و التعديل (383/5)، تهذيب الكمال (145/18)، تهذيب التهذيب (587/2).

(4) الكاشف (655/1).

(5) انظر رجال مسلم (427/1)، ورجال صحيح البخاري (473/1).

29- عبد الوارث بن سعيد:

عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري مولا لهم أبو عبيدة التنوري بفتح المشاة وتشديد النون البصري ثقة ثبت رمي بالقدر، ولم يثبت عنه من الثامنة مات سنة ثمانين ومائة ع⁽¹⁾.
اتهم أهل الحديث عبد الوارث بالقدر واشتهر هذا عنه، كما روى العقيلي بإسناده إلى عدي بن الفضل قال: كلمت يونس بن عبيد في عبد الوارث فقال: «رأيت على باب عمرو بن عبيد جالسا، لا تذكره لي».

وعن عبد الواحد بن زيد قال: قال لي أيوب السخيتاني: «قل للتنوري: لا تصحبن عمرو بن عبيد»، فلقيته فأحبرته بما قال أيوب، قال: فقال لي: «قل له إني أجد عنده أشياء لا أجدها عند غيره»، فأحبرت بذلك أيوب، فقال لي أيوب: «قل له: من تلك الأشياء أخاف عليك».
وعن محمود بن غيلان قال: قيل لأبي داود⁽²⁾: ما لك لا تحدث عن عبد الوارث؟ فقال: «أحدثك عن رجل كان يزعم أن يوما من عمرو بن عبيد أكثر من عمر أيوب ويونس وابن عون!»⁽³⁾.
وقال الساجي: «كان قدريا صدوقا متقنا، ذم لبدعته»⁽⁴⁾.

وقال ابن حبان: «كان قدريا متقنا في الحديث»⁽⁵⁾.
وقد ذهب بعض الأئمة إلى أنه كان مظهرا لسوء رأيه كابن معين، فإنه قال رحمه الله: «ثقة، إلا أنه كان يرى القدر ويظهره»⁽⁶⁾.

وذهب بعض الأئمة إلى أنه لم يكن يدعو إلى مذهبه كابن المبارك، فقد قيل له رحمه الله: لما رويت عن عبد الوارث وتركت عمرو بن عبيد؟ قال: «إن عمرا كان داعيا»⁽⁷⁾، وهو قول العجلي كذلك فقد فقد قال في عبد الوارث: «بصري ثقة، وكان يرى القدر ولا يدعو إليه»⁽⁸⁾.

(1) التقريب ص 367.

(2) هو الطيالسي رحمه الله كما في سير أعلام النبلاء (302/8).

(3) انظر هذه الآثار في ضعفاء العقيلي (99/3)، وفيه: من عمر بن أيوب، وهو تصحيف.

(4) تهذيب التهذيب (635/2).

(5) ثقات ابن حبان (140/7).

(6) تهذيب التهذيب (635/2).

(7) المعرفة والتاريخ (263/2).

(8) معرفة الثقات للعجلي (107/2).

وقد كثر تحذير الأئمة من مجالسة عبد الوارث لمكان القدر، قال يزيد بن زريع: «من أتى مجلس عبد الوارث فلا يقربني»⁽¹⁾.

وقال أبو علي الموصلي: «قلما جلسنا إلى حماد بن زيد إلا نجانا عن عبد الوارث وجعفر ابن سليمان»⁽²⁾، وذكر الذهبي عن حماد بن زيد أنه كان ينهى المحدثين عن الحمل عنه للقدر⁽³⁾.

وسأل الحسن بن الربيع عبد الله بن المبارك فقال: «كنا نأتي عبد الوارث بن سعيد فإذا حضرت الصلاة تركناه وخرجنا» فقال: «ما أعجبتني ما فعلت!، وكان يرمى بالقدر»⁽²⁾.

قال الساجي: «الذي وضع منه القدر فقط»⁽²⁾، وعده كذلك الخطيب البغدادي رحمه الله من جملة القدرية⁽⁴⁾.

وذهب بعض الأئمة إلى إنكار أن عبد الوارث قال بالقدر لما رواه البخاري عن أبي جعفر قال: حلف لي عبد الصمد⁽⁵⁾: إنه لمكذوب على أبي وما سمعت قط -يعني القدر وكلام عمرو بن عبيد-⁽⁶⁾.

وقد اختار هذا: الحافظ الخزرجي رحمه الله فقال: «أحد الأعلام، رمي بالقدر ولم يصح»⁽⁷⁾، ولعله اتبع اتبع في ذلك الحافظ ابن حجر فقال رحمه الله: «يحتمل أنه رجح عنه، بل الذي اتضح لي أنهم اتهموه به لأجل ثنائه على عمرو بن عبيد، فإنه كان يقول: لولا أنني أعلم أنه صدوق ما حدثت عنه، وأئمة الحديث كانوا يكذبون عمرو بن عبيد وينهون عن مجالسته فمن هنا اتهم عبد الوارث»⁽⁸⁾.

والذي يظهر أن اتهام أهل الحديث عبد الوارث بالقدر ليس بمجرد توهمهم صدق عمرو فقط! بل الأمر أبعد من ذلك فقد قال له أيوب: «بلغني أنك تأتي عمرو بن عبيد»؟ قال -يعني عبد الوارث-: «لأني أجد عنده أشياء غامضة»، قال: «من تلك الغامضة أفرق»⁽⁹⁾، ورواية الحديث ليس بالشيء الغامض، الغامض، وإنما هو الرأي الذي خاف عليه أيوب منه، وكان لعبد الوارث مع عمرٍ مزيد عناية بالإفادة

(1) ميزان الاعتدال (677/2).

(2) تهذيب التهذيب (635/2).

(3) السير (303/8).

(4) الكفاية (380/1).

(5) وهو من الثقات الأثبات كما قال المعلمي في: التنكيل (558/2).

(6) التاريخ الكبير (118/6).

(7) الخلاصة ص 247.

(8) هدي الساري ص 598.

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (107/5).

منه وكثير تعصب له، ولم يقتصر على حضور مجالسه؛ بل كان يأتي له في بيته ليخصه الكلام، هذا مع ما عرف من عمرو بن عبيد من حرص على الدعوة إلى سوء رأيه، فقد قال فيه ابن المبارك: «يدعو إلى رأيه ويظهر الدعوة»⁽¹⁾.

فمع هذا الإعجاب بعمرو! ونصيحة عبد الوارث أن يجتنبه حتى حذر الأئمة من عبد الوارث نفسه، إلا أنه ثبت على الأخذ عنه حتى عدّ من أخص تلاميذه⁽²⁾، وقد قال علي بن المديني: «من ذكر محاسن عمرو بن عبيد ورفع له لا يسأل عنه»⁽³⁾، فيبعد جدا -والله أعلم- أن لا يكون عبد الوارث تأثر بشيخه وأخذ طرفا مما هو عليه!، ولذلك رماه الأئمة بالقدر واشتهر عنه ذلك.

ثم هذا ابن أبي نجيح يرميه الإمام أحمد بالقدر لأجل صحبتته لابن عبيد فقال رحمه الله: «كان يجالس عمرو بن عبيد فأفسده وكان قدريا»⁽⁴⁾، فكيف بعبد الوارث وقد لازمه؟!.

هذا وليس لمن نفى القدر عن عبد الوارث إلا قول ابنه عبد الصمد -السابق-: «إنه لمكذوب على أبي، وما سمعت منه يقول قط في القدر وكلام عمرو بن عبيد»، فهذا الكلام يحمل على أحد احتمالين:

1- إما أن يكون عبد الوارث قال به ثم رجع عنه⁽⁵⁾، خاصة وأن شيخه فيه -وهو عمرو بن عبيد- قد مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، يعني: أن عبد الوارث عاش بعده ما يقرب الأربعين سنة، فلعله رجع في تلك المدة مع تشديد أهل الحديث في النكير عليه والتحذير منه ونصيحته.

2- وإما أنه «كان في نفسه منه شيء فلم يكن يرى خلافه ضلالة فيعادي مخالفه، وإلا لكان أهم شيء عنده أن يدعو ولده، وقد شهد له ابن المبارك أنه لم يكن داعية»⁽⁶⁾.

والذي يظهر -والله أعلم- هو الاحتمال الثاني، لأن القول برجوعه لا يستند لشيء تركن إليه النفس، ولم يشتهر ذلك عند الأئمة، فإن المعاصرين له رحمه الله حذروا منه ورموه ببدعة القدر ومنهم من مات بعده بأشهر أو بسنة أو قبله بقليل كحماد بن زيد، وابن المبارك وغيرهم وهم به أعرف، ولا أدل على

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (104/5).

(2) قال الذهبي رحمه الله: «وكان من خواص تلاميذه عمرو بن عبيد»، انظر تاريخ الإسلام (254/11).

(3) تاريخ بغداد (202/11).

(4) العلل ومعرفة الرجال (538/2).

(5) هدي الساري ص 598.

(6) كلام المعلمي في: التنكيل (558/2).

قوة هذا الاحتمال ما قاله محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن عبد الله المدني: «يا أبا الحسن! إن يحيى بن معين ذكر لنا أن مشايخ من البصريين كانوا يرمون بالقدر إلا أنهم لا يدعون إليه ولا يأتون في حديثهم بشيء منكر، منهم: قتادة وهشام صاحب الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة وأبو هلال وعبد الوارث وسلام، كانوا ثقات يكتب حديثهم فماتوا وهم يرون القدر ولم يرجعوا عنه، فقال لي علي رحمه الله: أبو زكريا كذا كان يقول عندنا، إلا أن أصحابنا ذكروا أن هشام الدستوائي رجع قبل موته ولم يصح ذلك عندنا»⁽¹⁾.

وكذلك هو صنيع الذهبي رحمه الله فقد رجع وانتصر للقول بقدرية عبد الوارث وتعصبه لعمرو بن عبيد فقال رحمه الله: «وكان يضرب المثل بفصاحته، وإليه المنتهى في الثبوت، إلا أنه قدرني متعصب لعمرو بن عبيد»⁽²⁾.

وقال: «قد كان عبد الوارث إماماً حجةً متعبداً، لكنه قدرني، نسأل الله العفو، وكان من خواص تلاميذه عمرو بن عبيد»⁽³⁾، وقال: «وكان عالماً مجوداً، من فصحاء أهل زمانه، ومن أهل الدين والورع، إلا أنه قدرني مبتدع»⁽⁴⁾، وقال: «لم يتأخر عنه أحد لإتقانه ودينه، وتركوه وبدعته»⁽⁵⁾. وتبعه ابن العماد فقال رحمه الله: «كان على بدعة فيه، أجمع على الاحتجاج به الشيخان وباقي أئمة الأثر، قاله ابن ناصر الدين»⁽⁶⁾.

أخرج له البخاري كثيراً، من ذلك: في العلم، باب قول النبي ﷺ: «اللهم علمه الكتاب»، وفي الوضوء، باب الوضوء من النوم...، وفي مواقيت الصلاة، باب من كره أن يقال للمغرب: العشاء. وكذا أخرج له مسلم كثيراً، من ذلك: في الصلاة، 2- باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة، وفي الجنائز، 27- باب أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه، وفي الحج، 66- باب ما يفعل بالهدى إذا عطب في الطريق، وفي الأشربة، 16- باب كراهة التنفس في نفس الإناء...⁽⁷⁾

(1) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المدني ص46.

(2) ميزان الاعتدال (677/2).

(3) تاريخ الإسلام (254/11).

(4) السير (301/8).

(5) تذكرة الحفاظ (257/1).

(6) الشذرات (257/2).

(7) وهذه نماذج تدل على كثرة ما روى عنه البخاري: 75، 80، 108، 213، 292، 374، 428، 509.

خلاصة الكلام في عبد الوارث بن سعيد:

كان رحمه الله على جانب كبير من الحفظ والدين، وابتلي بمصاحبة والتلمذ على رأس المعتزلة عمرو بن عبيد، فتعلم عنه وتعصب له مع تحذير الأئمة منه ومن مجالسته، فاتهم أهل الحديث عبد الوارث بالقدر ورموه به، لإقراره أنه يأخذ عنه أمورا غامضة لا يجدها عند غيره، لكنه لم يكن داعية ولا معنفا على مخالفيه، وبهذا يحمل نفي ابنه عبد الصمد عن أبيه بالقول بالقدر أو كلام عمر، وقد يقال رجع عنه، والله أعلم.

1081، 1110، 1150، 1246، 1332، 1868، 2284، 2622، ...، كذلك مسلم أكثر من الرواية

عن عبد الوارث، من ذلك أحاديث: 44، 61، 94، 110، 135، 347، 1094، 1604، 1811...

30- عبید الله بن موسى:

عبید الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي أبو محمد ثقة كان يتشيع من التاسعة، واستصغر في سفيان الثوري مات سنة ثلاث عشرة على الصحيح ع⁽¹⁾

أثنى أئمة الحديث على عبید الله من جهة فضله وعلمه⁽²⁾، وما تكلموا فيه إلا من أجل التشيع المشؤوم، فإنه أخذه عن أهل بلده -وهي الكوفة- المؤسس على البدعة⁽³⁾، قال العجلي رحمه الله: «كوفي ثقة، كان عالما بالقرآن صدوق وكان يتشيع»⁽⁴⁾، وقال أبو عبید الآجري عن أبي داود: «كان محترقا شيعيا، جاز حديثه»⁽⁵⁾، وقال ابن حبان: «وكان يتشيع»⁽⁶⁾، وقال ابن قانع: «كوفي صالح، يتشيع»، وقال الساجي: «صدوق، كان يفرط في التشيع»⁽⁷⁾.

ومن فرط تشيعه أنه روى أحاديث منكورة في التشيع كما قال ابن سعد: «وكان ثقة صدوقا إن شاء الله تعالى، كثير الحديث، حسن الهيئة، وكان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع منكورة وضعف بذلك عند كثير من الناس»⁽⁸⁾، وقال الجوزجاني: «وعبید الله بن موسى أغلى وأسوأ مذهبا وأروى للأعاجيب للأعاجيب التي تضل أحلام من تبحر في العلم»⁽⁹⁾.

(1) التقريب ص 375.

(2) قال الدكتور بشار عواد في تحقيقه تهذيب الكمال (170/19) -بعد أن أورد ترجمة عبید الله من مصادر الشيعة وتحقق أنه من رواهم المعتمدين- : «وكل هذا يدل على تشيعه، فينظر في أمر توثيقه، والأحسن التوقف في توثيقه». قلت: هذا كلام متهافت! فإن كثيرا من أئمة الحديث وثقوه ومشوا رواياته على تشيعه وغلوه فيه -كما سيأتي من أقوالهم-، وقد قال فيه الذهبي: «ثقة في نفسه، لكنه شيعي متحرق» ميزان الاعتدال (16/3)، فكيف يتوقف في توثيق رواياته من أجل اعتماد مصادر الشيعة المتأخرة عليه؟!، ثم أين عبید الله هذا من عباد بن يعقوب الرواجني في الرفض والدعوة إليه؟ ومع ذلك لم يتردد الدكتور في توثيقه! انظر تهذيب الكمال (179/14).

(3) السير (555/9).

(4) معرفة الثقات للعجلي (114/2).

(5) تهذيب الكمال (169/19).

(6) ثقات ابن حبان (152/7).

(7) تهذيب التهذيب (29/3).

(8) طبقات ابن سعد (522/8).

(9) الشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني ص 130.

ومن أجل ذلك شدد الإمام أحمد عليه النكير، فقد قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «من عبيد الله بن موسى؟! كل بلية تأتي عن عبيد الله بن موسى!»⁽¹⁾، وقال رحمه الله: «سمعت عبيد الله بن موسى قديما بعضه في سنة خمس وثمانين وبعد ذلك، قال: رأيت عبيد الله بن موسى بمكة فما عرضت له لم يكن لي فيه رأي»⁽²⁾، ولذلك قال الذهبي: «وحدث عنه أحمد بن حنبل قليلا، كان يكرهه لبدعة ما فيه»⁽³⁾، وقال رحمه الله: «ثقة شيعي متحرق لم يرو عنه أحمد لذلك»⁽⁴⁾.

بل كان الإمام أحمد يحذر منه، فقد روى العقيلي عن محمد بن إسماعيل يقول: سمعت أبي يقول: أردت الخروج إلى الكوفة، فأتيت أحمد بن حنبل أودعه، فقال لي: «يا أبا محمد لي إليك حاجة! لا تأت عبيد الله بن موسى فإنه بلغني عنه غلوا، قال أبي: فلم آته»⁽⁵⁾.

ورماه بعض الأئمة بالرفض: كيعقوب بن سفيان فإنه قال: «شيعي، وإن قال قائل: رافضي، لم أنكر عليه، وهو منكر الحديث»⁽⁶⁾.

وقال ابن منده: «كان أحمد بن حنبل يدل الناس على عبيد الله، وكان معروفا بالرفض، لم يدع أحدا اسمه معاوية يدخل داره، فقيل: خل عليه معاوية بن صالح الأشعري، فقال: ما اسمك؟ قال: معاوية، قال: والله لا حدثتك، ولا حدثت قوما أنت فيهم»⁽⁷⁾.

وعبيد الله من كبار شيوخ البخاري⁽⁸⁾، وقد أكثر عنه البخاري، من ذلك: في الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس»، وفي العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه، وفي التهجد، باب: كيف كان صلاة النبي ﷺ؟ وكم كان النبي ﷺ يصلي من الليل؟

(1) سؤالات أبي عبيد الآجري ص 150.

(2) العلل ومعرفة الرجال (197/3).

(3) السير (554/9).

(4) المغني (593/1).

(5) ضعفاء العقيلي (127/3).

(6) المعرفة والتاريخ للفسوي (140/3).

(7) السير (556/9).

(8) هدي الساري ص 598.

وروى له مسلم في مواضع كثيرة منها: في الصلاة، 27- باب الأمر بالسكون في الصلاة والنهي عن الإشارة باليد...، وفي الصيام، 35- باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقا...، وفي المساقاة، 18- باب بيع الطعام مثلا بمثل⁽¹⁾.

خلاصة الكلام في عبيد الله بن موسى:

كان رحمه الله صاحب علم وفضل، لكنه ابتلي بالتشيع والغلو فيه، بل رماه البعض بالرفض، فقد كان ينال من خصوم علي⁽²⁾، ولذلك زهد فيه بعض الأئمة كالإمام أحمد وحذر منه، والله أعلم.

(1) وهذه نماذج تدل على إكثار البخاري رحمه الله من الرواية عن عبيد الله: 354، 520، 865، 1139، 1140، 1330، 2006، 2518...، وكذلك مسلم روى عنه في الأصول والمتابعات؛ فمن الأصول: 431، 534، 734، 1128، 1206...، ومن المتابعات: 15، 360، 537، 1149... انظر رجال مسلم (2/17)، ورجال صحيح البخاري (1/468).

(2) السير (9/556).

31- عثمان بن غياث:

عثمان بن غياث بمعجمة ومثلثة الراسبي أو الزهراني البصري ثقة ورمي بالإرجاء من

السادسة خ م د س⁽¹⁾.

قال الإمام أحمد: «عثمان بن غياث ثقة ثبت الحديث إلا أنه كان مرجئاً»⁽²⁾.

قال أبو داود: «كان عثمان بن غياث يذهب إلى شيء من الإرجاء»⁽³⁾.

قال الجوزجاني: «عثمان بن غياث كان يرمى بالإرجاء»⁽⁴⁾.

قال الحافظ ابن حجر: «لم يخرج له البخاري عن عكرمة سوى موضع واحد معلقا وروى له حديثا

آخر أخرجه في الأدب من رواية يحيى بن سعيد عنه»⁽⁵⁾.

أما ما رواه عنه معلقا فهو في الحج، باب قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي

الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 197].

والآخر - يعني موصولا - في أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي

العدوي رضي الله عنه.

وروى عنه مسلم في فضائل الصحابة رضي الله عنهم، 3- باب من فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه⁽⁶⁾.

خلاصة الكلام في عثمان بن غياث:

اتهم العلماء عثمان بالقول بالإرجاء ولم يذكروا غلوا فيه أو دعوة إليه، والله أعلم.

(1) التقريب ص 386.

(2) العلل ومعرفة الرجال (2/185).

(3) سؤالات أبي عبيد لأبي داود ص 353.

(4) الشجرة في أحوال الرجال ص 211.

(5) هدي الساري ص 600، وانظر رجال صحيح البخاري (2/522).

(6) وروى عنه في المتابعات حديثا واحدا في الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان. انظر: رجال مسلم (2/48).

32- عدي بن ثابت :

عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي ثقة رمي بالتشيع من الرابعة مات سنة ست عشرة ع⁽¹⁾
قال المسعودي: «ما أدركنا أحدا أقوم بقول الشيعة منه يعني عدي بن ثابت»⁽²⁾.
وسئل يحيى بن معين عن عدي بن ثابت فقال: «كان يفرط في التشيع»⁽³⁾.
وقال أبو حاتم الرازي: «هو صدوق وكان إمام مسجد الشيعة وقاصهم»⁽⁴⁾، وقال الجوزجاني: «وعدي
«وعدي بن ثابت مائل عن المقصد روى عنه الثقات»⁽⁵⁾، وقال الدارقطني: «ثقة، إلا أنه كان رافضياً
رافضياً غالباً فيه»⁽⁶⁾، وقال ابن شاهين: قال أحمد: «ثقة إلا أنه كان يتشيع»⁽⁷⁾.
قال الحافظ ابن حجر: «ما أخرج له في الصحيح شيء مما يقوي بدعته»⁽⁸⁾.
أخرج عنه البخاري في الإيمان، باب: ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى، وفي
الأذان، باب القراءة في العشاء.
ومسلم في الإيمان، 33- باب الدليل على أن حبّ الأنصار وعلي ﷺ من الإيمان وعلاماته
وبعضهم من علامات النفاق، وفي الزكاة، 19- باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها⁽⁹⁾.

(1) التقريب ص388.

(2) العلل ومعرفة الرجال (133/3)، ورواه العقيلي في الضعفاء (372/3) بلفظ: "أقول" بدل "أقوم"، وأورده الذهبي في
"المغني في الضعفاء" (610/1) بلفظ: "أقوى"!

(3) تاريخ ابن معين برواية الدوري ص378.

(4) الجرح والتعديل (2/7)، وفي "هدى الساري ص601: "وقاصيهم"، والمثبت في "الجرح والتعديل" بلفظ: "وقاصهم" وكذا
في تاريخ الإسلام (419/7) و ميزان الاعتدال (61/3) وتهذيب التهذيب (85/3).

(5) الشجرة في أحوال الرجال ص71.

(6) سؤالات السلمى للدارقطني ص210.

(7) تاريخ أسماء الثقات ص177.

(8) هدى الساري ص601.

(9) وأخرج له البخاري كذلك في مواضع آخر منها: 964، 989، 1382، 1674، 1884، 2398، 2474...،
ومسلم كذلك أحاديث آخر منها: 78، 464، 666، 1070، 1287، 2610، 2891...

انظر: رجال صحيح البخاري (589/2)، ورجال مسلم (119/2).

خلاصة الكلام في عدي بن ثابت:
وثقه الأئمة، ورموه بالتشيع والغلو فيه، وكان صادق الرواية حتى قال فيه الذهبي
رحمه الله: «ولو كانت الشيعة مثله لقل شرهم»⁽¹⁾.

(1) ميزان الاعتدال (61/3).

33- عطاء بن أبي ميمونة:

عطاء بن أبي ميمونة البصري أبو معاذ واسم أبي ميمونة منيع ثقة رمي بالقدر من الرابعة مات سنة إحدى وثلاثين خ م د س ق (1)

قال الإمام أحمد: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «عطاء بن أبي ميمونة مات بعد الطاعون، وكان يرى القدر» (2)، وقال يزيد ابن هارون: «وكان يرى القدر» (3).

وروى ابن عدي عن يحيى بن معين أنه قال: «عطاء بن أبي ميمونة قدري وابنه قدري»، ثم قال ابن عدي: «وهو معروف بالقدر وابنه روح بن عطاء في أحاديثه بعض ما ينكر عليه» (4). وقال ابن أبي حاتم: «بصري، وكان قدريا» (5).

ومما يدل على قوله بالقدر وشهرته به ما رواه العقيلي عن حماد بن زيد أنه قال: «كان معبد الجهني أول من تكلم في القدر بالبصرة، وكان عطاء بن أبي ميمونة، فكأن لسانه سحرا، قال: وقد رأيتُه وكان يرى القدر، قال: وكانا يأتیان الحسن فيقولان: يا أبا سعيد إن هؤلاء الملوك يسفكون دماء المسلمين ويأخذون الأموال ويفعلون ويقولون إنما تجرى أعمالنا على قدر الله! قال: فقال: كذب أعداء الله، قال: فيتعلقون بمثل هذا وشبهه عليه، فيقولون يرى رأي القدر». وروى عنه العقيلي -أيضا- أنه قال: «كان عطاء بن أبي ميمونة ممن ألقى إلى الحسن ذلك الرأي يعني القدر» (6).

قال الجوزجاني: «وعطاء بن أبي ميمونة كان رأسا في القدر» (7)، وتعقب الذهبي رحمه الله كلام الجوزجاني -منكرا عليه- فقال: «بل قدري صغير، وحديثه في الصحيحين» (8).

(1) التقريب ص 392.

(2) العلل ومعرفة الرجال (77/3).

(3) التاريخ الكبير (469/6).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (368/5).

(5) الجرح والتعديل (337/6).

(6) ضعفاء العقيلي (404/3).

(7) الشجرة في أحوال الرجال ص 315.

(8) ميزان الاعتدال (76/3).

وقال عبد الرحمن بن منده: «توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة وكان يرى القدر»⁽¹⁾.
قال الحافظ ابن حجر: «وقال حماد بن زيد والبخاري وابن سعد والجوزجاني: كان يرى القدر»⁽²⁾.
وقال الحافظ ابن حجر: «ليس له في البخاري سوى حديثه عن أنس في الاستنجاء»⁽³⁾.
والذي ذكره الحافظ أخرجه البخاري في الوضوء، باب الاستنجاء بالماء، وله حديث آخر في
الأدب، باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه⁽⁴⁾.
وأخرج له مسلم في الطهارة، 21- باب الاستنجاء بالماء من التبرز، وفي المساجد ومواضع
الصلاة، 20- باب سجود التلاوة، وفي الآداب، 3- باب استحباب تغيير الاسم القبيح إلى
حسن...⁽⁵⁾.

خلاصة الكلام في عطاء بن أبي ميمونة:

اشتهر عند الأئمة بالقول بالقدر لمخالطته لرأس القدرية وهو معبد الجهني، فرماه
أكثر الأئمة بذلك، مع توثيقهم له في الرواية.

(1) تاريخ الإسلام (492/8).

(2) تهذيب التهذيب (109/3).

(3) هدي الساري ص 601.

(4) وأخرج له البخاري كذلك في أحاديث: 151، 152، 217.

(5) انظر رجال مسلم (102/2)، رجال صحيح البخاري (568/2).

34- عمرو بن مرة:

عمرو بن مرة⁽¹⁾ بن عبد الله بن طارق الجملي بفتح الجيم والميم المرادي أبو عبد الله الكوفي الأعمى ثقة عابد كان لا يدلس ورمى بالإرجاء من الخامسة مات سنة ثمانى عشرة ومائة وقيل قبلها ع⁽²⁾.

رمى الأئمة عمرا بالإرجاء واشتهر عنه ذلك، بل صرح هو بذلك كما قال البخاري رحمه الله في ترجمة عمرو بن مرة: «وكان يقول: إني مرجئ»⁽³⁾.

وقد بين ذلك العجلي رحمه الله فقال: «كوفي ثقة ثبت، روى عنه الأعمش وشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري، وكان عمرو بن مرة يرى الإرجاء، قال: نظرت في هذه الآراء فلم أر قوما خيرا من المرجئة فأنا مرجئ! فقال له سليمان الأعمش: لم تسم باسم غير الإسلام؟ قال: أنا كذلك»⁽⁴⁾.
وقال أبو حاتم: «عمرو بن مرة صدوق ثقة، وكان يرى الإرجاء»⁽⁵⁾.
وقال ابن حبان: «وكان مرجئا»⁽⁶⁾.

وقد روى الذهبي عن محمد بن حميد الرازي حدثنا جرير عن مغيرة قال: «لم يزل في الناس بقية حتى دخل عمرو بن مرة في الإرجاء فتهافت الناس فيه»⁽⁷⁾.
وعبارة الذهبي رحمه الله الآتية توحى أنه لم يقطع بالحكم على ابن مرة بالقول بالإرجاء فقال: «وقيل: إن عمرو بن مرة دخل في الإرجاء والله يغفر له»⁽⁸⁾.
وقال رحمه الله: «ويقال: إن عمراً دخل في شيء من الإرجاء، وهو مجمع على ثقته وإمامته»⁽⁹⁾.

(1) في هدي الساري ص 610: عمرو بن أبي مرة.

(2) التقريب ص 426.

(3) التاريخ الكبير (368/6).

(4) معرفة الثقات (185/2).

(5) الجرح والتعديل (258/6).

(6) ثقات ابن حبان (183/5).

(7) سير أعلام النبلاء (198/5)، وفي إسناده محمد بن حميد، وهو الرازي، وقد ضعفه غير واحد؛ بل وكذبه البعض كابن وارة،

انظر: تهذيب التهذيب (69/1).

(8) تذكرة الحفاظ (121/1).

(9) تاريخ الإسلام (436/7).

روى عنه البخاري في غير موضع من ذلك: في الأذان، باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها، وفي التهجد، باب صلاة الضحى في السفر، وفي أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار. وروى عنه مسلم في الصلاة، 28- باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها...، وفي الجنائز، 24- باب القيام للجنائز، وفي التوبة، 5- باب قبول التوبة من الذنوب وإن تكررت الذنوب والتوبة⁽¹⁾

خلاصة الكلام في عمرو بن مرة:

مجمع على ثقته وإمامته إلا أن بعضهم تكلم فيه لأنه كان يرى الإرجاء، بل صرح بذلك غفر الله له، والله أعلم.

(1) رجال صحيح البخاري (550/2)، رجال مسلم (79/2).

35- عمير بن هاني:

عمير بن هاني العنسي بسكون النون ومهملتين أبو الوليد الدمشقي الداراني ثقة من

كبار الرابعة قتل سنة سبع وعشرين وقيل قبل ذلك ع⁽¹⁾.

اتهمه أبو داود بالقول بالقدر فقال رحمه الله: «كان قدريا»⁽²⁾.

قال ابن حجر: «ليس له في البخاري سوى ثلاثة أحاديث»⁽³⁾.

وهي في التهجد، باب فضل من تعار من الليل فصلي، وفي أحاديث الأنبياء، باب قوله:

﴿يَتَأَهَّلَ الْكُتَبَ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [النساء:172]، وفي مناقب الأنبياء.

وروى عنه مسلم حديثين: الأول في الإيمان، 10- باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه

دخل الجنة وحرم على النار، والثاني في الإمارة، 53- باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي

ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم».

خلاصة الكلام في عمير بن هاني:

ابتلي رحمه الله بالقول بالقدر ولم يتهم بالغلو فيه والدعوة إليه.

(1) التقريب ص431.

(2) ميزان الاعتدال (297/3).

(3) هدي الساري ص611.

36-الفضل بن دكين:

الفضل بن دكين الكوفي واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الأحول أبو نعيم الملائي بضم الميم مشهور بكنيته ثقة ثبت من التاسعة مات سنة ثمانى عشرة وقيل تسع عشرة وكان مولده سنة ثلاثين وهو من كبار شيوخ البخاري ع⁽¹⁾.

قال الحافظ ابن حجر في ابن دكين: «إلا أن بعض الناس تكلم فيه بسبب التشيع ومع ذلك فصح أنه قال ما كتبت علي الحفظة أنى سببت معاوية»⁽²⁾.

قال يحيى بن معين: «كان أبو نعيم إذا ذكر إنسانا فقال هو جيد وأثنى عليه فهو شيعي، وإذا قال فلان كان مرجئا، فاعلم أنه صاحب سنة لا بأس به»⁽³⁾.

وقال أبو نعيم في محمد بن قيس الأسدي: «مرجئ»، فعلق يحيى بن معين على كلام أبي نعيم: «وكان أبو نعيم إذا قال في إنسان إنه مرجئ فهو من خيار الناس»⁽⁴⁾.

وقد أورد الخطيب البغدادي بعض ما اتهم فيه بالتشيع، من ذلك أن رجلا من أهل خراسان قال: يا أبا نعيم أنت شيعي؟ فكره الشيخ مقالته وصرف وجهه وتمثل بقول مطيع بن إياس:

وما زال بي حبيك حتى كأنني
برجع جواب السائلي عنك أعجم

لأسلم من قول الوشاة وتسلمي
سلمت وهل حي على الناس يسلم

فلم يفقه الرجل مراده فعاد سائلا فقال: يا أبا نعيم أنت شيعي؟ فقال الشيخ: يا هذا كيف بليت بك؟ وأي ربح هبت إلي بك؟ سمعت الحسن بن صالح يقول سمعت جعفر بن محمد يقول: «حب علي عبادة وأفضل العبادة ما كنتم»⁽⁵⁾.

(1) التقريب ص 446.

(2) هدي الساري ص 613.

(3) سؤالات ابن الجنيد ص 469. وقد علق الذهبي رحمه الله على قول ابن معين فقال: «هذا قول دال على أن يحيى كان يميل إلى الإرجاء، وهو خير من القدر بكثير» ميزان الاعتدال (3/350). وفيما قاله الذهبي في ابن معين نظر -والله أعلم-، ولا يبعد أن يكون منه رحمه الله سبق قلم.

(4) تاريخ ابن معين -الدوري- (2/22).

(5) تاريخ بغداد (14/312)، وإسناده ضعيف من أجل الانقطاع، فقد قال الخطيب: «حدثت عن محمد بن عبد الله بن المطلب الكوفي».

وقال عبد الله بن الصلت: كنت عند أبي نعيم الفضل بن دكين فجاءه ابنه يبكي، فقال له: ما لك؟ فقال: الناس يقولون إنك تشيع، فأنشأ يقول:

وما زال كتمانك حتى كأنني
برجع جواب السائلي عنك أعجم

لأسلم من قول الوشاة وتسلمي
سلمت وهل حي على الناس يسلم.

وقال أحمد بن ملاعب قال حدثني صديق لي يقال له يوسف بن حسان ثقة قال: قال أبو نعيم: «ما كتبت على الحفظة أني سببت معاوية» قال قلت: أحكي هذا عنك؟ قال: نعم احكه⁽¹⁾.

قال الذهبي: «الفضل بن دكين، أبو نعيم، حافظ حجة إلا أنه يتشيع من غير غلو ولا سب»⁽²⁾.

وأبو نعيم من شيوخ البخاري، وقد روى عنه البخاري في العلم، باب كتابة العلم، وفي الحيض، باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض، وفي الأدب، باب تسمية الوليد⁽³⁾.

وروى عنه مسلم في الإيمان، 84- باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، وفي المساجد ومواضع الصلاة، 44- باب صلاة الجماعة من سنن الهدى⁽⁴⁾.

خلاصة الكلام في الفضل بن دكين:

كان رحمه الله من الأئمة الموثوقين، ونقموا عليه تشيعه، على أنه لم يصل إلى حد

الغلو فيه أو سب أحد من الأصحاب عليه السلام

(1) تاريخ بغداد (312/14)، فذكر عن نفسه أنه ما سب معاوية عليه السلام، وعلى هذا فينظر في قول الذهبي في السير (432/10): «وقد كان أبو نعيم وعبيد الله معظمين لأبي بكر وعمر، وإنما ينالان من معاوية وذويه رضي الله عن جميع الصحابة».

(2) ميزان الاعتدال (350/3).

(3) رجال صحيح البخاري (606/2).

(4) رجال مسلم (131/2).

37- قتادة بن دعامة:

قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري ثقة ثبت يقال ولد أكمه وهو رأس الطبقة الرابعة مات سنة بضع عشرة ع⁽¹⁾.

رمى غير واحد من الأئمة قتادة ببدعة القدر قال وكيع: كان سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وغيرهما يقولون: قال قتادة: «كل شيء بقدر إلا المعاصي».

وقال ابن شوذب: «ما كان قتادة لا يرضى حتى يصيح به صياحا يعني: القدر»⁽²⁾.

وقال حنظلة بن أبي سفيان: كنت أرى طاووسا إذا أتاه قتادة يسأله يفر منه، قال: «وكان قتادة يتهم بالقدر».

وقال علي بن المدني ليحيى بن سعيد: إن عبد الرحمن يقول: «أترك كل من كان رأسا في بدعة يدعو إليها، قال: كيف تصنع بقتادة وابن أبي رواد وعمر بن ذر؟ وذكر قوما، ثم قال يحيى: إن ترك هذا الضرب ترك ناسا كثيرا»⁽³⁾.

وقال ابن سعد: «وكان يقول بشيء من القدر»⁽⁴⁾، وقال ابن حبان: «مات بواسط على قدر فيه»⁽⁵⁾. وأما قول أبي داود: «لم يثبت عندنا عن قتادة القول بالقدر»⁽⁶⁾، فغاية ما فيه عدم العلم بقول قتادة بالقدر، وغير أبي داود من الأئمة الذين عاصروه وخبروه وغيرهم أثبتوا لقتادة بدعة القدر، فالحجة لهم والنافي يحتاج لدليل على رجوع صاحب البدعة أو عدم ثبوتها عنه، والله أعلم.

ومع هذا فلم يتهموا قتادة بالدعوة إلى القدر أو الكلام فيه، بل هذا ما صرح به العجلي رحمه الله فقال: «وكان يتهم بالقدر وكان لا يدعو إليه ولا يتكلم فيه»⁽⁷⁾.

قال الذهبي رحمه الله: «ومع هذا الاعتقاد الرديء ما تأخر أحد عن الاحتجاج بحديثه سامحه الله»⁽¹⁾.
الله⁽¹⁾.

(1) التقريب ص 453.

(2) انظر الأثرين في: السير (277/5).

(3) تهذيب الكمال (509/23).

(4) الطبقات الكبير (228/9).

(5) الثقات (322/5).

(6) الهدى ص 615.

(7) معرفة الثقات (215/2).

وقال رحمه الله: «وكان يرى القدر، نسأل الله العفو، ومع هذا فما توقف أحد في صدقه، وعدالته، وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل.

ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثرت صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلله، ولا نضله ونطرحه، ونسى محاسنه نعم ولا نقندي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك»⁽²⁾.

احتج الشيخان بقتادة وخرج له البخاري في الإيمان وغير موضع⁽³⁾.

وكذا مسلم خرج له في الإيمان والوضوء والصلاة وفي الحج وفي الدلائل والجهاد وفي صفة أهل الجنة وفي الجنائز وفي النكاح وفي البيوع واللباس وفي المناقب وفي الصوم⁽⁴⁾.

خلاصة الكلام في قتادة بن دعامة:

كان -على إمامته وتضلعه- يرى بدعة القدر، ولم يكن داعيا إليها أو مناصما فيها،
والله أعلم.

(1) تذكرة الحفاظ (1/124).

(2) السير (5/271).

(3) رجال صحيح البخاري (2/619).

(4) رجال مسلم (2/150).

38- قيس بن أبي حازم:

قيس بن أبي حازم البجلي أبو عبد الله الكوفي ثقة من الثانية مخضرم ويقال له رؤية وهو الذي يقال إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة مات بعد التسعين أو قبلها وقد جاز المائة وتغير ع⁽¹⁾.

سئل علي بن المديني عن قيس في شهوده للجمل؟ قال: «لا كان عثمانيا»⁽²⁾.
وقال يحيى بن معين حدثنا وكيع عن إسماعيل -يعني بن أبي خالد- قال: «كان قيس بن أبي حازم عثمانيا»⁽³⁾.

وقد فصل الكلام في قيس الحافظ يعقوب بن شيبه فقال رحمه الله: «وقد تكلم أصحابنا فيه: فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد. ومنهم من حمل عليه وقال: له أحاديث مناكير.

والذين أطروه يحملون هذه الأحاديث عنه على أنها عندهم غير مناكير، وقالوا: هي غرائب. ومنهم من لم يحمل عليه في شيء من الحديث، وحمل عليه في مذهبه، وقالوا: كان يحمل على علي رحمه الله وعلى جميع الصحابة، والمشهور عنه أنه كان يقدم عثمان، ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه»⁽⁴⁾، قال الحافظ ابن حجر: «فهذا قول مبين مفصل»⁽⁵⁾.

وهذا هو المعتقد الحق؛ وهو تقديم عثمان على علي عليه السلام، وقد قال الذهبي رحمه الله: «أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه، نسأل الله العافية وترك الهوى»⁽⁶⁾.
وقال الذهبي: «وكان كوفيا عثمانيا وذلك نادر!»⁽⁷⁾.

(1) التقريب ص 456.

(2) العلل لابن المديني ص 50.

(3) تاريخ ابن معين لأبي الفضل عباس الدوري (315/1).

(4) تاريخ دمشق (462/49).

(5) هدي الساري ص 615.

(6) ميزان الاعتدال (392/3).

(7) تاريخ الإسلام (458/6).

روى عنه البخاري في الإيمان وفي غير ما موضع⁽¹⁾.
روى عنه مسلم في الإيمان والصلاة والنكاح وفي الزكاة والفتن وغير موضع⁽²⁾.

خلاصة الكلام في قيس بن أبي حازم:

اتفقوا على توثيقه وإمامته، واتهم بالنصب، ولم يثبت عنه ما فيه انتقاص لعلي عليه السلام،
ولكن كان في الكوفة المعروفة بالتشيع عند أهلها، والمشهور عن قيس أنه يقدم
عثمان على علي فلذا تكلم فيه من تكلم، والله أعلم.

(1) رجال صحيح البخاري (613/2).

(2) رجال مسلم (144/2).

39- قيس بن مسلم الجدلي:

قيس بن مسلم الجدلي⁽¹⁾ بفتح الجيم أبو عمرو الكوفي ثقة رمي بالإرجاء من السادسة مات سنة عشرين ع⁽²⁾.

قال يحيى القطان في قيس هذا: «كان مرجئاً وهو أثبت من أبي قيس».

وقال أبو داود: «كان مرجئاً»، وقال النسائي: «ثقة وكان يرى الإرجاء»⁽³⁾.

وقال الإمام أحمد: «يقول قيس بن مسلم وعلقمة بن مرثد مرجئين»⁽⁴⁾.

وقال أبو داود: سمعت أحمد ذكر المرجئة فقال: «قيس بن مسلم وعلقمة بن مرثد وعمرو بن مرة ومسعر»⁽⁵⁾.

وقال العجلي: «ويقال إنه كان يرى الإرجاء»⁽⁶⁾، وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة ثقة وكان مرجئاً»⁽⁷⁾.

روى عنه البخاري في الحج، باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ، وفي الصوم، باب صيام يوم عاشوراء.

وروى عنه مسلم في الصيام، 19- باب صوم يوم عاشوراء، وفي الحج، 22- باب في نسخ التحلل من الإحرام والأمر بالتمام⁽⁸⁾.

خلاصة الكلام في قيس بن مسلم:

اتهمه الأئمة ببدعة الإرجاء، ولم يذكروا عنه غلوا فيها أو دعوة إليها، والله أعلم.

(1) وقد فات السيوطي أن يعده فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (1/550).

(2) التقريب ص 458.

(3) انظر هذه الآثار: تهذيب الكمال (83/24).

(4) العلل ومعرفة الرجال (144/2).

(5) سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص 306.

(6) معرفة الثقات (222/2).

(7) تهذيب التهذيب (453/3).

(8) انظر: رجال صحيح البخاري (615/2) ورجال مسلم (146/2).

40- قيس بن عباد:

قيس بن عباد⁽¹⁾ بضم المهملة وتخفيف الموحدة الضبعي بضم المعجمة وفتح الموحدة أبو عبد الله البصري ثقة من الثانية مخضرم مات بعد الثمانين ووهم من عده في الصحابة خ م د س ق⁽²⁾

اعتمد من رمى قيسا بالتشيع على ما رواه أبو مخنف فقال: «عاش قيس بن عباد حتى قاتل مع ابن الأشعث، وبلغ الحجاج فعائله، وأنه يلعن عثمان، فأرسل إليه فضرب عنقه»⁽³⁾.

ولم أجد من رمى قيسا بالتشيع من الأئمة، والعجب من الذهبي أنه لما ذكر هذه الرواية قال: «ابن مخنف واه»، وقد ذكره في "الميزان" فقال: «لوط بن يحيى أبو مخنف، إخباري تالف لا يوثق به، تركه أبو حاتم وغيره، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال مرة: ليس بشيء، وقال ابن عدي: شيعي محترق، صاحب أخبارهم»⁽⁴⁾، هذا وقد قال الذهبي في قيس لما ترجم له: «وكان شيعيا شيعيا متأهلا»⁽⁵⁾

والرواية عن مثل هذا أضعف من أن يبني عليها لرمي الثقة الحافظ بالتشيع، ولذلك - والله أعلم - لم يذكره الحافظ ابن حجر فيمن طعن في معتقده من رواة البخاري ولا أشار لهذا في "التقريب"، وقد روى قيس عن علي عليه السلام ما فيه الشناء والتعظيم لعثمان رضي الله عنه فقال رحمه الله: سمعت عليا يوم الجمل يقول: «اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان، ولقد طاش عقلي يوم قتل عثمان، وأنكرت نفسي، وجاءوني للبيعة فقلت: والله إني لأستحيي من الله أن أبايع قوما قتلوا رجلا قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني لأستحيي ممن تستحي منه الملائكة» وإني لأستحيي من الله أن أبايع وعثمان قتيل في الأرض لم يدفن بعد، فانصرفوا، فلما دفن رجع الناس يسألوني البيعة فقلت: اللهم إني أشفق مما أقدم عليه، ثم

(1) لم يذكره الحافظ ابن حجر في "هدى الساري" ص 648 فيمن طعن في معتقده من رواة البخاري، ولا السيوطي فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).

(2) التقريب ص 457.

(3) تهذيب الكمال لجمال الدين المزي (68/24)، تاريخ الإسلام (174/6).

(4) ميزان الاعتدال للذهبي (419/3).

(5) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي (141/2).

جاءت عزمة فبايعت، فلما قالوا: أمير المؤمنين كان صدع قلبي وقلت: اللهم خذ مني لعثمان حتى ترضى» قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»⁽¹⁾.

فرواية قيس لهذا الأثر يبعد معه أن يذم عثمانا بله يلعنه!

روى عنه البخاري في مناقب الأنصار، باب مناقب عبد الله بن سلام رضي الله عنه، وروى عنه موقوفا عن

أبي ذر وعلي رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج:20]

وروى عنه مسلم في فضائل الصحابة رضي الله عنهم، 33- باب من فضائل عبد الله بن سلام رضي الله عنه، وفي

كتاب صفات المنافقين وأحكامهم⁽²⁾.

خلاصة الكلام في قيس بن عباد:

أثنى العلماء على قيس في روايته وعبادته وجهاده، وروي أنه يتشيع ويلعن عثمان، وهو من رواية أبي مخنف وهو تالف، ولم يذكر عنه الأئمة ذلك إلا ما ذكره الذهبي ولعله اعتمد على تلك الرواية الضعيفة، ثم قد روى قيس ما يدل على براءته من ذم عثمان، والله أعلم.

(1) المستدرک علی الصحیحین للحاکم النیسابوری (3/108-4590)، وانظر: البداية والنهاية لابن كثير (4/268).

(2) رجال صحيح البخاري (2/614)، رجال مسلم (2/145).

41- مالك بن إسماعيل:

مالك بن إسماعيل النهدي أبو غسان الكوفي سبط حماد بن أبي سليمان ثقة متقن

صحيح الكتاب عابد من صغار التاسعة مات سنة سبع عشرة ع⁽¹⁾

قال ابن سعد: «وكان أبو غسان ثقة صدوقا متشيعا شديد التشيع»⁽²⁾

وقال الجوزجاني: «أبو غسان مالك بن إسماعيل كان حسنيا أعني الحسن بن صالح على عبادته وسوء مذهبه»⁽³⁾.

وقد بيّن الحافظ ابن حجر مراد الجوزجاني من كلامه هذا، فقال رحمه الله: «وعنى بذلك أن الحسن بن صالح بن حي مع عبادته كان يتشيع فتبعه مالك هذا في الأمرين»⁽⁴⁾.

وقد أورده ابن عدي في "الكامل" فقال: «وأبو غسان هذا مالك لم أذكر له من الحديث شيئا إلا أنه مشهور بالصدق وبكثرة الروايات في جملة الكوفيين وهو أشهر من أن يذكر له حديث، فإن أحاديثه تكثر وهو في نفسه صدوق وإذا حدث عن صدوق مثله حدث عنه صدوق فلا بأس به وبحديثه»⁽⁵⁾.

وكان الذهبي رحمه الله عاتبه شيئا ما من أجل إيراده في كامله فقال: «تأكد ابن عدي بإيراده مع اعترافه بصدقه وعدالته»⁽⁶⁾، واعتذر له الحافظ ابن حجر بأنه إنما ذكره من أجل قول الجوزجاني فيه فقال: «ذكره ابن عدي في الكامل من أجل قول الجوزجاني إنه كان حسنيا يعني شيعيا»⁽⁷⁾.

وقال عثمان بن أبي شيبة: «أبو غسان مالك بن إسماعيل صدوق ثبت متقن إمام من الأئمة ولولا كلمته لما كان يفوقه بالكوفة أحد»⁽⁸⁾.

ولعله يعني ما ابتلي به من مذهب التشيع السائد بالكوفة، ومما يدل على ذلك، ما قاله أبو أحمد الحاكم: حدثنا الحسين الغازي قال: «سألت البخاري عن أبي غسان، قال: وعمّاذ تسأل؟ قلت:

(1) التقريب ص 516.

(2) الطبقات الكبير (529/8).

(3) الشجرة في أحوال الرجال ص 133.

(4) تهذيب التهذيب (6/4).

(5) الكامل (118/8).

(6) ميزان الاعتدال (424/3).

(7) هدي الساري ص 623.

(8) تاريخ أسماء الثقات ص 219.

التشيع، فقال: هو على مذهب أهل بلده، ولو رأيتم عبيد الله بن موسى وأبا نعيم وجماعة مشايخنا الكوفيين، لما سألتمونا عن أبي غسان». يعني أن تشيعه أخف بالنسبة لمن ذكر، على أنه قد روى الأئمة عن هؤلاء فلئن يروون عن أبي غسان أولى!، ولذا قال الذهبي رحمه الله -بعد إيراده هذا الأثر- : «حديثه في كل الأصول، وفيه أدنى تشيع»⁽¹⁾.

وهو من كبار شيوخ البخاري⁽²⁾، وقد أكثر البخاري في التخريج عن مالك، من ذلك في الوضوء، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، وفي الجنائز، باب الكفن في القميص الذي يكف أو لا يكفّ ومن كفن بغير قميص، وفي بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة⁽³⁾. له عند مسلم حديث واحد في الحدود، 2- باب حكم المحاربن والمتردين⁽⁴⁾.

خلاصة الكلام في مالك بن إسماعيل:

كان رحمه الله من أوثق الناس، وابتلي بالتشيع المشؤوم على عادة الكوفيين، إلا أنه لم يكن غالبا فيه، ولم يصل به إلى حد الرفض، نسأل الله العافية.

(1) هذا الأثر والذي قبله في السير (432/10).

(2) هدي الساري ص 623.

(3) رجال صحيح البخاري (696/2).

(4) رجال مسلم (222/2).

42- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب:

محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب⁽¹⁾ القرشي العامري أبو الحارث المدني ثقة فقيه فاضل من السابعة مات سنة ثمان وخمسين وقيل سنة تسع ع⁽²⁾.

رمى بعض أهل العلم ابن أبي ذئب بالقول بالقدر، فقال ابن سعد رحمه الله: «وكان يرمى بالقدر، ولم يكن الذي بينه وبين مالك بن أنس بذلك»⁽³⁾.

وقال ابن حبان: «وكان مع هذا يرى القدر ويقول به، وكان مالك يهجره من أجله»⁽⁴⁾.
وأورده الجوزجاني مع طائفة من مشاهير القدرية⁽⁵⁾، وذكره السليمان في أسامي القدرية⁽⁶⁾.
وتوقف البعض في رمية بالقدر كالإمام أحمد، فقد قال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي - وذكر ابن أبي ذئب - : «كان أكثر من مالك، كان رجلا صالحا يأمر بالمعروف»، قلت: كان يرمى بالقدر؟ قال: «ما علمت»⁽⁷⁾.

ونفى البعض أن يكون ابن أبي ذئب ممن يقول ببدعة القدر، قال الذهبي: «وقد نفى القدر عنه الواقدي وغيره»⁽⁸⁾.

وحكاية الواقدي أوردها ابن سعد ومن طريقه الخطيب البغدادي، فقال رحمه الله⁽⁹⁾: «كان محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب يكنى أبا الحارث ولد سنة ثمانين عام الجحاف وكان من أروع الناس وأفضلهم وكانوا يرمونه بالقدر، وما كان قدريا، لقد كان ينفي قولهم ويعيبه، ولكنه كان رجلا كريما يجلس إليه

(1) لم يذكره السيوطي فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).

(2) التقريب ص 493.

(3) الطبقات الكبير لابن سعد، الطبعة (563/7).

(4) الثقات (391/7).

(5) الشجرة في أحوال الرجال ص 319.

(6) ميزان الاعتدال (620/3).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (314/7).

(8) ميزان الاعتدال (620/3).

(9) هو الواقدي، وقال الذهبي: ((الواقدي - وإن كان لا نزاع في ضعفه - فهو صادق اللسان، كبير القدر)) السير (142/7).

كل أحد ويغشاه فلا يطرده ولا يقول له شيئاً وإن هو مرض عاده فكانوا يتهمونه بالقدر لهذا وشبهه»⁽¹⁾.

وهذا سبب من رماه بالقدر لأجل ركون القدرية إليه وإيوائهم لديه، وأكد هذا الأمر وزاده بيانا: مصعب الزبيري، فقد روى الخطيب عن أحمد بن علي الأبار قال: سألت مصعبا الزبيري عن ابن أبي ذئب، وقلت له: حدثونا عن ابن أبي عاصم أنه قال: كان ابن أبي ذئب قدريا. فقال: «معاذ الله! إنما كان في زمن المهدي قد أخذوا أهل القدر بالمدينة وضربوهم ونفوههم، فجاء قوم من أهل القدر فجلسوا إليه واعتصموا به من الضرب، فقال قوم: إنما جلسوا إليه لأنه يرى القدر، لقد حدثني من أثق به أنه ما تكلم فيه قط»⁽²⁾.

فهذا بيان شاف وحجة قائمة في نفي بدعة القدر عن ابن أبي ذئب المتفق على إمامته؛ نعم قصر رحمه الله في التساهل مع المبتدعة والانبساط لهم بلين جانبه وطلاقة وجهه لهم، حتى وصلت سهام النقد إليه، لكن هذا شيء، واتهامه بالقول بالقدر شيء آخر، والإنصاف عزيز، ولذا قال الذهبي رحمه الله: «كان حقه أن يكفهر في وجوههم، ولعله كان حسن الظن بالناس»⁽³⁾.

وقال الحافظ ابن حجر: «ورمي بالقدر ولم يثبت عنه، بل نفى ذلك عنه مصعب الزبيري وغيره»⁽⁴⁾ وقد أكثر الشيخان من التخريج لابن أبي ذئب، فأخرج عنه البخاري في العلم والصلاة وغير موضع⁽⁵⁾، وكذا مسلم روى عنه في الإيمان والصوم والحج والعتق واللعان والفرائض والهبة وغيرها⁽⁶⁾.

خلاصة الكلام في ابن أبي ذئب:

اتهم رحمه الله ببدعة القدر، لمجالسة القدرية له واعتصامهم به وركونهم إليه، وقد

نفى ذلك عنه غير واحد من أهل العلم، وأنه لم يقل بالقدر، والله أعلم.

(1) طبقات ابن سعد (559/7)، تاريخ بغداد (522/3).

(2) تاريخ بغداد (522/3).

(3) السير (141/7).

(4) هدي الساري ص 620.

(5) التعديل والتخريج (720/2).

(6) رجال مسلم (192/2).

43- محمد بن خازم:

محمد بن خازم بمعجمتين أبو معاوية الضرير الكوفي عمي وهو صغير ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره من كبار التاسعة مات سنة خمس وتسعين وله اثنتان وثمانون سنة وقد رمي بالإرجاء ع⁽¹⁾

اتهم كثير من الأئمة أبا معاوية بالقول بالإرجاء فقد قال ابن المبارك: «أبو معاوية مرجئ كبير»، وقال يعقوب بن شيبة: «كان من الثقات وربما دلس وكان يرى الإرجاء فيقال إن وكيعا لم يحضر جنازته لذلك»⁽²⁾.

وقال ابن سعد: «وكان ثقة كثير الحديث يدلس وكان مرجئا توفي بالكوفة سنة خمس وتسعين ومائة فلم يشهده وكيع»⁽³⁾.

وقال العجلي: «كوفي ثقة وكان يرى الإرجاء وكان لين القول»⁽⁴⁾، قال ابن حبان: «وكان حافظا متقنا متقنا ولكنه كان مرجئا»⁽⁵⁾.

وقال الآجري عن أبي داود: «كان مرجئا وقال مرة كان رئيس المرجئة بالكوفة»⁽⁶⁾.

وكان داعية إلى هذا المذهب الباطل كما قال أبو زرعة: «كان يرى الإرجاء، قيل له: كان يدعو إليه؟ قال: نعم»⁽⁷⁾، وقد ذكر الخطيب البغدادي ما يدل على اشتهاه أبي معاوية بالإرجاء ودعوته له، فقد روى بإسناده إلى علي بن خشرم أن وكيعا سأله فقال: «يا علي! إلى من تختلف؟ فقلت: إلى فلان وإلى فلان وإلى أبي معاوية الضرير، قال: فقال وكيع: اختلف إليه فإنك إن تركته ذهب علم الأعمش على أنه مرجئ، فقلت: يا أبا سفيان! دعاني إلى الإرجاء فأبيت عليه، فقال لي وكيع: هلا قلت له كما قال له الأعمش: لا تفلح أنت ولا أصحابك المرجئة!»⁽⁸⁾

(1) التقريب ص 475.

(2) انظر الأثرين: تاريخ بغداد (141/3-145).

(3) الطبقات الكبير (515/8).

(4) معرفة الثقات (236/2).

(5) الثقات (442/7).

(6) سؤالات الآجري لأبي داود ص 160.

(7) تهذيب التهذيب (552/3).

(8) تاريخ بغداد (141/3).

قال الحافظ ابن حجر: «لم يحتج به البخاري إلا في الأعمش وله عنده عن هشام بن عروة عدة أحاديث توبع عليها وله عنده عن بريد بن أبي بردة حديث واحد تابعه عليه أبو أسامة عند الترمذي»⁽¹⁾.

روى عنه البخاري في الوضوء، باب ما جاء في غسل البول، وفي تفسير القرآن، باب ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة:200]، وباب قوله: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [سبأ:47]

وروى عنه مسلم في الجنائز، 10- باب التشديد في النياحة، وفي الزكاة، 28- باب الحث على الإنفاق وكراهة الإحصاء⁽²⁾.

خلاصة الكلام في محمد بن خازم:

كان رحمه الله من أوثق الناس في الأعمش، ولم ينقم عليه العلماء -وحتى شيخه الأعمش- إلا القول بقول المرجئة والدعوة إليه، بل كان رئيسهم في الكوفة، ومن أجله ترك الصلاة عليه وكيع، والله أعلم.

(1) هدي الساري ص 618.

(2) انظر رجال مسلم (2/175)، التعديل والتجريح (2/586).

44- محمد بن فضيل:

محمد بن فضيل بن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي صدوق عارف رمي بالتشيع من التاسعة مات سنة خمس وتسعين ع⁽¹⁾

نقم العلماء من محمد بن فضيل تشييعه وغلوه فيه، فقال ابن سعد: «كان ثقة صدوقا كثير الحديث متشيعا وبعضهم لا يحتج به»⁽²⁾.

وقال الإمام أحمد: «كان يتشيع وكان حسن الحديث»⁽³⁾.

وقال العجلي: «محمد بن فضيل بن غزوان الضبي كوفي ثقة وكان يتشيع»⁽⁴⁾.

ورماه أبو داود بالغلوه فيه فقال: «كان شيعيا محترقا»⁽⁵⁾، وهو ما يدل عليه كلام الجوزجاني فقال: «زائغ عن الحق»⁽⁶⁾.

ومن أجل هذه البدعة لم يرض عنه بعض الأئمة وحذروا من مجالسته، فقد كان أبو الأحوص يقول: «أنشد الله رجلاً يجالس محمد بن فضيل، وعمرو بن ثابت أن يجالسن»

وقال الحسن بن عيسى بن سرجس: سألت ابن المبارك عن أسباط وابن فضيل، فسكت، فلما كان بعد ثلاثة أيام قال: «يا حسن صاحبيك لا أرى أصحابنا يرضونهما»⁽⁷⁾

وقد قال الذهبي: «قلت: إنما كان متوالياً فقط، مباحلاً للشيخين»⁽⁸⁾.

لكن ورد عنه ما يدل على انحراف وميل وامتناع الترضي على عثمان رضي الله عنه وهو ما قاله الدارقطني: «كان ثبتاً في الحديث، إلا أنه كان منحرفاً عن عثمان، رضي الله عن عثمان، بلغني أن أباه ضربه من أول الليل إلى آخره ليترحم على عثمان فلم يفعل»⁽⁹⁾.

(1) التقريب ص 502.

(2) الطبقات الكبير (511/8).

(3) الجرح والتعديل (57/8).

(4) معرفة الثقات (250/2).

(5) تهذيب الكمال (297/26)، تذكرة الحفاظ (315/1).

(6) الشجرة في أحوال الرجال ص 87.

(7) ضعفاء العقيلي (119/4)، وانظر: تاريخ الإسلام (375/13).

(8) تاريخ الإسلام (375/13).

(9) سؤالات السلمي ص 283، ضعفاء العقيلي (119/4).

وما بلغ الدارقطني رواه العقيلي عن يحيى الحماني قال: سمعت فضيل أو حدثت عنه أنه ضرب ابنه... الخ⁽¹⁾، فهذا يدل على إصرار في عدم الترحم على الخليفة الثالث ولا مفسر لهذا إلا هوى وبدعة خالطت قلب ابن فضيل.

هذا وقد ورد ما يدل على رجوع ابن فضيل عن عدم الترحم على عثمان رضي الله عنه الذي هو من شعار التشيع والرفض، فقد قال أبو هاشم الرفاعي: سمعت ابن فضيل يقول: «رحم الله عثمان ولا رحم من لا يترحم عليه، قال: وسمعت يخلف بالله أنه صاحب سنة، رأيت على خفه أثر المسح، وصليت خلفه ما لا يحصى فلم أسمع يجهر يعني بالبسملة»⁽²⁾.

فهذا إن صح عن الرفاعي فهو اعتراف بالرجوع عن التشيع المذهب المشؤوم، وتبرؤ من ابن فضيل عن التطاول على الخليفة الراشد رضي الله عنه.

روى عنه البخاري في مواضع كثيرة من صحيحه منها: في الإيمان، باب: صوم رمضان احتساباً من الإيمان، وفي مواقيت الصلاة، باب الأذان بعد ذهاب الوقت، وفي الاعتكاف، باب الاعتكاف في شوال.

وروى عنه مسلم في مواضع منها: في الإيمان، 84- باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، وفي كتاب المساجد ومواضع الصلاة، وفي الزكاة، 18- باب الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها⁽³⁾.

خلاصة الكلام في محمد بن فضيل:

وثق الأئمة ابن فضيل واحتجوا بحديثه، ورموه ببدعة التشيع والغلو فيها، ومن دلائل ذلك إصراره على عدم الترحم و الترضي على عثمان رضي الله عنه، على أنه ورد -إن صح- ما يدل على رجوعه عنه، والله أعلم.

(1) ضعفاء العقيلي (119/4).

(2) تهذيب التهذيب (677/3).

(3) رجال صحيح البخاري (674/2)، رجال مسلم (201/2).

45-محمد بن جحادة:

محمد بن جحادة بضم الجيم وتخفيف المهملة ثقة من الخامسة مات سنة إحدى وثلاثين ع⁽¹⁾

قال أبو عوانة: «كان محمد بن جحادة يغلو في التشيع»⁽²⁾، قال الذهبي تعليقا على كلام أبي عوانة: «ما حفظ عن الرجل شتم أصلا، فأين الغلو؟!»⁽³⁾.

ورماه علي بن المديني بالقدر فقال: «كان يتهم بشيء من القدر»⁽⁴⁾.

قال الحافظ ابن حجر: «ما له في البخاري سوى حديثين لا تعلق لهما بالمذهب»⁽⁵⁾.

روى عنه البخاري في الإجارة، باب كسب البغي والإماء، وفي الجهاد والسير، باب فضل الجهاد والسير⁽⁶⁾.

وكذلك عند مسلم حديثان عنه لا تعلق لهما بالمذهب؛ أما الأول ففي الصلاة، 15- باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سرتة...، وأما الثاني ففي الحج، 64- باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه...⁽⁷⁾.

خلاصة الكلام في محمد بن جحادة:

ابتلي بشيء من التشيع، ولم يكن من الغالين فيه، ولم يتعرض بالسب للأصحاب رضي الله عنهم

(1) التقريب ص 471.

(2) العلل ومعرفة الرجال (93/3)، وأورده العقيلي بإسناده عن أبي عوانة، انظر: ضعفاء العقيلي (44/4).

(3) ميزان الاعتدال (498/3).

(4) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (80/1)، ولم أحد من تبع ابن المديني على ما رمى به ابن جحادة، ولا من نقل كلامه من المتأخرين كالذهبي وابن حجر، فالله أعلم.

(5) هدي الساري ص 617.

(6) رجال صحيح البخاري (643/2).

(7) رجال مسلم (172/2).

46- محمد بن عبد الله بن الزبير:

محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي أبو أحمد الزبيري الكوفي ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري من التاسعة مات سنة ثلاث ومائتين ع⁽¹⁾ قال العجلي في أبي أحمد الزبيري: «كوفي ثقة وكان يتشيع»⁽²⁾، ولم أجد من رماه بالتشيع إلا العجلي ومن أجل كلامه أوردته هنا، وقد روى عنه البخاري في الآذان، باب المكث بين السجدين، وفي المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، وفي المغازي، وفي الطب، باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء⁽³⁾.

روى عنه مسلم في الإيمان، 84- باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، وفي البر والصلة، 46- باب فضل الإحسان إلى البنات⁽⁴⁾.

خلاصة الكلام في محمد بن عبد الله بن الزبير:

رماه العجلي بالتشيع، ولم يذكره عنه غلوا فيه أو دعوة إليه، والله أعلم.

(1) التقريب ص 487.

(2) معرفة الثقات (2/242).

(3) وروى عنه في موضع واحد في المتابعات: (ح 5592).

(4) وأخرج له في المتابعات: 113، 971، 1225، 1439، 1510، 2374.

47- مسعر بن كدام:

مسعر بن كدام بكسر أوله وتخفيف ثانيه بن ظهير الهلالي أبو سلمة الكوفي ثقة ثبت فاضل من السابعة مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين ع⁽¹⁾.

اشتهر في مسعر رحمه الله القول ببدعة الإرجاء، قال ابن سعد: «وكان مرجئًا فمات ولم يشهده سفيان ولا الحسن بن صالح»⁽²⁾.

وقال أبو نعيم: سمعت سفيان الثوري يقول: «الإيمان يزيد وينقص» قلت: ما تقول أنت يا أبا نعيم؟ فنظر إلي نظرًا منكرا، ثم قال: «أقول بقول سفيان ولقد مات مسعر بن كدام وكان من خيارهم وسفيان وشريك شاهدان فما حضرا جنازته»⁽³⁾.

وقال ابن حبان: «وكان مرجئًا ثبتا في الحديث»⁽⁴⁾.

وقد أورده الخطيب البغدادي فيمن قال بقول المرجئة⁽⁵⁾.

ورد الذهبي على من ضعف مسعرا لقوله بالإرجاء فقال: «مسعر بن كدام فحجة إمام: ولا عبرة بقول السليماني: كان من المرجئة»⁽⁶⁾.

وقد أكثر الشيخان في التخريج عن مسعر رحمه الله، فقد روى عنه البخاري في الوضوء وفي غير موضع عن سمع قتادة وعدي بن ثابت والحكم بن عتيبة وزيايد بن علاقة ومحارب بن دثار ووبرة وعبد الله بن عبد الله بن جبر⁽⁷⁾.

وروى عنه مسلم في الإيمان والوضوء والصلاة والصوم والحج والجهاد والقدر والطب والدعاء والزهد⁽⁸⁾ والزهد⁽⁸⁾.

خلاصة الكلام في مسعر بن كدام:

(1) التقريب ص 528.

(2) الطبقات الكبير (485/8).

(3) تهذيب الكمال (468/27).

(4) الثقات (508/7).

(5) الكفاية (380/1).

(6) ميزان الاعتدال (99/4).

(7) رجال صحيح البخاري (736/2).

(8) رجال مسلم (277/2).

ابتلي رحمه الله ببدعة الإرجاء، ولم يذكرها عنه دعوة إليها أو غلوا فيها، والله أعلم.
48- معاذ بن هشام:

معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي البصري وقد سكن اليمن صدوق ربما وهم
من التاسعة مات سنة مائتين ع⁽¹⁾.

قال أبو الحسن الميموني: حدثني أحمد بن حنبل وذكر معاذ بن هشام فقال: كان في كتابه عن أبيه⁽²⁾:
أبيه⁽²⁾: «ليس المعاصي من قدر الله» قلت له: وما علمك؟ قال: «أنا رأيته في كتابه عن أبيه، ثم خرج
إلى مكة في تجارة فجلس يحدثهم، فقال الحميدي: لا تسمعوا من هذا القدري شيئاً»⁽³⁾.
قال ابن حجر: «لم يكثر له البخاري»⁽⁴⁾.

روى عنه البخاري في العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا، وفي
الغسل، باب إذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه في غسل واحد، وفي الصلاة (ح465)، وفي
الأطعمة، باب الخبز المرقق والأكل على الخوان والسفرة⁽⁵⁾.

روى عنه مسلم في الحيض، 2- باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد، وفي الصلاة، 3-
باب صفة الأذان⁽⁶⁾.

خلاصة الكلام في معاذ بن هشام:

حذر منه الحافظ الحميدي لأجل ما ثبت عنه من هوى القدرية، والله أعلم.

(1) التقريب ص536.

(2) أورد الحكاية ابن حجر في تهذيب التهذيب (102/4) بلفظ: "في كتاب أبيه"، وما في "تهذيب الكمال" و"السير" أصح.

(3) تهذيب الكمال (141/28)، السير (372/9).

(4) هدي الساري ص625.

(5) وروى عنه متابعة في موضعين: (ح2440)، (ح6538).

(6) وقد أكثر مسلم في التخريج عن معاذ ووجهه في المتابعات، ومن أمثلة ذلك، أحاديث: 142، 164، 178، 193،

348، 404، 631، 719، 809، 946، 1047، 1071...

49- هارون بن موسى:

هارون بن موسى الأزدي العتكي مولاهم الأعور النحوي البصري ثقة مقررئ إلا أنه رمي بالقدر من السابعة خ م د ت س⁽¹⁾.

قال سليمان بن حرب: «ثنا هارون الأعور وكان شديد القول في القدر»⁽²⁾.

وقال ابن حجر: «وما له في البخاري سوى حديثين: أحدهما في تفسير سورة النحل من روايته عن شعيب بن الحبحاب عن أنس في الاستعاذة من البخل والكسل وأرذل العمل، وثانيهما في الدعوات من روايته عن الزبير بن الخريت عن عكرمة عن ابن عباس: انظر السجع من الدعاء فاجتنبه الحديث»⁽³⁾.

وروى عنه مسلم في موضع واحد: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، 15- باب التعوذ من العجز والكسل وغيره⁽⁴⁾.

خلاصة الكلام في هارون بن موسى:

رمي بالقول ببدعة القدر والشدة فيها، ولم يذكروا غلوا منه في القدر، والله أعلم.

(1) التقريب ص 569.

(2) تاريخ بغداد (7/16)، تهذيب الكمال (118/30).

(3) هدي الساري ص 630، وقد روى عنه البخاري كذلك في المتابعات في الاعتصام بالكتاب والسنة، باب كراهية الخلاف، (ح 7365).

(4) رجال مسلم (323/2).

50- هشام الدستوائي:

هشام بن أبي عبد الله سنبر بمهملة ثم نون ثم موحدة وزن جعفر أبو بكر البصري الدستوائي بفتح الدال وسكون السين المهملتين وفتح المثناة ثم مد ثقة ثبت وقد رمى بالقدر من كبار السابعة مات سنة أربع وخمسين وله ثمان وسبعون سنة ع⁽¹⁾.

رمى غير واحد من الأئمة هشاما بدعة القدر، قال ابن عليّة لابن عون: «إن هشام الدستوائي وذكر صلاحه وفضله وذكره بخير، إلا أنه - يرى شيئاً من القدر، فحول ابن عون وجهه عني حيث ذكر القدر»⁽²⁾، وقال ابن سعد: «كان ثقة ثبتاً في الحديث حجة إلا أنه يرمى بالقدر»⁽³⁾.

وقال يحيى بن معين - في بيان مخالفة هشام للأئمة في هذا الباب -: «كان هشام الدستوائي وسلام وأبان يرمون بشيء من القدر، وكان شعبة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد لا يرون شيئاً من القدر»⁽⁴⁾ وقال العجلي: «كان يقول بالقدر ولم يكن يدعو إليه»⁽⁵⁾.

وأورده أبو إسحاق الجوزجاني ممن تكلم في القدر، وقال: «وكان من أثبت الناس»⁽⁶⁾.

وقد اختلف الأئمة في رجوع هشام عن بدعة القدر، فذهب الأكثر إلى عدم صحة رجوعه؛ منهم ابن معين وابن المديني، فقد قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن عبد الله المديني: «يا أبا الحسن! إن يحيى بن معين ذكر لنا أن مشايخ من البصريين كانوا يرمون بالقدر إلا أنهم لا يدعون إليه ولا يأتون في حديثهم بشيء منكر منهم: قتادة وهشام صاحب الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة وأبو هلال وعبد الوارث وسلام، كانوا ثقافتا يكتب حديثهم فماتوا وهم يرون القدر ولم يرجعوا عنه، فقال

(1) التقريب ص 573.

(2) العلل ومعرفة الرجال (68/2).

(3) الطبقات الكبرى (279/9).

(4) تاريخ ابن معين - الدوري - (148/2).

(5) معرفة الثقات (330/2).

(6) الشجرة في أحوال الرجال ص 313.

لي علي رحمه الله: أبو زكريا كذا كان يقول عندنا، إلا أن أصحابنا ذكروا أن هشاما الدستوائي رجع قبل موته، ولم يصح ذلك عندنا»⁽¹⁾، قال الذهبي رحمه الله: «وقيل: رجع عنه»⁽²⁾.

روى عنه البخاري في الوضوء، باب النهي عن الاستنجاء باليمين، وفي أبواب ما جاء في السهو، باب إذا لم يدر كم صلى ثلاثا أو أربعاً سجد سجدتين وهو جالس، وفي البيوع، باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة.

وقد أكثر مسلم في الرواية عن هشام، وجلها أوردها مسلم رحمه الله بمتابعة غيره له، انظر على سبيل المثال أحاديث: 379، 546، 563، 798، 904...⁽³⁾.

خلاصة الكلام في هشام الدستوائي:

تكلم رحمه الله في بدعة القدر، ومن أجل ذلك غمزه بعض الأئمة على ثقته وثبته،
وقيل أنه رجع، والله أعلم.

(1) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (45/1).

(2) ميزان الاعتدال (300/4).

(3) رجال مسلم (316/2).

51-ورقاء بن عمر:

ورقاء بن عمر اليشكري أبو بشر الكوفي نزيل المدائن صدوق في حديثه عن منصور
لين من السابعة ع⁽¹⁾.

الذي يظهر من كلام الأئمة في ورقاء أنهم أثنوا عليه في معتقده، ولم يتعرض أحد منهم لرميه بشيء
من الأهواء، على أنهم ضعفوه في بعض الشيوخ، كصنيع العقيلي لما أورده في ضعفائه قال: «ورقاء بن
عمر اليشكري تكلموا فيه في حديثه عن منصور»⁽²⁾.

ومن أثنى عليه في معتقده: الإمام أحمد، فقد سئل رحمه الله عن ورقاء فقال: «ثقة صاحب سنة»، قيل
له: كان مرجئاً؟ قال: «لا أدري»⁽³⁾.

فتردد الإمام أحمد في رمية بالإرجاء، ولكن جزم بذلك أبو داود، فقد سأله الآجري عن ورقاء وشبل
في ابن أبي نجیح، فقال: «ورقاء صاحب سنة إلا أن فيه إرجاء، وشبل قدرى»⁽⁴⁾.
وهذا يدل على عدم شهرة ورقاء بالقول بالإرجاء بله الدعوة إليه والغلو فيه.

روى عنه البخاري في الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، وفي الجمعة، باب هل على من لم
يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم؟، وفي الحج، باب قول الله تعالى: ﴿فَاتَّخَذَ
خَيْرَ الزَّادِ النَّقْوَىٰ وَاتَّقُونَ إِنَّا وَآلِ الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة:198]، وفي المغازي، باب غزوة الحديبية،
في اللباس، باب السخاب للصبيان، وفي الدعوات، باب الدعاء بعد الصلاة، وفي الاعتصام
بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، وفي التوحيد، باب السؤال

(1) التقريب ص580.

(2) ضعفاء العقيلي (327/4).

(3) تاريخ بغداد (674/15).

(4) سؤالات الآجري لأبي داود (200/1).

بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها⁽¹⁾.

وروى عنه مسلم في مواضع متعددة منها: في الصلاة، 30- باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة...، وفي الزكاة، 3- باب في تقديم الزكاة ومنعها، وفي الفرائض، 4- باب من ترك مالا فلورثته، في فضائل الصحابة رضي الله عنهم، 30- باب من فضائل عبد الله بن عباس رضي الله عنه⁽²⁾.

خلاصة الكلام في ورقاء بن عمر:

رماه أبو داود بالقول بالإرجاء وشهد عليه هو والإمام أحمد بأنه على السنة، وهذا
-والله أعلم- في غير ما ابتلي به بشيء من رأي الإرجاء.

(1) وأخرج عنه البخاري في المتابعات في أحاديث: 1410، 6612، 7430، انظر رجال صحيح البخاري (2/765).

(2) وروى عنه مسلم في المتابعات في موضع واحد رقم: 1408، وانظر رجال مسلم (2/310).

52- الوليد بن كثير:

الوليد بن كثير المخزومي أبو محمد المدني ثم الكوفي صدوق عارف بالمغازي رمي برأي الخوارج من السادسة مات سنة إحدى وخمسين ع⁽¹⁾.

رمي الوليد ببدعتي القدر والخروج فعن محمد بن عبيد بن ميمون التبان أنه قال: سمعني أبي وأنا أقول: حدثنا عيسى بن يونس عن الوليد بن كثير، فقال: «يا بني تدري من الوليد بن كثير؟ قال: والله كان قدريا وهو مولى لبني مخزوم وإنما يأتي أهل العراق بلدنا فلا يبالون عمن أخذوا».

وكان سفيان بن عيينة يتحاشى تكليمه لأجل بدعة الخروج فقال رحمه الله: «كان الوليد بن كثير إباضيا ولكنه كان صدوقا وكنت أعرفه ها هنا ولم أكلمه وكان يعتمر وقد كنت عرفته»⁽²⁾.

وقال الساجي: «وكان إباضيا ولكنه كان صدوقا»⁽³⁾، وقال كذلك: «قد كان ثقة ثبتا يحتج بحديثه لم يضعفه أحد إنما عابوا عليه الرأي»⁽⁴⁾.

وقال الذهبي رحمه الله: «صدوق لكنه قدرى إباضي خرجا له»⁽⁵⁾.

وقال ابن حجر: «ولم يكن الوليد داعية والله أعلم»⁽⁶⁾.

روى عنه البخاري في المساقاة، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل، وفي فرض الخمس، باب ما ذكر من درع النبي ﷺ وعصاه وسيفه وقدحه وخاتمه...، وفي الأطعمة، باب التسمية على الطعام والأكل باليمين⁽⁷⁾.

وروى عنه مسلم في الحج، 86- باب الترغيب في سكن المدينة والصبر على لأوائها، وفي البيوع،

14- باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا، وفي المساقاة، 27- باب النهي عن الحلف في

(1) التقريب ص 583.

(2) انظر الأثرين: ضعفاء العقيلي (320/4).

(3) تهذيب التهذيب (323/4).

(4) هدي الساري ص 633.

(5) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص 532.

(6) هدي الساري ص 633.

(7) رجال صحيح البخاري (758/2).

البيع، وفي الآداب، 3- باب استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن...، وفي البر والصلة والآداب، 14- باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض...⁽¹⁾.

خلاصة الكلام في الوليد بن كثير:

رَمِي ببدعتي القدر والخروج، وتحاشاه البعض لأجل ذلك، ولم يكن داعية، والله أعلم.

(1) وروى عنه في المتابعات في أحاديث: 37، 336، 359، 749، 1646، 2022، 2449، انظر رجال مسلم (299/2).

53- يحيى بن صالح:

يحيى بن صالح الوحاظي بضم الواو وتخفيف المهملة ثم معجمة الحمصي صدوق من أهل الرأي من صغار التاسعة مات سنة اثنتين وعشرين وقد جاز التسعين خم د ت ق⁽¹⁾

اتهم الأئمة يحيى بن صالح ببدعة التجهم فقال الإمام أحمد: أخبرني إنسان من أصحاب الحديث قال: قال يحيى بن صالح: لو ترك أصحاب الحديث عشرة أحاديث - يعني هذه التي في الرؤية! - قال أحمد: «كأنه نزع إلى رأي جهم»، وقد أورد العقيلي هذا الأثر وقال قبله في يحيى: «جهمي»⁽²⁾.

وقال أبو عوانة الإسفرائيني: «كان حسن الحديث ولكنه صاحب رأي».

ومن أجل تلبسه بالرأي حذر منه العلماء فقال وكيع ليحيى بن صالح: «يا أبا زكرياء! احذر الرأي فإني سمعت أبا حنيفة يقول: البول في المسجد أحسن من بعض قياسهم».

وقال إبراهيم بن الهيثم البلدي: «كان حيوة بن شريح ينهاني أن أكتب عن يحيى بن صالح الوحاظي وقال هو كذا وكذا»⁽³⁾.

وكان داعية إلى بدعته فقد قال إسحاق بن منصور: «حدثنا يحيى بن صالح وكان مرجئا خبيثا، داعي دعوة، ليس بأهل أن يروى عنه»⁽⁴⁾.

قال ابن حجر: «وإنما روى عنه البخاري حديثين أو ثلاثة وروى عن رجل عنه من روايته عن معاوية بن سلام وفليح بن سليم خاصة»⁽⁵⁾.

وقال كذلك: «وهو من شيوخ البخاري وقد يحدث عنه بواسطة»⁽⁶⁾.

روى عنه البخاري في الصلاة، باب: إذا كان الثوب ضيقا، وباب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة، وذكر القبلة، وفي الوكالة، باب: إذا باع الوكيل شيئا فاسدا فبيعه مردود، وفي الأشربة، باب الكرع في الحوض.

(1) التقريب ص 591.

(2) ضعفاء العقيلي (408/4).

(3) انظر هذه الآثار في: تهذيب الكمال (31/379-380).

(4) ضعفاء العقيلي (409/4).

(5) هدي الساري ص 635.

(6) فتح الباري

وروى عنه مسلم في المساقاة، 18- باب بيع الطعام مثلاً بمثل، وفي النذر، 4- باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة، وفي الإمارة، 32- باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياهُ إلا الدين⁽¹⁾.

خلاصة الكلام في يحيى بن صالح:

كان ثقة عند بعضهم، وغمزه بعض الأئمة لبدعة فيه لا لعدم إتقان، وقد اتهمه الإمام أحمد وتبعه العقيلي بالتجهم، واشتهر عنه القول بالإرجاء والدعوة إليه، والله أعلم.

(1) انظر: رجال صحيح البخاري (795/2)، رجال مسلم (342/2).

54- يحيى بن حمزة:

يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي أبو عبد الرحمن الدمشقي القاضي ثقة رمي بالقدر من الثامنة مات سنة ثلاث وثمانين على الصحيح وله ثمانون سنة ع⁽¹⁾

قال مكحول الشامي: «كان يحيى بن حمزة قدريا»⁽²⁾، وقال يحيى بن معين: «يحيى بن حمزة كان قاضي دمشق وكان يرمى بالقدر»⁽³⁾، وقال الغلابي: «كان ثقة وكان يرمى بالقدر».

وقال الآجري عن أبي داود ثقة، قلت: كان قدريا؟ قال: «نعم»⁽⁴⁾.

وقد صرح الذهبي رحمه الله أنه لم يكن يدعو إلى بدعته فقال: «دام على القضاء ثلاثين عاما، وكان ثبتا في الحديث، وإن كان يميل إلى القدر فلم يكن داعية»⁽⁵⁾، وقال كذلك: «ونسبوه إلى القول بالقدر ومع ذلك فكأنه لم يكن داعية»⁽⁶⁾.

روى عنه البخاري في الصوم، باب إذا صام أياما من رمضان ثم سافر، وفي البيوع، باب من أنظر معسرا، وفي الجهاد والسير، باب من اغبرت قدماه في سبيل الله، وباب ما قيل في قتال الروم⁽⁷⁾ وروى عنه مسلم في الإيمان، 44- باب تحريم ضرب الحدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية، والحج، 67- باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض، وفي البيوع، 18- باب كراء الأرض بالطعام⁽⁸⁾.

خلاصة الكلام في يحيى بن حمزة:

كان يقول بدعة القدر، غير أنه لم يكن داعية إليها كما صرح بذلك الذهبي.

(1) التقريب ص 589.

(2) تاريخ دمشق (131/64).

(3) تاريخ ابن معين - الدوري - (341/2).

(4) تهذيب التهذيب (350/4).

(5) السير (355/8).

(6) هدي الساري ص 634.

(7) رجال صحيح البخاري (788/2)، وروى عنه تعليقا (ح) 1296.

(8) رجال مسلم (336/2)، وروى عنه في أحاديث: 1037، 1888، 1975، 2864، 2944.

الفصل الثاني

الرواة الذين تفرد الشيخان بالإخراج لهم كل

على حدة

المبحث الأول: الرواة الذين انفرد بهم البخاري

1- إسماعيل بن أبان:

إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي أبو إسحاق أو أبو إبراهيم كوفي ثقة تكلم فيه

للتشيع مات سنة ست عشرة من التاسعة خ صدت (1)

قال الجوزجاني: «إسماعيل بن أبان الوراق كان مائلا عن الحق ولم يكن يكذب في الحديث» (2).

قال ابن عدي: «يعني ما عليه الكوفيون من تشيع» (3).

وسأل الحاكم الدارقطني عنه فقال: «قد أثنى عليه أحمد بن حنبل وليس هو عندي بالقوي»، قلت:

من جهة المذهب؟ قال: «المذهب وغيره» (4).

وقال الذهبي: «قيل: كان في الوراق تشيع قليل كدأب أهل بلده» (5).

قال ابن حجر «وقال البزار: وإنما كان عيبه شدة تشيعه، لا على أنه عيب عليه في السماع» (6).

وقال الحافظ ابن حجر: «أحد شيوخ البخاري، ولم يكثر عنه» (7)، وقال أيضا: «من كبار شيوخ

البخاري» (8)، وقال مغلطاي: «وقال صاحب "الزهرة": روى عنه -يعني البخاري- عشرة

أحاديث» (9).

ومن تلك الأحاديث؛ ما رواه في الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد، وفي

تفسير القرآن، باب قوله: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: 79]، وفي الطب،

باب الحمامة من الشقيقة والصداع، وفي الرقاق، باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ

مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [المطففين: 5-7]، وفي الفرائض، باب قول النبي

(1) التقريب ص 105.

(2) الشجرة في أحوال الرجال ص 136.

(3) الكامل (310/1).

(4) إكمال تهذيب الكمال (139/2).

(5) السير (348/10).

(6) تهذيب التهذيب (137/1).

(7) هدي الساري ص 556.

(8) فتح الباري (191/10).

(9) إكمال تهذيب الكمال (139/2).

ﷺ: «لا نورث ما تركنا صدقة»⁽¹⁾.

خلاصة الكلام في إسماعيل بن أبان:

لم يحمده العلماء لموافقته لبدعة بلده وهو التشيع، ولم يرد أنه كان داعيا له، والله أعلم.

(1) رجال صحيح البخاري (66/1)، وروى عنه مقرونا بعلي بن المديني في الحج، باب: أين يصلي الظهر يوم التروية.

2- ثور بن يزيد:

ثور بن يزيد بزيادة تحتانية في أول اسم أبيه أبو خالد الحمصي، ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر من السابعة مات سنة خمسين وقيل ثلاث أو خمس وخمسين ع⁽¹⁾.

رمي ثور بن يزيد بمذهبين من مذاهب السوء:

أ- بالنصب، وهو ما فسره العلامة المعلمي عند قول الثوري لما سئل عن ثور بن يزيد فقال: «خذوا عنه واحذروا قرنيه»⁽²⁾، قال رحمه الله: «واتقوا قرنيه: وكان ثور قدريا ويميل إلى النصب، فهذان قرناه»⁽³⁾.

ولعل المعلمي اتبع في ذلك الحافظ ابن حجر لما قال في ثور: «وكان يرمى بالنصب»⁽⁴⁾.

والظاهر أن معتمد من رمى ثورا بالنصب ما أورده ابن سعد في ترجمته فقال: «وكان جده قتل يوم صفين مع معاوية فكان ثور إذا ذكر عليا قال: لا أحب رجلا قتل جدي»⁽⁵⁾.

وقد انفرد ابن سعد بهذا ولم يسنده! وفيه نظر، فابن سعد نفسه تُكلم في نقده في الرجال - خاصة إذا انفرد - فقال ابن حجر: «ولكن ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق، فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله»⁽⁶⁾، وقال في موضع آخر: «مادته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد»⁽⁷⁾.

ومما يدل - مع ما ذكر - على براءته من النصب، أمران:

1- تأكيد الإمام أحمد - وهو من هو في التحري - أنه لم يتلبس بشيء من الأهواء إلا القدرية فقال رحمه الله: «كان يرى القدر، تكلم فيه جماعة بسبب ذلك ولم يكن فيه شيء سوى القدرية»⁽⁸⁾.

(1) التقريب ص 135.

(2) تهذيب الكمال (4/424).

(3) علم الرجال للمعلمي ص 8.

(4) هدي الساري ص 562.

(5) طبقات ابن سعد (4/471).

(6) هدي الساري ص 624.

(7) المرجع السابق ص 591.

(8) الخلاصة ص 68.

2- قال يحيى بن معين: «أزهر الحرازي وأسد ابن وداعة وجماعة كانوا يجلسون ويسبون علي بن أبي طالب، وكان ثور لا يسبه، فإذا لم يسب جروا برجله»⁽¹⁾.

وهذا يدل على أحد احتمالين:

إما أنه تلبس بشيء من النصب ثم رجع عنه، أو أنه لم يدخل فيه رأساً، ويرجح الثاني ما ذكر آنفاً، وهو عدم ثبوت شيء من ذلك، والله أعلم.

ب- بالقدر وهو مشهور عنه، بل نفاه أهل حمص وأحرقوا داره لكلامه في القدر⁽²⁾، قال دُحيم: «ثور بن يزيد ثقة وما رأيت أحدا يشك أنه قدرى، وهو صحيح الحديث حمصي»⁽³⁾.

وقال الآجري عن أبي داود: ثقة، قلت: أكان قدرياً؟ قال: «اتهم بالقدر وأخرجوه من حمص سحبا»⁽³⁾، ومن أجل القدر تركه مسلم ولم يرو عنه، قال الذهبي رحمه الله: «حافظ ثبت إلا أنه قدرى فُح، فلذا تركه مسلم»⁽⁴⁾، وقال -أيضاً-: «لولا القدر لكان كلمة إجماع»⁽⁵⁾.

وقد رجع عنه -إن شاء الله-، قال أبو القاسم الطبراني رحمه الله: «وقد روي عنه أنه تبرأ من القول بالقدر»⁽⁶⁾، وقال أبو زرعة الدمشقي عن منبه بن عثمان: قال رجل لثور بن يزيد: يا قدرى! قال: «لئن كنت كما قلت إني لرجل سوء، وإن كنت على خلاف ما قلت إنك لفي حل»⁽⁷⁾، ولذا قال الذهبي رحمه الله: «والظاهر أنه رجع»⁽⁸⁾.

أخرج له البخاري في ثلاثة مواضع: في الأطعمة، باب ما يقول إذا فرغ من طعامه، وفي الجهاد، باب ما قيل في قتال الروم، وفي البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده⁽⁹⁾.

(1) تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (326/2).

(2) ضعفاء العقيلي (196/1).

(3) تهذيب التهذيب (278/1).

(4) ذكر من تكلم فيه وهو موثق للذهبي ص 140.

(5) تذكرة الحفاظ (175/1).

(6) تهذيب الكمال (426/4).

(7) تهذيب الكمال (426/4).

(8) السير (345/6).

(9) رجال صحيح البخاري (228/1).

ولم يخرج له مسلم فهو ممن انفرد بهم البخاري، لا كما يوهم صنيع ابن حجر في التقريب بتعليمه بحرف "ع"، بل الصواب ما علّم به في "تهذيب التهذيب" ب: "خ4" موافقة منه للذهبي في "الكاشف" و"ميزان الاعتدال"، والله أعلم.

خلاصة الكلام في ثور بن يزيد:

الظاهر أنه لم يتلبس بالنصب، وأما قوله بالقدر فهو أمر مشهور عنه، لكنه رجع عنه
آخراً، والله أعلم.

3- حريز بن عثمان:

حريز بفتح أوله وكسر الراء وآخره زاي، ابن عثمان الرَّحبي بفتح الراء والحاء المهملة بعدها موحدة، الحمصي، ثقة ثبت، رمي بالنصب، من الخامسة، مات سنة ثلاث وستين وله ثلاث وثمانون سنة خ⁽¹⁾.

انقسم العلماء في الحكم على حريز ثلاثة أقسام:

القسم الأول: نفوا عن حريز أن يكون انتقص علياً عليه السلام أو سبه أو شتمه، ومن هؤلاء إمامان من أئمة الجرح والتعديل، وهما: أبو حاتم الرازي والخطيب البغدادي، قال أبو حاتم: «حريز بن عثمان حسن الحديث، ولم يصح عندي ما يقال في رأيه»⁽²⁾، وقال الخطيب البغدادي: «ولم يكن لحريز كتاب وكان يحفظ حديثه وكان ثقة ثبتاً وحكي عنه من سوء المذهب وفساد الاعتقاد ما لم يثبت عليه»⁽³⁾.

القسم الثاني: رموا ابن عثمان بالنصب والتحامل على علي عليه السلام وانتقاصه⁽⁴⁾، قال العجلي: «حريز بن عثمان بن عثمان الرحبي شامي ثقة وكان يحمل على علي»⁽⁵⁾، وقال عمرو بن علي: «وحريز بن عثمان كان ينتقص علياً وينال منه»، وقال الإمام أحمد: «وهو صحيح الحديث إلا أنه يحمل على علي»⁽⁶⁾.

(1) التقريب ص 156.

(2) الجرح والتعديل (289/3).

(3) المحروحين (268/1).

(4) والعجب من محقق "تهذيب الكمال" أنه تكلف إصاق تهمة النصب في حريز، وتجاهل من برأه من ذلك، أو حتى ما ورد عنه في ترجمه علي عليه السلام، بل زاد على ذلك أن قال -عفا الله عنه- (579/5): «وعندي أن حريز بن عثمان لا يحتج به، ومثله مثل الذي يحط على الشيخين» على أن الرجل وثقه الجلة من الأئمة حتى قال ابن عدي في "كامله" (453/2): «وحريز بن عثمان من الأثبات في الشاميين يحدث عنه الثقات من أهل الشام مثل الوليد بن مسلم ومحمد بن شعيب وإسماعيل بن عياش ومبشر بن إسماعيل وبقية وعصام بن خالد ويحيى الوحاظي وحدث عنه من ثقات أهل العراق يحيى القطان وناهيك به ومعاذ بن معاذ ويزيد بن هارون وسفيان بن حبيب وغيرهم، وحريز يحدث عن أهل الشام عن الثقات منهم وقد وثقه يحيى القطان ومعاذ بن معاذ وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين ودحيم»، ونجد المحقق لم يتحسس بأقل من هذا في ترجمة عباد الرواحني الرافضي الغالي في الرفض، وأين حريز من هذا المبتدع؟! والله الهادي.

(5) معرفة الثقات (191/1).

(6) تهذيب الكمال (572/5).

وبالغ البعض في ذمه كصنيع ابن حبان فإنه أورده في "المجروحين" وقال: وكان يلعن علي بن طالب رضوان الله عليه بالغداة سبعين مرة وبالعشي سبعين مرة، فقليل له في ذلك: فقال: هو القاطع رءوس آبائي وأجدادي بالقوس، وكان داعية إلى مذهبه، وكان علي بن عياش يحكي رجوعه عنه، وليس ذلك بمحفوظ عنه⁽¹⁾.

وما قاله ابن حبان في حريز شيء لا يوافق عليه، وخاصة أنه لم يسنده، وقد وافقه وتبعه في ذلك ابن الجوزي فقال: «لا يجوز الرواية عنه» ثم أورد كلام ابن حبان هذا، ثم قال: «وذكر أبو الفتح الأزدي أن حريز بن عثمان روى أن النبي ﷺ لما أراد أن يركب بغلته جاء علي ﷺ فحل حزام البغلة حتى يقع رسول الله ﷺ ومن هذه حالته لا يروي عنه شيء»⁽²⁾.

وهذه -والله أعلم- هفوة من الأزدي، فإن الرجل ثقة ثبت عند الأئمة، فكيف ينقل عنه هذه الرزايا بدون أزمة!.

القسم الثالث: حكى القولين السابقين وتوقف كصنيع الدارقطني رحمه الله، قال عند ذكر حريز: «حريز بن عثمان الحمصي روى عن عبد الله بن بسر، يرمى بالانحراف عن علي بن أبي طالب عليه السلام وعنه في ذلك اختلاف»⁽³⁾.

هذا وقد ورد عن حريز نفسه الترحم على علي ﷺ والحلف باليمين أنه ما سبه قط! قال يحيى بن معين: سمعت علي بن عياش يقول: سمعت حريز بن عثمان يقول: «لرجل ويحك تزعم أنني أشتم علي بن أبي طالب والله ما شتمت عليا قط»⁽⁴⁾.

قال سلمة بن شبيب: سمعت علي بن عياش يقول: سمعت حريز بن عثمان يقول لرجل: «ويحك! تزعم أنني أشتم علي بن أبي طالب والله ما شتمت عليا قط».

وقال شبابة: سمعت حريز بن عثمان قال له رجل: يا أبا عمرو! بلغني أنك لا تترحم على علي؟ فقال له: أسكت ما أنت وهذا! ثم التفت إلي فقال: «رحمه الله مئة مرة»⁽⁵⁾.

(1) المجروحين (268/1).

(2) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (197/1).

(3) المؤتلف والمختلف (355/1).

(4) تاريخ بغداد (184/9).

(5) انظر الأثرين: تاريخ بغداد (187/9).

وعلى كل حال فحرير من الثقات الأثبات عند العلماء، وقد شهد على نفسه أنه ما سب علياً عليه السلام قط، وأنه يترحم عليه، فيحمل ما جاء من طريق ثابت من تحامله على علي عليه السلام أنه من قبيل التنقص والغمز على عادة الحمصيين، أو أنه رجع وتاب من ذلك، وهذا الذي يليق بمثل حرير في مقامه في العلم والدين وثناء الأئمة عليه، وفي هذا ما أورده البخاري عن أبي اليمان أنه قال: «كان حرير يتناول من رجل ثم ترك ذلك»⁽¹⁾ يعني علياً عليه السلام، وقال الذهبي: «هذا الشيخ كان أروع من ذلك»⁽²⁾.

وقال الحافظ ابن حجر: «فهذا أعدل الأقوال فلعله تاب»⁽³⁾.

وقال رحمه الله: «ليس له عند البخاري سوى حديثين؛ أحدهما: في صفة النبي صلى الله عليه وسلم من روايته عن عبد الله بن بسر وهو من ثلاثياته، والآخر حديثه عن عبد الواحد البصري عن وائلة بن الأسقع حديث من أفرى الفري أن يرى الرجل عينه ما لم تر الحديث»⁽⁴⁾.

خلاصة الكلام في حرير بن عثمان:

أثنى الأئمة على تشبته وثقته، وغمزوه البعض بالتنقص في علي عليه السلام وبالغ البعض فاتهمه بلعنه وسبه، وبرأه البعض من ذلك كله، والذي يظهر -والله أعلم- أنه لم يثبت لعنه وسبه لعلي، وورد ما فيه تحامل عليه، على أنه تاب ورجع وصرح بترحمه على علي عليه السلام، وهذا ما يليق بمقام الرجل وثناء العلماء عليه، والله أعلم.

(1) التاريخ الكبير (3/104).

(2) سير أعلام النبلاء (7/81).

(3) هدي الساري ص 563.

(4) المصدر السابق في نفس الصفحة.

4-الحسن بن ذكوان:

الحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري صدوق يخطئ ورمي بالقدر وكان يدلّس من السادسة خ ت ق⁽¹⁾.

سأل الآجري أبا داود فقال: حدث يحيى القطان عن الحسن بن ذكوان؟ قال: «نعم، كان قدريا»، قلت: زعم قوم أنه كان فاضلا جدا، قال: «ما بلغني عنه فضل، كان صديقا لأبي جعفر الخليفة»⁽²⁾.

وسأل الجنيد يحيى بن معين عن الحسن بن ذكوان فقال: «قد روى عنه يحيى بن سعيد القطان ثم قال لي يحيى بن معين: زعموا أنه كان قدريا»⁽³⁾.

وقال يحيى فيه كذلك: «كان قدريا»⁽⁴⁾، وقال الساجي: «إنما ضعف لمذهبه وفي حديثه بعض المناكير»⁽⁵⁾.

قال ابن حجر: «روى له البخاري حديثا واحدا في كتاب الرقاق»⁽⁶⁾. وهو في باب صفة الجنة والنار.

خلاصة الكلام في الحسن بن ذكوان:

رماه بعض الأئمة بالقول بالقدر، ولم يذكروا عنه غلوا فيه أو دعوة إليه، والله أعلم.

(1) التقريب ص161.

(2) سؤالات الآجري لأبي داود ص265.

(3) سؤالات الجنيد لابن معين ص480.

(4) الكامل لابن عدي (317/2)، ضعفاء العقيلي (223/1).

(5) تهذيب التهذيب (394/1).

(6) هدي الساري ص565.

5-خلاد بن يحيى:

خلاد بن يحيى بن صفوان⁽¹⁾ السلمي أبو محمد الكوفي نزيل مكة صدوق رمى بالإرجاء وهو من كبار شيوخ البخاري من التاسعة مات سنة ثلاث عشرة وقيل سنة سبع عشرة خ د ت⁽²⁾.

يظهر أن خلادا لم يكن مشهورا ببدعة الإرجاء، ولم يكن غاليا فيها، فقد قال فيه الإمام أحمد: «ثقة أو صدوق، ولكن كان يرى شيئا من الإرجاء»⁽³⁾.

قال ابن خلفون: «تفرد به البخاري، روى عنه في الغسل والصلاة والذبائح ومواضع»⁽⁴⁾.

قال ابن حجر: «وإنما أخرج له البخاري أحاديث يسيرة»⁽⁵⁾.

روى عنه البخاري في الصلاة، باب الصلاة إذا قدم من سفر، وباب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، وفي الآذان، باب القراءة في العشاء، وفي البيوع، باب النجار، وفي الشركة، باب القران في التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه⁽⁶⁾.

خلاصة الكلام في خلاد بن يحيى:

رماه الإمام أحمد لتكلمه في شيء من الإرجاء، ولم أقف على ما فيه غلو أو دعوة إلى هذه البدعة، والله أعلم.

(1) وقد فات السيوطي أن يعده فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).

(2) التقريب ص196.

(3) تهذيب الكمال (361/8).

(4) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم ص173.

(5) هدي الساري ص570.

(6) وروى عنه البخاري كذلك في مواضع أخر، انظر: 2514، 2726، 3419، 4101، 5205، 6270...

6- ذر بن عبد الله:

ذر بن عبد الله المُرهبي بضم الميم وسكون الراء ثقة عابد رمي بالإرجاء من السادسة مات قبل المائة ع⁽¹⁾.

قال ابن سعد: «كان ذر من أبلغ الناس في القصص وكان مرجئاً»⁽²⁾.

وقال الساجي: «صدوق في الحديث كان يرى رأي الإرجاء»⁽³⁾.

وقال أبو داود: «كان مرجئاً»، وقال شريك عن مغيرة: «سلم ذر على إبراهيم النخعي فلم يرد عليه لأنه كان يرى الإرجاء».

وقال حمزة الزيات عن أبي المختار الطائي: شكى ذر الهمداني سعيد بن جبير إلى أبي البخري الطائي فقال: مررت فسلمت عليه فلم يرد علي! فقال أبو البخري لسعيد بن جبير في ذلك، فقال سعيد: «إن هذا يحدث كل يوم دينا والله لا كلمته أبداً»⁽⁴⁾.

فهجر النخعي وابن جبير لذر إنما كان لقوله بالإرجاء⁽⁵⁾.

روى عنه البخاري في التيمم، باب التيمم للوجه والكفين، وفي بدء الخلق، باب ذكر الملائكة⁽⁶⁾.

خلاصة الكلام في ذر بن عبد الله:

كان بليغاً في وعظه مع موافقته للمرجئة في بدعتهم، ولذا شدد عليه بعض الأئمة وهجروه، والله أعلم.

(1) التقريب ص 203.

(2) طبقات ابن سعد (410/8).

(3) تهذيب التهذيب (579/1).

(4) تهذيب الكمال (512/8).

(5) هدي الساري ص 571.

(6) رجال صحيح البخاري (244/1)، وروى عنه مسلم مقرونا بسلمة بن مهيل وابن عبد الرحمن بن أبي أزي في الحيز،

28- باب التيمم. انظر: رجال مسلم (200/1).

7- سالم بن عجلان:

سالم بن عجلان الأفتس الأموي مولاهم أبو محمد الحراني ثقة رمي بالإرجاء من السادسة قتل صبيرا سنة اثنتين وثلاثين خ د س ق⁽¹⁾.

رمى الأئمة سالما بالقول بالإرجاء، فقد سئل الإمام أحمد عن سالم الأفتس وعبد الكريم الجزري فقال: «ما أقربهما وما أصلح حديث سالم، وعبد الكريم صاحب سنة وسالم مرجئ»⁽²⁾، وسئل مرة عنه فقال: «ثقة في الحديث ولكنه مرجئ»⁽³⁾.

وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق وكان مرجئا نقي الحديث»⁽⁴⁾.

وزاد بعض الأئمة بأنه كان داعية إلى هذا الرأي، قال الجوزجاني: «سالم بن عجلان الأفتس كان يخاصم في الإرجاء داعية وهو متماسك»⁽⁵⁾، وقال الفسوي: «مرجئ معاند»⁽⁶⁾.

وقال ابن حبان: «وكان ممن يرى الإرجاء ويقلب الأخبار وينفرد بالمعضلات عن الثقات، اتهم بأمر فقتل صبيرا»⁽⁷⁾، قال ابن حجر -دفاعا عن سالم وردا على ابن حبان-: «قد ذكر بن سعد أن عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس قتله لما غلب على الشام، وذكر العجلي أنه كان مع بني أمية فلما قدم بنو العباس حران قتلوه، وقال أبو داود: كان إبراهيم الإمام عند سالم الأفتس محبوسا -يعني فمات في زمن مروان الحمار- فلما قدم عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس حران دعا به فضرب عنقه انتهى. فهذا هو الأمر السوء الذي زعم ابن حبان أنه اتهم به، وهو كونه مالا على قتل إبراهيم، وأما ما وصفه به من قلب الأخبار وغير ذلك فمردود بتوثيق الأئمة له ولم يستطع ابن حبان أن يورد له حديثا واحدا»⁽⁸⁾.

(1) التقريب ص 227.

(2) العلل ومعرفة الرجال (209/2).

(3) العلل ومعرفة الرجال (474/2).

(4) الحرج والتعديل (186/4).

(5) الشجرة في أحوال الرجال ص 309.

(6) ميزان الاعتدال (112/2).

(7) المجروحين (342/1).

(8) هدي الساري ص 574.

وقال ابن حجر: «وليس له عند البخاري سوى حديثين: أحدهما حديثه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: الشفاء في ثلاث الحديث، والآخر بهذا الإسناد: أي الأجلين قضى موسى، ولكل منهما ما يشهد له»⁽¹⁾

أما الأول ففي الطب، باب: الشفاء في ثلاث، والثاني في الشهادات، باب من أمر بإنجاز الوعد.

خلاصة الكلام في سالم بن عجلان:

كان مبتلى برأي الإرجاء على صدقه في الحديث، ورماه البعض كالجوزجاني

والفسوي بالدعوة إلى الإرجاء، والله أعلم.

(1) هدي الساري ص 574.

8- سلام بن مسكين:

سلام بن مسكين بن ربيعة الأزدي البصري أبو روح يقال اسمه سليمان ثقة رمي بالقدر من السابعة مات سنة سبع وستين خ م د س ق⁽¹⁾.

سئل الإمام أحمد عن سلام بن مسكين و سلام بن أبي مطيع فقال: جميعا ثقة، إلا أن سلام بن مسكين أكثر حديثا، وكان سلام بن أبي مطيع صاحب سنة، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه⁽²⁾.

فقول الإمام أحمد عن ابن أبي مطيع أنه صاحب سنة، فيه إشارة إلى ما ذهب إليه ابن مسكين من القدر، وقد سئل أبو داود عن سلام بن مسكين فقال: «كان يذهب إلى القدر»⁽³⁾.

وبين يحيى بن معين أنه لم يكن داعية إلى مذهبه فقد سأل محمد بن عثمان بن أبي شيبة علي بن عبد الله المدني فقال: «يا أبا الحسن! إن يحيى بن معين ذكر لنا أن مشايخ من البصريين كانوا يرمون بالقدر إلا أنهم لا يدعون إليه ولا يأتون في حديثهم بشيء منكر، منهم: قتادة وهشام صاحب الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة وأبو هلال وعبد الوارث و سلام، كانوا ثقاتا يكتب حديثهم فماتوا وهم يرون القدر ولم يرجعوا عنه، فقال لي علي رحمه الله: أبو زكريا كذا كان يقول عندنا، إلا أن أصحابنا ذكروا أن هشام الدستوائي رجع قبل موته ولم يصح ذلك عندنا»⁽⁴⁾.

قال الذهبي رحمه الله: «أحد ثقات البصريين، لكنه يرمى بالقدر فيما قيل»⁽⁵⁾.

وقال الحافظ ابن حجر: «وليس له في البخاري سوى حديثين أحدهما في الطب والآخر في الأدب»⁽⁶⁾.

وهما في الطب، باب الدواء بألبان الإبل، وفي الأدب، باب حسن الخلق والسخاء وما يكره من البخل⁽⁷⁾.

(1) التقريب ص 261.

(2) العلل ومعرفة الرجال (42/2).

(3) سؤالات أبي عبيد الآجري ص 310.

(4) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المدني ص 46.

(5) ميزان الاعتدال (181/2).

(6) هدي الساري ص 579.

(7) التعديل والتجريح (1290/3)، رجال مسلم (282/1)، وروى له مسلم في المتابعات في الفضائل، 13- باب كان

خلاصة الكلام في سلام بن مسكين:

عد أئمة الحديث سلاما من ثقات الرواة المعتمدين، وذكر أبو داود أنه كان رحمه
الله يذهب للقدر، ولعله لم يشتهر عنه اشتهاً كبيراً، ولم يكن داعية إليه، والله
أعلم.

9- عبد الله بن سالم:

عبد الله بن سالم الأشعري أبو يوسف الحمصي ثقة رمي بالنصب من السابعة مات سنة تسع وسبعين خ د س⁽¹⁾

ذكر أبو داود عبد الله بن سالم فقال: «حمصي، كان يقول: علي أعان على قتل أبي بكر وعمر»، وجعل يذمه أبو داود⁽²⁾.

وأثنى بعض الأئمة على عبد الله هذا، وهو محمول على حسن نقله ونبل عقله كقول يحيى بن حسان التنسي: «ما رأيت بالشام مثله»⁽²⁾.

وقال أبو مسهر: «ما رأيت أحداً أنبل في عقله ومروءته من عبد الله بن سالم»⁽²⁾، وقال النسائي: «ليس به بأس»⁽²⁾.

وقد علق الذهبي على قول النسائي فقال: «يعني في نقله، أما في رأيه فيه بأس شديد»⁽³⁾، يعني أنه مذموم الرأي سيء المذهب بوقوعه في علي بن أبي طالب عليه السلام وانتحاله للنصب. قال ابن حجر: «روى له البخاري حديثاً واحداً في المزارعة، وعلق له غيره»⁽⁴⁾. وحديثه في باب: ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع...⁽⁵⁾.

خلاصة الكلام في عبد الله بن سالم:

رمي رحمه الله بالنصب لما كان يقع على علي بن أبي طالب عليه السلام وأنه أعان على قتل الشيخين، ولذا ذمه البعض كأبي داود رحمه الله.

(1) التقريب ص 304.

(2) تهذيب الكمال (550/14).

(3) تاريخ الإسلام (206/11).

(4) هدي الساري ص 586.

(5) التعديل والتجريح (944/2)، وروى عنه البخاري معلقاً بصيغة الجزم (3369)، انظر فتح الباري (42/7).

10- عبد الحميد بن عبد الرحمن:

عبد الحميد بن عبد الرحمن الحَمَّاني بكسر المهملة وتشديد الميم أبو يحيى الكوفي لقبه بِشَمِين بفتح الموحدة وسكون المعجمة وكسر الميم بعدها تحتانية ساكنة ثم نون صدوق يخطئ ورمي بالإرجاء من التاسعة مات سنة اثنتين ومائتين خ م د ت ق⁽¹⁾.

قال العجلي رحمه الله: «عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني، كوفي ضعيف الحديث، مرجئ»⁽²⁾.

وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: «كان داعية في الإرجاء»⁽³⁾.

وقال أبو داود: «والحماني مرجئ، يعني عبد الحميد»⁽⁴⁾.

قال الحافظ ابن حجر: «إنما روى له البخاري حديثا واحدا في فضائل القرآن من روايته عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى في قول النبي ﷺ: لقد أوتيت زممارا من زمامير آل داود. وهذا الحديث قد رواه مسلم من طريق أخرى عن أبي بردة عن أبي موسى فلم يخرج له إلا ما له أصل والله أعلم»⁽⁵⁾.

وهو في باب: حسن الصوت بالقراءة للقرآن⁽⁶⁾.

خلاصة الكلام في عبد الحميد بن عبد الرحمن:

ابتلي رحمه الله برأي الإرجاء، وكان داعية إليه، والله أعلم.

(1) التقريب ص334.

(2) معرفة الثقات (70/2).

(3) تهذيب الكمال (454/16).

(4) سؤالات أبي عبيد لأبي داود ص178.

(5) هدي الساري ص590.

(6) رجال صحيح البخاري (483/2)، وقد أخرج له مسلم في المقدمة، باب الكشف عن معائب الرواة، ولذلك لم يذكره

ابن منجويه في كتابه "رجال مسلم".

11- عكرمة أبو عبد الله:

عكرمة أبو عبد الله مولى بن عباس أصله بربري ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن بن عمر ولا تثبت عنه بدعة من الثالثة مات سنة أربع ومائة وقيل بعد ذلك ع⁽¹⁾.

كثر الكلام في رأي عكرمة رحمه الله، فرماه بعض الكبار برأي الخوارج، وبرأه بعض الكبار من ذلك، وقد بسط الحافظ ابن حجر الكلام فيما قيل في رأيه رحمه الله وجمع شتات ما تفرق في هذه المسألة، فأحببت أن أسوق ما ذكره مما قيل في رأيه وما ردّ على ذلك - بشيء من التصرف -، والله الموفق. قال الحافظ ابن حجر:

«وأما الوجه الثاني - وهو الطعن فيه برأي الخوارج -: فقال أبو الأسود يقيم عروة: كان عكرمة وفد على نجدة الحروري فأقام عنده تسعة أشهر ثم رجع إلى ابن عباس فسلم عليه فقال: قد جاء الخبيث، قال: فكان يحدث برأي نجدة، قال: وكان -يعني نجدة- أول من أحدث رأي الصفرية. وقال الجوزجاني: قلت لأحمد بن حنبل: أكان عكرمة إباضيا؟ فقال: يقال إنه كان صفريا. وقال أبو طالب عن أحمد: كان يرى رأي الخوارج الصفرية، وعنه أخذ ذلك أهل إفريقية. وقال علي بن المديني: يقال إنه كان يرى رأي نجدة.

وقال يحيى بن معين: كان ينتحل مذهب الصفرية ولأجل هذا تركه مالك. وقال مصعب الزبيري: كان يرى رأي الخوارج، وزعم أن علي بن عبد الله بن عباس كان هو على هذا المذهب، قال مصعب: وطلبه بعض الولاة بسبب ذلك فتغيب عند داود بن الحصين إلى أن مات. وقال خالد بن أبي عمران المصري: دخل علينا عكرمة إفريقية وقت الموسم فقال: وددت أني اليوم بالموسم بيدي حربة أضرب بها يمينا وشمالا.

وقال أبو سعيد بن يونس: وبالمغرب إلى وقتنا هذا قوم على مذهب الإباضية، يعرفون بالصفرية، يزعمون أنهم أخذوا ذلك عن عكرمة.

وقال يحيى بن بكير: قدم عكرمة مصر فنزل بها دارا وخرج منها إلى المغرب، فالخوارج الذين بالمغرب عنه أخذوا⁽¹⁾.

(1) التقريب ص 397.

قال ابن حجر في الدفاع عن عكرمة رحمه الله:

«وأما ذم مالك فقد بين سببه وأنه لأجل ما رمي به من القول ببدعة الخوارج، وقد جزم بذلك أبو حاتم، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عكرمة؟ فقال: ثقة، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: نعم إذا روى عنه الثقات، والذي أنكر عليه مالك إنما هو بسبب رأيه⁽²⁾.

على أنه لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك، وإنما كان يوافق في بعض المسائل فنسبوه إليهم، وقد برأه أحمد والعجلي من ذلك، فقال في كتاب "الثقات" له: عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما مكي تابعي ثقة برئ مما يرميه الناس به من الحرورية⁽³⁾.

وقال ابن جرير: لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه⁽⁴⁾.

قال الذهبي: «واعتمده البخاري وأما مسلم فتجنبه، وروى له قليلا مقرونا بغيره»⁽⁵⁾.

وقال كذلك: «ما علمت مسلما أخرج له سوى حديث واحد، لكنه مقرون بآخر، فروى لابن جريج عن أبي الزبير عن عكرمة، وطاووس عن ابن عباس في حج ضباة»⁽⁶⁾.

أكثر عنه البخاري رحمه الله عن ابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وعائشة وابن عمر رضي الله عنهم، ومن أمثلة ذلك: في العلم، باب قول النبي ﷺ: «اللهم علمه الكتاب»، وفي الإستحاضة، باب اعتكاف المستحاضة، وفي الوصايا، باب الإشهاد في الوقف والصدقة⁽⁷⁾.

(1) الهدي ص603.

(2) الجرح والتعديل (8/7).

(3) معرفة الثقات (145/2).

(4) الهدي ص605.

(5) ميزان الاعتدال (93/3).

(6) السير (32/5)، وهو في الحج، 15- باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه، (ح1208).

(7) رجال صحيح البخاري (583/2).

خلاصة الكلام في عكرمة مولى ابن عباس:

رماه بعض الجلة بمذهب الإباضية من طوائف الخوارج، ودافع عنه الكثير بأن منشأ ذلك إما من جهة عدم ثبوته عنه رحمه الله، أو أن هذا الاتهام من شبهة موافقته لبعض أقوالهم فحسب منهم، أما هو في نفسه فإمام مبرأ ، والله أعلم.

12-علي بن الجعد:

علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي ثقة ثبت رمي بالتشيع من صغار التاسعة مات سنة ثلاثين ومائتين خ د⁽¹⁾

حاصل ما طعن في ابن الجعد أمور هي:

1-التجهم: قال الدارقطني: «منع أحمد بن حنبل عبد الله ابنه أن يحدث عن علي بن الجعد»، فسألته -أي تلميذه السلمي-: ما سبب ذلك؟ فقال: «لأنه وقف في حديث القرآن، وعلي بن الجعد ثقة قد أخرج عنه البخاري»⁽²⁾.

قال الإمام مسلم بن الحجاج: «ثقة ولكنه جهمي»⁽³⁾، وقال الذهبي: «سمع منه مسلم جملة، لكن لم يخرج عنه في صحيحه شيئاً مع أنه من أكبر شيخ لقي، وذلك لأن فيه بدعة»⁽⁴⁾. وقال الذهبي أيضاً: «وقال: من قال القرآن مخلوق لم أعنفه، ولمثل هذا ما خرج عنه القشيري في صحيحه»⁽⁵⁾.

وروى الخطيب بإسناده إلى الحسين بن إسماعيل الفارسي قال: سألت عبدوس النيسابوري عن حال علي بن الجعد؟ فقال: «ما أعلم أني لقيت أحفظ منه»، فقلت: كان يتهم بالجهم؟ فقال: «قد قيل هذا ولم يكن كما قالوا، إلا أن ابنه الحسن بن علي كان على قضاء بغداد، وكان يقول بقول جهم»⁽⁶⁾.

(1) التقريب ص398. تنبيه: قال الحافظ ابن حجر: «قال ابن سعد: علي بن الجعد ولد في أول خلافة بني العباس سنة (136) ومات في سنة (230) وله يوم توفي ست وتسعون سنة وستة أشهر، قلت: هذا وهم بين في موضعين: (الأول) أن أول خلافة بني العباس سنة اثنتين وثلاثين لا سنة ست. (الثاني): أن من يولد سنة (6) ويموت سنة (30) لا يوفي عمره ستا وتسعين بل يكون (94) فقط فتأمل» انظر: تهذيب التهذيب (3/148). والظاهر أن الوهم الأول غير وارد؛ فإن المثبت في طبقات ابن سعد (9/340) -طبعة مكتبة الخانجي-: «قال علي بن الجعد: ولدت سنة ست وثلاثين ومائة في آخر خلافة أبي العباس»، وأبو العباس هو السفاح أول خلفاء بني العباس، فعله وقع تصحيح في نسخة الحافظ ابن حجر، والله أعلم.

(2) سؤالات السلمي للدارقطني ص219.

(3) المغني (2/10).

(4) ميزان الاعتدال (3/116).

(5) تذكرة الحفاظ (1/400).

(6) وفي "مناقب الإمام أحمد" لابن الجوزي ص238، ما يدل على رجوعه -أعني: الحسن بن علي- عن رأي جهم، ذلك أن أن الإمام أحمد سئل عنه فقال: «كان معروفاً عند الناس بأنه جهمي مشهور بذلك، ثم بلغني عنه الآن أنه رجع عن

قال عبدوس: «وكان عند علي بن الجعد عن شعبة نحو من ألف ومائتي حديث وكان قد لقي المشايخ فزهدت فيه بسبب هذا القول، ثم ندمت بعد»⁽¹⁾.

وقال زياد بن أيوب: كنت عند علي بن الجعد فسأله عن القرآن فقال: القرآن كلام الله، ومن قال مخلوق لم أعنفه، فقال: ذكرت ذلك لأحمد فقال: «ما بلغني عنه أشد من هذا»⁽²⁾.

2- التشيع والطعن في صحابة رسول الله ﷺ، قال الذهبي رحمه الله في ابن الجعد: «كان عالما نبيلًا متمولًا لكنه فيه ابتداع، نال من بعض السلف»⁽³⁾.

قال الجوزجاني: «علي بن الجعد متشبهت بغير بدعة زائغ عن الحق»⁽⁴⁾، قال الخزرجي: «ونسبه إلى الغلو في التشيع»⁽⁵⁾.

وسأل الآجري أبا داود: أيما أعلى عندك علي بن الجعد أو عمرو بن مرزوق؟ فقال: «عمرو أعلى عندنا علي بن الجعد وسم بميسم سوء، قال: ما ضربني أن يعذب الله معاوية، وقال: ابن عمر ذاك الصبي»⁽⁶⁾، وقال أحمد بن إبراهيم الدورقي: قلت لعلي بن الجعد: بلغني أنك قلت: ابن عمر ذاك الصبي؟ قال: «لم أقل، ولكن معاوية ما أكره أن يعذبه الله»⁽⁷⁾.

قال أبو غسان الدوري: كنت عند علي بن الجعد فذكروا حديث ابن عمر: «كنا نفاضل على عهد رسول الله ﷺ فنقول: خير هذه الأمة بعد النبي ﷺ أبو بكر وعمر وعثمان فيبلغ النبي ﷺ فلا ينكر» فقال علي: «انظروا إلى هذا الصبي هو لم يحسن أن يطلق امرأته يقول كنا نفاضل».

وقال أبو غسان أيضًا: كنت عند علي بن الجعد فذكروا حديث النبي ﷺ أنه قال للحسن: «إن ابني هذا سيد»، قال: «ما جعله سيدًا»⁽⁸⁾.

ذلك».

(1) تاريخ بغداد (284/13).

(2) ضعفاء العقيلي (226/3)، وتاريخ بغداد (286/13)، وفي السير (465/10): «بلغني عنه أشد من هذا». وهذا تصحيف.

(3) تذكرة الحفاظ (400/1).

(4) الشجرة في أحوال الرجال ص 337.

(5) الخلاصة ص 272.

(6) سؤالات أبي عبيد الآجري ص 254، وفي تاريخ الإسلام (281/16): «أين عمرو ذاك الصبي» وهو تصحيف.

(7) ضعفاء العقيلي (225/3)، وتاريخ بغداد (285/13).

(8) انظر الأثرين عن أبي غسان في: ضعفاء العقيلي (224/3)، وتاريخ بغداد (286/13).

ولاشك أن هذا اعتراض على كلام النبي ﷺ، وقد علق الذهبي على كلام ابن الجعد الشنيع، فقال رحمه الله: «أبو غسان لا أعرف حاله، فإن كان قد صدق، فلعل ابن الجعد قد تاب من هذه الورطة، بل جعله سيذا على رغم أنف كل جاهل، فإن من أصر على مثل هذا من الرد على سيد البشر، يكفر بلا مثوية، وأي سؤدد أعظم من أنه ببيع بالخلافة، ثم نزل عن الأمر لقرابته، وبإيعه على أنه ولي عهد المؤمنين، وأن الخلافة له من بعد معاوية حسما للفتنة، وحقنا للدماء، وإصلاحا بين جيوش الأمة، ليتفرغوا لجهاد الأعداء، ويخلصوا من قتال بعضهم بعضا، فصح فيه تفرس جده ﷺ، وعد ذلك من المعجزات، ومن باب إخباره بالكوائن بعده، وظهر كمال سؤدد السيد الحسن بن علي ربحانة رسول الله ﷺ وحببيه، والله الحمد»⁽¹⁾.

وقال هارون بن سفيان المستملي: «كنت عند علي بن الجعد فذكر عثمان بن عفان فقال: أخذ من بيت المال مائة ألف درهم بغير حق، فقلت: لا والله ما أخذها، ولئن كان أخذها ما أخذها إلا بحق، قال: لا والله ما أخذها إلا بغير حق، قال قلت: لا والله ما أخذها إلا بحق»⁽²⁾.

وقال العقيلي: قلت لعبد الله بن أحمد بن حنبل: لم تكتب عن علي بن الجعد؟ فقال: «نُهاني أبي أن أذهب إليه وكان يبلغه عنه أنه يتناول أصحاب رسول الله ﷺ»⁽³⁾.

وقال الحسين بن قهم: سمعت يحيى بن معين - في جنازة علي بن الجعد - يقول: «ما روى عن شعبة - أراه يعني من البغداديين - أثبت من هذا - يعني علي بن الجعد - فقال له رجل: ولا أبو النضر؟ قال: ولا أبو النضر، قال: ولا شعبة؟ فقال: حرب الله بيت أمه إن كان مثل شعبة!»⁽⁴⁾.

روى عنه البخاري يسيرا، قال الحافظ ابن حجر: «روى عنه البخاري من حديثه عن شعبة فقط أحاديث يسيرة»⁽⁵⁾؛ منها: في الإيمان، باب: أداء الخمس من الإيمان، والتهجيد، باب صلاة الضحى في الحضرة، وفي الزكاة، باب الصدقة باليمين⁽¹⁾.

(1) السير (459/10).

(2) تاريخ بغداد (286/13).

(3) ضعفاء العقيلي (225/3).

(4) تهذيب الكمال (349/20).

(5) هدي الساري ص 607، وهي في الصحيح أحد عشر بلا مكرر، وله موضع واحد في المتابعات (1393).

واقْتصار البخاري على إخراج حديث علي مما رواه عن شعبة دليل على دقة البخاري رحمه الله، وانتقائه لحديث الرجال، فقد صرح ابن معين أنه أثبت البغداديين في شعبة.

خلاصة الكلام في علي بن الجعد:

كان عفا الله عنه جريئاً على صحابة رسول الله ﷺ، ورماه مسلم بالتجهم لسكوته
عمن قال بخلق القرآن، ومن أجل هذين البليتين منع الإمام أحمد ولده عن الأخذ
عنه، وكذا ضرب على رواياته عنه في كتابه، هذا مع توثيق الأئمة له، والله أعلم.

(1) انظر رجال صحيح البخاري (526/2).

13-علي بن أبي هاشم:

علي بن أبي هاشم عبيد الله بن طبراخ بكسر المهملة وسكون الموحدة وآخره معجمة⁽¹⁾ صدوق تكلم فيه للوقف في القرآن من العاشرة خ⁽²⁾.

قال أبو حاتم: «ما علمته إلا صدوقا، وقف في القرآن فترك الناس حديثه» ثم ذكر ابن أبي حاتم إعراض والده عن الرواية عنه لأجل تلك البدعة فقال: «ولم يقرأ على أبي حديثه، فقال: وقف في القرآن فوقفنا عن الرواية عنه، فاضربوا على حديثه»⁽³⁾.

قال ابن حجر: «وحكى ابن أبي خيثمة أنه كان عند ابن معين ضعيفا، كان مع ابن أبي دؤاد فكان يقول بكل مقالة ردية، وذكره أبو الفتح الأزدي في الضعفاء فقال: علي بن طبراخ ضعيف جدا»⁽⁴⁾. وروى الخطيب عن علي بن المديني أنه قال: «ما زلنا نعرف ابن طبراخ كُتِبَ كُتِبَ إسماعيل، ثم قال: ما يسوى شيئا، ومن رأى رأي هؤلاء فليس أروى عنه شيئا»⁽⁵⁾.

ولذلك قال الذهبي رحمه الله: «وقف في القرآن فتكلموا فيه قليلا، وأما أبو حاتم فقال: وقف في القرآن، فترك الناس حديثه، وتكلم فيه ابن معين وابن المديني للوقف»⁽⁶⁾.

وأما قول أبي الفتح الأزدي: «إنه ضعيف جدا»؛ فقد انفرد بذلك، لأن من توقف فيه إنما لأجل بدعته، قال الذهبي: «لينه بعضهم لتوقفه في القرآن»⁽⁷⁾، ولذلك لم يعتد الأئمة بكلام الأزدي فقال

(1) وفي الخلاصة للخزرجي ص278: «علي بن أبي هاشم عبيد الله بن طبراخ بفتح المهملتين بينهما تحتانية ساكنة وآخره معجمة» ولم أجد هذا الضبط عند غيره - اللهم إلا بعض نسخ "هدي الساري"، انظره: ص607-، قال عز الدين ابن الأثير: «الطبراهي بفتح الطاء وسكون الباء الموحدة وفتح الراء وبعد الألف خاء معجمة: هذه النسبة إلى طبراخ وهو لقب جد أبي الحسن علي بن أبي هاشم عبد الله بن الطبراخ الطبراهي البغدادي»، انظر: "اللباب في تهذيب الأنساب" (272/2).

(2) التقريب ص406.

(3) الجرح والتعديل (195/6).

(4) تهذيب التهذيب (198/3).

(5) تاريخ بغداد (453/13).

(6) تاريخ الإسلام (292/16).

(7) الكاشف (49/2).

الحافظ ابن حجر في ترجمة علي بن أبي هاشم: «قدمت غير مرة أن الأزدي لا يعتبر تجريحه لضعفه هو، وقد بين أبو حاتم السبب في توقف من توقف عنه»⁽¹⁾.

وقد أورده ابن الجوزي في كتابه: "الضعفاء والمجروحين"⁽²⁾ ولم يذكر فيه إلا قول الأزدي في تضعيفه وأغفل رحمه الله كلام من وثقه من العلماء الذين هم أوثق من الأزدي بدرجات! ومن أجل صنيع ابن الجوزي هذا قال فيه الذهبي رحمه الله: «وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق»⁽³⁾.

وعلي من شيوخ البخاري وقد روى عنه البخاري في الزكاة، باب: ما أدى زكاته فليس بكنز، وفي تفسير القرآن، باب ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: 78]⁽⁴⁾.

خلاصة الكلام في علي بن أبي هاشم:

ابتلي بالقول ببدعة الوقف في القرآن لمخالطته رؤوس المبتدعة كابن أبي دؤاد، ومن أجل ذلك توقف فيه الأئمة ولم يكتبوا عنه، ومن كتب لم يرو عنه كأبي حاتم، وبالغ الأزدي فقال: ضعيف جدا، والله أعلم.

(1) هدي الساري ص 608.

(2) (195/2).

(3) ميزان الاعتدال (1/16).

(4) التعديل والتجريح (3/1077).

14- علي بن الحسن بن شقيق:

علي بن الحسن بن شقيق أبو عبد الرحمن المروزي ثقة حافظ من كبار العاشرة مات سنة خمس عشرة وقيل قبل ذلك ع⁽¹⁾.

تكلم علي بن الحسن في الإرجاء وثبت رجوعه عن ذلك، قال أبو داود: سمعت أحمد؛ قيل له: علي بن الحسن بن شقيق؟ قال: «لم يكن به بأس، إلا أنهم تكلموا فيه في الإرجاء وقد رجع عنه»⁽²⁾.

وقال علي بن الحسين بن حبان: وجدت في كتاب أبي بخط يده قال أبو زكريا الساجي: «وما أعلم أحدا قدم علينا من خراسان كان أفضل من ابن شقيق وكانوا كتبوا في أمره كتابا أنه يرى الإرجاء فقلنا له فقال: لا أجعلكم في حل قال أبو زكريا وكان عالما بابن المبارك»⁽³⁾.

روى عنه البخاري في العتق، باب من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية⁽⁴⁾.

خلاصة الكلام في علي بن الحسن:

ابتلي رحمه الله بالقول برأي الإرجاء ثم رجع عنه وشهد له الأئمة بذلك ومنهم الإمام أحمد، والله أعلم.

(1) التقريب ص 399.

(2) سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص 360.

(3) تهذيب الكمال (372/20).

(4) انظر رجال صحيح البخاري (526/2)، رجال مسلم (52/2)، ورواية مسلم عنه في المتابعات وذلك في أربعة مواضع:

1086، 1306، 1769، 1883

15- عمر بن ذر:

عمر بن ذر بن عبد الله بن زُرارة الهمداني بالسكون المُرهبى أبو ذرّ الكوفي ثقةٌ رمى بالإرجاء من السادسة مات سنة ثلاث وخمسين وقيل غير ذلك خ د ت س فق⁽¹⁾.

رمى كثير من الأئمة عمر بن ذر بالإرجاء، فقد قال الإمام أحمد: «قد رُوي عنه وكان مرجئاً»⁽²⁾، وروى ابن عساكر عن أحمد بن الهيثم أن أبا نعيم الفضل بن دكين قال في تسمية من ينسب إلى الإرجاء من أهل الكوفة: «ذر بن عبد الله الهمداني وابنه عمر بن ذر»⁽³⁾، وقال ابن حبان: «وكان مرجئاً يُقْصُ»⁽⁴⁾.

ولم يحتج به البعض لأجل بدعته هذه، فقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن عمر بن ذر فقال: «كان صدوقاً، وكان مرجئاً لا يحتج بحديثه، وهو مثل يونس بن أبي إسحاق»⁽⁵⁾. وقال ابن الجوزي: «كان مرجئاً ضعيفاً»⁽⁶⁾.

ووثقه كثير من العلماء على ما تلبس به من الإرجاء فقال ابن خراش: «كوفي صدوق من خيار الناس وكان مرجئاً»⁽⁷⁾، وقال ابن سعد: «وكان مرجئاً فمات فلم يشهده سفيان الثوري ولا الحسن بن صالح وكان ثقة إن شاء الله كثير الحديث»⁽⁸⁾، وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة مرجئ»⁽⁹⁾. وذهب بعض العلماء إلى أنه لم يكن رأساً في الإرجاء أو داعية مشتهراً به كما قال العجلي رحمه الله: «عمر بن ذر القاص كان ثقة بليغاً إلا أنه كان يرى الإرجاء وكان لين القول»⁽¹⁰⁾، وكذلك يدل

(1) التقريب ص 412.

(2) العلل ومعرفة التاريخ (1/414).

(3) تاريخ دمشق (20/45).

(4) ثقات ابن حبان (7/168).

(5) الجرح والتعديل (6/107).

(6) الضعفاء المتروكين لابن الجوزي (2/207).

(7) المتفق والمفترق للخطيب البغدادي (3/1613).

(8) طبقات ابن سعد (8/482).

(9) المعرفة والتاريخ (3/133).

(10) معرفة الثقات للعجلي (2/165).

عليه ما قاله يحيى بن سعيد القطان فيه، وذلك فيما رواه حفيده أحمد بن محمد بن يحيى قال: قال يحيى بن سعيد: «عمر بن ذر ثقة في الحديث ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه»⁽¹⁾.

وقد عده من رؤوس المرجئة يحيى القطان نفسه فيما رواه ابن عساكر عن علي بن المديني قال قلت ليحيى بن سعيد: إن عبد الرحمن بن مهدي قال: أنا أترك من أهل الحديث كل من كان رأساً في بدعة! فضحك يحيى بن سعيد وقال: كيف تصنع بقتادة؟ كيف تصنع بعمر بن ذر؟ كيف تصنع بابن أبي رواد؟ وعد يحيى قوما أمسكت عن ذكرهم، قال يحيى: إن ترك عبد الرحمن هذا الضرب ترك كثيراً⁽²⁾، وقال أبو داود: «كان رأساً في الإرجاء وكان قد ذهب بصره»⁽³⁾، وقال الذهبي: «ثقة لكنه لكنه رأس في الأرجاء»⁽⁴⁾.

وقد بين أبو نعيم سبب ترك الثوري الرواية عنه، وأنه قال بقول المرجئة؛ وذلك فيما رواه ابن عساكر عن أبي سعيد الأشج أن أبا نعيم قال: «رأيت سفيان جاء إلى عمر بن ذر، جلس بين يديه، فجعل يسأله ولا يكتب فقال له عمر بن ذر: أين منزلك؟ قال: ناحية الكناسة، قال: لعلك سفيان بن سعيد؟ فقام سفيان فاتبعته إلى صحراء أثير⁽⁵⁾، فرأيته جلس فأخرج ألواح من حجزته فجعل يكتب⁽⁶⁾، قال أبو نعيم: فقيل لسفيان - يعني بعدما مات ابن ذر-، قال: ليس في الموت شماتة، قال أبو سعيد: قلت له: لم يا أبا نعيم؟ قال: لأنه كان يقعد به، يقول: قوم يشكون في إيمانهم»⁽⁷⁾.

روى عنه البخاري في مواضع منها: في بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، وفي تفسير القرآن، باب ﴿وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ، مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾ [مريم: 65]، وفي بدء السلام، باب إذا دعى الرجل فجاء هل يستأذن، وفي الرقاق، باب: كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه وتخليهم

(1) الجرح والتعديل (107/6).

(2) تاريخ دمشق (21/45). وفي إسناده محمد بن الحسين أبو الفتح الأزدي وقد ضعفه غير واحد كالبرقاني، وقال الخطيب: «في حديثه مناكير»، انظر: تاريخ بغداد للخطيب (37/3)، وميزان الاعتدال للذهبي (523/3).

(3) تهذيب الكمال (336/21).

(4) المغني (39/2).

(5) قال ياقوت: «أثير كأنه تصغير أثر صحراء أثير بالكوفة» انظر معجم البلدان (93/1).

(6) هذا يدل على قوة حفظ سفيان الثوري رحمه الله، فإنه لم يكتب في مجلس ابن ذر، ثم كتب بعد ذلك من حفظه.

(7) تاريخ دمشق (21/45).

من الدنيا، وفي التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾
[الصفات:172]⁽¹⁾.

خلاصة الكلام في عمر بن ذر:

رمى الأئمة عمر بالإرجاء، ولم يحتج به البعض لأجل سوء رأيه كأبي حاتم، ووثقه
الكثير من العلماء، واختلف القول فيه: أكان رأسا في الإرجاء كقول أبي داود
وغيره، أم لين القول فيه كقول العجلي؟.

(1) رجال صحيح البخاري (509/2).

16- عمران بن حطان:

عمران بن حطان بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين السدوسي صدوق إلا أنه كان على مذهب الخوارج ويقال رجوع عن ذلك من الثالثة مات سنة أربع وثمانين خ د س⁽¹⁾.
اشتهر عمران بمذهب الخوارج والدعوة إليه، وقد كان على مذهب أهل السنة والجماعة ثم انخرط عنه.

قال ابن حجر: «وكان من المعروفين في مذهب الخوارج، وكان قبل ذلك مشهوراً بطلب العلم والحديث، ثم ابتلي وساق⁽²⁾ بسند صحيح عن ابن سيرين قال: تزوج عمران امرأة من الخوارج ليردها عن مذهبها، فذهبت به، وسماها في رواية أخرى: حمنة»⁽³⁾.

وقال يعقوب بن شيبة: «أدرك جماعة من الصحابة وصار في آخر أمره أن رأى رأي الخوارج، وكان سبب ذلك فيما بلغنا أن ابنة عمه رأت رأي الخوارج، فتزوجها ليردها عن ذلك فصرفتة إلى مذهبها».

وقيل في سبب ابتلاء عمران بمذهب الخوارج؛ أن غلاماً قدم من عمان كأنه نصل فغلبه في مجلس⁽⁴⁾.

قال ابن حبان: «كان يميل إلى مذهب الشراة»⁽⁵⁾.

وقال الدارقطني: «متروك لسوء اعتقاده وخبث مذهبه»⁽⁶⁾.

وكان داعية إلى هذا المذهب الباطل فقد أثنى على ابن ملجم لما قتل علياً عليه السلام في أبيات فقال:

يا ضربةً من تقي ما أراد بها
إني لأذكره حيناً فأحسبه
إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا
أوفى البرية عند الله ميزاناً

(1) التقريب ص 429.

(2) يعني أبا الفرج الأصبهاني.

(3) تهذيب التهذيب (317/3).

(4) انظر الأثرين: تهذيب الكمال (323/22)، لعل المراد أن الغلام خصم عمران بن حطان في رأي الخوارج فخصمه، فرجع عمران إلى رأي الخوارج.

(5) الثقات (222/5) ن والشراة من ألقاب الخوارج كما مر ص 87.

(6) الإلزامات والتتبع ص 259.

أكرم بقوم بطون الطير أقرهم لم يخلطوا دينهم بغياً وعدواناً⁽¹⁾. وكان عمران معدوداً من جملة الخوارج القعدية، قال المبرد: «كان رأس القعد من الصُّفْرِيَّةِ وفقههم وخطيبهم وشاعرهم»⁽²⁾. وقد قيل: إنه رجع عن هذا المذهب آخر حياته، فقد قال محمد بن بشر العبدي الموصلي: «لم يمت عمران بن حطان حتى رجع عن رأي الخوارج»⁽³⁾. قال ابن حجر بعد إيراد هذا الكلام: «هذا أحسن ما يعتذر به عن تخريج البخاري له، وأما قول من قال: أنه خرج ما حمل عنه قبل أن يرى ما رأى ففيه نظر! لأنه أخرج له من رواية يحيى بن أبي كثير عنه ويحيى إنما سمع منه في حال هربه من الحجاج، وكان الحجاج يطلبه ليقنته من أجل المذهب، وقصته في هربه مشهورة»⁽⁴⁾. وقد مال المعلمي إلى رجوع ابن حطان فقال رحمه الله: «وأما عمران وحريز فقد اتفق أهل العلم على أنهما من أصدق الناس في الرواية، وقد جاء أنهما رجعا عن بدعتيهما»⁽⁵⁾. وعمران هذا لم يخرج له البخاري إلا حديثاً واحداً، ولم يخرج عنه في الأصول بل في المتابعات، قال الحافظ ابن حجر: «لم يخرج له البخاري سوى حديث واحد من رواية يحيى بن أبي كثير عنه قال: سألت عائشة عن الحرير فقالت: أتت ابن عباس فأسأله، فقال: أتت ابن عمر فأسأله، فقال حدثني أبو حفص أن رسول الله ﷺ قال: «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة» انتهى وهذا الحديث إنما أخرجه البخاري في المتابعات فللحديث عنده طرق غير هذه من رواية عمر وغيره»⁽⁶⁾، وروى عنه كذلك في كتاب اللباس، باب نقض الصور أن عائشة رضي الله عنها حدثته: أن النبي ﷺ «لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه».

(1) تاريخ الإسلام (156/6).

(2) تهذيب التهذيب (317/3).

(3) تهذيب التهذيب (317/3).

(4) تهذيب التهذيب (317/3).

(5) التنكيل (657/2).

(6) هدي الساري ص 611.

خلاصة الكلام في عمران بن حطان:

كان من الخوارج القعدية، وكان داعية لهذا المذهب مدافعا عنه مشتهرا به، وكان قبل ذلك من أهل السنة فأنحرف بعد ذلك، وقيل أنه رجع عن ذلك قبل موته، فالله أعلم.

17- عوف بن أبي جميلة:

عوف بن أبي جميلة بفتح الجيم الأعرابي العبدي البصري ثقة رمي بالقدر وبالتشيع من السادسة مات سنة ست أو سبع وأربعين وله ست وثمانون ع⁽¹⁾.

رمى أئمة الحديث عوفا ببدعتين، وهما: التشيع والقدر، قال ابن سعد: «وكان يتشيع»⁽²⁾، وقال الدارقطني رحمه الله: «وكان قدريا ثقة»⁽³⁾.

وروى العقيلي عن عبد الله بن المبارك أنه قال لجعفر بن سليمان: «رأيت أيوب وابن عون ويونس، فكيف لم تجالسهم وجالست عوفا؟ والله ما رضي عوف ببدعة واحدة حتى كانت فيه بدعتان: كان قدريا، وكان شيعيا».

وروى كذلك عن محمد بن عبد الله الأنصاري قال: رأيت داود بن أبي هند يضرب عوفا الأعرابي يقول: «ويلك يا قدرى! ويلك يا قدرى!»⁽⁴⁾.

وقال القطان: «سمعت عوفا -وحدث بحديث الصادق المصدوق- فقال: كذب عبد الله»⁽⁵⁾.

وعن محمد بن أحمد قال: سمعت بندار وهو يقرأ علينا حديث عوف فقال: «يقولون عوف! والله لقد كان عوف قدريا رافضيا شيطانا»⁽⁶⁾.

وهي البدعتان المشهورتان بالبصرة والكوفة، ولذا قال الجوزجاني في عوف: «يتناول يمينه ويساره من رأي البصرة والكوفة»⁽⁷⁾، يعني أنه يعترف منهما بدون تصفية وتمحيص حتى تشرب المذهبين: القدر والقدر والتشيع.

(1) التقريب ص 433.

(2) طبقات ابن سعد (257/9).

(3) المؤلف والمختلف (254/1).

(4) ضعفاء العقيلي (429/3)، وانظر تهذيب التهذيب (336/3).

(5) السير (384/6)، يريد به عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهو حديث: "إن أحذكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما"، وقد كذب به قبله شيخه رأس القدرية: عمرو بن عبدي، فقال لما ذكر حديث الصادق المصدوق: «لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبه، ولو سمعته من زيد بن وهب لما صدقته، أو قال: لما أحببته، ولو سمعت ابن مسعود يقوله ما قبلته، ولو سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله يقول لقلت له: ليس على هذا أخذت ميثاقنا» تاريخ الإسلام (238/9).

(6) ضعفاء العقيلي (429/3).

(7) الشجرة في أحوال الرجال ص 193.

وقد قال فيه الذهبي رحمه الله: «وثقه غير واحد، وفيه تشيع»⁽¹⁾.
وما جاء في تاريخ ابن معين أن رجلا سأل روح بن عبادة فقال: يا أبا محمد! عوف الأعرابي كان
يتشيع؟ فسكت روح هنيهة ثم قال: «والله لقد كان يذكر فضائل عثمان كثيرا»⁽²⁾.
فهذا -والله أعلم- يدل على خفة تشييعه وأنه لم يكن غاليا سبابا للصحابة رضي الله عنهم، أو أنه دليل على
رجوعه عن بدعته تلك، فالله أعلم.
أخرج عنه البخاري في مواضع منها: في التيمم باب: الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء،
وفي مواقيت الصلاة، باب وقت العصر، وفي البيوع، باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح وما
يكره من ذلك، وفي أحاديث الأنبياء، باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام⁽³⁾.

خلاصة الكلام في عوف الأعرابي:

كان على جانب كبير من الصدق والعلم على بدعة فيه، فقد وقع -عفا الله عنه-
في القدر والتشيع، ومن أجلهما شنع عليه، والله أعلم.

(1) السير (384/6).

(2) تاريخ ابن معين -رواية الدوري-: (112/2).

(3) انظر رجال صحيح البخاري (587/2)، وقد روى له مسلم في موضع واحد في المتابعات في المساجد ومواضع

الصلاة، 55- باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها. رجال مسلم (99/2)

18- محمد بن سواء:

محمد بن سواء بتخفيف الواو والمد السدوسي العنبري بنون وموحدة أبو الخطاب البصري المكفوف صدوق رمي بالقدر من التاسعة مات سنة بضع وثمانين خ م خد ت س ق⁽¹⁾.
أثنى الأئمة على محمد بن سواء وعدّوه من جملة الثقات المعروفين، ولكن لم يعرف عندهم ببدعة القدر، ولم يتهموه بها، ولم يذكر هذا عنه إلا الأزدي في ضعفائه، قال ابن حجر: «وقال الأزدي في الضعفاء: كان يغلو في القدر، وهو صدوق»⁽²⁾، وقال الذهبي: «أحد الثقات المعروفين، قال الأزدي: غال في القدر»⁽³⁾.

والذي عنّي لي أن في جعل ابن سواء من جملة القدرية من أجل قول الأزدي وتفرد به بذلك نظر!، فإن رميه بالقدرية يعتبر طعنا فيه، وابن حجر كثيرا ما يرد ما ينفرد به أبو الفتح الأزدي في طعنه في الرجال من أجل ضعفه هو في نفسه!، فينبغي أن تمشى هذه القاعدة في ابن سواء كذلك سواء!، فمما رده ابن حجر رحمه الله - من جملة ما ردّ - ولم يقبله من طعن الأزدي في بعض الأئمة أن قال: «ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف فكيف يعتمد في تضعيف الثقات»⁽⁴⁾، وقال -أيضا-: «والأزدي لا يعرج على قوله»⁽⁵⁾.

وقال الذهبي رحمه الله في ترجمة عبد الله بن أبي نجيح: «وقد ذكره الجوزجاني فيمن رمي بالقدر، هو وزكريا بن إسحاق، وشبل بن عباد، وابن أبي ذئب، وسيف بن سليمان، قلت في هؤلاء: ثقات، وما ثبت عنهم القدر أو لعلمهم تابوا»⁽⁶⁾.

فقد اعتذر الذهبي رحمه الله لهؤلاء العلماء المتهمون بالقدر، بأنه لم يثبت عنهم أو أنهم تابوا منه، على أن الذين اتهموهم به هم أئمة الجرح والتعديل كأحمد وابن معين والقطان وغيرهم، فلأن يعتذر لابن سواء بعدم ثبوت ذلك عنه أولى وأحرى!، لأن المتهم له بذلك متهم في نفسه!، فقد ترجم له

(1) التقريب ص 482.

(2) تهذيب التهذيب (583/3)، وانظر: "هدي الساري" ص 618.

(3) ميزان الاعتدال (576/3).

(4) هدي الساري في ترجمة: أحمد بن شبيب، ص 550.

(5) هدي الساري في ترجمة: أيوب بن سليمان، ص 558.

(6) ميزان الاعتدال (515/2).

الخطيب البغدادي فقال رحمه الله: «سألت أبا بكر البرقاني عن أبي الفتح الأزدي فأشار إلى أنه كان ضعيفا، وقال: رأيت في جامع المدينة وأصحاب الحديث لا يرفعون به رأسا ويتجنبونه»⁽¹⁾.

وعلى هذا فيعتبر ذكر الأزدي لمحمد بن سواء في كتابه "الضعفاء" من جملة شذوذه، وهو يدخل في جملة المؤاخذات على كتابه هذا؛ الذي قال فيه الذهبي رحمه الله: «وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء، عليه فيه مؤاخذات»⁽²⁾.

ولم يكثر عنه البخاري في صحيحه، قال الحافظ ابن حجر: «جميع ما له في البخاري ثلاثة أحاديث: أحدها: قرنه فيه بيزيد بن زريع⁽³⁾ كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، والآخر: أخرجه في الأدب عن عمرو بن عيسى عنه عن روح بن القاسم عن ابن المنكدر عن عروة عن عائشة أن رجلا استأذن على النبي ﷺ فقال بئس أخو العشيرة وهو عنده في الأدب أيضا من رواية ابن عيينة عن ابن المنكدر، والثالث ذكرناه في ترجمة كهمس بن المنهال»⁽⁴⁾.

أما الموضع الأول ففي كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي ﷺ، والثاني في الأدب، باب «لم يكن النبي ﷺ فاحشا ولا متفحشا»، والثالث في الطب، باب الحجامة من الشقيقة والصداع، وقد أورده معلقا فقال رحمه الله: «وقال محمد بن سواء: أخبرنا هشام عن عكرمة عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ «احتجم وهو محرم في رأسه، من شقيقة كانت به»، قال لحافظ ابن حجر في هذا الموضع من شرحه: «ما له في البخاري سوى حديث موصول مضى في المناقب وآخر يأتي في الأدب وهذا المعلق»⁽⁵⁾.

وروى عنه مسلم مقرونا بعبد الأعلى في النكاح، 5- باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته⁽⁶⁾.

(1) تاريخ بغداد (37/3).

(2) ميزان الاعتدال (523/3)، ونقل كلمته -هذه- ابن حجر في "لسان الميزان" (90/7).

(3) هذا وهم، إنما قرنه البخاري بكهمس بن المنهال، وكلاهما تابعا يزيدا عن سعيد بن أبي عروبة.

(4) هدي الساري ص 618.

(5) فتح الباري (190/10).

(6) انظر: رجال مسلم (179/2).

خلاصة الكلام في محمد بن سواء:

اعتبره الأئمة من الأئمة الثقات، ولم يعتنوا بذكر فساد معتقد أو سوء رأي له، اللهم
إلا ما نقل عما ذكره الأزدي في ضعفائه، وجرى صنيع الأئمة على اتهام الأزدي
نفسه فيما ينفرد به من الطعن في الثقات، وعليه فالذي يظهر -والله أعلم- أنه
بريء من بدعة القدر حتى تثبت عنه من وجه صحيح معتبر، والله أعلم.

19- محمد بن زياد الألهاني:

محمد بن زياد الألهاني بفتح الهمزة وسكون اللام أبو سفيان الحمصي ثقة من

الرابعة خ 4⁽¹⁾.

ليس لي باعث في إيراد محمد بن زياد هنا إلا كلام الحاكم النيسابوري فيه، واتهامه بالنصب، قال أبو الوليد الباجي: «قال الحاكم النيسابوري: محمد بن زياد الألهاني وحريز بن عثمان من أهل البدع ممن اشتهر عنهما النصب»⁽²⁾.

وقد دفع هذا الزعم الحافظ الذهبي رحمه الله، وصرح أنه لم يقف على غمز فيه إلا قول الحاكم هذا، ولم يورد حجة فيما زعمه، فقال الذهبي رحمه الله: «وثقه أحمد والناس، وما علمت فيه مقالة سوى قول الحاكم الشيعي: أخرج البخاري في الصحيح لمحمد بن زياد وحريز بن عثمان؛ وهما ممن قد اشتهر عنهم النصب. قلت: ما علمت هذا من محمد»⁽³⁾.

هذا وكأن الحافظ ابن حجر لم يعتد بكلام الحاكم في ابن زياد، فلم ينسبه إلى النصب فيما ترجم له من كتبه كالهدي والتقريب وغيرهما والله أعلم.

ثم إن البخاري لم يخرج له إلا في موضع واحد، وهو في المزارعة، باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بألة الزرع أو مجاوزة الحد الذي أمر به⁽⁴⁾.

خلاصة الكلام في محمد بن زياد:

وثقه العلماء، ولم يغمزه أحد ممن عاصره بمغمز سوء إلا الحاكم النيسابوري، وهو

متأخر عنه ولم يدل على طعنه، ولذلك رده الذهبي وغيره، والله أعلم.

(1) التقريب ص 479.

(2) التعديل والتجريح (689/2).

(3) ميزان الاعتدال (551/3).

(4) رجال صحيح البخاري (684/2).

20- المنهال بن عمرو:

المنهال بن عمرو الأسدي⁽¹⁾ مولاهم الكوفي صدوق ربما وهم من الخامسة خ
4⁽²⁾.

أوردت المنهال من أجل غمز الجوزجاني فيه فقال: «المنهال بن عمرو سيء المذهب، وقد جرى حديثه»⁽³⁾، ومراده بسيء المذهب ما عليه أهل الكوفة من التشيع.

قال ابن حجر: «فما له في البخاري سوى حديث عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في تعويد الحسن والحسين من رواية زيد بن أبي أنيسة عنه، وحديث آخر في تفسير حم فصلت فيه الرواة هل هو موصول أو معلق»⁽⁴⁾.

والأول في أحاديث الأنبياء، 10- باب "بدون ترجمة".

والثاني في تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ

إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نَفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ [الزمر: 68].

هذا الأثر أورده البخاري تعليقا، فقال رحمه الله: «وقال المنهال عن سعيد...».

ثم وصله رحمه الله بعد فراغه من سياق الحديث، قال ابن حجر: «وفي مغايرة البخاري سياق الإسناد عن ترتيبه المعهود إشارة إلى أنه ليس على شرطه، وإن صارت صورته صورة الموصول، وقد صرح ابن خزيمة في صحيحه بهذا الاصطلاح، وأن ما يورده بهذه الكيفية ليس على شرط صحيحه»⁽⁵⁾.

خلاصة الكلام في المنهال بن عمرو:

رماه الجوزجاني بالتشيع، ولعله كان قليل التشيع غير داع له، والله أعلم.

(1) وقد فات السيوطي أن يعده فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).

(2) التقريب ص 547.

(3) الشجرة في أحوال الرجال ص 73.

(4) هدي الساري ص 628.

(5) فتح الباري (710/8).

المبحث الثاني
الرواة الذين انفرد بهم مسلم

1- أبان بن تغلب:

أبان بن تغلب بفتح المشناة وسكون المعجمة وكسر اللام أبو سعد الكوفي، ثقة تكلم فيه للتشيع من السابعة مات سنة أربعين م⁽¹⁾4.

تكلم الأئمة في مذهب أبان، قال ابن خلفون: «تكلم في مذهبه»⁽²⁾، وقال الحاكم «كان قاص الشيعة»⁽³⁾.

بل هو شيعي جلد⁽⁴⁾، ولذا رموه بالغلو في التشيع، قال العقيلي: «وسمعت أبا عبد الله يذكر عن أبان أدب وعقل وصحة حديث، إلا أنه كان فيه غلو في التشيع»⁽⁵⁾، وقال الجوزجاني: «مذموم المذهب مجاهر زائغ»⁽⁶⁾، وقد بين ابن عدي كلام الجوزجاني فقال: «يريد به أنه كان يغلو في التشيع، لم يرد به ضعفا في الرواية»⁽⁷⁾.

وقد عد الذهبي بدعة أبان خفيفة⁽⁸⁾ وأنه لم يكن يعرض للشيخين أصلا، بل قد يعتقد أن عليا أفضل منهما⁽⁹⁾.

روى عنه مسلم في موضعين: في الإيمان، 39- باب تحريم الكبر وبيانه، 56- باب صدق الإيمان وإخلاصه⁽¹⁰⁾، وفي الصلاة، 39 - باب متابعة الإمام والعمل بعده.

خلاصة الكلام في أبان بن تغلب:

شيعي جلد، يغلو في تشيعه ولا يعرض للشيخين، ولم يصل إلى حد الرفض.

(1) التقريب ص 87.

(2) إكمال تهذيب الكمال (1/159)، ولم أجد في المطبوع من كتاب المعلم لابن خلفون، والله أعلم.

(3) تهذيب التهذيب (1/53).

(4) ميزان الاعتدال (1/5).

(5) ضعفاء العقيلي (1/37).

(6) الشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني ص 97.

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (1/390).

(8) سير أعلام النبلاء (6/308).

(9) ميزان الاعتدال (1/6).

(10) انظر: صحيح مسلم (1/229، 78، 64)، ورجال مسلم لابن منجويه ص 68. أورده في: باب صدق الإيمان في

المتابعات، وباب متابعة الإمام في الشواهد.

2- أبان بن يزيد:

أبان بن يزيد⁽¹⁾ العطار البصري أبو يزيد ثقة له أفراد من السابعة مات في حدود الستين خ م د د ت س⁽²⁾.

قال أحمد العجلي: «بصري ثقة، وكان يرى القدر ولا يتكلم فيه»⁽³⁾.

وكلام العجلي يدل على عدم اشتهار أبان بالقول بالقدر، فعدم تكلمه به يعني عدم الدعوة إليه والمخاصمة فيه، ولذلك لم يذكره به إلا العجلي رحمه الله، وقد نقل العلماء قول العجلي في أبان، على أنهم اتفقوا على توثيقه حتى أن الذهبي رحمه الله ذكر أن ابن عدي أساء في ذكره في كتابه "الكامل في الضعفاء"⁽⁴⁾.

لم يخرج له البخاري إلا قليلا في المتابعات، قال الحافظ ابن حجر: «إنما أخرج له البخاري قليلا في المتابعات ولم أر له موصولا سوى موضع، قال في المزارعة: قال أخبرنا مسلم قال حدثنا أبان فذكر حديثا»⁽⁵⁾، وقال كذلك: «والبخاري لا يخرج له إلا استشهادا»⁽⁶⁾.

روى عنه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها، 57- باب صلاة الخوف، وفي الجنائز، 10- باب التشديد في النياحة⁽⁷⁾.

خلاصة الكلام في أبان بن يزيد:

من كبار علماء الحديث الثقات، وكان يرى بدعة القدر المعروف بالبصرة، ولم يكن مشتهرا به أو داعيا إليه، والله أعلم.

(1) وقد فات ابن حجر أن يذكره في جملة من طعن في معتقده من رواة البخاري في كتابه "هدى الساري" ص 646، وكذا فات السيوطي أن يعده فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).

(2) التقريب ص 87.

(3) معرفة الثقات للعجلي (199/1)، والمثبت في تاريخ الإسلام للذهبي (42/10): وقال أحمد العجلي: «ثقة، ترك القدر ولا يتكلم فيه» وهذا تصحيف فاحش غير المعنى جملة ولم يتنبه له المحقق!

(4) تاريخ الإسلام (43/10).

(5) هدى الساري ص 552. ومن أمثلة المتابعات: 291، 710، 788، 1593...

(6) فتح الباري (6/5).

(7) وروى له مسلم كذلك في المتابعات، انظر على سبيل المثال: 843، 1553، 2761، 2848...

رجال مسلم (69/1)

3- إسماعيل بن سميع:

إسماعيل بن سميع الحنفي أبو محمد الكوفي يباع السابري بمهملة وموحدة صدوق تكلم فيه لبدعة الخوارج من الرابعة م د س⁽¹⁾.

ترك الرواية عنه - بعد أن كتب عنه - جرير وزائدة، فقد روى العقيلي عن علي بن المديني قال: قلت ليحيى: «زعم عبد الرحمن أن زائدة كان لا يحدثهم عن إسماعيل بن سميع»، قال يحيى: «إنما تركه زائدة لأنه كان صفرًا فأما الحديث فلم يكن به بأس»⁽²⁾.

وقال جرير: «كتبت عنه ثم تركته، كان يرى رأي الخوارج»⁽³⁾.

ولم يكتب عنه ابن عيينة، فقد قال علي: سمعت سفيان يقول: «كان إسماعيل بن سميع يهسيا فلم أذهب إليه ولم أقره»⁽⁴⁾.

وقال ابن حبان: «وقد قيل له: إنه كان يهسيا يرى رأي الشراة»⁽⁵⁾.

وقال أبو نعيم: «إسماعيل بن سميع يهسي، جار المسجد أربعين سنة، لم يرى في جمعة ولا جماعة»⁽⁶⁾ وسئل محمد بن يحيى الذهلي عن إسماعيل بن سميع فقال: «بهسي كان ممن يبغض عليًا، أبغضه الله تعالى»⁽⁷⁾.

(1) التقريب ص 108.

(2) ضعفاء العقيلي (93/1).

(3) الضعفاء و المتروكين لابن الجوزي (143/1).

(4) الجرح والتعديل (171/2)، والبيهسية من طوائف الخوارج، انظر ص 88.

وأما ترك سفيان الثوري الرواية عنه فلم يذكره إلا مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" (179/2) نقلا عن الساجي، فقال: «وقال الساجي: كان مذموما في رأيه روى عنه الثوري وتركه، فقال يحيى بن سعيد: إنما تركه لأنه كان صفرًا»، والمشهور أن كلام القطان هذا قاله في ترك زائدة الرواية عنه كما نقل العقيلي عنه ذلك، وكذا سأل ابن الجنيد - في "سؤالاته" ص 345 - يحيى بن معين فقال: «إن يحيى بن سعيد سئل عن إسماعيل بن سميع، فقال: إنما تركه زائدة لأنه صُفري، وأما الحديث فلا بأس به». وعليه؛ فيما أن تكون لفظة "الثوري" تحرفت عن "جرير"، أو أنه تُوهم أنه سفيان الثوري! وإنما هو ابن عيينة، ويقوي أحد هذين الاحتمالين أنه لم يذكر أحد أن الثوري ترك الرواية عن ابن سميع، والله أعلم.

(5) الثقات (32/6).

(6) ضعفاء العقيلي (79/1)، تهذيب التهذيب (154/1).

(7) إكمال تهذيب الكمال (178/2)، قال مغلطاي رحمه الله: «وعده الشهرستاني في كتاب "الملل والنحل" في رجال الصُفريّة الصُفريّة مقروناً بعكرمة، فعلى هذا لا يكون بهسيًا، اللهم إلا أن يُراد بكونه بهسيًا من الخوارج، لا أنه من هذه الطائفة»، ولا يظهر في كلام الشهرستاني عده لابن سميع من الصُفريّة، وما احتمله مغلطاي هو الصواب، فإن الشهرستاني لما ذكر طوائف الخوارج

وقال أبو العرب: «إنما ترك مالك عكرمة لأنه كان يُرْمَى بهذا الرأي، وعكرمة أعلا وأكثر علماً من ابن سميع، فابن سميع أحق أن يترك ولا يقال فيه ثقة»⁽¹⁾.

وهذا الكلام من أبي العرب فيه نظر، فقد روى الأئمة عن ابن سميع ووثقوه، وتركه القليل لسوء مذهبه، وأما عكرمة فإن مالكا رحمه الله لم يطعن في روايته وثقته؛ بل في رأيه، على أن ما رمي به فيه نظر!، وقد جزم بذلك أبو حاتم، فقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عكرمة؟ فقال: «ثقة»، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: «نعم إذا روى عنه الثقات، والذي أنكر عليه مالك إنما هو بسبب رأيه»⁽²⁾.

أخرج له مسلم في موضعين: المساقاة، 10- باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد، أو زرع، أو ماشية ونحو ذلك، وفي الزهد، 5- باب من أشرك في عمله غير الله⁽³⁾.

خلاصة الكلام في إسماعيل بن سميع:

كان رحمه الله بيهسيا من الخوارج وهذا المشهور عنه، وهو الذي ذكره غير واحد: كسفيان بن عيينة ومحمد بن يحيى الذهلي وأبي نعيم الفضل بن دكين وابن حبان، وقيل أنه كان صفرىا.

وختمها بالصفرية، فقال - كما في "الملل والنحل" ص 111-: «ولنختم المذاهب بذكر تنمة رجال الخوارج»، فذكر أربعة من المتقدمين وجماعة من المتأخرين، فظاهر صنيعة - والله أعلم - أنه أراد ذكر العلماء والشعراء وغيرهم ممن تلبس بمذهب الخوارج، ولم يُرد ذكر رجال الصفرية خاصة!، وإلا فقد قرن مع ابن سميع كذلك أبا الشعثاء - وهو جابر بن زيد - وقد نسب إلى الإباضية فقال يحيى بن معين: «كان جابر إباضيا وعكرمة صفرىا»، انظر: "تهذيب التهذيب" (1/280).

(1) إكمال تهذيب الكمال (179/2).

(2) الجرح والتعديل (8/7).

(3) رجال مسلم (59/1).

4- بشير بن المهاجر:

بشير بن المهاجر⁽¹⁾ الكوفي الغنوي بالمعجمة والنون صدوق لين الحديث رمي بالإرجاء من الخامسة م 4⁽²⁾.

نقل العقيلي عن الإمام أحمد أنه قال في بشير هذا: «كوفي مرجئ متهم متكلم»⁽³⁾.

وقال الحافظ مغلطاي: «وقد تكلم في مذهبه ونسب إلى الإرجاء»⁽⁴⁾.

هذا ولم يخرج له مسلم رحمه الله إلا حديثا واحدا في الحدود، 5- باب من اعترف على نفسه بالزنى.

وهذا الحديث هو قصة ماعز رضي الله عنه؛ رواها عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، ورواها كذلك عن علقمة عن سليمان بن بريدة عن أبيه عن ماعز⁽⁵⁾.

خلاصة الكلام في بشير بن المهاجر:

نسبه الإمام أحمد إلى بدعة الإرجاء، دون ذكر غلو فيها أو دعوة إليها، والله أعلم.

(1) وقد فات السيوطي أن يعده فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).

(2) التقريب ص 125.

(3) ضعفاء العقيلي (1/144).

(4) إكمال تهذيب الكمال (2/424).

(5) رجال مسلم (1/88).

5- الحسن بن صالح:

الحسن بن صالح بن صالح بن حي وهو حيان بن شفي بالمعجمة والفاء مصغر الهمداني بسكون الميم الثوري ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع من السابعة مات سنة تسع وستين وكان مولده سنة مائة بخ م⁽¹⁾.

حاصل ما رمي به الحسن بن صالح أمران: التشيع والخروج، قال فيه الذهبي: «شيعي يرى السيف»⁽²⁾.

1- التشيع: ولأجله كان يحمل عليه ابن المبارك بعض الحمل، ولم يرو عنه شيئاً⁽³⁾، وقال ابن حبان فيه: «ومن تجرد للعبادة ورفض الرئاسة على تشيع فيه»⁽⁴⁾، وكان لا يترحم على عثمان رضي الله عنه، فقد روى الفسوي رحمه الله عن محمد بن عبد الله بن إدريس قال: دخلت على وكيع ليقراً علي شيئاً من كتبه، فجرى شيء من ذكر الحسن بن صالح فقلت له: ألا تدع حديثه؟ قال: ولم أدع حديثه! هو عندي إمام، فقلت له: إنه كان لا يترحم على عثمان، قال: فقال لي وكيع: أفترحم أنت على الحجاج؟ أترحم على أبي جعفر؟⁽⁵⁾.

فبينت هذه الحكاية سبب تلبس الحسن بالتشيع، لكن ينبغي التنبيه إلى أن هذا القياس من الإمام وكيع حمله عليه دفاعه عن أستاذه الحسن بن صالح، وهذا مما أنكر على وكيع، فقد قال الذهبي رحمه الله: «هذه سقطت من وكيع! شتان ما بين الحجاج وبين عثمان، عثمان خير أهل زمانه، وحجاج شر أهل زمانه»⁽⁶⁾، وقال أيضاً: «لا بارك الله في هذا المثال، ومراده: أن ترك الترحم سكوت، والسكوت لا ينسب إليه قول، ولكن من سكت عن ترحم مثل الشهيد أمير المؤمنين عثمان، فإن فيه شيئاً من تشيع، فمن نطق فيه بغضٍ وتنقص وهو⁽⁷⁾ شيعي جلد يؤدب، وإن ترقى إلى الشيخين بدم؛ فهو

(1) التقريب ص 161.

(2) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص 68.

(3) معرفة الثقات للعجلي (1/296).

(4) الثقات لابن حبان (6/164).

(5) المعرفة والتاريخ (2/806).

(6) تاريخ الإسلام (10/133).

(7) كذا، ولعل الصواب: فهو.

رافضي خبيث، وكذا من تعرض للإمام علي بدم، فهو ناصبي يعزر، فإن كفره، فهو خارجي مارق، بل سيئنا أن نستغفر لكل ونحبهم، ونكف عما شجر بينهم»⁽¹⁾.

2- بالخروج على الولاة الظلمة، وهو فيه أشهر ولذلك نقم عليه كثير من الأئمة كزائدة ويوسف بن أسباط وحفص بن غياث وغيرهم، وقال فيه سفيان الثوري: «ذاك رجل يرى السيف على الأمة»⁽²⁾، ودخل -أي سفيان- يوم الجمعة من باب الفيل فإذا الحسن بن صالح يصلي قال: «نعوذ بالله من خشوع النفاق وأخذ نعليه فتحول إلى سارية أخرى»⁽³⁾.

وكان الحسن لا يصلي الجمعة فعن أحمد بن يونس أنه قال: «لو لم يولد الحسن بن صالح كان خيرا له، يترك الجمعة ويرى السيف»⁽⁴⁾، وقال الإمام أحمد: «ما يعجبنا مذهب الحسن بن صالح، قد كان قعد عن الجمعة»⁽⁵⁾.

وقال زائدة فيه: «ابن حي هذا قد استصلب منذ زمان، وما يجد أحدا يصلبه»⁽⁵⁾ قال الذهبي: «يعني لو علم به أهل الدولة أنه يرى السيف لقتلوه»⁽⁶⁾، وكان زائدة يشتد في أمر الحسن حتى كان يستتیب من أتى حسن بن صالح⁽⁷⁾.

قلت: فلعل هذه الشدة من بعض الأئمة مع الحسن؛ إنما الدافع لها حرصهم على أن يرجع الحسن عن مذهبه السوء، وكذا خشية أن يتبعه في ذلك من يتأثر به، لاسيما مع ما عنده من العلم والفضل، وفي هذا المعنى قال المعلمي رحمه الله: «ومما يخرج مخرج الذم لا مخرج الحكم ما يقصد به الموعظة والنصيحة، وذلك كأن يبلغ العالم عن صاحبه ما يكرهه له فيذمه في وجهه أو بحضرة من يبلغه، رجاء أن يكف عما كرهه له، وربما يأتي بعبارة ليست بكذب ولكنها خشنة موحشة يقصد الإبلاغ في النصيحة ككلمات الثوري في الحسن بن صالح بن حي»⁽⁸⁾.

(1) السير (370/7).

(2) تهذيب التهذيب (398/1).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (309/2).

(4) السير (365/7).

(5) علل أحمد -رواية المروزي- (90/1).

(6) تاريخ الإسلام (135/10).

(7) السير (365/7).

(8) التنكيل (241/1).

أما تنقصه من حيث الإلتقان والأوثقية والجلالة فلم يقصدوه، ولذا قال الذهبي: «هو من أئمة الإسلام لولا تلبسه ببدعة»⁽¹⁾، وقال رحمه الله: «وهو مع جلالته وإمامته كان فيه خارجية»⁽²⁾.
وقد حاول ابن حجر أن يعتذر للحسن بما ذهب إليه من ترك الجمعة فقال رحمه الله: «وأما ترك الجمعة ففي جملة رأيه ذلك أن لا يصلي خلف فاسق ولا يصحح ولاية الإمام الفاسق، فهذا ما يعتذر به عن الحسن وإن كان الصواب خلافه فهو إمام مجتهد»⁽³⁾.

روى له مسلم في خمسة مواضع⁽⁴⁾، هي:

صلاة المسافرين وقصرها، 16- باب جواز النافلة قائما وقاعدا، وفعل بعض الركعة قائما وبعضها قاعدا، في الجنة وصفة نعيمها وأهلها، 13- باب النار يدخلها الجبارون والجن يدخلها الضعفاء.

خلاصة الكلام في الحسن بن صالح:

فيه تشيع قليل، مع ما كان يرى من جواز الخروج على أمراء زمانه لظلمهم وجورهم، ولكن ما قاتل أبدا، وكان لا يرى الجمعة خلف الفاسق⁽⁵⁾، وإلا فهو متفق على إمامته، إمامته، والله أعلم.

(1) السير (361/7).

(2) تذكرة الحفاظ (217/1).

(3) تهذيب التهذيب (399/1).

(4) رجال مسلم ص132، وروى عنه في المتابعات في: (1480)، (2344)، (2196).

وقد أورد البخاري رحمه الله كلاما له معلقا بصيغة الجزم في كتاب الشهادات، باب بلوغ الصبيان وشهادتهم، فقال رحمه الله: وقال الحسن بن صالح: «أدركت جارة لنا جدة بنت إحدى وعشرين سنة».

(5) السير (371/7).

6- خالد بن سلمة:

خالد بن سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي الكوفي المعروف بالفأفاء أصله مدني صدوق رمي بالإرجاء وبالنصب من الخامسة قتل سنة اثنتين وثلاثين بواسطة لما زالت دولة بني أمية بخ م 4⁽¹⁾.

أثنى العلماء على خالد واتهمه جرير بن عبد الحميد بالإرجاء والنصب، وتبع كثير من العلماء جريرا في ذلك، حتى أورده ابن الجوزي في "ضعفائه" فقال رحمه الله: «قال جرير: كان رأسا في المرجئة ويغض علي بن أبي طالب... إلى أن قال: وفي الحديث خالد بن سلمة أربعة لا نعرف طعنا إلا في هذا»⁽²⁾. وقد ورد طعن جرير في خالد من طريق محمد بن حميد الرازي، رواه عنه ابن عدي فقال: «كتب إلي بن أيوب أنا ابن حميد ثنا جرير قال: كان خالد بن سلمة الفأفاء رأسا في المرجئة ويغض عليا»⁽³⁾. ورواه كذلك العقيلي في "ضعفائه" فقال: «حدثنا أحمد بن علي الأبار قال حدثنا محمد بن حميد قال حدثنا جرير قال: كان خالد بن سلمة الفأفاء رأسا في المرجئين وكان يغض عليا»⁽⁴⁾. وفي ثبوت هذا عن جرير نظر، فالإسناد إليه ضعيف من أجل محمد بن حميد هذا، وهو الرازي، وقد ضعفه غير واحد؛ بل وكذبه البعض كابن وارة⁽⁵⁾، وقد كان فيه -أي ابن حميد- صلابة وشدة في السنة⁽⁶⁾، فلعل الوهم منه في هذه الرواية، خاصة وأن خالد بن سلمة كوفي فيبعد معه أن يكون ناصبيا، فالعادة من مذهب الكوفة: التشيع، ولذا قال الذهبي: «وهو من عجائب الزمان كوفي ناصبي، ويندر أن تجد كوفيا إلا وهو يتشيع»⁽⁷⁾. على أن الذهبي وابن حجر قد سلما لكون خالد ناصبي مرجئي⁽⁸⁾، فالله أعلم.

(1) التقريب ص 188.

(2) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ص 246.

(3) الكامل لابن عدي (21/3).

(4) ضعفاء العقيلي (5/2).

(5) تهذيب التهذيب (69/1).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (275/1).

(7) السير (374/5).

(8) السير (374/5)، تهذيب التهذيب (521/1).

وقد روى عنه مسلم حديثا واحدا في الحيض، 30- باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها⁽¹⁾.

خلاصة الكلام في خالد بن سلمة:

كان رحمه الله من الثقات، وقد رماه جرير بن عبد الله برأي الإرجاء والنصب، والسند إليه لا يثبت لضعف محمد بن حميد الرازي الراوي عن جرير، بل وكذبه البعض، والله أعلم.

(1) رجال مسلم (1/182).

7- جعفر بن سليمان:

جعفر بن سليمان الضبعي بضم المعجمة وفتح الموحدة أبو سليمان البصري صدوق زاهد لكنه كان يتشيع من الثامنة مات سنة ثمان وسبعين بخ م⁽¹⁾.

ذكر غير واحد من الأئمة انتحال جعفر للتشيع، ومن أجله تركه بعض الأئمة كما قيل للإمام أحمد: إن سليمان بن حرب يقول لا يكتب حديثه، فقال: «إنما كان يتشيع، وكان يحدث بأحاديث في فضل علي، وأهل البصرة يغلون في علي»⁽²⁾.

وكان يزيد بن زريع يقول: «من أتى جعفر بن سليمان الضبعي وعبد الوارث التنوري فلا يقربني، وكان التنوري ينسب إلى الاعتزال، وكان جعفر ينسب إلى الرفض»⁽³⁾.

وقال ابن شاهين في المختلف فيهم: «إنما تكلم فيه لعله المذهب»⁽⁴⁾.

ونسبه إلى الرفض وبغض الشيخين: ابن حبان وابن الجوزي، فقال ابن حبان: «وكان يبغض الشيخين، حدثنا الحسن بن سفيان قال ثنا إسحاق بن أبي كامل قال ثنا جرير بن يزيد بن هارون بين يدي أبيه قال: بعثني أبي إلى جعفر بن سليمان الضبعي فقلت له: بلغنا أنك تسب أبا بكر وعمر، قال: أما السب فلا ولكن البغض ما شئت، قال: وإذا هو رافضي مثل الحمار»⁽⁵⁾.

وقال ابن الجوزي: «كان يبغض أبا بكر وعمر»⁽⁶⁾.

وقال الخضر بن محمد بن شجاع الجزري: قيل لجعفر بن سليمان: بلغنا أنك تشتم أبا بكر وعمر فقال: «أما الشتم فلا ولكن بغضا بآلك»⁽⁷⁾.

والظاهر أنه أراد بأبي بكر وعمر جارين له، ولم يرد الشيخين رضي الله عنهما، وقد كشف القناع في ذلك الإمام أبو زكريا الساجي على ما ذكره ابن عدي - بعد إيراده هذه الحكاية - : سمعت الساجي

(1) التقريب ص 140.

(2) الجرح والتعديل (481/1).

(3) ضعفاء العقيلي (205/1).

(4) تهذيب التهذيب (308/1).

(5) الثقات لابن حبان (140/6).

(6) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (171/1).

(7) الكامل لابن عدي (145/2). تنبيه: في تهذيب الكمال (48/5) والسير للذهبي (198/8)، وتهذيب التهذيب

(307/1): «بغضا يا لك»!.

يقول: وأما الحكاية التي رويت عنه⁽¹⁾؛ إنما عنى به جارين كانا له وقد تأذى بهما؛ يكنى أحدهما أبا بكر ويسمى الآخر عمر فسئل عنهما فقال: السب لا ولكن بغضا بآلك، ولم يعن به الشيخين أو كما قال⁽²⁾.

ويؤكد ذلك ما ذكره الفسوي في ترجمته قال: «وكان ثقة، متقناً، حسن الأخذ، حسن الأداء إلا أنه كان قريب الدار من أبي بكر وعمر ابني علي بن المقدمي»⁽³⁾.

ولذا قال الذهبي في بيان براءة جعفر من البغض للشيخين: «فهذا غير صحيح عنه»⁽⁴⁾، وقال رحمه الله: «ما هذا ببعيد»⁽⁵⁾، فإن جعفر قد روى أحاديث من مناقب الشيخين رضي الله عنهما⁽⁶⁾، وقال وقال رحمه الله: «وفي صحة هذه عنه نظر، فإنه لم يكن رافضياً، حاشاه»⁽⁷⁾.

وقال ابن عدي رحمه الله: «ولجعفر حديث صالح وروايات كثيرة وهو حسن الحديث وهو معروف في التشيع وجمع الرقاق، وجالس زهاد البصرة فحفظ عنهم الكلام الرقيق في الزهد يرويه ذلك عنه سيار بن حاتم، وأرجو أنه لا بأس به.

(1) يعني هذه الحكاية التي ذكرتها.

(2) الكامل لابن عدي (145/2).

(3) المعرفة والتاريخ (169/1).

(4) السير (198/2).

(5) يعني في تخريج الساجي رحمه الله لحكاية جعفر، وقال بشار عواد في تحقيق تهذيب الكمال (48/5): «هذا الذي ذكره زكريا الساجي تخريج ساذج، وهو عندي مردود غير مقبول، فالمسألة ليست بهذه السهولة التي تشبه الدعابة والرجل معروف بالتشيع... إلى أن قال: أما موقفه من الشيخين فما أظنه كان يكرههما لروايته الأحاديث في فضائلهما كما أنه لم يكن غالباً في مذهبه». وفي كلامه حفظه الله تنبيهان:

أ- أن المسألة ليست دعابة كما صورها المحقق، وليس من شأن الأئمة أمثال ابن عدي والذهبي وغيرهما أن ينقلوا الدعابات في الحكم على الرجال، ولكنه الإنصاف الذي تحلى به أئمة الحديث، ثم الذي ذكر ذلك هو إمام من أئمة الجرح والتعديل - وهو الساجي - ووافقه عليه غير واحد كالذهبي.

ب- ما دام أقر حفظه الله أن جعفر لا يكره الشيخين ولا هو غالباً في التشيع، فلا داعي لاستبعاد تخريج الحافظ الساجي - للحكاية التي تتضمن البغض للشيخين -.

(6) ميزان الاعتدال (410/1).

(7) تاريخ الإسلام (69/11).

قال الشيخ: والذي ذكر فيه من التشيع والروايات التي رواها التي يستدل بها على أنه شيعي، فقد روى في فضائل الشيخين أيضا كما ذكرت بعضها، وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان منها منكرا فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه⁽¹⁾.
أكثر مسلم من الرواية عن جعفر في صحيحه، وذلك في ثلاثة عشر موضعا منها:
الإيمان، 52- باب مخافة المؤمن أن يجبط عمله، وفي الطهارة، 16- باب خصال الفطرة، وفي الصلاة، 37- باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام⁽²⁾.

خلاصة الكلام في جعفر بن سليمان:

كان رحمه الله متشيعا، ولم يثبت غلوه فيه، ولم يرد صريحا ما يدل على بغضه
للشيخين أبي بكر وعمر، والله أعلم.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (149/2).

(2) وروى عنه في المتابعات في أحاديث: (131)، (949)، (2639)، (2649).

8- شيبان بن فروخ:

شيبان بن فروخ⁽¹⁾ أبي شيبه الحبطي بمهملة وموحدة مفتوحين الأبلي بضم الهمزة والموحدة وتشديد اللام أبو محمد صدوق يهم ورمي بالقدر قال أبو حاتم اضطر الناس إليه أخيرا من صغار التاسعة مات سنة ست أو خمس وثلاثين وله بضع وتسعون سنة م د س⁽²⁾.

قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن شيبان بن فروخ، فقال: «كان يرى القدر واضطر الناس إليه بأخرة»⁽³⁾، قال الذهبي رحمه الله: «يعني: أنه تفرد بالأسانيد العالية»⁽⁴⁾.

وقال زكريا الساجي: «قدري إلا أنه كان صدوقا»⁽⁵⁾.

أكثر مسلم الرواية عن شيبان كما في الإيمان، 10- باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار، وفي الطهارة، 9- باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما، وفي الزكاة، 49- باب الخواجر شر الخلق والخليقة⁽⁶⁾

خلاصة الكلام في شيبان بن فروخ:

كان رحمه الله صدوقا في الرواية، وابتلي بالقول بالقدر

(1) فات السيوطي رحمه الله أن يعده فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (1/550).

(2) التقريب ص 269.

(3) الجرح والتعديل (4/357).

(4) السير (11/102).

(5) تهذيب التهذيب (2/185).

(6) وهذه نماذج تدل على إكثار مسلم عنه: 105، 131، 142، 162، 945، 992، 1536، ... انظر رجال مسلم

(1/305).

9- طلق بن حبيب:

طلق بسكون اللام بن حبيب العنزي⁽¹⁾ بفتح المهملة والنون بصري صدوق عابد رمي بالإرجاء من الثالثة مات بعد التسعين بخ م⁽²⁾

أثنى الأئمة على طلق من جهة عبادته وعلمه وأنه من صلحاء التابعين⁽³⁾، ولكن تكلموا فيه من جهة أنه كان يقول بالإرجاء⁽⁴⁾، قال أيوب: «ما رأيت أحدا أعبد من طلق بن حبيب، فرآني سعيد بن جبير جالسا معه فقال: ألم أرك مع طلق؟ لا تجالس طلقا، وكان طلق يرى الإرجاء»⁽⁵⁾، وقال حماد بن زيد: «وكان يرى الإرجاء»⁽⁶⁾.

وقد سئل أبو زرعة عن طلق بن حبيب فقال: «كوفي سمع من ابن عباس، وهو ثقة، ولكن كان يرى رأي الإرجاء».

وقال أبو حاتم: «صدوق في الحديث وكان يرى الإرجاء»⁽⁷⁾، وقال ابن حبان: «وكان عابدا مرجحيا»⁽⁸⁾، وقال ابن سعد: «وكان مرجحا وكان ثقة إن شاء الله»⁽⁹⁾، وقال أبو الفتح الأزدي: «كان داعية إلى مذهبه تركوه»⁽¹⁰⁾، قلت: لعل مراد الأزدي: تركوا مجالسته لسوء مذهبه، وإلا فقد وثقه الأئمة - كما ذكر -.

وقال الذهبي: «من جلة التابعين إلا أنه كان يرى الإرجاء»⁽¹¹⁾.

(1) غفل السيوطي أن يعده فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).

(2) التقريب ص 283.

(3) ميزان الاعتدال (345/2).

(4) البداية و النهاية (442/5).

(5) التاريخ الكبير (359/4).

(6) تهذيب التهذيب (246/2).

(7) الجرح والتعديل (491/4).

(8) ثقات ابن حبان (396/4).

(9) طبقات ابن سعد (226/9).

(10) تهذيب التهذيب (246/2).

(11) المغني في الضعفاء (453/1).

روى عنه مسلم في موضعين: الطهارة، 16- باب خصال الفطرة، وفي العلم، 4- باب هلك
المتنطعون⁽¹⁾.

خلاصة الكلام في طلق بن حبيب:

على إمامته وفضله إلا أنه ابتلي برأي الإرجاء حتى اشتهر عنه ذلك.

(1) رجال مسلم (330/1).

10- عاصم بن كليب:

عاصم بن كليب بن شهاب بن المجنون الجرمي⁽¹⁾ الكوفي صدوق رمي بالإرجاء من الخامسة مات سنة بضع وثلاثين خت م 4⁽²⁾.

قال شريك: «وكان عاصم بن كليب مرجئا نسأل الله العافية»⁽³⁾.

قال الذهبي: «وكان من العباد الأولياء لكنه مرجئ»⁽⁴⁾، ولعل هذا الوصف لم يكن مشتهرا عنه، فقد قال أبو عبيد الآجري: قلت لأبي داود: «عاصم بن كليب ابن من؟» قال: «ابن شهاب الجرمي، كان من العباد» وذكر من فضله، قلت: «كان مرجئا؟» قال: «لا أدري»⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: «كان أفضل أهل الكوفة»⁽⁶⁾.

فعدم علم أبي داود بإرجاء عاصم لا ينفي ما أثبتته له شريك، ولذا أخذ الذهبي بقول شريك، والله أعلم.

روى عنه مسلم في مواضع هي: اللباس والزينة، 17- باب في النهي عن التختم في الوسطى والتي تليها، وفي الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، 18- باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل، وفي الزهد والرقائق، 9- باب تسميت العاطس وكراهة الثأوب⁽⁷⁾.

خلاصة الكلام في عاصم:

كان رحمه الله -على عبادته وفضله- متلبسا بالإرجاء.

(1) غفل السيوطي أن يعده فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).

(2) التقريب ص 286.

(3) ضعفاء العقيلي (335/3).

(4) ميزان الاعتدال (356/2).

(5) تهذيب الكمال (537/13).

(6) سؤالات أبي عبيد الآجري (310/1).

(7) رجال مسلم (97/2).

11- عبد الله بن شقيق:

عبد الله بن شقيق⁽¹⁾ العقيلي بالضم بصري ثقة فيه نصب من الثالثة مات سنة ثمان ومائة بخ م
4⁽²⁾.

قال العجلي: «عبد الله بن شقيق العقيلي ثقة بصري وكان يحمل على علي»⁽³⁾.
روى العقيلي عن يحيى بن سعيد قال: «كان التيمي يسيء الرأي في عبد الله بن شقيق»⁽⁴⁾، قال
الذهبي: «وكان سليمان التيمي سيء الرأي فيه لكونه كان ينال من علي بعض الشيء»⁽⁵⁾.
وقال أحمد بن حنبل: «ثقة، وكان يحمل على علي»، وقال بن خراش: «كان ثقة، وكان عثمانيا
يبغض عليا»⁽⁶⁾، وقال الذهبي: «ثقة ناصبي»⁽⁷⁾.
روى عنه مسلم في مواضع منها: في الإيمان، 78- باب في قوله ﷺ: «نور أنى أراه»، وفي قوله:
«رأيت نورا»، وفي الطهارة، 26- باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في
الإناء قبل غسلها ثلاثا، وفي صلاة المسافرين وقصرها، 6- باب الجمع بين الصلاتين في
الحضر⁽⁸⁾.

خلاصة الكلام في عبد الله بن شقيق:

كان رحمه الله على تثبته وثقته يحمل على الخليفة الراشد علي عليه السلام ولذلك ذمه
الأئمة ورموه بالنصب، والله أعلم.

(1) غفل السيوطي أن يعده فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (1/550).

(2) التقريب ص 307.

(3) معرفة الثقات للعجلي (2/37).

(4) ضعفاء العقيلي (2/265).

(5) تاريخ الإسلام (1/137).

(6) تهذيب الكمال (15/91).

(7) المغني (1/487).

(8) رجال مسلم (1/368).

12- عبد الله بن أبي ليبيد:

عبد الله بن أبي ليبيد بفتح اللام المدني أبو المغيرة نزل الكوفة ثقة رمي بالقدر من السادسة مات في أول خلافة أبي جعفر سنة بضع وثلاثين خ م د س ق⁽¹⁾.

تضافرت أقوال العلماء في رمي عبد الله بن أبي ليبيد ببدعة القدر، قال سفيان -هو ابن عيينة-: «كان بن أبي ليبيد من عباد أهل المدينة وكان ثبتا وكان يرى ذلك الرأي يعنى القدر»⁽²⁾. وقال ابن سعد: «وكان يقول بالقدر»⁽³⁾، وقال الإمام أحمد: «وكان ابن أبي ليبيد يرى القدر»⁽⁴⁾، وكذلك هو قول أبي زرعة لما سئل عنه قال: «كان يرى القدر»⁽⁵⁾، وقال الساجي: «كان صدوقا غير غير انه اتهم بالقدر»⁽⁶⁾، وقال الجوزجاني: «ابن أبي ليبيد كان سفيان بن عيينة يقول: يقال إنه قدر»⁽⁷⁾.

وقد ترك صفوان بن سليم الصلاة عليه من أجل ما تلبس ببدعة القدر، فعن عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال: «كان صفوان بن سليم لا تمر جنازة إلا ذهب فصلى عليها فمرت به جنازة فاتكأ على يدي فلما بلغ الباب سأل من هي؟ قالوا: عبد الله بن أبي ليبيد، فرجع ولم يصل عليه»، قال عبد العزيز -في ابن أبي ليبيد-: «كان والله مجتهدا في العبادة ولكنه كان يتهم بالقدر»⁽⁸⁾. قال ابن عدي رحمه الله بعد إيراد هذه الحكاية: «وأما صفوان بن سليم حيث لم يصل عليه إنما لم يصل عليه لأجل ما كان يرمى بالقدر»⁽⁹⁾.

وأورده ابن شاهين في الثقات وقال: «وكان بن أبي ليبيد يرى القدر»⁽¹⁰⁾.

(1) التقريب ص 319.

(2) التاريخ الكبير (5/182).

(3) طبقات ابن سعد (7/514).

(4) العلل ومعرفة الرجال (1/197).

(5) أجوبة أبي زرعة (2/629).

(6) تهذيب التهذيب (2/410).

(7) الشجرة في أحوال الرجال ص 322.

(8) ضعفاء العقيلي (2/292)، وذكره كذلك ابن حبان في "الثقات" (5/46).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (2/241).

(10) تاريخ أسماء الثقات ص 130.

وقال الذهبي: «ثبت لكنه كان يرى القدر»⁽¹⁾.

قال ابن حجر: «ليس له في البخاري سوى حديث واحد في الصيام بمتابعة محمد بن عمرو وسليمان الأحول»⁽²⁾.

وهو؛ باب: من خرج من اعتكافه عند الصبح.

وروى عنه مسلم في المساجد مواضع الصلاة، 39- باب وقت العشاء وتأخيرها، في صلاة المسافرين وقصرها، 17- باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل...، وفي الصيام، 34- باب صيام النبي ﷺ ...⁽³⁾.

خلاصة الكلام في عبد الله بن أبي ليبيد:

لم يختلف العلماء في رمي ابن أبي ليبيد ببدعة القدر، ولم يذكروا عنه غلوا فيه أو دعوة إليه، والله أعلم.

(1) المغني (502/1).

(2) هدي الساري ص 589.

(3) رجال مسلم (384/1).

13- عبد الحميد بن جعفر:

عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري⁽¹⁾ صدوق رمى بالقدر وربما وهم من السادسة مات سنة ثلاث وخمسين خت م 4⁽²⁾.
عاب أئمة الحديث على عبد الحميد بن جعفر أمرين اثنين:

- 1- قوله بالقدر؛ فقد سئل يحيى بن معين عن عبد الحميد بن جعفر الأنصاري، فقال: «ليس به بأس، كان قدرياً يرى رأي أهل القدر»⁽³⁾، وقال فيه مرة: «ثقة، وكان يرمى بالقدر»⁽⁴⁾. وقال علي بن المديني: «كان يقول بالقدر، وكان عندنا ثقة، وكان سفيان الثوري يضعفه»⁽⁵⁾. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن عبد الحميد بن جعفر فقال: «ليس به بأس»، ثم قال: سمعت يحيى يقول: «كان سفيان يضعف عبد الحميد بن جعفر»⁽⁶⁾. وقال كذلك: سمعت أبي يقول: سمعت يحيى يقول: «كان سفيان يضعف عبد الحميد بن جعفر»، قال أبي -يعني الإمام أحمد-: «عبد الحميد عندنا ثقة ثقة، يعني أظنه من أجل القدر»⁽⁷⁾.
- 2- عيب عليه خروجه مع محمد بن عبد الله بن حسن على أبي جعفر المنصور بالمدينة، ولذلك كان يتكلم فيه سفيان الثوري، قال يحيى بن سعيد القطان: «كان سفيان بن سعيد يحمل على عبد الحميد بن جعفر»، قال: وكلمني فيه، فقلت: ما شأنه؟ ثم قال يحيى: «ما شأنه ما شأنه»⁽⁸⁾.

(1) غفل السيوطي رحمه الله أن يذكره فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).

(2) التقريب ص 333.

(3) سؤالات ابن الجنيدي 308.

(4) تاريخ ابن معين برواية الدوري (122/1).

(5) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني (99/1).

(6) الضعفاء للعقيلي (44/3).

(7) العلل ومعرفة الرجال (153/3)، مراد الإمام أحمد أن تضعيف الثوري من أجل قوله بالقدر.

(8) الجرح والتعديل (10/6)، وفي الكامل في ضعفاء الرجال (318/5) قال يحيى القطان: «وما أدري ما كان شأنه وشأنه».

تنبه: اختلف قول ابن معين في تضعيف يحيى القطان لجعفر، فحكى عنه أن يحيى القطان يوثقه، فقال رحمه الله: «عبد الحميد بن جعفر كان يحيى بن سعيد يوثقه، وكان سفيان الثوري يضعفه». الجرح والتعديل (10/6).

وحكى عنه أن يحيى القطان يضعفه، فقال عباس الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: «كان يحيى بن سعيد القطان يضعف عبد الحميد بن جعفر»، قلت ليحيى: «قد روى عنه يحيى بن سعيد»، قال: «روى عنه ويضعفه»، قال يحيى: «وقد كان يحيى بن سعيد

قال ابن أبي حاتم: فذكرت أنا لأبي ذلك فقال: «كان خرج مع محمد بن عبد الله بن الحسن العلوي»⁽¹⁾.

وقال أبو داود: «كان سفيان يتكلم في عبد الحميد بن جعفر لخروجه مع محمد بن عبد الله بن حسن، وسفيان يقول: «وإن مر بك المهدي وأنت في البيت، فلا تخرج إليه حتى يجتمع الناس»⁽²⁾. قلت: اختلف العلماء في حمل تضعيف سفيان الثوري لعبد الحميد بن جعفر على قولين: أ- على القول بالقدر وهو قول الإمام أحمد.

ب- على الخروج مع محمد بن الحسن وهو قول يحيى بن معين، وأبي داود السجستاني، وأبي حاتم الرازي، والفضل بن موسى⁽³⁾، وهو ما مال إليه الحافظ الذهبي رحمه الله فقال: «وكان الثوري ينقم عليه خروجه مع محمد بن عبد الله»⁽⁴⁾.

قلت: ولا يبعد أن يكون كلام الثوري في جعفر للأمرين معاً، باعتبار أن الثاني أشهر، والله أعلم. روى عنه مسلم في مواضع منها: في المساجد ومواضع الصلاة، 4- باب فضل بناء المساجد والحث عليها، وفي الحج، 95- باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، وفي اللقطة، 3- باب الضيافة ونحوها.

خلاصة الكلام في عبد الحميد بن جعفر:

روى الأئمة عن عبد الحميد وأثنوا عليه من حيث نقله، وعابوا عليه رأيه السيئ في القدر، وعابوا عليه كذلك خروجه مع محمد بن الحسن على أبي جعفر المنصور بالمدينة، ومن أجل خروجه ضعفه الثوري، وقيل: ضعفه لقوله بالقدر، والله أعلم.

يروى عن قوم وما كانوا يساؤون عنده شيئاً) تاريخ ابن معين برواية الدوري (155/2)، ورجح الذهبي الثاني فقال رحمه الله: «ضعفه القطان وفيه قدرية» المغني (526/1).

(1) الجرح والتعديل (10/6).

(2) سؤالات أبي عبيد الآجري ص 94.

(3) تهذيب الكمال (419/16).

(4) تاريخ الإسلام (476/9)، ميزان الاعتدال (539/2).

14- عبد الرحمن الأصم:

عبد الرحمن الأصم⁽¹⁾ واسمه عبد الله ويقال عمرو أبو بكر العبدي المدائني مؤذن الحجاج صدوق من الثالثة م س⁽²⁾

روى العقيلي عن علي بن المدني قال: سمعت يحيى⁽³⁾ يقول: «كان عبد الرحمن الأصم صاحب قدر»، قال علي قلت ليحيى: «كان يرى القدر»؟ قال: «نعم، كان بصريا وكان يكون بالمدائن»⁽⁴⁾.
وروى الخطيب البغدادي عن يحيى بن معين قال: «عبد الرحمن الأصم يرى القدر»⁽⁵⁾.
وقال المزني رحمه الله: «وقال يحيى بن سعيد ويحيى بن معين: كان يرى القدر»⁽⁶⁾.
روى عنه مسلم في موضع واحد في اللباس والزينة، 2- باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحريز على الرجل وإباحته للنساء وإباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع⁽⁷⁾.

خلاصة الكلام في عبد الرحمن الأصم:

كان رحمه الله يرى بدعة القدر المشؤوم التي اشتهرت في البصرة، ولم يذكر أحد عنه الدعوة إلى القدر، والله أعلم.

(1) فات السيوطي أن يعده فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).

(2) التقريب ص 336.

(3) هو ابن سعيد القطان.

(4) ضعفاء العقيلي (4/3).

(5) تاريخ بغداد (465/11)، تهذيب التهذيب (486/2).

(6) تهذيب الكمال (534/16).

(7) رجال مسلم (403/1).

15-العلاء بن الحارث:

العلاء بن الحارث بن عبد الوارث الحضرمي أبو وهب الدمشقي صدوق فقيه لكن رمي بالقدر وقد اختلط من الخامسة مات سنة ست وثلاثين وهو ابن سبعين سنة م⁽¹⁾
سئل يحيى بن معين عن العلاء بن الحارث في حديثه شيء؟ قال: «لا ولكن كان يرى القدر»⁽²⁾.
وقال أبو داود: «ثقة كان يرى القدر تغير عقله».
وقال محمد بن إبراهيم الكناني الأصبهاني قلت لأبي حاتم: العلاء بن الحارث؟ فقال: «كان يرى القدر كان دمشقيا من خيار أصحاب مكحول، صدوق في الحديث ثقة»⁽³⁾.
ومن أجل ما رمي بالقدر أورده العقيلي في ضعفائه⁽⁴⁾، وقال الذهبي: «وثقوه، قدري»⁽⁵⁾.
روى عنه مسلم في موضع واحد وهو في الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، 2- باب إذا غاب عنه الصيد ثم وجدته⁽⁶⁾.

خلاصة الكلام في العلاء بن الحارث:

كان رحمه الله ثقة ورماه بعض الأئمة كيحيى بن معين بالقدر، ولم يذكر عنه الدعوة إليه، والله أعلم.

(1) التقريب ص 434.

(2) تاريخ ابن معين برواية الدوري (348/2).

(3) تهذيب الكمال (480/22)، تهذيب التهذيب (341/3). وجاء في "تاريخ دمشق" (212/47) ما يلي: «ذكر أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الأصبهاني قال قلت لأبي حاتم الرازي: العلاء بن الحارث كان يرى القدر؟ فقال: كان دمشقيا من خيار أصحاب مكحول صدوق في الحديث ثقة» وهذا يقتضي أن أبا حاتم لم يرم ابن العلاء بالقدر، فالله أعلم.

(4) انظر: الضعفاء الكبير (346/3).

(5) الكاشف (103/2).

(6) رجال مسلم (63/2).

16- علي بن هاشم:

علي بن هاشم بن البريد بفتح الموحدة وبعد الراء تحتانية ساكنة الكوفي صدوق يتشيع من صغار الثامنة مات سنة ثمانين وقيل في التي بعدها بخ م 4⁽¹⁾

رمى الأئمة علي بن هاشم بالتشيع فقد قال علي بن المديني: «وكان يتشيع»⁽²⁾، وقال ابن حبان: «وكان يتشيع»⁽³⁾، وسئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: «كان يتشيع يكتب حديثه»⁽⁴⁾.

وقال أبو داود: «ثبت يتشيع»⁽⁵⁾.

قال ابن عدي: «وعلي بن هاشم هو من الشيعة المعروفين بالكوفة، ويروي في فضائل علي أشياء لا يرويها غيره بأسانيد مختلفة»⁽⁶⁾.

وسئل عيسى بن يونس عنه فقال: «أهل بيت تشيع وليس ثم كذاب»⁽⁷⁾.

ورماه بعض العلماء بالغلو في التشيع فقد قال محمد بن عبد الله بن نمير: «كان مفرطاً في التشيع، منكر الحديث»⁽⁸⁾.

قال البخاري: «كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما»⁽⁹⁾.

قال الجوزجاني: «هاشم بن البريد وابنه علي بن هاشم غاليان في سوء مذهبهما»⁽¹⁰⁾.

وقال ابن حبان: «كان غالياً في التشيع ممن يروى المناكير عن المشاهير، حتى كثر ذلك في رواياته مع ما يقلب من الأسانيد»⁽¹¹⁾.

(1) التقريب ص 406.

(2) تاريخ بغداد (607/13).

(3) ثقات ابن حبان (214/7).

(4) الجرح والتعديل (208/6).

(5) ميزان الاعتدال (160/3).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (183/5).

(7) ضعفاء العقيلي (255/3)، تاريخ بغداد (607/13).

(8) المجروحين لابن حبان (110/2)، وانظر: من تكلم فيه وهو موثق للذهبي ص 392.

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (183/5)، وانظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (200/2).

(10) الشجرة في أحوال الرجال ص 111.

(11) المجروحين لابن حبان (110/2).

قال الذهبي: «وكان شيعياً بغيضاً»⁽¹⁾، وقال أيضاً-: «صدوق شيعي جلد»⁽²⁾.
له عند مسلم حديثان: في الرضاع، 1- باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة، وفي الآداب،
7- باب الاستئذان⁽³⁾

خلاصة الكلام في علي بن هاشم:

كان شيعياً غالباً في التشيع، ولم يذكروا أنه كان داعية إلى التشيع، وعيب عليه رواية فضائل علي بأسانيده مختلفة.

(1) تاريخ الإسلام (310/12).

(2) المغني (27/2).

(3) رجال مسلم (60/2).

17-عمار بن معاوية:

عمار بن معاوية⁽¹⁾ الدهني بضم أوله وسكون الهاء بعدها نون أبو معاوية البجلي الكوفي صدوق يتشيع من الخامسة مات سنة ثلاث وثلثين م 4⁽²⁾

روى العقيلي عن علي بن المديني عن سفيان قال: قطع بشر بن مروان عرقوبيه، فقلت: في أي شيء؟ قال: في التشيع⁽³⁾، قال الذهبي بعد أن أورد هذا الأثر: «وأراه كان صبيا شابا في أيام بشر»⁽⁴⁾. وقال رحمه الله: «شيعي موثق»⁽⁵⁾.

روى عنه مسلم في موضع واحد في الحج، 84- باب جواز دخول مكة بغير إحرام⁽⁶⁾.

خلاصة الكلام في عمار بن معاوية:

قبله العلماء في الرواية، ورمي بالتشيع ولم ينقل أنه كان داعية لمذهبه.

(1) فات السيوطي أن يذكره فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (1/550).

(2) التقريب ص 408.

(3) ضعفاء العقيلي (3/323)، تهذيب الكمال (21/210).

(4) ميزان الاعتدال (3/172)، ويقصد أنه عادة في مثل تلك السن لا يكون المرء مبرزا في بدعة ورأسا في فرقة، فيبعد أن يعاقبه الأمير بتلك الصفة، والله أعلم.

(5) الكاشف (2/52).

(6) انظر رجال مسلم (2/90).

18- عمر بن أبي زائدة:

عمر بن أبي زائدة الهمداني بالسكون الوادعي الكوفي أخو زكريا صدوق رمي بالقدر من السادسة مات بعد الخمسين خ م س⁽¹⁾.

اتهم غير واحد من الأئمة عمر بن أبي زائدة بالقول بالقدر فقد قال يحيى بن سعيد القطان: «وكان عمر بن أبي زائدة يرى القدر»⁽²⁾، وقال الإمام أحمد: «ويقولون أن عمر كان يرى القدر، وكان أكبر من زكريا»⁽³⁾، وقال أبو داود: «عمر بن أبي زائدة أكبر من زكريا وعمر يرى القدر»⁽⁴⁾.

وقال الجوزجاني: «وكان يرمى بالقدر»⁽⁵⁾، وقال العقيلي: «عمر بن أبي زائدة كان يرى القدر وفي الحديث مستقيم»⁽⁶⁾، قال الحافظ ابن حجر: «له في البخاري حديثان أحدهما حديثه عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال لقيت النبي ﷺ وهو في قبة حمراء من آدم... أخرجه في الصلاة وفي اللباس بمتابعة أبي عميس وسفيان الثوري وغيرهما، والثاني حديثه عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون حديث أبي أيوب الأنصاري فيمن قال لا إله إلا الله عشرا فذكر الاختلاف فيه على عمرو بن ميمون من طرق»⁽⁷⁾، روى عنه البخاري في الصلاة، باب الصلاة في الثوب الأحمر، وفي الدعوات، باب باب فضل التهليل. وروى عنه مسلم في الطهارة، 22- باب المسح على الخفين بمتابعة زكرياء كلاهما عن الشعبي، وفي الصلاة، 47- باب سترة المصلي بمتابعة سفيان ومالك بن مغول وأبي عميس، وفي الذكر والتوبة والدعاء والاستغفار، 10- باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء⁽⁸⁾.

خلاصة الكلام في عمر بن أبي زائدة:

رماه الأئمة بالقول بالقدر، ولم يذكروا عنه الدعوة إليه، وكان عندهم مستقيم الحديث ثقة، والله أعلم.

(1) التقريب ص 412.

(2) ضعفاء العقيلي (3/178).

(3) العلل ومعرفة الرجال (1/362).

(4) سؤالات أبي عبيد الآجري ص 174.

(5) الشجرة في أحوال الرجال ص 320.

(6) ضعفاء العقيلي (3/178).

(7) هدي الساري - بتصرف يسير - ص 608.

(8) انظر: رجال صحيح البخاري (2/508) ورجال مسلم (2/36) وهدي الساري ص 608.

19- عمرو بن حماد:

عمرو بن حماد بن طلحة القناد⁽¹⁾ أبو محمد الكوفي وقد ينسب إلى جده صدوق رمي بالرفض من العاشرة مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين بخ م د س فق⁽²⁾.
قال أبو داود: «كان من الرافضة، ذكر عثمان بشيء، فطلبه السلطان»⁽³⁾.
وقال زكريا الساجي: «يتهم في عثمان، وعنده مناكير»⁽⁴⁾.
له عند مسلم حديث واحد في الفضائل، 21- باب طيب رائحة النبي ﷺ ولين مسه والتبرك بمسحه⁽⁵⁾.

خلاصة الكلام في عمرو بن حماد:

لم يكن بالعمدة عند الأئمة، واتهم بالرفض وتنقص الصحابي الجليل عثمان رضي الله عنه

(1) وفي "تاريخ الإسلام" (299/16) بلفظ: "القتاد" وهو تصحيف، وقد فات السيوطي رحمه الله أن يذكره فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).

(2) التقريب ص 420.

(3) تهذيب الكمال (594/21).

(4) تهذيب التهذيب (265/3).

(5) رجال مسلم (76/2).

20- عمرو بن الهيثم:

عمرو بن الهيثم بن قطن⁽¹⁾ بفتح القاف والمهملة القطعي بضم القاف وفتح المهملة أبو قطن

البصري ثقة من صغار التاسعة مات على رأس المائتين بخ م⁽²⁾.

قال إبراهيم الحربي: حدثنا أحمد يوما عن أبي قطن، فقال له رجل: إن هذا بعد ما رجع من عندكم إلى البصرة تكلم بالقدر وناظر عليه! فقال أحمد: «نحن نحدث عن القدرية لو فتشت أهل البصرة وجدت ثلثهم قدرية».

وقال علي بن عبد الله المدني: «أخبرني اثنان⁽³⁾ بن رداد أن أبا قطن قدري»⁽³⁾.

وقال الذهبي رحمه الله: «قدري صدوق»⁽⁴⁾.

له عند مسلم حديثان: في الصلاة، 28- باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها...، وفي الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، 18- باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل⁽⁵⁾.

خلاصة الكلام في عمرو بن الهيثم:

كان رحمه الله متهما بالقول بالقدر والدعوة إليه، وذلك بعدما رجع إلى البصرة من

عند الإمام أحمد، والله أعلم.

(1) وقد فات السيوطي رحمه الله أن يذكره فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (1/550).

(2) التقريب ص 428.

(3) انظر الأثرين في: تاريخ بغداد (14/105) وتهذيب التهذيب (3/310).

(4) الكاشف (2/90).

(5) رجال مسلم (2/81).

21- عون بن عبد الله:

عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله الكوفي ثقة عابد من الرابعة مات قبل سنة عشرين ومائة م⁽¹⁾.

كان عون رحمه الله على رأي الإرجاء، ثم رجع عن ذلك، قال ابن سعد رحمه الله: «لما ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة رحل إليه عون بن عبد الله وأبو الصباح موسى بن أبي كثير وعمر بن حمزة فكلّموه في الإرجاء وناظروه، فزعموا أنه وافقهم ولم يخالفهم في شيء، منه وكان ثقة كثير الإرسال»⁽²⁾.

وقال الأصمعي عن أبي نوفل الهذلي عن أبيه: «وأما عون بن عبد الله فكان من آدب أهل المدينة وأفقههم، وكان مرجئاً ثم رجع عن ذلك، فأنشأ يقول:

لأول ما تفارق غير شك ففارق ما يقول المرجئونا

وقالوا مؤمن من أهل جور وليس المؤمنون بجائرينا

وقالوا مؤمن دمه حلال وقد حرمت دماء المؤمنين»⁽³⁾.

روى عنه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة، 27- باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة⁽⁴⁾.

خلاصة الكلام في عون بن عبد الله:

ابتلي رحمه الله ببدعة الإرجاء، ثم رجع عن ذلك وقال في ذلك أبيات والحمد لله.

(1) التقريب ص 434.

(2) الطبقات الكبير (430/8).

(3) تاريخ دمشق (65/47).

(4) وروى عنه في المتابعات في موضع واحد: (ح 1599).

22- فضيل بن مرزوق:

فضيل بن مرزوق الأغر بالمعجمة والراء الرقاشي الكوفي أبو عبد الرحمن صدوق يهيم ورمي بالتشيع من السابعة مات في حدود سنة ستين ي م 4⁽¹⁾.
قال يحيى بن معين: «صالح الحديث إلا أنه شديد التشيع»⁽²⁾.
وقال العجلي: «فضيل بن مرزوق جازئ الحديث ثقة وكان فيه تشيع»⁽³⁾.
وقال الذهبي: «وحدثه في عداد الحسن - إن شاء الله - وهو شيعي»⁽⁴⁾، وقال كذلك: «وكان معروفًا بالتشيع من غير سب»⁽⁵⁾، وقال - في موضع آخر - : «وهو شيعي غير رافضي»⁽⁶⁾.
وقال أبو عبد الله الحاكم: «فضيل بن مرزوق ليس من شرط الصحيح، عيب على مسلم إخراجاه في الصحيح»⁽⁷⁾، وقد تعقبه الذهبي رحمه الله فقال: «إنما يروي له مسلم في المتابعات»⁽⁸⁾.
وقد روى عنه مسلم في موضعين في صحيحه، وذلك في المساجد مواضع الصلاة، 36- باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، وفي الزكاة، 19- باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها⁽⁹⁾.

خلاصة الكلام في فضيل بن مرزوق:

اتهم بمذهب التشيع، ولم يكن ممن يغلو فيه، ولم يصل به الأمر إلى سب الصحابة

الكرام عليهم السلام.

(1) التقريب ص 448.

(2) تهذيب التهذيب (401/3).

(3) معرفة الثقات (208/2).

(4) السير (342/7).

(5) ميزان الاعتدال (362/3).

(6) تاريخ الإسلام (397/10).

(7) ميزان الاعتدال (362/3).

(8) السير (342/7).

(9) رجال مسلم (135/2). وقد روى عنه في الموضوع الأول بمتابعة الأسود بن قيس عن شقيق بن عقبة، وأما الموضوع الثاني

ففي الأصول من غير متابعة، وعلى هذا ففي قول الذهبي السابق نظر!

23- منحول بن راشد:

مُخَوَّل بوزن محمد وقيل بوزن الذي قبله بن راشد⁽¹⁾ أبو راشد بن أبي مجالد النهدي مولاهم الكوفي الحنط بمهملة ونون ثقة نسب إلى التشيع من السادسة مات بعد سنة أربعين ع⁽²⁾.

قال أبو داود في مخول: «شيعي»⁽³⁾.

وقال ابن عدي: «وهو في جملة متشيعي أهل الكوفة»⁽⁴⁾.

لم يكثر الشيخان من الرواية عنه، قال ابن حجر: «وليس له في البخاري غير حديث واحد توبع عليه عنده»⁽⁵⁾.

قلت: وهو في الغسل، باب من أفاض على رأسه ثلاثا.

وله عند مسلم حديث واحد في الجمعة، 17- باب ما يقرأ في يوم الجمعة⁽⁶⁾.

خلاصة الكلام في منحول بن راشد:

كان على البدعة المشؤومة بالكوفة، ولم يذكروا عنه غلوا أو دعوة إليه، والله أعلم.

(1) وقد فات السيوطي أن يعده فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).

(2) التقريب ص524.

(3) تهذيب التهذيب (44/4).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (439/6).

(5) تهذيب التهذيب (44/4).

(6) رجال صحيح البخاري (737/2) ورجال مسلم (273/2).

24- نصر بن عاصم:

نصر بن عاصم الليثي البصري ثقة رمي برأي الخوارج وصح رجوعه عنه من الثالثة ي م د س ق⁽¹⁾.

قال أبو داود: «كان خارجياً»⁽²⁾.

وقد رجع نصر عن مذهب الخوارج وصرح بالتبري منهم ومن بدعتهم، ذكر ذلك المرزباني فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر فقال:

«كان على رأي الخوارج ثم تركهم وأنشد له:

فارقت نجدة والذين تزرقوا وابن الزبير وشيعة الكذاب»⁽³⁾

روى له مسلم في الصلاة، 9- باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام...⁽⁴⁾

خلاصة الكلام في نصر بن عاصم:

كان رحمه الله على مذهب الخوارج ثم رجع عنه واعتزل طوائفهم، والله أعلم.

(1) التقريب ص 560.

(2) تهذيب الكمال (348/29).

(3) تهذيب التهذيب (218/4).

(4) رجال مسلم (285/2).

25-نوح بن قيس:

نوح بن قيس بن رياح⁽¹⁾ الأزدي أبو روح البصري أخو خالد صدوق رمي بالتشيع من الثامنة مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين م⁽²⁾.
وسمعت أبا داود يقول: «كان نوح بن قيس يتشيع»⁽³⁾.
روى عنه مسلم في موضعين⁽⁴⁾: في الأشربة، 6- باب النهي عن الانتباز في المزفت والدباء والحنتم والنقير وبيان أنه منسوخ، وفي اللباس والزينة، 13- باب في اتخاذ النبي ﷺ خاتما لما أراد أن يكتب إلى العجم.

خلاصة الكلام في نوح بن قيس:

رماه أبو داود بالتشيع، ولم ينقل عنه غلوا فيه أو دعوة إليه، والله أعلم.

(1) وقد فات السيوطي أن يعده فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (1/550).

(2) التقريب ص 567.

(3) سؤالات الآجري لأبي داود ص 335.

(4) رجال مسلم (297/2)، وكلا الحديثين أورد لهما شواهد.

26- وهب بن منبه:

وهب بن منبه بن كامل اليماني أبو عبد الله الأبنائي بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها نون ثقة من الثالثة مات سنة بضع عشرة خم د ت س فق⁽¹⁾

اغتر وهب رحمه الله ببدعة القدر حتى صنف في ذلك كتابا، وثبت رجوعه عنه، قال الجوزجاني: «وهب بن منبه كان كتب كتابا في القدر، ثم حدثت أنه ندم عليه»⁽²⁾.

«وقد شذ الفلاس فقال كان ضعيفا، وكان شبهته في ذلك أنه كان يتهم بالقول بالقدر وصنف فيه كتابا، ثم صح أنه رجع عنه، قال حماد بن سلمة عن أبي سنان سمعت وهب بن منبه يقول كنت أقول بالقدر حتى قرأت بضعة وسبعين كتابا من كتب الأنبياء من جعل إلى نفسه شيئا من المشيئة فقد كفر فتركت قولي»⁽³⁾.

وقال عمرو بن دينار: دخلت على وهب داره بصنعاء فأطعمني جوزا من جوزة في داره، فقلت له: «وددت أنك لم تكن كتبت في القدر»، فقال: «أنا والله وددت ذلك»⁽⁴⁾.

قال أحمد: «اتهم بشيء منه ورجع»، وقال العجلي: «رجع»⁽⁵⁾.

قال الحافظ ابن حجر: «وليس له في البخاري سوى حديث واحد عن أخيه همام عن أبي هريرة في كتابة الحديث وتابعه عليه معمر عن همام»⁽⁶⁾، وهو في العلم، باب كتابة العلم. وروى عنه مسلم في الزكاة، 33- باب النهي عن المسألة⁽⁷⁾.

خلاصة الكلام في وهب بن منبه:

تكلم رحمه الله في القدر حتى صنف فيه كتابا، ثم إنه رجع عن ذلك وصرح بذلك،
وشهد له الأئمة بذلك، والله أعلم.

(1) التقريب ص 585.

(2) أحوال الرجال ص 321.

(3) هدي الساري ص 633.

(4) تهذيب الكمال (147/31).

(5) السير (548/4).

(6) هدي الساري ص 633.

(7) انظر: رجال صحيح البخاري (760/2)، ورجال مسلم (305/2).

27- يحيى بن الجزار:

يحيى بن الجزار العرني بضم المهملة وفتح الراء ثم نون الكوفي قيل اسم أبيه زيان بزاي وموحدة وقيل بل لقبه هو صدوق رمي بالغلو في التشيع من الثالثة م⁽¹⁾ عن شعبة أن الحكم قال «كان يحيى بن الجزار يغلو يعني في التشيع»⁽²⁾. وقال العجلي: «كوفي ثقة وكان يتشيع»⁽³⁾. وقال الجوزجاني: «وكان يحيى بن الجزار غاليا مفرطا»⁽⁴⁾. روى له مسلم في موضعين: الأول في المساجد مواضع الصلاة، 36- باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، والثاني في صفة القيامة والجنة والنار، 7- باب الدخان⁽⁵⁾.

خلاصة الكلام في يحيى بن الجزار:

اتهمه العلماء بمذهب التشيع، وكان غاليا مفرطا فيه، والله المستعان.

(1) التقريب ص588.

(2) العلل ومعرفة الرجال (93/3)، وانظر: طبقات ابن سعد (411/8)، ضعفاء العقيلي (396/4).

(3) معرفة الثقات (349/2).

(4) الشجرة في أحوال الرجال ص43.

(5) رجال مسلم (334/2).

28-يزيد بن أبي زياد:

يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن وكان شيعيا من الخامسة مات سنة ست وثلاثين خت م 4⁽¹⁾.

قال ابن فضيل: «كان يزيد بن أبي زياد من أئمة الشيعة الكبار»، وقال ابن عدي -بعد إيراده كلام ابن فضيل-: «ويزيد من شيعة أهل الكوفة ومع ضعفه يكتب حديثه»⁽²⁾.

وقال الذهبي: «شيعي عالم فهم صدوق رديء الحفظ لم يترك»⁽³⁾.

قال الحافظ ابن حجر: «علق له البخاري موضعا واحدا في اللباس عقب حديث أبي بردة عن علي في القسية»⁽⁴⁾، وهو في باب: لبس القسي.

روى عنه مسلم في موضع واحد وهو اللباس والزينة، 2- باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحرير على الرجل...⁽⁵⁾.

خلاصة الكلام في يزيد بن أبي زياد:

كان يزيد على البدعة المشثومة في الكوفة وهي التشيع

(1) التقريب ص 601.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (275/7-276).

(3) الكاشف (2/382).

(4) هدي الساري ص 646.

(5) رجال مسلم (2/359).

29- أبو بكر النهشلي:

أبو بكر النهشلي الكوفي⁽¹⁾ قيل اسمه عبد الله بن قطاف أو بن أبي قطاف وقيل وهب وقيل معاوية صدوق رمي بالإرجاء من السابعة مات سنة ست وستين م ت س ق⁽²⁾.

قال ابن سعد: «وكان مرجئاً وكان عابداً ناسكاً»⁽³⁾.

وقال أبو داود في أبي بكر النهشلي: «ثبت في الحديث إلا أنه مرجئ»⁽⁴⁾.

قال العجلي: «وكان ثقة وكان يرى الإرجاء، لين القول فيه، وكان إذا سمع الرجل من أصحابه يقول إنه مؤمن على إيمان جبريل وميكائيل، يقول: فقدتك إن هذا الكلام لم يجرى بيوم خير قط، لا تقل هكذا، ولكن قل آمنت بما آمن به جبريل وميكائيل فلا يعيب ذا عليك أحد»⁽⁵⁾.

روى عنه مسلم في موضعين: في المساجد ومواضع الصلاة، 19- باب السهو في الصلاة والسجود له، وفي الصيام، 12- باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته⁽⁶⁾.

خلاصة الكلام في أبي بكر النهشلي:

كان رحمه الله يرى رأي الإرجاء، ولم يذكره عنه غلوا فيه أو دعوة إليه، والله أعلم.

(1) وقد فات السيوطي أن يعده فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).

(2) التقريب ص 625.

(3) الطبقات الكبير (499/8).

(4) سؤالات الآجري لأبي داود ص 208.

(5) معرفة الثقات للعجلي (390/2).

(6) رجال مسلم (384/2).

خاتمة

بعد التجوال في ثنايا هذا البحث، وعرض ما أمكن من مسائله المهمة، وتحريير الكلام في رواية الشيخين المتكلم في معتقدهم، فأجديني قد خلّصت إلى جملة من النتائج، ووقفت عند طائفة من النقاط المهمة، وهي كالآتي:

1- أئمة الجرح والتعديل أكثر الناس صوابا، وأقومهم بالإنصاف في مخالفيهم، وقد يظهر من آحادهم شيء من الإجحاف؛ فهم غير معصومين.

2- توثيق نقاد الحديث للراوي مع ذكر سوء معتقده يعتبر منهجا عاما وبارزا في كتب الجرح والتعديل، وهذا من أعظم الأدلة على عدل النقاد، فتوثيقهم للراوي لما قام عنده من أسباب التوثيق من الصدق والضبط وغير ذلك؛ فمع احتياجهم لأخذ ما في صدره من سنن رسول الله ﷺ لتفرد به بذلك، أو لظفره بالأسانيد العالية أو لغير ذلك، فمع هذا كله لا يغفلون جانب معتقده، تحذيرا للأمة ونصحا للناس، وغيره على دينهم رحمهم الله.

3- إخراج البخاري ومسلم عن هؤلاء الرواة على أقسام:

- فمنهم من لم يثبت فيه ما رمي به من السوء.

- ومنهم من تاب ورجع عنه.

- ومنهم من أخرج عنهم الشيخان في المتابعات والشواهد، لا في الأصول؛ وإنما الاعتماد على ما أخرجاه في الأصول فهو موضع الاحتجاج كما هو معلوم عند أهل الفن.

4- عند التأمل في التراجم المذكورة في هذا البحث نجد أن تبرئة المتهم بالبدعة قائم على أسباب منها:

- إما لعدم صحة الإسناد إلى الناقد الذي طعن في معتقد ذلك الراوي، كما في ترجمة صفوان.

- وإما لشبهة قامت عند الناقد فيمن طعن فيه كأن يكون جلس عنده بعض المبتدعة - كابن

أبي ذئب -، أو يكون وافق بعض أقوال فرقة من فرق الضلال لاجتهاد منه ويكون هو أهلا للاجتهاد

- كعكرمة -، وخاصة إذا كان الراوي إماما فيخشى النقاد من افتتان الناس به.

- وإما لتأخر زمن الناقد عن الراوي الذي طعن فيه - كالأزدي في طعنه بهز بن أسد-، ولم يستند ما ذكره إلى ما يركن إلى قوله ويعتمد عليه فيه، لاسيما إذا كان المطعون من المعروفين بالاستقامة على السنة عند عصره من علماء الحديث.

- وإما لمحض تحامل من البعض والخطأ والهفوة لا يسلم منها أحد مهما عظم في العلم.
5- تخريج الشيخين لهؤلاء المتكلم فيهم لم يחדش في هيئة الصحيحين، ولا في الأحاديث المخرجة من جهتهم، وهذا بالاتفاق في أكثر تلك الأحاديث.

وأقترح من خلال هذا البحث، أن يوسّع لدراسة باقي رواة الكتب الستة، للتدقيق في منهجهم، وكذا ليتسنى المقارنة بين أصحاب الكتب الستة في هذا الباب.
والله أسأل أن يوفق الجميع لطاعته، وأن يزيدنا من علمه، وأن يفقهنا في دينه، إنه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

فهارس البحث

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الطوائف

فهرس الكتب و المراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

| الآية | الرقم | الصفحة |
|---|-------|--------|
| سورة البقرة | | |
| ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ | 143 | 81 |
| ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ ﴾ | 213 | 57 |
| سورة آل عمران | | |
| ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ | 102 | 109 |
| ﴿ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ | 103 | 66 |
| ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ | 105 | 66 |
| ﴿ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ | 155 | 99 |
| سورة النساء | | |
| ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ ﴾ | 135 | 82 |
| ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾ | | |
| سورة المائدة | | |
| ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ﴾ | 08 | 83 |
| ﴿ وَالْقِيَامَةَ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ | 64 | 66 |
| سورة الأنعام | | |
| ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا ﴾ | 07 | 62 |
| | 152 | 75 |

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾

سورة الأعراف

108 88

﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعَبُ

سورة التوبة

55 69

﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ

74 100

﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ

سورة هود

109 98

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾

سورة يوسف

67 40

﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾

سورة الحجر

أ 09

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾

سورة الإسراء

57،59 118

﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾

سورة النور

84 55

﴿وَلِيَمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ﴾

76 63

﴿فَلِيَحْذَرَ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾

سورة الشعراء

63 72

﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾

63 74

﴿بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾

سورة القصص

| | | |
|-----|-----|--|
| 62 | 50 | ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ سورة الروم |
| 105 | 115 | ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ سورة الزمر |
| 72 | 24 | ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ سورة الزخرف |
| 63 | 22 | ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ |
| 63 | 24 | ﴿قُلْ أُولُو حُجَّتِكُمْ بَاهُدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ سورة الحجرات |
| 77 | 01 | ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ سورة الجاثية |
| 62 | 23 | ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ سورة القلم |
| 69 | 4 | ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ |

فهرس الأحادس

- 79 - أوصسكم بتقوى الله والسمع والطاعة
- 78 - ألا إن من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا
- 65 - إن من ضئضى هذا قوما
- 66 - إن الله ىرضى لكم ثلاثا وىكره لكم ثلاثا
- 58 - تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة
- 68 - فإذا رأىتم الذين ىجادلون فىه
- 79 - فإنه من ىعش منكم فسىرى
- 69 - ما أنا علیه وأصحابى
- 61 - لا ىقبض الله العلم انتزاعا ىنتزعه من الناس
- 83 - لا تزال طائفة من أمتى ظاهرىن
- 75 - هذا سبىل الله، وهذه السبىل
- 78 - من أحدث فى أمرنا ما لىس منه فهو رد
- 81 - وجبت وجبت وجبت
- 87 - ىخرجون على حىن فرقة من الناس
- 67 - ىقتلون أهل الإسلام وىدعون أهل الأوثان

فهرس الطوائف

| | |
|----|------------------|
| 88 | - الإباضية |
| 88 | - البيهسية |
| 86 | - الخوارج |
| 97 | - الجهمية |
| 90 | - الشيعة |
| 91 | - الرافضة |
| 88 | - الصُّفْرِيَّةُ |
| 99 | - القدرية |
| 94 | - المرجئة |
| 93 | - الناصبة |

فهرس المراجع

- أجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البرذعي، الطبعة الثانية، دار الوفاء، 1989، تحقيق: د. سعدي الهاشمي—وهو مطبوع ضمن رسالة بعنوان: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية. الأخلاق والسير لابن حزم، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، تحقيق: إيقا رياض.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، إشراف بكر أبو زيد.
- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لشيخ الإسلام، الطبعة الثانية، 1998، تحقيق: د. ناصر العقل.
- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ لشمس الدين السخاوي، دار الكتب العلمية، تحقيق: فرانز روزنثال، ترجمة: أحمد صالح العلي.
- الاعتصام، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، الطبعة الأولى، دار ابن عفان، تحقيق: 1412هـ - 1992م تحقيق: سليم بن عيد الهلالي.
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لعلاء الدين مغلطي، الفاروق الحديثة، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم.
- الإلزامات والتتبع لأبي الحسن الدارقطني، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، 1985، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي.
- الأنساب للسمعاني، الطبعة الأولى، دار الجنان، 1988، تقديم: عبد الله البارودي.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر، دار التراث، 2003.
- البداية والنهاية لابن كثير، الطبعة الثانية، دار الإمام مالك، 2009، راجعه محمود بن جم 1يل.
- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان لأبي الفضل عباس بن منصور السكسكي الحنبلي، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، 1988، تحقيق: د. بسام العموش.
- بين الإمامين مسلم والدارقطني للشيخ ربيع المدخلي، مكتبة الرشد، الرياض.
- تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الجيل، 1393 - 1972 ت: محمد زهري النجار.
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي، مطبعة حكومة الكويت، 1965،

تحقيق: عبد الستار أحمد فراج.

تاريخ أسماء الثقات لأبي حفص ابن شاهين، الطبعة الأولى، الدار السلفية، 1984، تحقيق: صبحي السامرائي.

تاريخ ابن معين لأبي الفضل عباس الدوري، دار القلم، تحقيق: عبد الله أحمد حسن.

التاريخ الأوسط للبخاري، الطبعة الأولى، دار المعرفة، 1986، تحقيق: محمد إبراهيم زايد.

التاريخ الكبير للبخاري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1986.

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، 2001، تحقيق: بشار عواد.

تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، دار الفكر، 1995، دراسة وتحقيق: محب الدين العمري.

تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، 1990، تحقيق: عمر تدمري.

تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس لابن الفرضي، الطبعة الثانية، مطبعة المدني، 1988، تصحيح: عزت العطار الحسيني.

تاريخ قضاة الأندلس لابن الحسن النبھاني، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1995، ضبط: د. مريم الطويل.

تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى لمحمد المباركفوري، دار الفكر، راجعه عبد الرحمن محمد عثمان.

تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي، الطبعة الأولى، دار العاصمة، 2003، تحقيق: طارق عوض الله.

تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي، دار الكتب العلمية، بتصحيح عبد الرحمن المعلمي.

التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد الباجي المالكي، دراسة وتحقيق أحمد لبزار أستاذ بكلية اللغة العربية بمراكش.

التعريفات الاعتقادية لسعد بن محمد آل عبد اللطيف، دار الوطن.

تفسير القرآن العظيم لعماد الدين ابن كثير، الطبعة الرابعة، دار الأندلس، بيروت، 1983.

تفسير النسفي لأبي البركات عبد الله النسفي، دار النفائس - بيروت - ط 2005، تحقيق: مروان الشعار.

التفسير من سنن سعيد بن منصور، الطبعة الأولى، دار الصمعي، 1993، تحقيق: تحقيق الشيخ الدكتور سعد آل حميد.

تقريب التهذيب لابن حجر، الطبعة الثالثة، دار الرشيد، 1991، تحقيق: محمد عوامة.

- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لزين الدين العراقي، الطبعة الأولى، المكتبة السلفية، 1389هـ/1969م، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، طبعة 1967، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد عبد الكبير البكري.
- تنبيه النائم الغمر على مواسم العمر لابن الجوزي، الطبعة الأولى، دار الصحابة، 1911، تحقيق: قسم التحقيق بالدار.
- تهذيب الكمال لجمال الدين المزي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، 1983، تحقيق: بشار عواد معروف.
- تهذيب التهذيب لابن حجر، مؤسسة الرسالة، اعتناء: الزبيق ومرشد.
- التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، 1410 تحقيق: د. محمد رضوان الداية.
- تيسير كريم الرحمن في تفسير كلام المنان للسعدي بتصرف، الطبعة الأولى، دار ابن جزم، (2003/1424).
- الثقات لمحمد بن حبان البستي، الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1973، الهند.
- ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث -رسالة أبي داود إلى أهل مكة وشروط الأئمة الستة للمقدسي وشروط الأئمة الخمسة للحازمي- اعتنى بها أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 1997.
- جامع البيان من تفسير آي القرآن للطبري، الطبعة الأولى، دار هجر، 2001، تحقيق: عبد الله التركي.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، 1996، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس لمحمد بن فتوح الحميدي.
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1953.
- حراسة العقيدة لناصر العقل، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، 2002.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصفهاني، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1988.
- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي، الطبعة الأولى، 1301هـ، المطبعة الكبرى المنيرية ببولاق.
- خطورة نقد الحديث لأحمد بازمول، دار الآثار.

دراسات في منهج النقد عند المحدثين، دار النفائس، د. محمد علي قاسم العمري.

الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر، دار إحياء التراث العربي.

ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لعمر بن أحمد البغدادي، مكتبة أضواء السلف، 1999، تحقيق: حماد الأنصاري.

ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق للذهبي، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، 1986، تحقيق: محمد شكور الميادين.

ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني، دار الكتب العلمية، 1998.

رجال صحيح البخاري المسمى: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، 1987، تحقيق: عبد الله الليثي.

رجال مسلم لأحمد بن علي بن منجويه، دار المعرفة، تحقيق: عبد الله الليثي.

الرد على الجهمية لعثمان بن سعيد أبي سعيد الدارمي، الطبعة الثانية، دار ابن الأثير، 1995، ت: بدر بن عبد الله البدر.

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي.

سؤالات أبي داود للإمام أحمد، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، 1994، تحقيق: د. زياد منصور.

سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين لأبي إسحاق الختلي، الطبعة الأولى، مكتبة الدار، 1988، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، مكتبة المعارف، 1404، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر.

سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، طبعة 1979، دراسة وتحقيق: محمد علي قاسم العمري.

سؤالات السلمي للدارقطني، الطبعة الأولى: 1427، تحقيق: مجموعة من الباحثين بعناية: د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي.

سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، مكتبة القرآن، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم.

سنن الترمذي لأبي عيسى الترمذي، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، اعتنى به: مشهور حسن.

سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، مؤسسة الرسالة، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط.

الشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني - ضمن كتاب: الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل -، الطبعة الأولى، 1990، دار الطحاوي، دراسة وتحقيق: د. عبد العليم بستوي.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، 1986، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، لهبة الله أبي القاسم اللالكائي، دار طيبة، ط 1402، ت: د. أحمد سعد حمدان.

شرح السنة لأبي محمد الحسين بن الفراء البغوي، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، 1403هـ-1983م ت: شعيب الأرناؤوط محمد زهير الشاويش.

شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، الطبعة الأولى، دار الملاح، 1978، تحقيق: د. نور الدين عتر. شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، نشر كليات الأهلآت بجامعة أنقرة، ت: د. محمد سعيد أوغلي.

صحيح مسلم للإمام مسلم، الطبعة الأولى، مكتبة مصر، 2007.

الضعفاء الكبير لأبي جعفر العقيلي، دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.

الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1986، تحقيق: أبو الفداء القاضي. ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي رحمه الله جمعا ودراسة لمحمد الثاني بن عمر بن موسى، الطبعة الأولى، مجلة الحكمة، 2000.

الطبقات الكبير لابن سعد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، 2001، تحقيق: د. علي محمد عمر.

طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو.

العلل لابن المديني، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، 1980، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.

العلم الشامخ في إنبار الحق على الآباء والمشايخ لصالح بن مهدي المقبل، الطبعة الأولى بمصر، 1328هـ.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 2001، ضبطه: عبد الله محمود محمد عمر.

فتح الباري لابن حجر، الطبعة الأولى، دار الفيحاء وشركة ابن باديس، 2009.

الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية لعبد المنعم الحفني، الطبعة الأولى، دار الرشيد، 1993.

فهرسة ابن خير الإشبيلي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1988، عناية: محمد فؤاد منصور.

قطر الولي على حديث الولي، دار الكتب الحديثية، تحقيق: د. إبراهيم هلال.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، تقديم محمد عوامة وتخرّيج أحمد الخطيب.

الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي، دار الكتب العلمية، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض.

كتب ورسائل عبد المحسن العباد، دار التوحيد، الطبعة الأولى، 1427.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي.

الكفاية في معرفة أصول علم الرواية للخطيب البغدادي، الطبعة الأولى، دار الهدى، 2003، تحقيق: إبراهيم الدمياطي.

اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري، مكتبة المثنى، بغداد.

لسان الميزان لابن حجر، الطبعة الأولى، مكتب المطبوعات الإسلامية، 2002، عناية: عبد الفتاح أبو غدة.

لسان المحدثين - مُعجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرح جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبيهم ونادر أساليبيهم) - لمحمد خلف سلامة.

لوائح الأنوار السنية ولوائح الأفكار السنية شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية لمحمد بن أحمد السفاريني الحنبلي، مكتبة الرشد، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد البصري.

المؤتلف والمختلف للأبي الحسن الدارقطني، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، 1986. دراسة وتحقيق: د. موفق بن عبد الله.

المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، الطبعة الأولى، دار القادري، 1997، تحقيق: د. محمد صادق الحامدي.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1413هـ. 1993م، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، دار المعرفة، 1992، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام، الطبعة الأولى، طباعة ورثة عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، 2002.
- المجموع في ترجمة العلامة المحدث حماد بن محمد الأنصاري لعبد الأول الأنصاري، الطبعة الأولى: 2002.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لملا علي القاري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 2001، ت: جمال عيتاني.
- المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، الطبعة الأولى، دار الحرمين، 1997.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية.
- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول لحافظ الحكمي، الطبعة الأولى، مؤسسة الريان، 2005، ت: أبو معاذ البيروتي.
- معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، الطبعة الأولى، دار الفكر، 1979، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون.
- معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى، أضواء السلف، 1999.
- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر - بيروت - .
- معرفة الثقات لأبي الحسن العجلي، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.
- المعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي، الطبعة الأولى، مكتبة الدار، 1410، تحقيق: د. أكرم العمري.
- المعلم بشيوخ البخاري ومسلم لأبي بكر بن خلفون، دار الكتب العلمية، ت: عادل بن سعد المغني في الضعفاء للذهبي، طبع إدارة إحياء التراث الإسلامي، بعناية: عبد الله الأنصاري.
- مقدمة ابن الصلاح، الطبعة الأولى، المطبعة العلمية بجلب، 1931، تصحيح: محمد راغب الطباخ.
- الملل والنحل لأبي الفتح الشهرستاني، دار الفكر، 2008، تقديم: صدقي العطار.
- من تكلم فيه وهو موثق للذهبي، الطبعة الأولى، 2005، تحقيق: عبد الله الرحيلي.
- مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، 1979، تحقيق: عبد الله التركي.
- منهج النقد عند المحدثين، نشأته وتاريخه، د. محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثالثة، دار الكوثر، 1990.
- المنهج الحديث في مصطلح الحديث لمحمود الطحان، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، 2004.

منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر، الطبعة الثالثة، دار الفكر، 1418هـ - 1997م.
ميزان الاعتدال للذهبي، دار المعرفة، تحقيق: محمد علي بجاوي.
نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر، دار الآثار، الطبعة الأولى، 2005، عناية: محمد خاطر.
نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد المقرئ التلمساني، دار صادر، 1968، تحقيق:
د.إحسان عباس.
النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، الطبعة الثالثة، دار الراجية، 1994، تحقيق: ربيع المدخلي.
النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات ابن الأثير، دار إحياء التراث العربي، تحقيق: طاهر
الزاوي ومحمود الطناحي.
هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر، الطبعة الأولى، دار الفيحاء وشركة ابن باديس، 2009.
الوافي بالوفيات، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، 2000، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى.
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس ابن خلكان، دار صادر، تحقيق: د.إحسان عباس.
يجي بن معين وكتابه التاريخ، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، 1979،
دراسة وترتيب وتحقيق: د.أحمد محمد نور سيف.
اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، لعبد الرؤوف المناوي، مكتبة الرشد، 1999م، ت: المرتضي
الزين أحمد.

فهرس الموضوعات

| | |
|----|--|
| أ | مقدمة البحث |
| 1 | الباب الأول |
| 2 | الفصل التمهيدي |
| 4 | المبحث الأول: تعريف المصطلحات |
| 5 | المطلب الأول: مفهوم العناية |
| 7 | المطلب الثاني: مفهوم النقد |
| 9 | المطلب الثالث: تعريف الحديث |
| 11 | المطلب الرابع: نقاد الحديث |
| 13 | المطلب الخامس: مفهوم الاعتقاد |
| 17 | المطلب السادس: مفهوم الراوي |
| 20 | المبحث الثاني: ترجمة موجزة للبخاري |
| 21 | المطلب الأول: ترجمة البخاري |
| 21 | الفرع الأول: نسبه وطلبه للعلم |
| 23 | الفرع الثاني: ذكاؤه وثناء الناس عليه |
| 25 | الفرع الثالث: مصنفاته ووفاته |
| 26 | المطلب الثاني: صحيح البخاري |
| 26 | الفرع الأول: تسميته وسبب تأليفه |
| 27 | الفرع الثاني: محتوياته وعدد أحاديثه |
| 29 | الفرع الثالث: تلقي الناس له بالقبول |
| 31 | المطلب الثالث: شرط البخاري ومنهجه فيه |
| 31 | الفرع الأول: شرط البخاري |
| 33 | الفرع الثاني: تراجم البخاري |
| 34 | الفرع الثالث: وجوه ترجيح صحيح البخاري على مسلم |
| 35 | المطلب الرابع: رواية البخاري |

| | |
|----|--|
| 35 | الفرع الأول: عدد شيوخ البخاري |
| 37 | الفرع الثاني: ثناء العلماء على رواية البخاري |
| 38 | المبحث الثالث: الإمام مسلم وصحيحه |
| 39 | المطلب الأول: ترجمة الإمام مسلم |
| 39 | الفرع الأول: نسب مسلم وطلبه للعلم وأخلاقه |
| 41 | الفرع الثاني: شيوخه وتلاميذه |
| 43 | الفرع الثالث: نماذج من ثناء العلماء عليه، ومصنفاته ووفاته |
| 45 | المطلب الثاني: صحيح مسلم |
| 45 | الفرع الأول: السبب الباعث على تأليفه |
| 46 | الفرع الثاني: مكانة صحيح مسلم بين كتب السنة، وثناء العلماء عليه |
| 48 | الفرع الثالث: عدد أحاديثه وانتقاد بعض الحفاظ لبعضها |
| 49 | المطلب الثالث: شرط مسلم في صحيحه ومنهجه فيه: |
| 49 | الفرع الأول: شرط مسلم في صحيحه |
| 50 | الفرع الثاني: منهج مسلم في صحيحه |
| 54 | الفصل الثاني: انحراف أصحاب المعتقدات الفاسدة واستقامة أهل الحديث |
| 55 | تمهيد: |
| 56 | المبحث الأول: افتراق الأمة وحقيقة ذلك |
| 57 | المطلب الأول: حقيقة الافتراق المذموم |
| 61 | المطلب الثاني: أسباب افتراق الأمة |
| 65 | المطلب الثالث: تسمية الفرق وعلاماتهم |
| 69 | المطلب الرابع: النكتة في تعيين الفرقة الناجية |
| 70 | المبحث الثاني: أصحاب الحديث ومكانتهم |
| 72 | المطلب الأول: التعريف بأصحاب الحديث |
| 74 | المطلب الثاني: بيان سلامة عقيدة أهل الحديث وذم غيرهم من الفرق |
| 74 | الفرع الأول: نصوص القرآن الكريم في ذم أصحاب المعتقدات الفاسدة |

- 78 الفرع الثاني: ما ورد في السنة في بيان سلامة معتقد أهل الحديث
- 81 المطلب الثالث: بيان أن أصحاب الحديث هم الحكم على الطوائف البدعية
- 85 المبحث الثالث: المعتقدات الفاسدة التي روى الشيخان عن أصحابها
- 86 المطلب الأول: فرقة الخوارج
- 86 الفرع الأول: تعريف الخروج لغة واصطلاحاً، وظهور الخوارج
- 87 الفرع الثاني: ألقابهم وفرقهم وأصل بدعتهم
- 90 المطلب الثاني: فرقة الشيعة والناصبية
- 90 الفرع الأول: تعريف الشيعة لغة واصطلاحاً ومراتب التشيع
- 92 الفرع الثاني: أصل قول الرافضة
- 93 الفرع الثالث: فرقة الناصبية
- 94 المطلب الثالث: فرقة المرجئة
- 94 الفرع الأول: تعريف الإرجاء لغة واصطلاحاً
- 95 الفرع الثاني: أصل بدعة الإرجاء وأول ظهورها، وأصناف المرجئة ومراتبهم
- 97 المطلب الرابع: فرقة الجهمية وأهم أصولهم، وتأثر الواقفة بها
- 99 المطلب الخامس: فرقة القدرية، وظهورهم ومراتبهم
- 101 المبحث الرابع: منهج أصحاب الحديث في معاملة الفرق المنحرفة
- 102 المطلب الأول: طرق الكشف عن معتقد الرجل
- 102 الفرع الأول: النقل عن عاصروا الرجل
- 103 الفرع الثاني: تصريح الراوي بمعتقدده
- 105 الفرع الثالث: الاعتماد على مصنفاته والاستناد إلى ما خطه بيمينه
- 106 الفرع الرابع: روايته لأحاديث منكورة في الانتصار لبدعته
- 108 المطلب الثاني: أثر البيئة في تكوين العقيدة
- 111 المطلب الثالث: مراعاة أهل الحديث لنوع البدعة
- 114 الفصل الثالث: منهج النقاد في الرواية عن أصحاب المعتقدات الفاسدة
- 116 المبحث الأول: أقسام رواة الشيخين المتكلم في معتقدهم

- 117 المطلب الأول: القسم الأول ممن اشترك فيهما الشيخان ممن هو بريء
- 121 المطلب الثاني: من انفرد بهم البخاري ومسلم كل على حدة
- 123 المطلب الثالث: القسم الثاني من الرواة: من رجع عن سوء معتقده
- 130 المطلب الرابع: من يظن أنهم من رواة الشيخين وليس كذلك
- 133 المطلب الخامس: من أخرج لهم الشيخان في المتابعات
- 137 المطلب السادس: من تفرد بهم البخاري
- 142 المبحث الثاني: ضابط الإخراج عمن رمي بسوء المعتقد
- 143 المطلب الأول: بيان إنصاف نقاد الحديث لمخالفهم
- 146 المطلب الثاني: المقارنة بين البخاري ومسلم
- 148 المطلب الثالث: منهج الشيخين في الإخراج عمن رمي بسوء المعتقد
- 152 المطلب الرابع: منهج الشيخين في الإخراج عمن رمي بالسوء فيما انفردا به
- 156 المطلب الخامس: ضابط إخراج الشيخين لمن رمي بسوء المعتقد
- 160 المطلب السادس: مراد النقاد برمي الثقات بالسوء في كتب الجرح والتعديل
- 165 الباب الثاني: دراسة رواية البخاري ومسلم المتكلم في معتقدهم
- 166 الفصل الأول: الرواة الذين اشترك الشيخان بالإخراج لهم
- 167 1- إبراهيم بن طهمان
- 169 2- إبراهيم بن يزيد بن شريك
- 171 3- بهز بن أسد
- 173 4- ثور بن زيد
- 175 5- جرير بن عبد الحميد
- 176 6- حسان بن عطية
- 178 7- خالد بن مخلد
- 180 8- داود بن الحصين
- 182 9- زكرياء بن إسحاق
- 184 10- سعد بن إبراهيم

| | |
|-----|-----------------------------------|
| 186 | 11-سعيد بن فيروز |
| 187 | 12-سعيد بن عمرو |
| 188 | 13-سعيد بن أبي عروبة |
| 190 | 14-سعيد بن كثير |
| 192 | 15-سيف بن سليمان |
| 193 | 16-شريك بن عبد الله |
| 194 | 17-شعيب بن إسحاق |
| 195 | 18-شبابة بن سوار |
| 197 | 19-صالح بن كيسان |
| 198 | 20-صفوان بن سليم |
| 200 | 21-عباد بن العوام |
| 201 | 22-عبد الله بن عيسى |
| 202 | 23-عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج |
| 204 | 24-عبد الله بن أبي نجيح |
| 206 | 25-عبد الله بن شداد بن الهاد |
| 207 | 26-عبد الأعلى بن عبد الأعلى |
| 208 | 27-عبد الرزاق بن همام |
| 211 | 28-عبد العزيز بن سياه |
| 212 | 29-عبد الوارث بن سعيد |
| 217 | 30-عبيد الله بن موسى |
| 220 | 31-عثمان بن غياث |
| 221 | 32-عدي بن ثابت |
| 223 | 33-عطاء بن أبي ميمونة |
| 225 | 34-عمرو بن مرة |
| 227 | 35-عمير بن هانيئ |

| | |
|-----|---|
| 228 | 36-الفضل بن دكين |
| 230 | 37-قتادة بن دعامة |
| 232 | 38-قيس بن أبي حازم |
| 234 | 39-قيس بن مسلم الجدلي |
| 235 | 40-قيس بن عباد |
| 237 | 41-مالك بن إسماعيل |
| 239 | 42-محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب |
| 241 | 43-محمد بن خازم |
| 243 | 44-محمد بن فضيل |
| 245 | 45-محمد بن جحادة |
| 246 | 46-محمد بن عبد الله بن الزبير |
| 247 | 47-مسعر بن كدام |
| 248 | 48-معاذ بن هشام |
| 249 | 49-هارون بن موسى |
| 250 | 50-هشام الدستوائي |
| 252 | 51-ورقاء بن عمر |
| 254 | 52-الوليد بن كثير |
| 256 | 53-يحيى بن صالح |
| 258 | 54-يحيى بن حمزة |
| 259 | الفصل الثاني: الرواة الذين تفرد الشيخان بالإخراج لهم كل على حدة |
| 260 | المبحث الأول: الرواة الذين انفرد بهم البخاري |
| 261 | 1-إسماعيل بن أبان |
| 263 | 2-ثور بن يزيد |
| 266 | 3-حريز بن عثمان |
| 269 | 4-الحسن بن ذكوان |

| | |
|-----|--|
| 270 | 5-خلاد بن يحيى |
| 271 | 6-ذر بن عبد الله |
| 272 | 7-سالم بن عجلان |
| 274 | 8-سلام بن مسكين |
| 276 | 9-عبد الله بن سالم |
| 277 | 10-عبد الحميد بن عبد الرحمن |
| 278 | 11-عكرمة أبو عبد الله |
| 281 | 12-علي بن الجعد |
| 285 | 13-علي بن أبي هاشم |
| 287 | 14-علي بن الحسن بن شقيق |
| 288 | 15-عمر بن ذر |
| 291 | 16-عمران بن حطان |
| 294 | 17-عوف بن أبي جميلة |
| 296 | 18-محمد بن سواء |
| 299 | 19-محمد بن زياد الألهاني |
| 300 | 20-المنهال بن عمرو |
| 301 | المبحث الثاني: الرواة الذين انفرد بهم مسلم |
| 302 | 1-أبان بن تغلب |
| 303 | 2-أبان بن يزيد |
| 304 | 3-إسماعيل بن سميع |
| 306 | 4-بشير بن المهاجر |
| 307 | 5-الحسن بن صالح |
| 310 | 6-خالد بن سلمة |
| 312 | 7-جعفر بن سليمان |
| 315 | 8-شيبان بن فروخ |

| | |
|-----|--------------------------|
| 316 | 9- طلق بن حبيب |
| 318 | 10- عاصم بن كليب |
| 319 | 11- عبد الله بن شقيق |
| 320 | 12- عبد الله بن أبي لبيد |
| 322 | 13- عبد الحميد بن جعفر |
| 324 | 14- عبد الرحمن الأصم |
| 325 | 15- العلاء بن الحارث |
| 326 | 16- علي بن هاشم |
| 328 | 17- عمار بن معاوية |
| 329 | 18- عمر بن أبي زائدة |
| 331 | 19- عمرو بن حماد |
| 332 | 20- عمرو بن الهيثم |
| 333 | 21- عون بن عبد الله |
| 334 | 22- فضيل بن مرزوق |
| 335 | 23- مخول بن راشد |
| 336 | 24- نصر بن عاصم |
| 337 | 25- نوح بن قيس |
| 338 | 26- وهب بن منبه |
| 339 | 27- يحيى بن الجزار |
| 340 | 28- يزيد بن أبي زياد |
| 341 | 29- أبو بكر النهشلي |
| 342 | خاتمة البحث |
| 344 | الفهارس العامة |
| 345 | فهرس الآيات |
| 348 | فهرس الأحاديث |

| | |
|-----|----------------------|
| 349 | فهرس الطوائف |
| 350 | فهرس الكتب و المراجع |
| 358 | فهرس الموضوعات |
| 367 | الملخص بالعربية |

ملخص البحث باللغة العربية

جعلت مقدمة للبحث تتضمن الكلام على حفظ الله ﷺ لدينه قرآنا وسنة، وأشرت إلى فضل أهل الحديث وجهودهم في خدمة سنة نبينا ﷺ وصيانتها وحفظها من كل ما يشوبها من الباطل، ومن ذلك ما ابتلي به بعض رواة الحديث من التلبس ببعض العقائد المنحرفة عما كان عليه نبينا ﷺ وأصحابه ﷺ، فوقف في وجههم أصحاب الحديث؛ على أنهم احتاجوا لما عندهم من السنن. ثم ذكرت عنوان الكتاب ودوافع التصنيف فيه، مع ذكر أهداف الدراسة وإشكالية البحث وخطته ومنهجي في هذه الرسالة.

وقد جعلت الكتاب في بابين، تكلمت في الباب الأول عن الجانب النظري، فجعلته في ثلاثة فصول؛ أما الفصل الأول وهو الفصل التمهيدي فجعلته في ثلاثة مباحث، تكلمت في الأول عن مصطلحات العنوان لأحدد مجال البحث؛ وذلك في ستة مطالب: الأول منها في مفهوم العناية، والثاني في التعريف بالنقد لغة واصطلاحا، والثالث في التعريف بالحديث لغة واصطلاحا، والرابع تعلق بمفهوم نقاد الحديث، والخامس في تعريف الاعتقاد لغة واصطلاحا، والسادس في مفهوم الراوي. ثم ترجمة للشيخين البخاري ومسلم، وما تميز به كتابهما، وذلك بإيجاز لأنه ليس مقصود الرسالة من جهة، ومن جهة أخرى فقد قتل بحثا واستقصاء كل ما يتعلق بالشيخين وصحيحيهما، فكان ذلك في مبحثين، والله أعلم.

وأما الفصل الثاني فمهدت له بتمهيد أشرت فيه إلى أن نفوسنا مهياة لأن يصيبها ما أصاب الأمم قبلنا من الافتراق، ثم قسمت الفصل إلى أربعة مباحث، حاولت في المبحث الأول -بعد أن قسمته إلى أربعة مطالب- أن أسلط الضوء على ما حدث من افتراق في أمة الإسلام، وأنه واقع لا محالة بنصوص الوحيين وإجماع السلف، وما يشهد به الواقع، فذكرت أسباب هذه الفرقة، وحقيقة هذا الافتراق، وعلامات طوائف الضلال، وتعيين الطائفة الناجية، ثم ذكرت في المبحث الثاني فضيلة أصحاب الحديث، وأنهم أولى الناس بالصواب لاشتغالهم بسنة النبي ﷺ، وأن من ميزاتهم كونهم الحكم بين طوائف الضلال، فكان الكلام في ذلك في ثلاثة مطالب، ثم عقيت في -المبحث الثالث- بذكر معتقد الطوائف الذين أخرج لهم الشيخان في صحيحيهما، وهي مجموعة في: الخروج والتشيع

والنصب والقدر والإرجاء والتجهم، فتكلمت على كل بشيء من الإيجاز، فقد أغنتنا كتب الفرق والعقائد عن التطويل في ذلك كما هو معلوم في محله، وقد تم هذا المبحث في خمسة مطالب، ثم ختمت الفصل بالمبحث الرابع وخصصته للكلام على طرق أهل الحديث في الكشف عن معتقد الرجل وهي -حسب ما خلصت إليه من دراسة الرواة- أربعة طرق، ثم تكلمت عن أثر البيئة في تكوين عقيدة الرجل، حتى يكون لبعضهم عذر في انحراف عقيدته في بعض المسائل، ومن تمام ذلك مراعاة النقاد لنوع البدعة، فكان كل ذلك في ثلاثة مطالب.

وأما الفصل الثالث فيمكن اعتباره قلب البحث؛ فقد جعلته في مبحثين؛ فأما الأول فذكرت فيه أقسام رواة الشيخين ومراتبهم في سوء المعتقد خفة وغلظا، وهكذا ذكرت من رمي بالسوء وهو مبرأ منه، أو ثبت في حقه الطعن ولكنه رجع، ثم قسمت رجوعهم إلى من تيقن عنه ذلك، ومن احتمل احتمالا وما بينهما، ثم أردفت الكلام عمن يظن أنه من رواة الشيخين وليس كذلك، وهكذا أفردت الكلام عمن خرج له الشيخان في المتابعات، فكان الكلام عن ذلك كله في أربعة مطالب.

وأما المبحث الثاني فضمنته الكلام على بعض الأوجه في تقرير إنصاف النقاد في مخالفهم مع إيراد النماذج المتعلقة بذلك، ثم قارنت بوجه عام بين البخاري ومسلم في الإخراج عن المخالفين، وكذا منهج الشيخين في الإخراج لمن رمي بسوء المعتقد، والكشف عن ضابطهما في ذلك، وختمت المبحث بذكر مراد نقاد الحديث بالكشف عن معتقد الراوي المنحرف مع الاقتران بتوثيقه؛ كقولهم: فلان ثقة قديري، وخلصت إلى أن توثيقهم من حيث الضبط والصدق، فيؤخذ عنه للحاجة، ويحذر فيما عدا ذلك لأجل هواه، والله أعلم.

وأما الباب الثاني فقد خصصته لدراسة رواة الشيخين، وهو يعتبر الجانب التطبيقي للرسالة، فجعلته في فصلين؛ الأول في دراسة الرواة الذين اشترك الشيخان في التخريج لهم.

والفصل الثاني في دراسة الرواة الذين انفرد البخاري أو مسلم في التخريج لهم، وقد قسمته إلى مبحثين بحسب ذلك -أي مبحث بالرواة الذين انفرد بهم البخاري والآخر بالذين انفرد بهم مسلم-.

وقد التزمت بدراسة كل من طعن في معتقده ممن أخرج له الشيخان أو أحدهما في الأصول، فأعرضت عمن روي عنه في المتابعات أو مقرونا بغيره، أو أورده مسلم في المقدمة، أو البخاري تعليقا.

وهكذا إذا أخرج أحدهما عن راو في الأصول وأخرج له الآخر في المتابعات، فإني أشير إلى ذلك لكن أذكره عند من احتج به في الأصول، فمثلا عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه احتج به البخاري في الأصول

ولم يذكره مسلم إلا في موضع واحد مقرونا لإعراضه عنه كما قال الأئمة لمكان معتقده في الخروج، ولذا ذكرته فيمن انفرد به البخاري، والله الموفق.

وفيما يتعلق بإيراد الرواة فقد مشيت وفق المنهج الآتي:

1- أذكر اسم المترجم له كعنوان، ثم أردفه بنص الترجمة من التقريب وأكتفي به في التعريف بالراوي، موردا الاسم والترجمة بالخط الغليظ.

2- أذكر معتقده مع بيان أقوال العلماء في ذلك، مع ذكر ما يعارض ذلك -إن وجد-.

3- أبين توجيه أقوال النافين بما يتفق مع أقوال المثبتين -إن أمكن- وإلا عدلت إلى الترجيح.

4- أذكر خلاصة القول في معتقد ذلك الراوي بالخط الغليظ.

5- أذكر المواضع التي رواها عنه الشيخان -أو أحدهما- في المتن؛ وذلك بذكر الكتاب والباب من الصحيحين، وأشار في الحاشية إلى أرقام الأحاديث التي أخرجها -أو أحدهما- عنه في الشواهد.

6- عني الحافظ ابن حجر بذكر من طعن في معتقده من رواة البخاري في مقدمة الفتح، وكذا السيوطي سرد جملة من تكلم في معتقده من رواة الصحيحين في تدريب الراوي، وقد يتفق أن يفوت لأحدهما أو كليهما بعض الرواة فأنبه على ذلك في الحاشية.

7- قد يتفق وأن أنبه أو أعقب على بعض الأمور المتعلقة بالراوي المترجم له فأذكرها في المتن أو الحاشية، على حسب ما يناسب.

8- وفيما يتعلق بذكر مواضع مرويات الراوي في الصحيحين، فإن كانت أحاديثه يسيرة، ذكرت موضعها بذكر الكتاب والباب، مع الإشارة في الحاشية إلى أرقام المواضع التي روى فيها في المتابعات -إن وجدت-، وإن كانت أحاديثه كثيرة اكتفيت بذكر نماذج من ذلك، مع ذكر أرقام المواضع الأخرى، وقد لا أذكر ذلك إذا كان الراوي إماما مشهورا ورواياته في الصحيحين غير محصورة، وهذا نادر، والله أعلم.

هذا، وقد قمت بتخريج الآيات مع ذكر اسم السورة ورقم الآية، وقد كتبتها برواية حفص. وكذا الأحاديث حاولت بقدر الإمكان أن أقتصر على القدر الضروري تفاديا لتطويل الرسالة وإثقاله بالحواشي، وأكتفي في الغالب -إن لم يكن في الصحيحين أو أحدهما- بحكم الألباني أو العلامة أحمد شاكر.

لم أشر إلى طبعات المراجع والمصادر المعتمد عليها في الحاشية، ولا إلى اسم المصنف -إلا قليلا-

تفادياً للتطويل واكتفاءً بفهرس المراجع، وكذا أعرضت عن الترجمة لأي علم ورد في الرسالة كلها، فالكتاب في أغلبه يتعلق بالتراجم.

وأما النصوص المقتبسة فإني أحصرها حرفياً بين علامتي التنصيص، والمذكورة بالمعنى أو بعض تصرف فلا أحصرها، وإنما أشير في الحاشية إلى مصدر الاقتباس.

وقد ختمت البحث بخاتمة تضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها، وذكرت فيه بعض التوصيات وكذا اقتراحات لمشاريع علمية خاصة بطلبة العلم.

ثم جعلت فهرساً عاماً للآيات والأحاديث، والطوائف، والمراجع، وآخر للموضوعات.

وأخيراً وضعت ملخصاً عاماً لما قمت به ضمنته فكرة عامة حول البحث، وذلك باللغتين: العربية والفرنسية، والله الموفق.

Ma recherche inclut le discours sur l'enregistrement et la conservation de notre Dieu à sa religion ; Coran et la Sunna, et j'ai signalé l'obligance aux personnes du hadith (narrateurs des paroles de notre prophète muhammad (qu'Allah prie sur lui et le salue)) qui font l'entretien et portent et préservent et conservent la Sunna de tout ce qui est injuste et avénu, où ils sont restés solidaires derrière certains mauvais narrateurs d'Elhadith (paroles de notre prophète Muhammad) qui portent de certaines croyances déviantes à qu'il était notre Prophète et ses compagnons. Ensuite, j'ai mentionné le titre du livre et les causes de la classification de ce dernier, avec la déclaration des objectifs de cette étude, la recherche de la problématique, le plan de travail et la méthodologie dans cette lettre. J'ai fait le livre dans deux portes, la première porte est consacrée sur la partie théorique, devisée sur trois chapitres, le premier est le chapitre d'introduction, je l'ai fait en trois sections, dans la première j'ai parlé sur les termes du mon titre de travail pour bien affiner ma recherche, tout ça dans six demandes: le premier dans le concept de l'attention, la seconde dans la définition des critiques (concept dans la langue et idiomatiquement), le troisième dans la définition d'Elhadith, (le concept dans la langue et idiomatiquement), le quatrième est attaché au concept des critiqueurs d'Elhadith (experts spécialisés dans les critiques), le cinquième dans la définition de la croyance (dans la langue et idiomatiquement), le sixième dans le concept du narrateur. Puis j'ai traduit les deux livres de l'imam Al- Boukhârî et Muslim brièvement car ce n'est pas mon but de travail et j'ai transcrit que des choses nobles et importantes apparues dans ses deux livres, d'une part et d'autre je l'ai consacré pour

rechercher, examiner et enquêter toutes les questions relatives à ces deux Imam et ses hadiths, tout sa je l'ai fait en deux sections, et Dieu sait mieux.

Concernant le deuxième chapitre je l'ai commencé par une introduction dont j'ai indiqué que les nations antécédentes étaient séparées et influencées par ce grave phénomène de séparation qu'il peut même contaminé nos âmes aussi, puis j'ai divisé ce chapitre en quatre sections, la première section est aussi divisée en quatre demandes et puis j'ai essayé à expliquer le problème de séparation de la nation Islamique, et qu'il était une réalité inévitable sans aucun doute avec l'accord du Coran et la Sunna et par le consensus d'Assalaf, j'ai déclaré les raisons et la réalité de cette séparation ; les signes de sectes d'illusions ; et la nomination de la secte d'Anajiya (celui qui gagnent la paradis) puis j'ai rapporté dans la deuxième section, la vertu des propriétaires d'Elhadith, qui portent le juste Sunna de notre prophète Muhammad, on dit la relève de la Sunna, aussi celle de leurs caractéristiques d'être le juge entre les sectes d'illusions, j'ai parlé sur ça dans trois demandes. J'ai commenté dans la troisième section sur la croyances de plusieurs sectes, cela les deux Imam avaient transcrit dans ces deux livres (Sahihayn) et rapportés ses croyances d'illusions, comme les Shiistes, Al-khoroudj, Al-nasseb, Al-kadar, Al-Irjaà, Al-Tajahom, puis j'ai parlé sur tout brièvement dans cinq demandes, et j'ai finis ce dernier chapitre par la quatrième section où j'ai parlé sur quatre méthodes dont les critiqueurs (les gens de la Sunna) détectent facilement la croyance du narrateur, en indiquant l'influence de l'environnement dans la formation de la croyance de ces dernier où ils veulent

prendre une excuse dans la divergence de sa croyance dans certains sujets, au de là, les critiqueurs faisaient bien l'attention sur le type d'hérésie, le tout était dans les trois demandes. Le troisième chapitre peut être considéré comme le cœur de la recherche, je l'ai fait en deux sections, la première soit mentionné les classes des narrateurs des deux Imam (Al-Boukhârî et Muslim) et leurs degré dans les places de mauvaise croyance, pour cela j'ai enquêté sur ça et j'ai prouvé pas male des narrateurs qui avaient considérés comme des mauvais, portent une croyance d'illusion et qui étaient considérés comme des faux narrateurs et ils n'avaient jamais rapportés Elhadiths aux deux Imam, ou le contraire, cela j'ai parlé de tout dans quatre demandes. Concernant la deuxième section je l'ai mis certains aspects et preuves pour blâmer les opposants et justifier les critiqueurs, puis j'ai comparé d'une façon générale entre Al-Boukhârî et Muslim, sur ses paroles contres les opposants et leurs stratégies pour dépister la croyance, puis j'ai terminé la section par le voulu des critiqueurs pour révéler la croyance des narrateurs d'illusions.

La deuxième porte est considérée comme la partie pratique de mon travail, je l'ai mis spécialement pour l'étude des narrateurs des deux Imam, ils sont 90 narrateurs, je l'ai fait en deux chapitres, le premier est consacré pour l'étude des narrateurs où les deux Imam avaient pris la même transcription d'elhadith, le deuxième chapitre est fait sur l'étude des narrateurs, dont chacun des deux Imam avaient pris une transcription unique d'Elhadith, et je l'ai divisé en deux sections, l'un pour l'étude des narrateurs où Al-Boukhârî avait assisté seul chez eux, et l'autre section où

Muslim avait assisté seul chez d'autres narrateurs, au fur et à mesure j'ai engagé à examiner et dépister la croyance (mauvaise ou net) de ses narrateurs ou d'un seul narrateur, en revanche les deux Imam avaient transcrit leurs hadiths dès fois dans El-Ossoul (les actifs) ou dans Moutabaate (les suivis), ou sur les deux, par exemple comme Ikrima mawla Ibn Abbas avait témoigné par Al-Boukhârî dans les actifs par contre chez l'Imam Muslim n'avait pas mentionné sauf dans un seul cas. En ce qui concerne la citation des narrateurs j'ai marché selon la méthode suivante:

1- Je mentionne le nom du traducteur comme un titre, puis je l'accorde par une simple traduction, puis je mis la définition de narrateur tout ça en caractères gras.

2- Je mentionne sa croyance et sa réputation chez les grands savants islamiques, aussi ses opposés.

3- Je dirige les déclarations entre le contre et le pour, si c'est possible, sinon je passe à favoriser une deux.

4- Je mis une conclusion concernant la croyance de narrateur en gras.

5- Je mentionne les sujets recomptés par les deux Imam en mentionnant le livre et de la section dans les deux livres de ses Imam, et indiquant au bord de la page les numéros d'Elhadiths.

6- Hafidh Ibn Hajar et esoyouti ont mentionnés le dénigrement contre leurs croyances par les narrateurs d'Al-Boukhari pour le premier et par les narrateurs des deux Imam pour le dernier.

7- On serait d'accord à mettre en garde des commentaires sur certaines questions relatives au traducteur et narrateur, selon ce qui convient je le mis au bord de la page.

8- J'ai mentionné les conversations des narrateurs dans Sahihayn et j'ai parlé sur sa section et livre en référant au bord de la page aux numéros de sujets, et je ne mentionne pas ses conversations quand l'Imam est plus fameux mais c'est rare et Dieu sait mieux. Ceci, j'ai transcrit des versets en mentionnant le nom du Surat et le numéro du verset, je l'ai écrit en Hafs. Aussi bien que les conversations que j'essayé autant que possible de me limiter à ce qui est nécessaire afin d'éviter l'allongement du message.

Je n'ai pas pointé vers les éditions des références invoquées dans la note et les sources, et le classeur afin d'éviter l'allongement et le maintien d'un catalogue de références, ainsi que j'ai détourné la traduction car le livre généralement dépend sur la traduction. Les textes que je citais, je les mis dans la note de la source de la citation.

J'ai conclu par une conclusion générale qui porte les résultats les plus importants, aussi quelques suggestions et recommandations pour la continuité des ces projets scientifiques. J'ai fait un sommaire de références bibliographiques générales, j'ai numéroté les versets, hadiths communautés les références, et d'autres sujets.

Et puis j'ai fini mon travail de recherche par la réalisation d'un résumé bien illustré, contenant les points les plus importants abordés dans cette lettre, ce dernier se fait en deux langue : en arabe et en français, et que Dieu bénisse.

Université d'Alger-1- Benyoucef Benkhedda
Faculté des Sciences Islamiques

Classe: Akaid et Adian

**L'attention des critiqueurs d'Elhadith
pour dépister la croyance de narrateur**
Etude pratique sur les narrateurs de
Sahihayn

**MEMOIRE EN VU DE L'OBTENTION
D'UN DIPLOME DE DOCTORAT EN
SCIENCE ISLAMIQUE**

Spécialité: Kitab et Sunna

Réalisé par:
EL KECHEBOUR Salah

2016-2015/ 1437-1436 هـ

Université d'Alger-1- Benyoucef Benkhedda
Faculté des Sciences Islamiques

Classe: Akaid et Adian

**L'attention des critiqueurs d'Elhadith
pour dépister la croyance de narrateur**
Etude pratique sur les narrateurs de
Sahihayn

**MEMOIRE EN VU DE L'OBTENTION
D'UN DIPLOME DE DOCTORAT EN
SCIENCE ISLAMIQUE**

Spécialité: Kitab et Sunna

Réalisé par:
EL KECHEBOUR
Salah

Promoteur:
D. BOUCHAMA
Reda

2016-2015/ 1437-1436

جامعة الجزائر -1- بن يوسف بن خدة
كلية العلوم الإسلامية -الخروبة
قسم العقائد والأديان

عناية نقاد الحديث بإبراز معتقد الراوي دراسة تطبيقية على رواية الصحيحين

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية
تخصص كتاب وسنة

إعداد الطالب
الكشور صالح

1436-1437هـ/2015-2016م